

وزارة التعليم العالي<u>والبحث العلمي</u> الجامعة العراقية – بغداد كلية العلوم الإسلامية قسم الحديث وعلومه الدراسات العليا

وصف الإمام أحمد للراوي والرواية بالاضطراب

(دراسة نقدية)

رسالة مقدمة إلى

مجلس كلية العلوم الإسلامية - الجامعة العراقية

وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإسلامية

تخصص حديث نبوي

الطالب

عبدالملك ثامر سعود الحلبوسي

بإشراف

أ. د قاسم محمد الخزرجي

۲۰۲٤

٦٤٤١هـ



إقرار المشرف

أَشهد أنَّ الرسالة الموسومة بـ (وصف الإمام أحمد للراوي والراوية بالاضطراب (دراسة نقدية) التي أَعدها الطالب (عبدالملك ثامر سعود) قد جرت بإشرافي في قسم الحديث - كلية العلوم الإسلامية- الجامعة العراقية، وهي من متطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص حديث نبوي، وهي جاهزة للمناقشة.

التوقيع:

المشرف: أ. د قاسم محمد الخزرجي

التاريخ: / ۲۰۲٤م

مِهْدِلَة

أُهدي ثمرة بحثي هذا الى:

الهادي البشير والسراج المنير سيد الاولين والآخرين رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ...

أساتذتي، ومشايخي الأجلاء الذين أناروا لي دروب العلم، وأضاءوا لي طريق الهداية ...

الَّذَيْنِ لولاهما بعد كرم الله – تعالى – ما بلغت هذا المقام، الَّذَيْنِ زرعا في نفسي الطموح، وأعانا بكل غال ونفيس، "والِدَيَّ الكريمين" أسأل الله أن يرضى عنهما، ويمتعهما بالصحة والعافية ما أحياهما ...

الأشقاء الأعزاء، وأخواتي الفاضلات، الذين انتظروا بفارغ الصبر هذه اللحظات، أسأل الله لهم السعادة في الدارين ...

التي شاركتني رحلة كتابة الرسالة "زوجتي" أسأل الله أن يبارك لها ولأهلها

ريحانة قلبي، وثمرة فؤادي، بنتي (منة الله) جعلها الله من الصالحات المهتديات

الأهل الكرام جميعاً ...

رفيقي وزميلي في الدراسة وطلب العلم الهميم اللبيب الحافظ (وليد خالد العكيدي) - رحمه الله تعالى - الذي توفي في السنة التحضيرية أسكنه الله فسيح جناته.

الأحبة والأصدقاء الأعزاء الذين شاركوني بالدعاء ...

کر الباحث

شكروه وسان

الحمد لله حمدا كثيرا حتى يبلغ الحمد منتهاه، والصلاة والسلام على أشرف مخلوق أناره الله بنوره واصطفاه، أخذا بقول الحبيب رسول الله (صلى الله عليه وسلم): «مَنْ لاَ يَشْكُرُ النَّاسَ لاَ يَشْكُرُ اللَّه»(١)، وانطلاقا من هذا الخُلق الإسلامي النبيل فإنَّه لا يسعني إلَّا أن أعترف بالفضل لذويه، فأتقدم بالشكر الجزيل، إلى كليتي في الجامعة العراقية التي هيأت الإمكانات وذللت الصعاب، خدمة للعلم وأهله، فهذه الرسالة ما هي إلَّا ثمرة لهذا الصرح العظيم.

كما أتقدم بوافر الشكر والتقدير لمشرفي وإستاذي وشيخي الدكتور (قاسم محمد الخزرجي)حفظه الله فقد كان لتوجيهاته وملحوظاته أثر كبير في تقويم هذه الرسالة، وهو الذي أفادني من خبرته وعلمه، فالله أسأل أن يجزيه عني خير الجزاء، وأن يجزل له المثوبة والأجر، وأن ينفع به الإسلام والمسلمين.

ولا يفوتني أن أتقدم بخالص الشكر والعرفان لأساتذتي الكرام الذين تعلمت على أيديهم ونهلت من علمهم مدَّة دراستي المنهجية، وإلى كل من مدَّ لي يد العون والمساعدة، سائلا الله أن يجزيهم خيرا إنَّهُ سميع مجيب.

كما اوجه جزيل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة، سائلا الله (عز وجل)، أن يحسن لي ولهم العاقبة في الدنيا والآخرة.

TOTAL A TOTAL

⁽۱) جامع الترمذي: ۴۰۳/۳، برقم (۱۹۵٤)، قال الترمذي: هذا حديث صحيح.

هذه الرسالة هي جمع للرواة الذين قال فيه الإمام أحمد: (مضطرب الحديث) من كتب العلل، والسؤالات الخاصة برواته وغيرها؛ ومعرفة أسمائهم وأقوال العلماء فيهم، ومناقشة هذه الأقوال، ومعرفة سبب وصفه لهم بالاضطراب، والخروج بنتيجة للحكم على كل راو، فجاءت الرسالة من مقدمة بينت فيها أهمية الدراسة وسبب اختيارها وأهدافها وحدودها والدراسات السابقة المشابهة لها، وتمهيد وفصلين، وتضمن التمهيد مبحثين: المبحث الأول: تعريف مختصر بالإمام أحمد، والمبحث الثاني: تضمن التعريف بمعنى الاضطراب واستعمالاته، والفصل الاول: وصف الإمام أحمد للراوي بالاضطراب، وفيه مبحثان: المبحث الأول: وصف الإمام أحمد للراوي بالاضطراب مطلقا، والمبحث الثاني: وصف الإمام أحمد للراوي بالاضطراب مقيدا، والفصل الثاني: وصف الإمام أحمد للراوية بالاضطراب، وفيه ثلاثة مباحث: المبحث الاول: وصف الإمام أحمد للراوية بالاضطراب مطلقا، والمبحث الثاني: وصف الإمام أحمد للراوية بالاضطراب مقيدا، والمبحث الثالث: الرواة الذين وصفهم الإمام أحمد أو وصف روايتهم بالاضطراب وإنفرد بذلك ولم أقف على مستنده في ذلك، ثم ختمت بخاتمة ذكرت فيها أهم النتائج، ومن أبرز تلك النتائج: إن عدد هؤلاء الرواة الذين وصفهم الإمام أحمد بمضطرب الحديث كان أربعاً وأربعين راويا، وأن وصف الإمام أحمد للراوي بقوله: (مضطرب) يعود إلى أمور متعلقة بالضبط لا العدالة على أن ذلك الراوي الضعيف لم يصل إلى مرتبة الترك، وليس هو ممن يتعمد الكذب، وأن إطلاق الإمام أحمد لفظ (مضطرب)، أوسع من إطلاقه في المعنى الذي استقر عليه هذا اللفظ في مصطلح الحديث، فيطلقه ويريد به اختلاط الراوي، ويطلقه ويريد به أن الراوي يأتي بالمناكير، ويطلقه ويريد بذلك أن الراوي يتفرد عن المشاهير.

المتويات

الصفحة	الموضوعات
Í	الآية القرآنية.
ب	الإهداء.
ح	شكر وعرفان.
و	الملخص.
ز - ك	المحتويات.
١	المقدمة.
77 - 9	التمهيد: التعريف بالإمام أحمد وبالمضطرب.
١.	المبحث الأول: تعريف موجز بالإمام أحمد بن حنبل.
١.	المطلب الأول: اسمه ونسبه، ومولده.
11	المطلب الثاني: شيوخه، وتلاميذه.
١٣	المطلب الثالث: نشأته، وثناء العلماء عليه.
١٤	المطلب الرابع: منهج الإمام أحمد بن حنبل في حكمه على الرواة.
١٧	المطلب الخامس: مصنفاته، ووفاته.
١٨	المبحث الثاني: التعريف بمصطلح الإضطراب واستعمال المحدثين له.
١٨	المطلب الأول: تعريف المضطرب.
19	المطلب الثاني: أقسام المضطرب.
71	المطلب الثالث: حكم الاضطراب.
77	المطلب الرابع: الاضطراب واستعمالاته ومدلولاته عند الإمام أحمد.
777 - 75	الفصل الاول: وصف الإمام احمد للراوي بالاضطراب
107 - 70	المبحث الأول: وصف الإمام احمد للراوي بالاضطراب مطلقا.
70	الراوي الأول: جعفر بن محمد بن علي بن الحسين.
٣١	الراوي الثاني: الحارث بن عبيد أبو قدامة الإيادي.
٣٦	الراوي الثالث: حجاج بن أرطاة النخعي الكوفي.

٤٤	الراوي الرابع: حكيم بن جبير الأسدي.
٥٢	الراوي الخامس: خصيف بن عبد الرحمن أبو عون الجزري.
٦,	الراوي السادس: سماك بن حرب، أبو المغيرة الكوفي.
٦٨	الراوي السابع: عبد الرحمن بن أبي الزناد القرشي مولاهم، المدني.
VV	الراوي الثامن: عبد الملك بن عمير اللخمي.
٨٤	الراوي التاسع: عبد الوهاب بن عطاء الخفاف، أبو نصر العجلي.
9.7	الراوي العاشر: عطاء بن مسلم الخفاف.
١	الراوي الحادي عشر: قزعة بن سويد بن حجير بن بيان الباهلي.
1.0	الراوي الثاني عشر: ليث بن أبي سليم بن زنيم القرشي
110	الراوي الثالث عشر: المثنى بن الصباح اليماني الأبناوي.
171	الراوي الرابع عشر: مجالد بن سعيد بن عمير الكوفي.
١٢٨	نموذج من مرويات الراوي المعلة.
179	الراوي الخامس عشر: محمد بن عمرو أبو سهل الأنصاري البصري.
174	الراوي السادس عشر: المغيرة بن زياد البجلي.
154	الراوي السابع عشر: النعمان بن راشد الجزري.
10.	الراوي الثامن عشر: أبو جعفر الرازي التميمي.
700-107	المبحث الثاني: وصف الإمام أحمد للراوي بالاضطراب مقيدا.
107	الراوي الأول: ايوب بن عتبة اليمامي أبو يحيى.
170	الراوي الثاني: جعفر بن برقان الكلابي.
177	الراوي الثالث: عباد بن العوام، أبو سهل الواسطي.
1 7 9	الراوي الرابع: عكرمة بن عمار العجلي.
١٨٧	الراوي الخامس: فرج بن فضالة بن النعمان بن نعيم التنوخي الدمشقي.
190	الراوي السادس: محمد بن سليم أبو هلال الراسبي، البصري.
7.7	الراوي السابع: هشام بن عمار بن نصير، الدمشقي.
۲٠٩	الراوي الثامن: يحيى بن سليم القرشي، الطائفي.

717	الراوي التاسع: يحيى بن يمان العجلي، أبو زكريا الكوفي.
777	الراوي العاشر: أبو بكر بن عياش بن سالم الأسدي.
700 - TT7	الفصل الثاني: وصف الإمام أحمد للراوية بالاضطراب.
79 779	المبحث الأول: وصف الإمام أحمد للراوية بالاضطراب مطلقا
779	الراوي الأول: أسامة بن زيد الليثي.
7 £ A	الراوي الثاني: أشعث بن سعيد البصري ابو السمان.
700	الراوي الثالث: سنان بن سعد الكندي.
۲٦.	الراوي الرابع: محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري.
779	الراوي الخامس: نجيح بن عبد الرحمن السندي
779	الراوي السادس: يونس بن أبي إسحاق عمرو بن عبد الله السبيعي.
۲۸۲	الراوي السابع: يونس بن الحارث الثقفي، الطائفي.
77A - 791	المبحث الثاني: وصف الإمام أحمد للراوية بالاضطراب مقيدا
791	الراوي الأول: إسماعيل بن عياش الحمصي.
٣٠١	الراوي الثاني: سلمة بن صالح الأحمر ، الجعفي.
٣.٦	الراوي الثالث: محمد بن جابر بن سيار بن طلق السحيمي.
717	الراوي الرابع: محمد بن خازم، أبو معاوية الضرير، التميمي.
777	الراوي الخامس: محمد بن عجلان المدني القرشي.
700 - 779	المبحث الثالث: الرواة الذين وصفهم الإمام أحمد أو وصف روايتهم
	بالاضطراب وانفرد بذلك ولم أقف على مستنده في ذلك.
479	الراوي الأول: داود بن أبي هند القشيري مولاهم.
774	الراوي الثاني: عكرمة مولى ابن عباس البربري.
7 £ £	الراوي الثالث: عمرو بن الحارث الأنصاري، أبو أمية المصري.
W £ 9	الراوي الرابع: منصور بن المعتمر أبو عتاب الكوفي.
700	الخاتمة.
707	المصادر والمراجع.



المقدمة

الحمدُ للله رب العالمين، والصلاة والسلام على أفضل النبيين، وخاتم الرسل أجمعين، نبينا محمد، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أمّا بعد:

فقد أنعم الله على هذه الأمة المباركة بحفظ كتاب ربها، وصيانته عن التغيير، والتبديل والتحريف، قال الله تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ (١).

ومن حفظ كتاب الله حفظ سنة رسول الله وَ إِذ هي المفسرة، والمبينة لكتاب الله، قال الله تعالى مخاطباً نبيه: ﴿ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكّرُونَ ﴾ (٢) ، وكما أن القرآن وحي، فإنّ السنة وحي، وقد أسماها الله وَ وَفي كتابه: حكمة، وقرنها بالقرآن في أكثر من موضع منها قوله سبحانه: ﴿ لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ ءَايَتِهِ، وَيُزكِيهِمْ وَيُعَلّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴾ (٣).

وقد امتن على هذه الأمة، فجعلها خير أمة، واصطفى لها خير خلقه، نبيه محمدا واصطفى له خير الخلق بعد الأنبياء، وهم الصحابة رضوان الله عليهم، الذين قال فيهم واصحابي أمَنَة لأمتي، فإذا ذهب أصحابي أتى أمتي الذين قال فيهم وارتضاهم ربهم ليكونوا شهداء للأنبياء على أممهم كما في «الصحيح»(٥)، من حديث أبي سعيد الخدري، أن النبي والله قال : يدعى نوح يوم القيامة، فيقول: لبيك ومعديك يا رب فيقول: هل بلغت؟ فيقول: نعم. فيقال لأمته:

⁽١) سورة الحجر: آية: ٩.

⁽٢) سورة النحل، آية ٤٤.

⁽٣) سورة آل عمران، آية ١٦٤

⁽٤) أخرجه مسلم: ١٩٦١/٤، برقم(٢٥٣١)، من حديث أبي موسى ...

⁽٥) صحيح البخاري: ٦/٢١، برقم (٤٤٨٧).

هل بلغكم؟ فيقولون: ما أتانا من نذير. فيقول من يشهد لك؟ فيقول: محمد وأمته.

« فتشهدون أنه قد بلغ: وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا » (١) ، فذلك قوله جل ذكره:
«وَكَذَلِكَ جَعَلْنَكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ
شَهِيدًا » (٢) ، وهم حملة الشريعة، ونقلة الإسلام إلى الأمم، خير الناس للناس، يأتون
بالأمم كرها حتى يدخلوا الجنة، كما فسر أبو هربرة خيرية هذه الأمة (٢).

ثم جاء من بعد الصحابة التابعون، وهم خير الأمة بعد الصحابة، كما في الحديث: «خير أمتى قرنى، ثم الذين يلونهم» ثم الذين يلونهم».

ثم جاء من بعد التابعين أتباعهم، فحملوا على عواتقهم حفظ الأصلين الكتاب والسنة. فأكثروا الرحلة والكتابة، وجَدُّوا في الحفظ حتى أوصلوه إلينا فجزاهم الله عنا خيرا.

وإن الواصل إلينا من السنة ليس كلُّه على درجة واحدة فمنه المقبول والمردود، وذلك بحسب قوة الرواة وتوفر شروط القبول فيهم وفي مروياتهم، وقد تكلم العلماء في الرواة ومروياتهم نقدا وتمحيصا؛ لبيان الصحيح من الضعيف، والثابت من الساقط، وذلك وفق معطيات دقيقة، بميزان لا يزيغ، وذكروا لكل نوع لقباً خاصاً به في مصطلح الحديث، ومن هذه الأنواع المضطرب.

⁽١) سورة البقرة آية: ١٤٣

⁽٢) سورة البقرة آية: ١٤٣

⁽٣) أخرجه البخاري: ٦/٣٧، برقم (٤٥٥٧)، عن أبي هريرة رضي الله عنه، في قوله جل وعلا: ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾ ، [آل عمران: ١١٠]، قال: خير الناس للناس تأتون بهم في السلاسل في أعناقهم، حتى يدخلوا في الإسلام.

⁽٤) أخرجه البخاري: ٢/٥، برقم (٣٦٥٠) من حديث عمران بن حصين، وفيه: «قال عمران: فلا أدري: أذكر بعد قرنه قرنين أو ثلاثاً». وأخرجه مسلم: ١٩٦٤/٤، برقم (٢٥٣٥).

ومعرفة أن فلانا اضطرب عن فلان أو في روايته في بلد، أو لا، من دقائق هذا العلم، وقد أسهم الأئمة في هذا الجانب إسهاما كبيرا، فلم يتركوا راويا إلا وتكلموا فيه، ونصوا على أنه اضطرب أو لا، حتى كان بعضهم ينص على الرواة الذين اضطرب فيهم أو عدد المرويات التي اضطرب فيها، وهذا من شدة فحصهم، وتحريهم في، وكان أحد هؤلاء المتكلمين بل هو من كبارهم وعلمٌ من أعلامهم وهو الإمام أحمدُ بن محمد بن حنبل البغدادي رحمه الله.

ومن منطلق خدمة السنة، ورفع رايتها، وبعد استشارة أهلِ العلم والفضل في اختيار موضوع رسالة الماجستير، وقع الاختيار على أن يكون في مفهوم الاضطراب عند الإمام أحمد، فجاء موضوعي بعنوان (وصف الإمام أحمد للراوي والرواية بالاضطراب – دراسة نقدية).

أهمية الرسالة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من مكانة الإمام أحمد في الجرح والتعديل، فهو من أكبر أئمة هذا الفن، وأقواله في نقد الرواة محط أنظار الباحثين والدارسين، فإذا أطلق الإمام أحمد لفظاً معيناً على راو من الرواة، كانت دراسة هؤلاء الرواة الذين أطلق عليهم الإمام هذا اللفظ، ومعرفة أقوال علماء الجرح والتعديل فيهم من الأهمية بمكان خصوصاً وأن الإمام أحمد قد عرف بالاعتدال في جرح الرواة، وتأتي هذه الدراسة في هذا السياق لتبين مدى موافقة ذلك من عدمه، ومدى توافق أقوال الإمام أحمد في جرح الرواة مع غيره من العلماء.

أسباب اختيار الدراسة:

- المساهمة ولو بجهد المقل في خدمة سنة المصطفى ﷺ، وتمييز الرواة المقبولين من المردودين أو مروياتهم في دواوين السنة.
- حبي لعلم الحديث عمومًا ولنقد الحديث خصوصا، فبه استطاع علماء الحديث بيان مقبوله من مردوده، وبه حفظ علماء الحديث سنة نبيهم من التحريف.

أهداف الرسالة:

تهدف هذه الرسالة لتحقيق عدة أمور هي:

- ١. جمع الرواة الذين قال عنهم الإمام أحمد مضطرب الحديث في مكان واحد.
- ٢. الوقوف على مراد الإمام أحمد من وصفه للراوي بأنه مضطرب الحديث عن طربق دراسة الرواة اللذين أطلق عليهم هذا اللفظ.
- ٣. معرفة اطلاق الإمام أحمد للفظ مضطرب الحديث، هل يريد به الاضطراب الاصطلاحي؟، أم أنه اوسع من ذلك بحيث يقصد به الضعف من حيث الحملة؟
- ٤. بيان أقوال النقاد في هؤلاء الرواة، ليسهل على الناظر معرفة جميع أقوال النقاد فيهم.

حدود الرسالة:

هذه الدراسة محددة بالرواة الذين قال عنهم الإمام أحمد: مضطرب الحديث، سواء قرن مع هذا اللفظ لفظاً آخر، أم لم يقرن معه لفظاً آخر، وسواء جاء هذا اللفظ في كتب العلل والسؤالات التي نقلت عنه او غيرها.

الدراسات السابقة لها:

لم أقف على دراسة متخصصة شاملة تناولت الرواة الذين وصفهم الإمام أحمد بالاضطراب، وأسأل الله أن تكون هذه الرسالة فيها نفع وخدمة للمكتبة الإسلامية.

لكن هنالك دراسة قريبة نوعا ما هي بحث بعنوان: الرواة الذين وصفهم أحمد ابن حنبل (بمضطرب الحديث) واحتج بهم مسلم في صحيحه، دراسة توثيقية، للباحث د. عبدالله مصطفى مرتجى، وهو بحث منشور في مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإسلامية في غزة العزة العدد -١- لعام ٢٠١٣، ويقع في (١٠٣) صفحة، وقد بلغ عدد الرواة الذين درسهم (١٥) راويا.

منهجى في الرسالة:

- 1. قمت بجمع مادة العنوان المتعلقة بالاضطراب من كتب العلل والسؤالات للإمام أحمد، وخرجت عن هذه الكتب إن وجدت نقلا عنه، واستخرجت الرواة الذين قال فيهم الإمام أحمد مضطرب الحديث سواء كانت اللفظة وحدها أو مقرونة بغيرها من العبارات.
- ٢. قسمت هؤلاء الرواة على قسمين في فصلين: فصل للرواة الذين وصفهم الإمام أحمد أو وصف روايتهم بالاضطراب، ووجد في مروياتهم ما يدل على الاضطراب الاصطلاحي، وفصل للرواة الذين وصفهم الإمام أحمد أو وصف روايتهم بالاضطراب وجاء بمعنى الخطأ العام.

- ٣. رتبت أسماء الرواة الذين قال فيهم الإمام أحمد "مضطرب الحديث" في كل فصل على الحروف الهجائية.
- ٤. فيما يتعلق بالتعريف بالراوي فإني أذكر اسم الراوي، ونسبته وكنيته، وأشهر من روى عنهم، ومن رووا عنه بما يميزه عن غيره.
 - ٥. أقوم بنقل قول الإمام أحمد المتضمن لفظ الاضطراب.
 - ٦. ثم أنقل أقوال الإمام أحمد الأخرى في الراوي، ويستفاد من ذلك أمور منها:
 - أ. أنه قد تتعدد أقوال الإمام أحمد في الراوي، وقد تترادف وقد لا تترادف.
- ب. الوقوف على التعارض في اقوال الإمام أحمد في الراوي إن وجد، وفائدة ذلك الكبيرة للدراسة.
 - ت.ان هذه الأقوال قد تكون هي الكاشفة لمراد الإمام احمد من الاضطراب.
- ٧. ثم أنقل كلام الأئمة النقاد الآخرين في الراوي مرتب لهم حسب وفياتهم، وذلك للوقوف على حال الراوي عند العلماء النقاد، والوقوف على الموافقة أو المخالفة بين اقوال الإمام أحمد وأقوالهم، وما في ذلك من خطوة مهمة جدا في الوصول للنتائج المنضبطة علميا قدر المستطاع.
- أتبع هذه الخطوات بمناقشة ما تقدم من أقوال الإمام أحمد وأقوال العلماء الآخرين، وتتنوع المناقشة بحسب الحال فمرة أقدم مناقشة أقوال الإمام أحمد وهو الأكثر، ومرات أقدم مناقشة أقوال العلماء الآخرين.
- 9. أذكر النتيجة في الراوي من خلال ما تقدم في المناقشة، وهل وافق أحد من علماء الجرح والتعديل الإمام أحمد بوصفه بالاضطراب، وأخلص إلى قصد الإمام أحمد من وصف الراوي بالاضطراب بحسب المعطيات المتوافرة.

- ١٠. أختم بالدراسة التطبيقية وذلك بذكر رواية أو اثنتين من مرويات الراوي المعلة، وأحرص فيها على إيراد ما نص عليه الإمام أحمد إن وجد.
- 11. أذكر في الدلالة على مواضع الأحاديث من كتب الرواية الجزء والصفحة ورقم الحديث، من دون الكتاب والباب حتى لا أثقل الهامش.
 - 11. لم أترجم للأعلام المشهورين اكتفاء بشهرتهم، ولم أترجم كذلك لأصحاب المؤلفات والكتب اكتفاء بذكر ترجمتهم في قائمة المصادر والمراجع.
- 17. لم أذكر بطاقة الكتاب كاملة في الهامش بل أخرتها لقائمة المصادر والمراجع من أجل عدم التكرار، واكتفيت بذكر اسم الكتاب ومؤلفه والجزء والصفحة، وإذا تكرر ذكر الكتاب كثيراً أكتفي أحياناً بذكر اسم الكتاب فقط لشهرة مؤلفه إلا المتشابه منها فاذكر فيه اسم المؤلف للتمييز.

خطة الرسالة:

تضمنت دراستى مقدمة، وتمهيداً وفصلين وخاتمة:

اشتملت المقدمة على أهمية الدراسة، وأهدافها، وحدودها، والدراسات السابقة لها، ومنهج الباحث، وخطة الدراسة.

وتضمن التمهيد مبحثين: الاول منهما: تعريف مختصر بالإمام أحمد.

والمبحث الثاني: التعريف بمعنى الاضطراب، واستعمالاته.

أما الفصل الأول: فكان بعنوان وصف الإمام أحمد للراوي بالاضطراب، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: وصف الإمام أحمد للراوي بالاضطراب مطلقا.

والمبحث الثاني: وصف الإمام أحمد للراوي بالاضطراب مقيدا.

والفصل الثاني: جاء بعنوان وصف الإمام أحمد للرواية بالاضطراب، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الاول: وصف الإمام أحمد للرواية بالاضطراب مطلقا.

المبحث الثاني: وصف الإمام أحمد للرواية بالاضطراب مقيدا.

والمبحث الثالث: الرواة الذين وصفهم الإمام أحمد او وصف روايتهم بالاضطراب وانفرد بذلك ولم أقف على مستنده.

وجاءت الخاتمة متضمنة أهم النتائج.

ثم قائمة المصادر والمراجع

هذا وأعتذر عن كل خطأ وجد في هذه الرسالة، وما كان من صواب فمن الله وحده، وما كان من خطا فمن نفسي ومن الشيطان، والكمال لله تعالى، وأسأل الله أن يوفقنا لما يحب ويرضى، وأساله أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه، وحجة لنا عنده إنه كريم جواد ، وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين، وصلٍ اللهم على نبينا محمدٍ وعلى آله وصحبه وسلم.



المبحث الاول

تعريف موجز بالإمام أحمد بن حنبل.

المطلب الاول: اسمه ونسبه، ومولده

اولاً: اسمه ونسبه:

أحمد بن مُحَمَّد بن حنبل بن هلال بن أسد بن إدريس بن عَبْدِ اللَّهِ بن حيان بن عَبْدِ اللَّهِ بن عُوف بن قاسط بن مازن بن ذُهل بن شَيْبَان بن ثَعْلَبَة بن عُكابة عَبْد اللَّهِ بن أنس بن عوف بن وائل بن قاسط بن هُنب بن أفصى ابن دُعُمي ابن بن صعب بن علي بن بكر بن وائل بن قاسط بن هُنب بن أفصى ابن دُعُمي ابن جَديلة بن أسد بن ربيعة بن نزار بن مَعد بن عدنان بن أد بن أدد ابن الهمَيْسَع ابن حَمل بن النبت بن قيدار بن إسْمَاعِيل بن إبْرَاهِيم صلوات اللَّه عليه، وعلى جميع النبيين (۱).

ثانياً: مولده

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: "سمعت أبي يقول: ولدت في شهر ربيع الأول سنة أربع وستين ومائة"(٢).

⁽١) ينظر: الفهرست لابن النديم: ٢/٠٠/، وطبقات الحنابلة، لابن أبي يعلى: ١/٤.

⁽۲) العلل رواية عبدالله: ۲/۱۳، ينظر: تاريخ بغداد للخطيب: ۱۹۰، وتهذيب التهذيب لابن حجر: ۷۲/۱.

المطلب الثاني: شيوخه، وتلاميذه

اولاً: شيوخه: روى الإمام أحمد عن مشايخ كثيرين، منهم:

١- إسماعيل بن علية.

٢- حماد بن خالد الخياط.

٣- سفيان بن عيينة.

٤- عبد الرحمن بن مهدي.

٥- عبد الرزاق بن همام.

٦- عثمان بن عمر بن فارس.

٧- محمد بن إدريس الشافعي.

۸- محمد بن جعفر غندر.

۹ – محمد بن يزيد.

١٠ – المظفر بن مدرك.

١١- منصور بن سلمة الخزاعي.

۱۲ - هشیم بن بشیر.

١٣ - وأبي داود الطيالسي.

١٤ - وكيع بن الجراح.

١٥ - يحيى بن سعيد القطان.

١٦- أبو النضر هاشم بن القاسم.

۱۷- أبو سعيد مولى بني هاشم، وخلق سوى هؤلاء يطول ذكرهم، ويشق إحصاء أسمائهم (۱).

⁽۱) ينظر: الفهرست: ۲/۱۰۰، وتاريخ بغداد للخطيب: ۱/۰۰، وسير اعلام النبلاء للذهبي: ۱/۰۸، وتهذيب التهذيب لابن حجر: ۲/۱۰.

ثانیاً: تلامیذه: روی عنه کثیر من أهل العلم، بل قد روی عنه جماعة من شیوخه، ومن أبرز من روی عنه:

- ١. أحمد بن أبي خيثمة.
- ٢. الحسن بن الصباح البزار.
- ٣. عباس بن محمد الدوري.
- ٤. عبد الله بن محمد البغوي.
- ٥. محمد بن إسحاق الصاغاني.
- ٦. محمد بن إسماعيل البخاري.
- ٧. محمد بن عبيد الله المنادي.
- ٨. مسلم بن الحجاج النيسابوري.
 - ٩. يعقوب بن شيبة.
 - ١٠. أبو بكر الأثرم.
 - ١١. أبو بكر المروذي.
 - ١٢. أبو حاتم الرازي.
 - ١٣. أبو داود السجستاني.
 - ١٤. أبو زرعة الدمشقى.
- ٥١. أبو زرعة الرازي، وغيرهم (١).

⁽۱) ينظر: الفهرست: ۱/۱۰، وتاريخ بغداد للحطيب: ۹۰/۱، وسير اعلام النبلاء للذهبي: الله النبلاء النبلاء الذهبي: ۱۸۱/۱ – ۱۸۲، وتهذيب التهذيب لابن حجر: ۲/۱۱.

المطلب الثالث: نشأته، وثناء العلماء عليه،

اولاً: نشأته

قال الخطيب: قدمت أمه بغداد وهي حامل به فولدته ونشأ بها، وطلب العلم، وسمع الحديث من شيوخها، ثم رحل إلى الكوفة، والبصرة، ومكة، والمدينة، واليمن، والجزيرة، فكتب عن علماء ذلك العصر (١).

ثانياً: ثناء العلماء عليه:

قال ابن عدي: حدثنا زكريا بن يحيى البستي، حدثنا يوسف بن عبد الله الخوارزمي، أخبرنا حرملة قال: سمعت الشافعي يقول: خرجت من العراق فما خلفت بالعراق رجلا أفضل ولا أعلم ولا أتقى من أحمد بن حنبل (٢).

وقال علي ابن المديني: ليس في أصحابنا أحفظ من أبي عبد الله أحمد بن حنبل، وبلغني أنه كان لا يحدث إلا من كتاب، ولنا فيه أسوة حسنة (٢).

وقال إدريس بن عبد الكريم المقرئ: رأيت علماءنا مثل الهيثم بن خارجة، ومصعب الزبيري، ويحيى بن معين، وأبي بكر بن أبي شيبة، وعثمان بن أبي شيبة، وعبد الأعلى بن حماد النرسي، ومحمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب، وعلي ابن المديني، وعبيد الله بن عمر القواريري، وأبي خيثمة زهير بن حرب، وأبي معمر القطيعي، ومحمد بن جعفر الوركاني، وأحمد بن محمد بن أيوب صاحب المغازي، فيمن لا أحصيهم من أهل العلم والفقه يعظمون أحمد بن حنبل، ويجلونه ويوقرونه ويبجلونه ويقصدونه بالسلام عليه (3).

⁽١) ينظر: تاريخ بغداد للخطيب: ٦٠/٦.

⁽٢) ينظر: الكامل في الضعفاء لابن عدى: ١٠/١.

⁽٣) ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ٢٨/٢.

⁽٤) ينظر: تهذيب الكمال للمزي: ١/٤٣٧.

المطلب الرابع: منهج الإمام أحمد بن حنبل في حكمه على الرواة:

تضمن منهج الإمام أحمد بن حنبل - رحمه الله - في حكمه على الرواة أمورا، من أهمها:

اولاً: الدقة والأمانة والتحري:

فقد كان الإمام أحمد - رحمه الله - شديد التحري في الكلام على الرواة، ولا يتكلم في راو إلا عن خبرة تامة بحاله وحديثه، فإذا لم يكن له علم بالراوي او بحديثه يعرف صرح بعدم معرفته له.

قال المروذي: "سألت أبا عبد الله عن عطاء بن مسلم الخفاف في حديث: يحشر المتكبرون في صور الذر يطأهم الناس. فانكره فقال: ما أعرفه، عطاء بن مسلم مضطرب الحديث"(١).

وقال عبدالله: "سُئل أبي عن يحيى بن يعلى الأسلمي^(۲)، وعن أبي المحياة التيمي^(۳) فقال: لا أخبرهما"^(٤).

وقال عبدالله: "وسُئل عن حُديج أخي زهير فقال: ليس لي بحديثه علم $(^{\circ})$.

⁽١) العلل رواية المروذي: ١٥٣.

⁽٢) يحيى بن يعلى الأسلمي الكوفي ضعيف، من التاسعة، تقريب التهذيب:٥٩٨.

⁽٣) يحيى بن يعلى التيمي أبو المُحَيّاة بضم الميم وفتح المهملة وتشديد التحتانية وآخره هاء الكوفي، ثقة، من الثامنة. تقريب التهذيب:٥٩٨.

⁽٤) العلل رواية عبدالله: ٥٦/٥٦.

⁽٥) المصدر نفسه: ٣/٢٨١.

ثانياً: الأخذ بأحكام من سبقه من النقاد:

من منهجه - رحمه الله - في كلامه على الرواة الأخذ بأحكام من سبقه من الأئمة النقاد من طبقة شيوخه وشيوخ شيوخه، ولا يُعد هذا تقليداً بل موافقة راجعة إلى دليل واجتهاد، من ذلك قول الإمام أحمد في أسامة بن زيد الليثي: كان يحيى بن سعيد ترك حديثه بآخرة، والإمام أحمد لم يقلد يحيى بن سعيد في حكمه على هذا الرجل، بل سبر أحاديثه، ونظر فيها فلما تبين حفظه وكثرة المناكير فيها؛ ضعفه (۱).

قال عبدالله: "قال أبي: روي أسامة بن زيد، عن نافع أحاديث مناكير قلت:أن أسامة حسن الحديث، قال إن تدبرت حديثه فستعرف النكرة فيها"(٢).

وقال عبد الله أيضاً: "سألت أبي عن أسامة بن زيد الليثي، فقال: انظر في حديثه يتبين لك اضطراب حديثه"(").

وقد يُسأل عن بعض الرواة فيقول: بعض المشايخ يتقون حديثه، او يقول "ترك الناس حديثه".

ثالثاً: الاجتهاد والاستقلالية في الحكم على الرواة.

قال عبدالله: "حدثني أبي قال: سمعت يحيى بن آدم، قال: حدثني سفيان بهذا الحديث عن حكيم بن جبير حديث ابن مسعود رضي الله عنه في المسألة من سُئل

⁽١) ينظر: العلل رواية عبدالله: ١/٢١٦، و سؤالات الميموني: ٤٣٥.

⁽٢) العلل رواية عبدالله: ٢/٤٢،.

⁽٣) الكامل لابن عدي: ٢/٧٦.

⁽٤) سؤالات أبي داود: ١٥٣.

عن مال او صدقة (۱) ... قال: وكان شعبة لا يحدث عن حكيم بن جبير، وكان عبد الرحمن لا يحدثنا عنه، ترك حديثه "(۲).

وهذا يدل على أن الإمام أحمد كان يخالف بعضاً من اولئك النقاد إذا تبين له خلاف ما حكموا عليه، بل الرجل وحديثه أعلى وأرفع من أن يصل للترك.

رابعاً: من لا يروي إلا عن ثقة إذا روى عن راو لا يعرف فيه جرح ولا تعديل فهو ثقة عند ذلك الإمام:

قال الإمام أحمد في رواية الأثرم: إذا روي الحديث عن عبد الرحمن بن مهدي عن رجل فهو حجة، ثم قال: كان عبد الرحمن اولاً يتسهل في الرواية عن غير واحد ثم تشدد بعد ذلك، وكان يروي عن جابر ثم تركه (٣).

وقال فيه في رواية أبي زرعة: مالك بن أنس إذا روى عن رجل لا يعرفه فهو حجة وقال في رواية ابن هاني: ما روى مالك عن أحد إلا وهو ثقة، وكل من روى عنه مالك فهو ثقة (٤).

⁽۱) مسند أحمد: ۲/۲۱، (۳۲۷۵).

⁽٢) العلل رواية عبدالله: ١/١٤١.

⁽٣) ينظر: شرح علل الترمذي: ٣٧٧/١.

⁽٤) ينظر: المصدر نفسه: ١/٣٧٧.

المطلب الخامس: مصنفاته، ووفاته.

اولاً: مصنفاته

كان الإمام أحمد – رضي الله عنه – لا يرى وضع الكتاب، وينهي أن يُكتب عنه كلامه ومسائله، ولو رأى ذلك لكانت له تصانيف كثيرة ونقلت عنه كتب، فكانت تصانيفه المنقولات؛ فصنف "المسند" وهو ثلاثون ألف حديث، وكان يقول لابنه عبدالله: احتفظ بهذا المسند فإنه سَيكون للناس إماماً، و"التفسير" وهو مئة ألف وعشرون ألفاً، و"الناسخ والمنسوخ"، و"التاريخ – مفقود –"، و"حديث شعبة"، و"المقدَّم والمؤخَّر في القُرآن"، و"جَوابات القرآن"، و"المناسك الكبير"، و"الصغير"، وأشياء أخر. وكان ينهي الناس عن كتابة كلامه، فنظر الله تعالى إلى حسن قصده فنقلت ألفاظه وحفظت، فقل أن تقع مسألة إلا وله فيها نص من الفروع والأصول، وربما عدمت في الك المسألة نصوص الفقهاء الذين صنفوا وجمعوا (١)، مع أنه كان لا يرى أن يضاف إلى اسمه من تلك المصنفات فقد نُسبت له مصنفات منها العلل ومعرفة الرجال، فضائل الصحابة، التفسير، الفرائض، الزهد، الكني، والورع، الرد على الزنادقة والجهمية، الإيمان، طاعة الرسول، الإمامة، نفي التشبيه، المقدم والمؤخر في القران، والمؤمرة، والوقوف والوصايا، أحكام النساء، الترجل، الإرجاء (١) والفتن، فضائل أهل البيت (١).

⁽١) ينظر: الفهرست لابن النديم: ٢/٠٠٠، مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي: ٢٦١.

⁽٢) الأرجاء في الاصطلاح مأخوذ من معناه اللغوي؛ أي بمعنى التأخير والإمهال – وهو إرجاء العمل عن درجة الإيمان،قال ابن الجوزي: المرجئة لقبوا بذلك لأنهم يرجئون العمل عن النية، أي: يؤخرونه في الرتبة عنها وعن الاعتقاد، أو أنهم يقولون: لا يضر مع الإيمان معصية، كما لا تنفع مع الكفر طاعة. شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي: ٥/٧، فرق معاصرة تتسب للاسلام: ٧/٥٠٠.

⁽٣) ينظر: مسند الإمام أحمد مقدمة المحقق: ١/١٥، والفهرست لابن النديم: ٢/١٠٠١.

ثانياً: وفاته

توفي الإمام أحمد – رحمه الله – يوم الجمعة لثلاث عشرة بقين من ربيع الآخر سنة إحدى وأربعين ومائتين (١).

المبحث الثاني

التعريف بمصطلح الاضطراب، واستعمال المحدثين له:

المطلب الاول: تعريف المضطرب:

لغة: اسم فاعل من الاضطراب وهو اختلال الأمر وفساد نظامه، يقال: اضطرب الأمر: اختل، واضطرب البرق في السحاب، تحرك، واضطرب الحبل بين القوم إذا اختلفت كلمتهم (٢).

اصطلاحاً: هو الحديث الذي يُروى على اوجه مختلفة متساوية (٢)، زاد ابن حجر: ولا مرجح (٤).

قال ابن الصلاح: "المضطرب من الحديث هو الذي تختلف الرواية فيه، فيرويه بعضهم على وجه، وبعضهم على وجه آخر مخالف له، وإنما نسميه مضطرباً إذا تساوت الروايتان، أما إذا ترجحت إحداهما بحيث لا تقاومها الأخرى بأن كون راويها أحفظ او أكثر صحبة للمروي عنه او غير ذلك من وجوه الترجيحات المعتمدة، فالحكم للراجحة ولا يطلق عليه حينئذ وصف المضطرب ولا له حكمه"(٥).

⁽۱) ينظر: تاريخ بغداد للخطيب: ۹۰/٦، والوافي بالوفيات للصفدي: ۲۲٥/٦، وتقريب التهذيب:۹۸.

⁽٢) ينظر: القاموس المحيط وشرحه: ١٣٣٢، مادة (ضرب).

⁽٣) ينظر: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي: ٣٠٨/١.

⁽٤) ينظر: نزهة النظر لابن حجر: ١٦٣.

⁽٥) ينظر: مقدمة ابن الصلاح: ٩٤.

المطلب الثاني: أقسام المضطرب:

ينقسم الاضطراب بحسب موقعه في الحديث إلى ثلاثة أقسام:

الاول: الاضطراب في السند وهو الأكثر:

ومثاله: حدیث أبي بكر - رضي الله عنه - أنه قال: یا رسول الله ﷺ أراك شبت؟ قال: (شیبتنی هود وأخواتها))(۱).

قال الدارقطني: "هذا حديث مضطرب فإنه لم يرو إلا من طريق أبي إسحاق، وقد اختلف عليه فيه على نحو عشرة اوجه: فمنهم من رواه مرسلاً، ومنهم من رواه موصولاً، ومنهم من جعله من مسند أبي بكر، ومنهم من جعله من مسند سعد، ومنهم من جعله من مسند عائشة، ورواته ثقات لا يمكن ترجيح بعضهم على بعض والجمع متعذر "(٢).

ومثّل ابن الصلاح لمضطرب السند بحديث الخط في السترة^(٣)، لكن الحافظ ابن حجر في بلوغ المرام نفى الاضطراب عن الحديث فقال: ولم يصب من زعم أنه مضطرب بل هو حديث حسن^(٤).

الثانى: الاضطراب في المتن وهو نادر:

ومثاله: حديث البسملة الذي أخرجه مسلم في صحيحه عن أنس بن مالك قال: صليت خلف النبي - صلى الله عليه وسلم - وأبي بكر وعمر وعثمان؛ فكانوا

⁽۱) رواه الترمذي في جامعه:٥/٤٨٩، برقم (٣٥٨١)؛ وأيضاً في العلل: ١/٣٥٨، وقال: سألت محمداً أيهما أصح، فقال: دعني أنظر فيه، ولم يقض فيه بشيء. ينظر في: علل ابن أبي حاتم: ١١٠/٢، ١٣٣٠.

⁽٢) ينظر: الباعث الحثيث لابن كثير: ١٨٣. أخرجه أحمد في مسنده: ٢ ١/٤٥٥، (٧٣٩٢).

⁽٣) ينظر: مقدمة ابن الصلاح: ٩٤.

⁽٤) ينظر: بلوغ المرام لابن حجر: ١٢٣.

يستفتحون به ﴿ اَلْحَمْدُ لِللَّهِ رَبِّ ٱلْعَلَمِينَ ﴾ (١)، ولا يذكرون ﴿ بِشِم ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ في اول قراءة ولا في آخرها (٢).

قال ابن عبد البر: هذا الحديث مضطرب(٣).

وبيان ذلك: إن البخاري ومسلماً قد اتفقا على إخراج رواية أخرى في الموضوع نفسه لم يتعرض فيها الراوي لذكر البسملة بنفي او إثبات بل اكتفى بقوله: فكانوا يستفتحون القراءة بر المحمدة بنفي العنامين (٤).

وهناك رواية ثالثة عن أنس تفيد أنه سُئل عن الافتتاح بالتسمية، فأجاب: أنه $^{(\circ)}$ لا يحفظ في ذلك شيئاً عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم $^{(\circ)}$. على أن الحافظ ابن حجر يرى أن الحديث ليس فيه اضطراب؛ لأنه يمكن الجمع بين الروايات المختلفة بحمل نفي القراءة على نفي السماع، ونفي السماع ،على نفي الجهر $^{(1)}$.

والحديث المذكور ذكره الحافظ العراقي مثلاً لعلة المتن فقال:

وعلة المتن كنفى البسملة إذ ظن راو نفيها فنقله.

⁽١) الفاتحة: الآية ٢.

⁽٢) صحيح مسلم: ٢٩٩١، برقم (٣٩٩).

⁽٣) ينظر: الاستذكار لابن عبد البر: ١٥٣/٢.

⁽٤) صحيح البخاري: ١/١٤٩/، برقم (٧٤٣)، ومسلم: ١/٢٩٩، برقم (٣٩٩).

^(°) ينظر: علوم الحديث صبحي إبراهيم الصالح: ١٨٣، وقد ذكر الحديث في نوع المعل والمضطرب بجامع المعل؛ لأنه قد تكون العلة هي الاضطراب.

⁽٦) ينظر: فتح الباري لابن حجر: ٢٢٨/٢.

الثالث: الإضطراب في السند والمتن معاً:

ومثاله: حديث عبد الله بن عكيم أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كتب إلى جهينة قبل موته بشهر: أَنْ: "لَا تَنْتَفِعُوا مِنَ الْمَيْتَةِ بِإِهَابٍ وَلَا عَصَبٍ". رواه الخمسة (١) .

قال الترمذي عقب الحديث: حسن، وليس العمل عليه، وتركه أحمد لاضطرابه؛ وقال الشيخ شعيب الأرنؤوط في هامش جامع الترمذي: حديث ضعيف، أعل بالانقطاع والاضطراب^(۲).

وقال الحافظ ابن حجر: الاضطراب في سنده فإنه تارة قال: عن كتاب النبي – صلى الله عليه وسلم –: وتارة: عن مشيخة من جهينة، وتارة: عمن قرأ من الكتاب. والاضطراب في المتن فرواه الأكثر من غير تقييد، ومنهم من رواه بقيد شهر او شهرين او أربعين يوماً او ثلاثة أيام (٣).

المطلب الثالث: حكم الاضطراب:

الاضطراب حيث وقع في سند حديث او متنه موجب للضعف لإشعاره بعدم ضبط راويه (٤)، ذلك أنه لما كان يروي الحديث تارة على وجه وأخرى على وجه آخر فإن ذلك معناه أنه لم يستقر الحديث في حفظه، وكذا إذا وقع التعارض بين الرواة المتعددين ولا يعلم أيهم ضبط الحديث فيحكم بضعفه من أجل ذلك.

لكن هناك اضطراب لا يضر ولا يقدح في صحة الحديث، وذلك بأن يقع الاختلاف في اسم راو او اسم أبيه او نسبته ونحو ذلك مع كون ذلك الراوي ثقة فيحكم للحديث حينئذ بالصحة ولا يضر الاختلاف فيما ذكر مع تسميته مضطرباً. وفي الصحيحين

⁽۱) مسند أحمد: $(71)^*$ ، برقم ($(71)^*$)، وابن ماجه: $(31)^*$ ، برقم ($(71)^*$)، وأبو داود: $(71)^*$ ، برقم ($(71)^*$)، والترمذي: $(71)^*$.

⁽٢) ينظر: جامع الترمذي: ٣/٥٢٢، برقم (١٨٢٦).

⁽٣) ينظر: التلخيص الحبير: ١/٨٨.

⁽٤) ينظر: ألفية العراقي وشرحها فتح المغيث: ٢٢٥/١.

أحاديث بهذه المثابة (١) ، وقع في "صحيح مسلم " أحاديث أبهم بعض رجالها ، كقوله في كتاب الصلاة: حدثنا صاحب لنا ، عن إسماعيل بن زكريا ، عن الأعمش ، وهذا في رواية ابن ماهان (٢) .

المطلب الرابع: الاضطراب واستعمالاته ومدلولاتها عند الإمام أحمد.

وقع استعمال هذه العبارة وما يشابهها:

عدد المرات	استعمال الإمام أحمد لعبارات والفاظ المضطرب:
خمس	۱. (مضطرب)
خمسة عشر	٢. (مضطرب الحديث)
خمس	٣. (ضعيف الحديث، مضطرب)
ثمان	٤. (مضطرب الحديث عن فلان)
ست	٥. (حديثه حديث مضطرب)
واحدة	 ٦. (وفي المصنف أحاديث مضطربة)
مرتان	٧. (فإنه كان يكثر ويضطرب)
واحدة	٨. (أحاديثه مضطربة)
واحدة	٩. (كان كثير الإضطراب والخلاف)

فكل ما تقدم يستعمله الإمام أحمد ويريد به الضعف العام بأنواعه كالنكارة والمخالفة والتفرد والوهم وغير ذلك، ومنه الاضطراب الاصطلاحي فوقع استعماله ذلك في قوله: (ضعيف مضطرب الحديث)، و(عندي حديثه مضطرب لا يقيم إسنادا)، (وكان قد اضطرب عليه حفظه)، و(مضطرب الأحاديث منكره)، وبعد بيان أقوال الأئمة النقاد التي تفسر قول الإمام أحمد في إطلاقه للفظ الاضطراب، او في تقييده براو معين، او يراد به أن حفظه مضطرب، او أنه ضعيف في الرواية، او أحاديثه فيها نكارة، او أنه اختلط في روايته، وما إلى ذلك، فكل ذلك جاء في رسالتي في القسم الدراسي في الفصلين الاول والثاني، وبيان هذه المدلولات وتفسيرها ومناقشتها، والخروج بنتائج علمية تفسر معنى الاضطراب عند الإمام أحمد.

⁽۱) ينظر: تدريب الراوي: ۱۷۳.

⁽۲)ينظر: تدريب الراوي: ۳۸۰.

وبعد الدراسة للفظ الاضطراب عند الإمام أحمد تبين أنه تعددت أحوال من قيلت فيهم هذه العبارة على اختلاف صيغها، فمنهم الثقة، والضعيف، ومنهم من بين ذلك، وتعددت الصيغ التي أطلقها، فتارةً يُسأل الإمام عن جميع حديث الراوي فيحدد أنه مضظرب عن بلد ما أو راوٍ ما، ومثال ذلك فيما جاء في بيان قوله في إسماعيل بن عياش، فقال: "ثقة في روايته عن أهل بلده مخلط مضطرب في غيرهم خاصة في حديث الحجازيين والعراقيين"(۱). فيجيب، بقوله في ذلك وهذا من النوع الذي هو الاضطراب الاصطلاحي كما تقدم في ذلك.

وأحياناً أخرى يُذكر له الراوي، فيجيب بقوله: (ضعيف مضطرب الحديث)، ومرةً يُسأل الإمام فيقول: (مضطرب الحديث) ويريد به الضعف العام او النكارة والاختلاط او أنه مضطرب في حفظه، ومثال ذلك: ما قال في جعفر بن محمد: (ضعيف الحديث مضطرب) وقصد الإمام في ذلك هنا بالوصف بالاضطراب هو مطلق الضعف والخطأ(٢).

وقد يقترن جوابه، بتوثيقه او تضعيفه للراوي، كقوله: (في محمد بن عجلان: كان ثقة: إنما اضطرب عليه حديث المقبري...)(7) وغير ذلك.

وتعدد معنى هذه العبارة من خلال أسباب عدم الاحتجاج بروايتهم أحياناً، وأحيانا أخرى التمييز بين حديث للاحتجاج او للاعتبار عن هؤلاء الرواة، فمن معانيها أن الإمام ترك ذلك الراوي لمجرد ضعفه عنده، فقد يُجرح الراوي بما لا يُجرح، او أنه ضعيف عند الغالب من الأئمة، او أن ترك الراوي عنه تشدد وانتقاء للأقوياء من الرواة.

⁽١) ينظر صفحة: ٢٩١ من الرسالة.

⁽٢) ينظر: صفحة: ٢٥ من الرسالة.

⁽٣) ينظر: صفحة: ٣٢٢ من الرسالة.



المبحث الأول: وصف الإمام أحمد للراوي بالاضطراب مطلقا.

الراوي الاول: جعفر بن محمد بن علي بن الحسين.

هو أبو عبد الله جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب – كرم الله وجهه –: الهاشمي العلوي، المدني الصادق، وأمه أم فروة بنت القاسم بن محمد بن أبي بكر، وأمها أسماء بنت عبد الرحمن بن أبي بكر، فلذلك كان يقول: ولدني أبو بكر مرتين. ولد سنة ٨٠ ه.

روى عن: أبيه، وعبيدالله بن أبي رافع، وعطاء، وعروة، ومحمد بن المنكدر، وخلق كثير.

وروى عنه: شعبة، والسفيانان، ومالك، وابن جريج، وأبو حنيفة.

وفاته: مات سنة ثمان وأربعين ومئة، وقيل سبع واربعين ومئة (١).

قول الإمام أحمد الدال على الاضطراب:

قال الميموني: "قال أبو عبدالله: جعفر بن محمد، ضعيف الحديث، مضطرب" (٢).

⁽۱) ينظر: التاريخ الكبير: ۱۹۸/۲، والجرح والتعديل: ۲/۲۸۷، والكامل: ۳۰٦/۲، وسير أعلام النبلاء: ٦/٥٥٠، وتقريب التهذيب: ١٤١.

⁽٢) العلل رواية المروذي: ٢٠١.

أقوال الإمام أحمد الأخرى في الراوي:

قال المروذى: "سألته - يعني أبا عبد الله - عن جعفر بن محمد: فقال: قد روى عنه يحيى ولينه"(١).

وقال أبو داود: "سمعت أحمد، قال: علي بن زيد، وجعفر بن محمد، وعاصم ابن عبيد الله، وعبد الله بن محمد بن عقيل، ما أقربهم من السواء، ننقاد بهم"(٢).

أقوال العلماء الآخرين في الراوي:

المعدلين:

قال الشافعي $^{(7)}$ ، وابن معين $^{(2)}$ ، وأبو حاتم $^{(9)}$ ، والنسائي $^{(7)}$ ، وابن عدي $^{(8)}$: "ثقة".

وقال ابن معين: "قال لي يحيى بن سعيد مالَك لا تسأل عن حديث جعفر بن محمد؟ فقلت: ما أصنع بها؟ فقال يحيى بن سعيد: كان يحفظ هذه الأحاديث الأسانيد قال يحيى كان جعفر بن محمد ثقة مأمونا"(^).

⁽١) العلل رواية المروذي: ٦٨.

⁽٢) سؤالات أبى داود: ٢٠٦.

⁽٣) الجرح والتعديل: ٢/٤٨٧.

⁽٤) تاريخ ابن معين برواية الدوري: ٢٩٦/٤، وتاريخ أسماء الثقات: ٥٤/١.

⁽٥) الجرح والتعديل: ٢/٨٧٨.

⁽٦) ينظر: إكمال تهذيب الكمال: ٣/٢٩/٣.

⁽۷) الكامل: ۲/٤٣٢.

⁽۸) تاریخ ابن معین للدوري: 1/1۲۹۲.

وقال علي بن الجعد، عن زهير بن معاوية: "قال أبي لجعفر بن محمد: إن لي جارًا يزعم أنك تبرأ من أبي بكر وعمر، فقال جعفر: برئ الله من جارك، والله إني لأرجو أن ينفعني الله بقرابتي من أبي بكر "(١).

وقال حفص بن غياث: "سمعت جعفر بن محمد: ما أرجو من شفاعة علي شيئا إلا وأنا أرجو من شفاعة أبى بكر مثله"(٢).

وقال ابن حبان: "كان من سادات أهل البيت، فقها وعلما وفضلا، يحتج بحديثه من غير رواية اولاده عنه. وقد اعتبرت حديثه من حديث الثقات عنه، فرأيت أحاديث مستقيمة، ليس فيها شيء يخالف حديث الأثبات، ومن المحال أن يلصق به ما جناه غيره"(٢).

وقال الساجي: "كان صدوقا مأمونا، إذا حدث عنه الثقات، فحديثه مستقيم"(٤).

وقال ابن حجر: "صدوق فقيه إمام، من السادسة" $(^{\circ})$.

المجرحين:

قال مصعب الزبيري: "كان مالك لا يروي عنه حتى يضمه إلى آخر "(٦).

⁽۱) الكامل: ۲/۱۳۲.

⁽٢) تذكرة الحفاظ: ١٢٦/١.

⁽٣) الثقات لابن حبان: ٦/١٣١.

⁽٤) إكمال تهذيب الكمال: 7/7.

⁽٥) تقريب التهذيب: ١٤١.

⁽٦) الكامل: ٢/١٣١.

وقال ابن المديني: "سُئل يحيى بن سعيد عنه، فقال: في نفسي منه شيء، ومجالد أحب إلي منه"(١). وتعقبه الذهبي على هذه المقولة قائلا: "لم يتابع القطان على هذا الرأي، جعفرا صدوق، احتج به مسلم، ومجالد ليس بعمدة"(١).

وقال إسحاق بن حكيم، عن يحيى بن سعيد: "ما كان كذوبا"(").

وقال سعيد بن أبي مريم: "قيل لأبي بكر بن عياش: ما لك لم تسمع من جعفر، وقد أدركته؟ قال: سألناه عما يتحدث به من الأحاديث، أشيء سمعته؟ قال: لأ، ولكنها رواية رويناها عن آبائنا"(٤).

وقال ابن سعد: "كان كثير الحديث، ولا يحتج به، ويستضعف، سُئل مرة؛ سمعت هذه الأحاديث من أبيك؟ فقال: نعم. وسُئل مرة فقال: إنما وجدتها في كتبه"(٥). قال ابن حجر: "يحتمل أن يكون السؤالان وقعا عن أحاديث مختلفة، فذكر فيما سمعه أنه سمعه، وفيما لم يسمعه أنه وجده، وهذا يدل على تثبته"(١).

المناقشة:

وصف الإمام أحمد جعفر بن محمد بالاضطراب، وبأنه ضعيف الحديث، وما نقل عنه من أقوال أخرى في الراوي لا تخرج عن هذا الإطار، فهي دالة على التضعيف خصوصًا عند سؤاله عن علي بن زيد، وجعفر بن محمد، وعاصم بن عبيدالله، ومحمد بن عبد الله بن عقيل، فجعلهم سواء في الرواية وكما معلوم شدة ضعف المذكورين مع جعفر بن محمد.

⁽١) تاريخ الإسلام: ٨٩/٩.

⁽۲) الكامل: ۲/۱۳۲.

⁽٣) الكامل: ١٣٢/٢.

⁽٤) المصدر نفسه: ٢/١٣٢.

⁽٥) نقله مغلطاي إكمال تهذيب الكمال: ٢٢٨/٣، ولم أقف عليه في المطبوع.

⁽٦) تهذیب التهذیب: ۲/۲۶.

أما عند النظر لأقوال العلماء الآخرين في جعفر بن محمد فنجدها قد جاءت في اتجاهين الاول منهما: مثل قول الإمام أحمد في تضعيف الراوي مطلقا، بل منها ما هو تضعيف شديد، مع التنبيه على أن تضعيفهم له يتعلق بضبطه لا بعدالته، والقول الآخر يذهب إلى تعديل الراوي وقبول روايته، وما يذكر من تضعيف لروايته سببه من يروي عنه لا منه.

فجعفر بن محمد راو مختلف فيه، والراجح فيه التعديل، ويمكننا القول: أن مراد الإمام أحمد بالوصف بالاضطراب هو مطلق الضعف والخطأ، والنكارة، والله أعلم.

النتيجة: راو مختلف فيه الراجح فيه التعديل، وهو صدوق في ضبطه، عدل لا خلاف فيه، والله أعلم.

نموذج من مرويات الراوي المعلة:

إيراد الحديث:

عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن يزيد بن ركانة أن النبي - صلى الله عليه وسلم - صلى على ميت فكبر فقال: ((اللهُمَّ عَبْدُكَ وَابْنُ أَمَتِكَ احْتَاجَ إلى رَحْمَتِكَ، وَأَنْتَ غَنِيٍّ عَنْ عَذَابِهِ)).

تخريج الحديث:

أخرجه ابن قانع في "معجم الصحابة"(۱)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني"($^{(7)}$)، والطبراني في معجمه الكبير $^{(7)}$)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة $^{(3)}$)، كلهم من طريق يعقوب بن حميد بن كاسب، عن الحسين بن زيد، عن جعفر بن محمد به.

⁽١) معجم الصحابة: ٣/٢٢٣، برقم (١٢٠٢).

⁽٢) الآحاد والمثاني: ١/٣٢٤، برقم (٤٤٤).

⁽٣) المعجم الكبير للطبراني: ٢٢/٢٤، برقم (٦٤٧).

⁽٤) معرفة الصحابة: ٥/٢٧٨٨، برقم (٢٦١٦).

وأخرجه بن قانع في "معجم الصحابة" (١)، من طريق أبي مصعب الزهري، عن حسين بن زيد، جعفر بن محمد، به.

وأخرجه الحاكم في "المستدرك"^(۲)، والبيهقي في "الدعوات الكبير "^(۳)، كلاهما من طريق إبراهيم بن المنذر، عن الحسين بن زيد، عن جعفر بن محمد، به.

الحكم على الحديث:

قال ابن أبي حاتم: "سألت أبي عن حديث رواه أبو مصعب، عن الحسين بن زيد بن علي، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن يزيد بن ركانة: أن النبي – صلى الله عليه وسلم – صلى على ميت، فكبر، فقال: ((اللهم، عبدك، وابن أمتك، احتاج إلى رحمتك، وأنت أغنى عن عذابه))؟ قال أبي: هذا حديث منكر لا أصل له"(٤).

الخلاصة:

الحديث إسناده ضعيف؛ لضعف جعفر بن محمد، ومتنه له شاهد موقوف، أخرجه مالك من حديث أبي هريرة في: وسئل كيف يصلي على الجنازة؟ فقال أبو هريرة: ((أنا، لعمر الله أخبرك، أتبعها من أهلها، فإذا وضعت كبرت، وحمدت الله، وصليت على نبيه، ثم أقول: اللهم هذا عبدك، وابن عبدك، وابن أمتك، كان يشهد أن لا إله إلا أنت، وأن محمدا عبدك ورسولك، وأنت أعلم به، اللهم إن كان محسنًا، فزد في إحسانه، وإن كان مسيئا، فتجاوز عنه، اللهم لا تحرمنا أجره، ولا تفتنا بعده))(٥).

⁽١) معجم الصحابة: ٣/٢٢٣، برقم (١٢٠٢).

⁽٢) المستدرك: ٢/٠٥٠، برقم (١٣٤٤).

⁽٣) الدعوات الكبير: ٢/٢٨٦.

⁽٤) علل ابن أبي حاتم: ٢/٤٠٤.

⁽٥) موطأ مالك رواية أبي مصعب الزهري: ١/٠٤.

الراوي الثاني: الحارث بن عبيد أبو قدامة الإيادي

هو الحارث بن عبيد أبو قدامة الإيادي، البصري، المؤذن.

روى عن: سعيد الجريري، وأبي عمران الجوني، وعبد العزيز بن صهيب، ومطر الوراق، وغيرهم.

وروى عنه: أزهر بن القاسم، وزيد بن الحباب، وأبو داود الطيالسي، وابن مهدي، وأبو نعيم، وغيرهم.

وفاته: لم تذكر المصادر تاريخ وفاته، وذكره الحافظ ابن حجر في الطبقة الثامنة (١).

قول الإمام أحمد الدال على الاضطراب:

أقوال الإمام أحمد الأخرى في الراوي:

قال أبو طالب أحمد بن حميد: "سألت - يعني أحمد بن حنبل - عن الحارث ابن عبيد، قال: "لا أعرفه". قلت: يروي عن هود بن شهاب. قال: لا أعرفه. قلت: روى هود بن شهاب بن عباد، عن أبيه عن جده. قال: مر عمر على أبيات بعرفات. فقال لمن هذه الأبيات؟ قلنا: لعبد القيس. فقال: نعم هذا يروى عن: عباد من غير هذا الوجه"(٣).

-

⁽۱) ينظر: التاريخ الكبير: ۱۲۳/۳، الجرح والتعديل: ۸۱/۳، تاريخ الاسلام: ۵۹۷/۶، تقريب التهذيب: ۲۱۲/۱.

⁽٢) العلل: رواية عبد الله: ٣/ ٢٧.

⁽٣) الكامل: ٢/٤٥٤.

أقوال العلماء في الراوي:

المعدلين:

قال عمرو بن علي، عن ابن مهدي: "كان من شيوخنا، وما رأيت إلا خيرا"(۱).

وقال النسائي: "صالح"^(۲).

المجرحين:

قال ابن معين: "ضعيف الحديث"($^{(7)}$. وقال أيضا: "ليس بشيء، ولا يكتب حديثه" $^{(2)}$.

وقال أبو حاتم: "ليس بالقوي يكتب حديثه ولا يحتج به (٥).

وقال النسائي: "ليس بذاك القوي"(٦).

وقال الساجي: "صدوق عنده مناكير " $(^{\vee})$ ".

وقال ابن حبان: "كان ممن كثر وهمه، حتى خرج عن جملة من يحتج بهم إذا انفردوا" $^{(\wedge)}$.

واورد له العقيلي حديثا من مناكيره، ثم قال: "ولا يتابع عليه مع غير حديث،

⁽١) التاريخ الكبير: ٢٧٥/٢، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ٨١/٣.

⁽٢) نقله مغلطاى في الإكمال: ٣٠٥/٣، ولم أقف عليه في المطبوع.

⁽٣) تاريخ ابن معين: للدوري: ٤/ ٢٤٨.

⁽٤) الكامل: ٢/٤٥٤.

⁽٥) الجرح والتعديل: ٣/٨١.

⁽٦) الضعفاء للنسائي: ٢٩، والكامل: ٢/٤٥٤.

⁽٧) إكمال تهذيب الكمال: ٣٠٥/٣.

⁽٨) المجروحين: ١/٢٦١.

عن أبي عمران الجوني وغيره، ولا يتابع على شيء منها"(١).

وقال الذهبي: "ليس بالقوي، وضعفه ابن معين "(٢).

وقال ابن حجر: "صدوق يخطئ "^(٣).

المناقشة:

الناظر في عبارة الإمام أحمد في الحارث بن عبيد البصري يجدها محصورة في قوله مضطرب وهذه تجريح له كما في رواية ابنه عبدالله، وقوله في رواية أبي طالب: "لا أعرفه" وهذه عبارة محتملة للتجهيل.

ومن خلال النظر في أقوال العلماء المذكورة آنفا يتبين أن الراوي تباينت فيه الأقوال: فهناك من عدله، كقول النسائي: "صالح"، وهي من مراتب التعديل المتوسطة، ومنهم يقرن بصدوق الخطأ او سوء الحفظ، وهذه من مراتب التعديل وهي دالة على وقوع الخطأ منه.

وهناك من ضعفه مطلقا، واوصله بعضهم إلى مرتبة من يترك حديثه نص على ذلك ابن معين، ووصفه ابن حبان: بأنه ممن كثر وهمه وساء حفظه ولم يحتج بحديثه إذا انفرد ولم يتابع.

وعلى هذا يعتبر بحديثه ويُحتج به فيما يتابعه عليه الثقات، ومما يؤكد هذا ما صنعه مسلم، إذ أخرج له متابعة (٤)، فتبين أن مسلما انتقى من حديثه ما توبع عليه.

⁽١) الضعفاء للعقيلي: ١/ ٢١٢.

⁽٢) الكاشف: ٢/٥٢٢.

⁽٣) تقريب التهذيب: ١٤٧.

⁽٤) صحيح مسلم: النهي عن اتباع متشابه القرآن، والتحذير من متبعيه، والنهي عن الاختلاف في القرآن: ٨ /٥٧، برقم(٢٦٦٧)، صفة خيام الجنة وما للمؤمنين فيها من الأهلين: ٨/٨٤، برقم (٢٨٣٨).

وهنا يتبين معنى وصف الإمام أحمد له بالاضطراب بسبب روايتة روايات مختلفة في الحديث الواحد أي الاضطراب الاصطلاحي وأحاديث منكرة وكان ممن كثر وهمه، حتى خرج عن جملة من يحتج بهم إذا انفردوا؛ والله أعلم.

النتيجة:

أنه صدوق يحتج به فيما يتابعه عليه الثقات، ليؤمن وهمه، وهو ظاهر صنيع الإمام مسلم كما تقدم، ولا يحتج به إذا انفرد فهو ممن يعتبر بحديثه بسبب اضطرابه، وحديثه في درجة الضعيف الذي ينجبر، والله أعلم

نموذج من مرويات الراوي المعلة:

إيراد الحديث: عن أبي قدامة عن عكرمة مولى عبد الله بن عباس، عن ابن عباس، عن المفصّل عباس، (أنَ رسولَ الله - صلى الله عليه وسلم - لم يسجد في شيءٍ من المفصّل منذ تحوّل إلى المدينة)).

تخريج الحديث:

أخرجه أبو داود(1)، وابن خزيمة(1)، كلاهما من طريق محمد بن رافع، قال: حدثنا أزهر بن القاسم؛ عن أبى قدامة، به.

وقال ابن خزيمة: ورواه أبو داود الطيالسي، عن الحارث بن عبيد، قال: حدثنا مطر الوراق، عن عكرمة، او غيره، عن ابن عباس ...

وأخرجه عبد الرزق^(۳)، عمن سمع عكرمة يحدث، قال: ((سجد النبي – صلى الله عليه وسلم – في المفصل، إذ كان بمكة، يقول: ثم لم يسجد بعد)). أرسله.

⁽۱) سنن أبي داود: ۲/۸۶۰، برقم (۱٤٠٣).

⁽۲) صحیح ابن خزیمة: ۲۸۰/۱، برقم (۵۲۰).

⁽٣) مصنف عبد الرزاق: ٣٤٣/٣، برقم (٥٩٠٤).

الحكم على الحديث:

قال ابن عبد البر: وهذا حديث منكر؛ لأن أبا هريرة لم يصحبه إلا بالمدينة وقد رآه يسجد في - إذا السماء انشقت - و اقرأ باسم ربك - العلق وحديث مطر لم يروه عنه إلا أبو قدامة وليس بشيء (١).

وقال النووي: "هذا حديث ضعيف الإسناد ومع كونه ضعيفا مناف للمثبت المقدم عليه فإن إسلام أبي هريرة سنة سبع، وقد ذكر أنه سجد مع النبي – صلى الله عليه وسلم – في الانشقاق وقرأهما من المفصل على أن الترك يحتمل أن يكون لسبب من الأسباب"(٢).

وعده الذهبي: من مناكيره (٢).

وقال ابن حجر في "الفتح": "فقد ضعفه أهل العلم بالحديث؛ لضعف في بعض رواته، واختلاف في إسناده، وعلى تقدير ثبوته: فرواية من أثبت ذلك أرجح؛ إذ المثبت مقدم على النافي"(٤).

الخلاصة:

حديث منكر مضطرب؛ تفرد به عن مطر الوراق: الحارث بن عبيد، أبو قدامة الأيادي، وهو: بصري، ليس بالقوي، وقد اضطرب في إسناد هذا الحديث، قال أحمد: "هو مضطرب الحديث"، وقال العقيلي بأن له أحاديث: "لا يتابع على شيء منها، والله أعلم.

⁽١) الاستذكار: ٢/٥٠٥.

⁽٢) عون المعبود: ١٩٦/٤.

⁽٣) ميزان الاعتدال: ١/٤٣٩.

⁽٤) فتح الباري: ٢/٥٥٥.

الراوي الثالث: حجاج بن أرطاة النخعى الكوفي.

هو حجاج بن أرطاة بن ثور بن هبيرة النخعي، أبو أرطاة، الكوفي، القاضي.

روى عن: الشعبي حديثا واحدا، وعن عطاء بن أبي رباح، وجبلة بن سحيم، وزيد بن جبير الطائي، وعمرو بن شعيب، وسماك بن حرب، وجماعة آخرون.

ورى عنه: شعبة، وهشيم وابن نمير، والحمادان، والثوري، وحفص بن غياث، وغندر، وأبو معاوية، ويزيد بن هارون، وعدة.

وفاته: مات سنة خمس وأربعين ومائة (١).

قول الإمام أحمد الدال على الاضطراب:

قال صالح بن أحمد بن حنبل: "قال أبي: حجاج بن أرطاة لم يكن يحيى بن سعيد يرى أن يروي عنه بشيء، وقال: هو مضطرب الحديث"(٢).

أقوال الإمام أحمد الأخرى في الراوي:

وقال ابن هانىء: سُئل - يعني أبا عبد الله - عن حديث الحجاج في العمرة فضعفه، وكان الحجاج يرسل الحديث، وقال: قال ابن عباس: والله إنها لقرينتها في كتاب الله، وكأنها فريضة (٣).

⁽۱) ينظر: التاريخ الكبير: ٣٠٦/٣، والجرح والتعديل: ٣/٥٥١، والكامل: ٥٢١/٢، وإكمال تهذيب الكمال: ٣٨٧/٣، وتهذيب التهذيب: ٢/٨٥٠، وتقريب التهذيب: ١٥٢.

⁽٢) مسائل الإمام أحمد رواية صالح: ٢٣٦/٢.

⁽٣) مسائل ابن أبي هانيء: ٢٢٢.

وقال الميموني: "سأله رجل - يعني أحمد بن حنبل - عن الحجاج بن أرطاة ما شأنه؟ قال: شأنه أنه يزيد في الأحاديث"(١).

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: حدثتي أبي. قال: سمعت عبد الرحمن بن مهدي يحدث، عن يحيى بن سعيد، عن حماد بن سلمة، عن حجاج بن أرطاة بحديث، عن الركين بن الربيع، عن حنظلة بن نعيم، أن المغيرة بن شعبة أجل العنين (۲) من يوم يرافعه، قال يحيى: هذا رواه سفيان وشعبة، لم يقولا كذا، كان يحيى يحمل على حجاج (۳).

وقال الحسن بن علي: "سُئل أحمد: يحتج بحديث حجاج ؟ فقال: لا"(٤).

وقال أبو طالب: "سمعت أبا عبد الله، يعني أحمد بن حنبل يقول: كان الحجاج من الحفاظ. قلت: فلم ليس هو عند الناس بذلك؟ قال: لأن في حديثه زيادة على حديث الناس، ليس يكاد له حديث إلا فيه زيادة"(٥).

وقال حرب بن إسماعيل: "قلت لأبي عبد الله: حديث الحجاج، عن الزهري؟ قال: "يقولون لم يلق الزهري، وكان يروي عن رجال لم يلقهم، وكأنه ضعفه"(٦).

وقال أبو طالب أحمد بن حميد: "سألت أحمد بن حنبل، عن حجاج بن أرطاة. فقال: كان يدلس، كان إذا قيل له: من حدثك، من أخبرك؟ قال: لا تقولوا من أخبرك من حدثك؟، قولوا: من ذكره"(٧).

⁽١) العلل رواية الميموني: ٢٤٥.

⁽٢) هو العنين الذي تعيبه مباضعة النساء ويقال له العنين والعجير الحريك، والعياياء من الإبل الذي لا يضرب ولا يلقح وكذلك هو من الرجال. غريب الحديث والقران للهروي: ١٣٥٤/٤.

⁽٣) الضعفاء للعقيلي: ١/٢٧٧.

⁽٤) المصدر نفسه: 1/27۲.

⁽٥) الجرح والتعديل: ٣/٥٥١.

⁽٦) المصدر نفسه: ٣/٥٥/٠.

⁽۷) الكامل: ۲/۲۱ه.

أقوال العلماء الآخرين في الراوي:

المعدلين:

قال ابن عيينة: "سمعت ابن أبي نجيج يقول: ما جاءنا منكم مثله يعني الحجاج بن أرطأة"(١).

وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين: "صدوق، ليس بالقوي، يدلس عن عمرو ابن شعيب"(٢).

وقال العجلي: "كان فقيها، وكان أحد مفتي الكوفة، وكان فيه تيه، وكان يقول أهلكني حب الشرف، وولي قضاء البصرة، وكان جائز الحديث، إلا أنه صاحب إرسال"(").

وقال أبو حاتم: "صدوق يدلس عن الضعفاء، يكتب حديثه، وأما إذا قال حدثنا فهو صالح، لا يرتاب في صدقه وحفظه إذا بين السماع، لا يحتج بحديثه لم يسمع من الزهري، ولا من هشام بن عروة، ولا من عكرمة"(٤).

وقال أبو زرعة: "صدوق مدلس"(°).

وقال الميموني: سمعت أبي يقول: "ربما رأيت الحجاج يضع يده على رأسه ويقول: قتلني حب الشرف"^(٦).

⁽١) الجرح والتعديل: ٣/٥٥/٠.

⁽٢) التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة: ٣٧٨/٢.

⁽٣) ينظر: الكامل: ٢/٥٢٦.

⁽٤) الجرح والتعديل: ٣/٥٥/٠.

⁽٥) المصدر نفسه: ٣/٥٥١.

⁽٦) العلل رواية الميموني: ٢٤٥. وهذه وصفيه لا تعديل ولا تجريح، ولكن اثبتها لعلي وغيري يتعظ بها.

وقال الخليلي: "عالم ثقة كبير "(١).

وقال البزار: "كان حافظا مدلسا، وكان معجبا بنفسه، وكان شعبة يثني عليه، ولا أعلم أحدا لم يرو عنه -يعنى ممن لقيه - إلا عبد الله بن إدريس"^(۲).

وقال ابن حجر:" صدوق كثير الخطأ والتدليس من السابعة"(٣).

المجرحين:

قال ابن عيينة: "كنا عند منصور بن المعتمر، فذكروا حديثا، فقال: من حدثكم؟ قالوا: الحجاج بن أرطاة، قال: والحجاج يكتب عنه؟ قالوا: نعم، قال: لو سكتم لكان خيرا لكم"(٤).

وقال ابن سعد "كان شريفا، وكان ضعيفا في الحديث"(٥).

وقال ابن المديني عن يحيى بن سعيد: "الحجاج بن أرطأة، ومحمد بن إسحاق $^{(1)}$ عندي سواء، وتركت الحجاج عمدا، ولم أكتب عنه حديثا قط $^{(V)}$.

وقال ابن المبارك: "كان الحجاج يدلس، فكان يحدثنا بالحديث عن عمرو بن شعيب مما يحدثه العرزمي، والعرزمي متروك"(^).

⁽١) الجرح والتعديل: ٣/١٥٤.

⁽۲) إكمال تهذيب الكمال: ٣٨٧/٣.

⁽٣) تقريب التهذيب: ١٥٢.

⁽٤) الكامل: ٢/٦٦٢.

⁽٥) الطبقات الكبرى: ٦/٩٥٣.

⁽٦) محمد ابن إسحاق ابن يسار أبو بكر المطلبي مولاهم المدني نزيل العراق إمام المغازي صدوق يدلس من صغار الخامسة. تقريب التهذيب: ٤٦٧.

⁽٧) الجرح والتعديل: ٣/٥٥/.

⁽٨) التاريخ الأوسط: ٣/١٦٥.

وقال يعقوب بن شيبة: "واهي الحديث، في حديثه اضطراب كثير، وهو صدوق، وكان أحد الفقهاء "(١).

وقال النسائي، والحاكم $^{(7)}$: "ليس بالقوي $^{(7)}$.

وقال الساجي: "كان مدلسا صدوقا سيئ الحفظ، ليس بحجة في الفروج والأحكام"(٤).

وقال ابن عدي: "إنما عاب الناس عليه تدليسه عن الزهري وغيره، وربما أخطأ في بعض الروايات، فأما أن يتعمد الكذب فلا، وهو ممن يكتب حديثه"(°).

وقال الدارقطني $^{(7)}$ ، والحاكم $^{(4)}$: "لا يحتج به".

وقال ابن حبان: "تركه ابن المبارك، وابن مهدي، ويحيي القطان، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل"(^).

وقال إسماعيل القاضي: "مضطرب الحديث؛ لكثرة تدليسه"(٩).

⁽۱) سير أعلام النبلاء: ٧١/٧.

⁽٢) الأسامي والكني للحاكم: ١٣/٢.

⁽٣) نقله الذهبي في المغني في الضعفاء: ١٤٩/١. لم أقف عليه في المطبوع للإمام النسائي.

⁽٤) إكمال تهذيب الكمال: ٣٨٧/٣.

⁽٥) الكامل: ٢/٨/٢.

⁽٦) العلل الدارقطني: ٥/٣٤٧.

⁽٧) سؤالات السجزي للحاكم: ٩٠.

⁽٨) المجروحين: ١/٢٥٥.

⁽۹) تهذیب التهذیب: ۲/۰۵۸.

المناقشة:

الراوي حجاج بن أرطاة الكوفي تكلم فيه الإمام أحمد وكانت أغلب الأقوال المنقولة عنه على تضعيفه؛ وذلك فيما نقله ابنه عبدالله عنه قال: هو مضطرب الحديث، وقال الميموني: سأل رجل يعني أحمد بن حنبل عن الحجاج بن أرطاه ما شأنه؟ قال: شأنه أنه يزيد في الأحاديث، وقال الحسن بن علي: سُئل أحمد بن حنبل: يحتج بحديث حجاج بن أرطاه؟ فقال: لا، وهذا تضعيف صريح في الحجاج.

والذي ذكر عن الإمام أحمد في تضعيفه له، كونه يدلس عن الشيوخ وأنه يزيد في الأحاديث مما يعنى أنه ليس بضابط.

أمّا أقوال النقاد فيه: فقد اختلفت فذهب بعضهم إلى توثيقه، كابن عيينة والعجلي وابن حجر وكانت أقوالهم محتملة كصدوق كثير الخطأ او صدوق يدلس او حافظ يدلس، وأحسن ما قيل فيه هو قول أبي حاتم الرازي: "صدوق يدلس عن الضعفاء، يكتب حديثه، فإذا قال: حدثنا، فهو صالح لا يرتاب في صدقه وحفظه إذا بين السماع" وهذه عبارات تشعر بأن الراوي في أدنى مراتب القبول.

وذهب البعض الآخر إلى تضعيفه لما نقموا عليه من التدليس، فأثر ذلك على منزلته، بل تركه جمع من الأئمة الاعلام منهم: ابن المبارك، وابن مهدي، ويحيي القطان، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل؛ كما نقل ابن حبان.

أما جرحه بالاضطراب: فقد وافق يعقوب بن شيبة وإسماعيل القاضي أحمد ولعلهم أرادوا بالاضطراب الضعف العام من التدليس والخطأ في الأحاديث كونه يزيد فيها، وجاء ما يقرب من الاضطراب الاصطلاحي كما ظهر ذلك في النموذج.

النتيجة:

صدوق كثير الخطأ والتدليس والاضطراب، ضعيف الرواية إذا لم يصرح بالتحديث وتقبل اذا صرح ولم يخالف وينفرد، يمكن وضع حديثه في أدنى مراتب الحسن او الضعيف الذي ينجبر، والله أعلم.

نموذج من مروبات الراوي المعلة:

إيراد الحديث:

عن أبي الشمال، عن أبي أيوب، قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: ((أَرْبَعٌ من سُننِ المُرْسَلينَ: الحَياءُ، والتَّعَطُّرُ، والسِّواكُ، والنِّكاحُ)).

تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي (1)، من طريق سفيان بن وكيع، قال: حدثنا حفص بن غياث. وفي موضع آخر(1)، من طريق محمود بن خداش البغدادي، قال: حدثنا عباد بن العوام.

كلاهما (حفص، وابن العوام) عن الحجاج بن أرطاة، عن مكحول، عن أبي الشمال، به.

وأخرجه عبد الرزاق $^{(7)}$ ، من طریق یحیی بن العلاء، وابن أبي شیبة $^{(1)}$ ، من طریق یزید، ومحمد بن یزید.

ثلاثتهم: (يحيى، ويزيد بن هارون، ومحمد) عن الحجاج بن أرطاة، عن مكحول، قال: قال أبو أيوب، فذكره، إلا أنه ذكر (الحناء) مكان (الحياء)

الحكم على الحديث:

قال الترمذي: "حديث أبي أيوب حديث حسن غريب"، وقال أيضًا: "وروى هذا الحديث هشيم، ومحمد بن يزيد الواسطي، وأبو معاوية، وغير واحد، عن الحجاج، عن مكحول، عن أبي أيوب، ولم يذكروا فيه «عن أبي الشمال»، وحديث حفص بن

⁽۱) جامع الترمذي: ٥٥٣/٢، برقم (١١٠٣).

⁽۲) المصدر نفسه: ۲/۵۰۳، برقم (۱۱۰٤).

⁽٣) مصنف عبدالرزاق: ١٧٢/٦، برقم (١٠٣٩٠).

⁽٤) مصنف ابن أبي شيبة: ٢/٥٦٥، برقم (١٨١٨).

⁽٥) مسند أحمد: ٣٨/٥٥٣، برقم (٢٣٥٨١).

غياث، وعباد بن العوام أصح"(١).

وقال ابن أبي حاتم: "أبو الشمال بن ضباب عن: أبي أيوب الأنصاري، عن النبي - صلى الله عليه وسلم -؛ أنه قال: أربع من سنن المرسلين: الحياء، والسواك، والتعطر، والنكاح، مكحول".

وقال أبو الحسن الدارقطني: "يرويه حجاج بن أرطاة، عن مكحول، عن أبي الشمال، عن أبي أيوب، واختلف عنه؛ فرواه عباد بن العوام، وحفص بن غياث، عن حجاج هكذا. وخالفهم عبد الله بن نمير، وأبو معاوية الضرير، ويزيد بن هارون، فرووه عن حجاج، عن مكحول، عن أبي أيوب، لم يذكروا بينهما أحدا، إلا أن أبا معاوية من بينهم وقفه. والاختلاف فيه من حجاج بن أرطاة، لأنه كثير الوهم "(٢).

وقال النووي: "وفي إسناده الحجاج بن أرطاة وأبو الشمال، والحجاج ضعيف عند الجمهور، وأبو الشمال مجهول، فلعله اعتضد بطريق آخر فصار حسنا"(٣).

وقال ابن الملقن: "وينكر على الترمذي تحسينه لهذا الحديث؛ فإن الحجاج بن أرطاة ضعيف جدا، وأبو الشمال مجهول"(٤).

الخلاصة: الحديث إسناده ضعيف مضطرب؛ لضعف واضطراب حجاج بن أرطاة، به، وهو لا يحتج بحديثه، أما تحسين الترمذي له فلا يخرجه عن كونه ضعيفاً عنده، فتحسين الترمذي أي أن الحديث ضعيفاً كما يفهم من بيانه لمعنى الحسن عنده، والله أعلم (٥).

⁽۱) جامع الترمذي: ٥٥٣/٢، برقم (١١٠٤).

⁽٢) علل الدارقطني: ١٢٣/٦، برقم (١٠٢٢).

⁽٣) المجموع: ١/٢٧٤.

⁽٤) البدر المنير: ٧٢٩/١.

⁽٥) شرح علل الترمذي: ٥٧٣/٢، قال الترمذي: وما ذكرنا في هذا الكتاب "حديث حسن" فإنما أردنا به حسن إسناده عندنا كل حديث يروى لا يكون في إسناده متهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذا ويروى من غير وجه نحو ذلك. فهو عندنا حديث حسن.

الراوي الرابع: حكيم بن جبير الأسدى

هو حكيم بن جبير الأسدي، وقيل: مولى الحكم بن أبي العاص الثقفي، الكوفى.

وقال البخاري: "قال أحمد: قال وكيع: قال ابن حكيم بن جبير: إن أباه مولى لبني أمية"(١).

روى عن: أبي جحيفة، وأبي الطفيل، وإبراهيم النخعي، وعلقمة، وموسى بن طلحة، وأبى وائل، وأبى صالح السمان، وغيرهم.

وروى عنه: الأعمش، والسفيانان، وزائدة، وفطر بن خليفة، وشعبة، وشريك، وعلى بن صالح، وجماعة.

وفاته: لم تذكر المصادر تاريخ وفاته، وذكره الحافظ ابن حجر في الطبقة الخامسة فتكون وفاته بين: ما يقارب من ١٢١ - ١٣٠ه (٢).

قول الإمام أحمد الدال على الاضطراب:

قال عبد الله: "سألت أبي، عن حكيم بن جبير، وزيد بن جبير، أخوان هما؟ فقال: "لا، زيد بن جبير جشمي، ثم من بني تميم، وهو صالح الحديث، وحكيم ضعيف الحديث مضطرب، وهو مولى بني أمية"(٣).

⁽١) التاريخ الكبير: ٣/٥٥.

⁽۲) ينظر: التاريخ الكبير: ٣/٦٥، والجرح والتعديل: ١٣٩/١، والكامل: ٢/٥٠٥، وتهذيب الكمال: ١٦٥/١، إكمال تهذيب الكمال: ١٦٦٤، وتقريب التهذيب: ١٧٦.

⁽٣) العلل رواية عبدالله: ١/٣٩٦.

أقوال الإمام أحمد الأخرى في الراوي:

قال عبد الله بن أحمد: "حدثني أبي، قال: سمعت يحيى بن آدم. قال: حدث سفيان بهذا الحديث عن حكيم بن جبير، حديث ابن مسعود في المسألة، من سأل جاء وفي وجهه خدوش، او كدوح، فقال سفيان لعبد الله بن عثمان، يعني صاحب شعبة: أبو بسطام يحدث عن حكيم بن جبير؟ فقال عبد الله بن عثمان: لا، فقال سفيان: حدثناه زبيد الإيامي، عن محمد بن عبد الرحمن، قال أبي: وكان شعبة لا يحدث عن حكيم بن جبير، وكان عبد الرحمن لا يحدثنا عنه، ترك حديثه"(۱).

وقال المروذي: "سألته عن حكيم بن جبير؟ فقال: ليس بذاك"(٢).

وقال ابن حبان: "كان أحمد بن حنبل - رحمه الله - لا يرضاه"(").

أقوال العلماء الآخرين في الراوي:

المعدلين:

لم أقف على تعديل له إلا ما قاله أبو زرعة عندما سأله ابن أبي حاتم فقال: "في رأيه شيء. قلت: ما محله؟ قال: "الصدق إن شاء الله"(٤).

تعقيب: قول أبي زرعة "محله الصدق" لعله تراجع عنه كغيره من الأئمة لما تحملوا عنه ثم تركوه، او أنه أراد الصدق في دينه لا في ضبطه، ويدل عليه أنه اورده في كتابه أسامي الضعفاء (٥).

⁽١) العلل رواية عبدالله: ١/١ ٢٤١.

⁽٢) العلل رواية المروذي: ٨٧.

⁽٣) المجروحون: ١/١٤١.

⁽٤) الجرح والتعديل: ٣/٢٠٢.

⁽٥) ينظر: أسامي الضعفاء لأبي زرعة: ٢١٢/٢.

المجرحين:

قال معاذ بن معاذ: "قلت لشعبة: حدثني بحديث حكيم بن جبير، قال: أخاف النار إن حدثت عنه"(١).

وقال ابن مهدي: "إنما روى أحاديث يسيرة، وفيها منكرات"(٢).

وقال ابن معین: "لیس بشيء $^{(7)}$.

وقال ابن المديني: "سألت يحيى بن سعيد عنه فقال: كم روى؟ إنما روى شيئا يسيرا، قلت: من تركه؟ قال: شعبة، من أجل حديث الصدقة، يعني حديث: ((من سأل وله ما يغنيه)). وقال القطان عن شعبة نحو ذلك(٤).

وقال يعقوب بن شيبة: "ضعيف الحديث"(°).

وقال البخاري: "كان شعبة يتكلم فيه" $^{(7)}$. وقال أيضا: "كان يحيى وعبدالرحمن $\mathbb{Y}^{(7)}$.

وقال أبو حاتم: "ضعيف الحديث، منكر الحديث، له رأي غير محمود، نسأل الله السلامة"(^).

⁽١) المجروحين لابن حبان: ١/٩٩٨.

⁽۲) تهذیب التهذیب: ۳/۹۷

⁽٣) الجرح والتعديل: ٢٠٢/٣.

⁽٤) المصدر نفسه: ٣/٢٠٢.

⁽٥) تهذیب الکمال: ۲۸/۷.

⁽٦) التاريخ الكبير: ٣/ ١٦.

⁽۷) المصدر نفسه: ۳/ ۱٦.

⁽٨) الجرح والتعديل: ٢٠٢/٣.

وقال النسائي: "ليس بالقوي"(١).

وقال الدارقطني: "متروك"^(٢).

وقال الفلاس: "كان يحيى يحدث عنه وكان عبد الرحمن لا يحدث عنه"(").

وقال الساجي: "غير ثبت في الحديث، فيه ضعف، وروى عنه الحسن بن صالح حديثا منكرا"(٤).

وقال الآجري عن أبي داود: "ليس بشيء "(٥).

وقال الجوزجاني: "كذاب"^(٦).

وقال الذهبي: "ضعفوه وقال الدارقطني متروك" $(^{\vee})$.

وقال ابن حجر: "ضعيف من الخامسة"(^).

المناقشة:

يتبين من خلال النظر في أقوال الإمام أحمد في حكيم بن جبير أنها تدل على ضعفه في الحديث كقوله: مضطرب، ليس بذاك، ترك حديثه، ولا يرضاه، هذه

⁽١) الضعفاء والمتروكين للنسائى: ٢٩.

⁽٢) سؤالات البرقاني للدارقطني: ١٠٠.

⁽٣) الجرح والتعديل: ٢٠٢/٣.

⁽٤) إكمال تهذيب الكمال: ١١٧/٤.

⁽٥) المصدر نفسه: ٤/١١٧.

⁽٦) أحوال الرجال: ٢١.

⁽۷) الكاشف: ۱/۲۶۳.

⁽۸) تقریب التهذیب: ۱۷٦.

الأقوال كلها تدل على ضعف الراوي عند الإمام أحمد قولاً واحدا، وعدم وجود معارض لها ووافقه على تضعيف حديثه يعقوب بن شيبة، وأبو حاتم.

ومنهم من ضعفه ووصفه بأنه ليس بشيء كابن معين، وأبي داود، ومنهم من تكلم فيه، وبعضهم تركه بسبب ما روى من أحاديث يسيرة وفيها منكرات، كشعبة، ويحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، وأبي حاتم، والدارقطني، وزاد أبو حاتم بأنه ضعيف الحديث، ومنكر الحديث ورأيه غير محمود.

وهنا يتبين أن كلام الإمام أحمد متوافق مع كلام الأئمة النقاد في تضعيفه.

وأما من وصفه بالاضطراب فلم أجد من وصفه بذلك غير الإمام أحمد، ولعله أراد بالاضطراب الضعف العام ورواية المناكير والغلط في الحديث وليس بذاك عندهم، ومنها حديث الصدقة.

النتيجة: ضعيف الحديث وبعضهم تركوا حديثه لروايته أحاديث منكرة مع قلتها، والله أعلم.

نموذج من مروبات الراوي المعلة:

إيراد الحديث:

عن حكيم بن جبير، عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد، عن أبيه، عن عبدالله، قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: ((مَنْ سَأَلَ وَلَهُ مَا يُغْنِيهِ، جَاءَتْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ خُدُوشًا، او كُدُوشًا فِي وَجْهِهِ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، وَمَا غِنَاهُ؟ قَالَ: خَمْسُونَ دِرْهَمًا، او حِسَابُهَا مِنَ الذَّهَبِ))(۱).

FOR EN TOUR

⁽۱) مسند أحمد: ٦/٤٩١، (٣٦٧٥).

تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي شيبة (1)، وأحمد (1)، والدارمي (1)، وابن ماجه (1)، وأبو داود (1)، والترمذي (1)، وغيرهم من طرق عن الثوري عن حكيم بن جبير به.

الحكم على الحديث:

قال عبد الله بن أحمد: "حدثني أبي، قال: سمعت يحيى بن آدم. قال: حدث سفيان بهذا الحديث عن حكيم بن جبير، حديث ابن مسعود في المسألة، من سأل جاء وفي وجهه خدوش، او كدوح، فقال سفيان لعبد الله بن عثمان، يعني صاحب شعبة: أبو بسطام يحدث عن حكيم بن جبير؟ فقال عبد الله بن عثمان: لا. فقال سفيان: حدثناه زبيد الإيامي، عن محمد بن عبد الرحمن. قال أبي: وكان شعبة لا يحدث عن حكيم بن جبير، وكان عبد الرحمن لا يحدثنا عنه، ترك حديثه"(٧).

وقال أبو بكر الأثرم: "قلت لأحمد بن حنبل: حديث حكيم بن جبير في الصدقة، رواه زبيد أيضا؟ فقال: كذا قال يحيى بن آدم. قال: سمعت سفيان يقول لعبد الله بن عثمان: أبو بسطام، يعني شعبة، يروي عن حكيم بن جبير شيئا؟ قال: لا. فقال سفيان: فحدثنا زبيد، عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد وقال أحمد بن حفص: سُئل أحمد بن حنبل، يعنى وهو حاضر متى تحل الصدقة؟ قال: إذا لم يكن

⁽۱) مصنف ابن أبي شيبه: (۱۰٤٣٢).

⁽۲) مسند أحمد: ٦/٤١، (٣٦٧٥).

⁽٣) مسند الدارمي: (١٦٦٣).

⁽٤) سنن ابن ماجه: (۱۸٤٠).

⁽٥) سنن أبي داود: (١٦٢٦).

⁽٦) جامع الترمذي: (٦٥١).

⁽٧) العلل رواية عبدالله: ١/١٤١.

خمسون درهما، او حسابها من الذهب. قيل له: حديث حكيم بن جبير؟ قال: نعم، ثم حكى عن يحيى بن آدم، أن الثوري قال يوما، قال: أبو بسطام يحدث، يعني شعبة، هذا الحديث عن حكيم بن جبير. قيل له. قال: حدثني زبيد، عن محمد بن عبد الرحمن ولم يزد عليه. قال أحمد: كأنه أرسله، او كره أن يحدث به، أما تعرف الرجل؟ كلاما نحو ذا"(۱). وأما أقوال النقاد الآخرين فيه: فقد جاءت في تضعيفه إلا قول أبي زرعة عنه محله صدق إن شاء الله، ولعله تراجع عنه، إذ اورده في كتابه أسامي الضعفاء او يكون معنى قوله أراد عدم تعمده للكذب.

وقال الترمذي: "حدثنا أبو بكر، عن علي بن عبد الله، قال: سألت يحيى بن سعيد عن حكيم بن جبير، فقال: تركه شعبة من أجل الحديث الذي روى في الصدقة قال الترمذي: وقد تركه شعبة في حكيم بن جبير، من أجل هذا الحديث"(٢).

وقال البزار: "حكيم بن جبير هذا رجل من أهل الكوفة ضعيف الحديث، وزبيد فلم يسند هذا الحديث عن عبد الله"(٣).

وقال النسائي: "لا نعلم أحدا قال في هذا الحديث: زبيد، غير يحيى بن آدم، ولا نعرف هذا الحديث إلا من حديث حكيم بن جبير، وحكيم ضعيف، وسُئل شعبة، عن حديث حكيم؟ فقال: أخاف النار، وقد كان روى عنه قديما "(٤).

وقال الذهبي: "وقد ترك شعبة الرواية عنه من أجل هذا الحديث، فبين يحيى ابن آدم أن سفيان يرويه عن زبيد. وقد قال في ذلك ابن المديني: ولا أعلم أحدا

⁽١) الكامل: ٢/٩٠٥.

⁽۲) علل الترمذي: ۲/۹۷۹.

⁽٣) مسند البزار: ٥/٤/٩، برقم (١٩١٣).

⁽٤) السنن الكبرى للنسائي: ٣/٧٧، برقم (٢٣٨٤).

يرويه غير يحيى بن آدم. وهذا وهم. لو كان كذا لحدث به الناس عن سفيان، ولكنه حديث منكر – يعني وانما المعروف بروايته حكيم"(١).

وقال الدارقطني في سننه بعد إخراج الحديث: "حكيم بن جبير متروك"(٢).

وقال الدارقطني في العلل: "يرويه حكيم بن جبير، عن محمد بن عبد الرحمن ابن يزيد، عن أبيه. حدث به عنه الثوري، وشريك، وإسرائيل، وحماد بن شعيب.

ورواه محمد بن مصعب القرقساني، عن حماد بن سلمة، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد.

ووهم في قوله: عن أبي إسحاق، وإنما رواه إسرائيل، عن حكيم بن جبير.

ورواه شعبة، عن حكيم بن جبير أيضا، حدث به عنه إبراهيم بن طهمان، وبحيى القطان.

ورواه زبید، ومنصور بن المعتمر، عن محمد بن عبد الرحمن بن یزید لم یجاوزا به محمدا وقولهما اولی بالصواب^(۳).

الخلاصة:

إسناده ضعيف: لضعف حكيم، ومخالفته لزبيد ومنصور بن المعتمر، وقد ترك شعبة حكيم بن جبير من أجل حديثه، ورب حديث أسقط ألف حديث، ويكون مراد الإمام احمد من وصفه للراوي بالاضطراب هو مطلق الضعف والخطأ، والله أعلم.

⁽١) ينظر: ميزان الاعتدال للذهبي: ١/٥٨٤.

⁽۲) سنن الدارقطني: ۳/۲۹، برقم (۲۰۰۶).

⁽٣) علل الدارقطني: ٥/٥، برقم (٨٢٩).

الراوي الخامس: خُصيف بن عبد الرحمن أبو عون الجزري.

هو خصيف بن عبد الرحمن الجزري، أبو عون، الخضرمي، الحراني، الأموي مولاهم، رأى: أنسا.

روى عن: سعيد بن جبير، عطاء، وعكرمة، ومجاهد، أبي الزبير، وأبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود، وغيرهم.

وروى عنه: السفيانان، وحجاج بن أرطأة، وزهير، وعبد الملك بن جريج، وأبو الأحوص، ومعمر، وجماعة.

وفاته: مات سنة: ست وثلاثين ومئة (١).

قول الإمام أحمد الدال على الاضطراب:

قال عبد الله: سمعت أبي يقول: "عبد الكريم الجزري^(۲) أثبت حديثا من خصيف وأثبت، وخصيف شديد الاضطراب في المسند^(۳).

وقال الأجري: سمعت أبا داود يقول: "سمعت أحمد يقول: خصيف، مضطرب الحديث"(٤).

أقوال الإمام أحمد الأخرى في الراوي:

قال عبد الله بن أحمد: قال أبي: "خصيف، ليس هو بقوي في الحديث"(٥).

⁽۱) ينظر: التاريخ الكبير: ٤/٠٨، والجرح والتعديل: ٣/٣٠، والكامل: ٥٢٢/٣، وتهذيب الكمال: ٨٠٧٨، وسير أعلام النبلاء: ٥/١٤، والكاشف: ٣٧٣/١.

⁽٢) عبد الكريم ابن مالك الجزري أبو سعيد مولى بني أمية وهو الخضرمي بالخاء والضاد المعجمتين نسبة إلى قرية من اليمامة ثقة متقن من السادسة، تقريب التهذيب: ٣٦١.

⁽٣) العلل رواية عبدالله: ٢١٢/٣.

⁽٤) سؤالات الآجري لأبي داود: ٢٥.

⁽٥) العلل رواية عبدالله: ٢/٤٨٤.

وقال عبد الله: "سألت أبي، عن خصيف. فقال:ليس بذاك"(١).

وقال أبو طالب: "قال أبو عبد الله: خصيف الجزري، ضعيف الحديث "(٢).

وقال أبو طالب: "سُئل أحمد عن عتاب بن بشير (٣) فقال: "أرجو أن لا يكون به بأس، روى أحاديث بآخرة منكرة، وما أرى إلا أنها من قبل خصيف"(٤).

وقال حنبل، عن أحمد بن حنبل: "ليس بحجة ولا قوي في الحديث"(٥).

وقال عبدالله قال أبي: "عبد العزيز وهو الذي يروي عن خصيف أضرب على أحاديثه هي كذب او قال موضوعة او كما قال أبي فضربت على أحاديث عبدالعزيز ابن عبد الرحمن (7)، وقال أحمد: "تكلم في الإرجاء (7).

أقوال العلماء الأخرى في الراوي:

المعدلين:

قال ابن سعد $\binom{(\Lambda)}{1}$ ، وابن معین $\binom{(\Lambda)}{1}$ ، والعجلی $\binom{(\Lambda)}{1}$ ، وأبو زرعة $\binom{(\Lambda)}{1}$: " ثقة".

⁽١) العلل رواية عبدالله: ١١٨/٣.

⁽٢) الجرح والتعديل: ٣/٣٠٤

⁽٣) عتاب ابن بشير بفتح أوله الجزري أبو الحسن أو أبو سهل مولى بني أمية صدوق يخطىء من الثامنة، تقريب التهذيب: ٣٨٠.

⁽٤) الكامل: ٣/ ٢٣٥.

⁽٥) ينظر: تاريخ دمشق لابن عساكر: ١٦/ ٣٩٣، تهذيب الكمال: ٢٥٨/٨.

⁽٦) العلل رواية عبدالله: ٣١٨/٣.

⁽٧) ميزان الاعتدال: ١/٤٥٦.

⁽٨) ينظر: الطبقات الكبرى: ٢٨٢/٧.

⁽٩) ينظر: من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال" لابن طهمان: ٢٥١.

⁽١٠) ينظر: معرفة الثقات للعجلي: ١/٣٣٥.

⁽١١) ينظر: الجرح والتعديل: ٣/٤٠٤.

وقال ابن معين: "ليس به بأس"(١).

وقال يعقوب بن سفيان: "لا بأس به"(٢).

وقال النسائي: "صالح"^(٣).

وقال ابن عدي: "ولخصيف نسخ، وأحاديث كثيرة، وإذا حدث عن خصيف ثقة فلا بأس بحديثه ورواياته إلا أن يروي عنه عبد العزيز بن عبد الرحمن، فإن رواياته عنه بواطيل، والبلاء من عبد العزيز لا من خصيف"(٤).

وقال الساجي: "صدوق^{"(٥)}.

وقال الدارقطني: "يعتبر به، يهم"(٦).

وقال الذهبي: "حديثه يرتقي الى الحسن" $(^{\vee})$.

المجرحين:

قال جرير: "كان خصيف متمكنا في الإرجاء، يتكلم فيه $^{"(\wedge)}$.

وقال ابن المديني: "كان يحيى بن سعيد يضعفه"(٩).

وقال ابن معين: "كنا نتجنب حديثه"(١)

⁽١) تاريخ ابن معين رواية الدارمي: ١٠٦.

⁽٢) المعرفة والتاريخ :٣/ ٣٧٧

⁽٣) الضعفاء والمتروكون للنسائى: ٣٧.

⁽٤) الكامل: ٣/٨٧٥.

⁽٥) إكمال تهذيب الكمال: ١٩١/٤.

⁽٦) سؤالات البرقاني للدارقطني: ٧١/ ١٢٥.

⁽٧) سير اعلام النبلاء: ٦/٦٤١.

⁽۸) الكامل: ۳/۲۳۰.

⁽٩) إكمال تهذيب الكمال: ١/١٩١، وبنحوه في المجروحين لابن حبان: ١/٠٥٠.

وقال أبو حاتم: "صالح، يخلط، وتكلم في سوء حفظه"(٢).

وقال النسائي: "ليس بالقوي "(").

وقال ابن خزيمة: "لا يحتج بحديثه "(^{٤)}.

وقال ابن حبان: "تركه جماعة من أئمتنا، واحتج به آخرون، وكان شيخا صالحا فقيها، عابدا، إلا أنه كان يخطئ كثيرا فيما يروي، ويتفرد عن المشاهير بما لا يتابع عليه وهو صدوق في روايته، إلا أن الإنصاف فيه قبول ما وافق الثقات في الروايات، وترك ما لم يتابع عليه، وهو ممن أستخير الله فيه"(٥).

وقال ابن عساكر: "حدث عبد العزيز، عنه، عن أنس بحديث منكر ولا يعرف له سماع من أنس "(٦).

وقال الذهبي:" صدوق سيء الحفظ ضعفه أحمد" $(^{\vee})$.

وقال ابن حجر: "صدوق سيء الحفظ خلّط بآخرة ورمى بالإرجاء "(^).

المناقشة:

يتبين من خلال النظر في أقوال الإمام أحمد في خُصيف بن عبد الرحمن الجزري، أنّها كلها تدل على ضعفه في الحديث، قال أبو طالب: رواية عن أحمد

⁽۱) الكامل: ٣/٥٢٥.

⁽٢) الجرح والتعديل: ٣/٤٠٤.

⁽٣) ينظر: الضعفاء والمتروكون للنسائي: ٣٧.

⁽٤) إكمال تهذيب الكمال: ١٩٣/٤.

⁽٥) المجروحين: ١/،٥٥٠.

⁽٦) أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق: ٣٨٣/١٦.

⁽۷) الكاشف: ١/٣٧٣.

⁽۸) تقریب التهذیب: ۱۹۳.

"ضعيف الحديث"، وقال حنبل عنه: "ليس بحجة، ولا قوي في الحديث"، وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: "ليس بقوي في الحديث"، وقال مرة: "ليس بذاك"، وقال مرة: "خصيف شديد الاضطراب في المسند"؛ فهذه الأقوال والألفاظ كلها تدل على تضعيف خصيف بن عبد الرحمن الجزري عند الإمام أحمد قولاً واحد.

أمّا أقوال العلماء الآخرين فيه: فقد اختلفت فمنهم من وثقه كابن سعد وابن معين وأبي زرعة والعجلي والنسائي في أحد أقواله.

ومنهم وثقه توثيقاً نسيباً إذا روى ثقة عنه؛ ذكر ذلك ابن عدي: "ولخصيف نسخ وأحاديث كثيرة، وإذا حدث عن خصيف ثقة فلا بأس بحديثه ورواياته".

وذهب بعضهم إلى جرحه والتكلم فيه: ووصفه بالضعف فيحيى بن سعيد كان يضعفه، وقال ابن معين: إنا كنا نتجنب حديثه، وقال ابن خزيمة لا يحتج بحديثه، وكذا الحاكم ذكر بانه ليس بالقوي، وقال الأزدي: ليس بذاك ...

ومنهم من ضعف روايته عن بعض الشيوخ كابن عدي بقوله يروي عنه عبد العزيز بن عبد الرحمن، فإن رواياته عنه بواطيل، والبلاء من عبد العزيز لا من خصيف" وفيه تحديد ممن الخطأ.

ونص ابن حبان على ترك حديثه اذا انفرد ولم يتابع.

ورمي بالارجاء قال الإمام أحمد وجرير: تكلم في الارجاء وهو متمكن فيه.

وفصل ابن حبان في وصفه فقال: بتركه من قبل جماعة واحتج به آخرون، وصالح، إلا أنه كان يخطئ كثيرا، وينفرد ، والإنصاف فيه قبول مما وافق الثقات في الروايات، وترك ما لا يتابع عليه، وهو ممن استخير الله تعالى فيه.

ولعله يمكن الجمع بين أقوال الأئمة: فاما من وثقه فيرجع ذلك إلى عدالة الراوي؛ لأنه كان شيخا صالحا فقيها وتوثيقه هنا ليس بمرتبه الاحتجاج الذي يقبل منه التفرد، انما يكون بمرتبه الصدوق في روايته لأنه كان يخطىء كثيرا فيما يروي

ويتفرد عن المشاهير بما لا يتابع عليه، إلا أنه يقبل منه ما وافق الثقات في الروايات التي رواها وترك ما لم يتابع عليه.

أمّا من وصفه بالاضطراب: فلم أقف على من ذكر ذلك عنه غير الإمام أحمد ولعله أراد بالاضطراب الضعف والاختلاف اي الاضطراب الاصطلاحي؛ بسبب كونه يخطئ كثيرا فيما يرويه لكونه سيء والحفظ وروى باخره أحاديث منكره.

النتيجة: صدوق يخطئ كثيرا ويضطرب بسبب سوء حفظه، والله أعلم.

نموذج من مروبات الراوي المعلة:

إيراد الحديث:

عن خصيف، عن مقسم عن ابن عباس عن النبي - صلى الله عليه وسلم -: في الرَّجلِ يَقَعُ على امرأَتِه وهي حائضٌ، قال: ((يَتَصدَّقُ بنِصْف دينار)).

تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي (1)، والنسائي في الكبرى (1)، والطبراني (1)، كلهم من طريق (1) عن خصيف، به، مرفوعا.

وأخرجه عبد الرزاق^(٤)، ومن طريقه النسائي في "الكبرى^(٥)، من طريق معمر، عن خصيف، به. موقوفا على ابن عباس.

⁽۱) جامع الترمذي: ۱۲۹/۱، برقم (۱۳٦).

⁽۲) السنن الكبرى: ۱/۸۳۱، برقم (۹۰٦۰).

⁽٣) المعجم الكبير: ٣٦٣/١١، برقم (١٢٠٢٥).

⁽٤) مصنف عبدالرزاق: ٢٨/١، برقم (١٢٦١).

⁽٥) السنن الكبرى: ٨/٢٣٢، برقم (٩٠٦٣).

الحكم على الحديث:

قد اختلف على خصيف كما سيأتي، فروي عنه الحديث مرفوعاً، وموقوفاً على ابن عباس، ومرسلاً عن مقسم، عن النبي - صلى الله عليه وسلم -.

هذا الحديث الذي ذكره من عند الترمذي، هو من رواية خصيف، عن مقسم، عن ابن عباس ...

والثاني من رواية عبد الكريم، عن مقسم، عن ابن عباس.

أمّا رواية خصيف فضعيفة ضعف فيها خصيف، فإنه كان يخلط في محفوظه سيء الحفظ كما اسلفنا بسرد أقوال النقاد ...

ويزداد إلى ضعف خصيف، اضطراب متن هذا الحديث الذي هو من روايته.

وبيان اضطرابه، هو أن ابن جريح وأبا خيثمة وغيرهما، روياه عن خصيف، قالا في: "بنصف دينار" كما تقدم.

ورواه شريك وغيره عنه فقال فيه: "بدينار" وكذا قال عنه الثوري، إلا أنه أرسله فلم يذكر ابن عباس، ولشريك فيه رواية أخرى، فقد رواه عن خصيف عن عكرمة عن ابن عباس، عن النبي – صلى الله عليه وسلم –، فذكر فيه أنه يتصدق بنصف دينار أيضا، هكذا جعله في هذه الرواية عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم – قال فيه: بنصف دينار أيضا، هكذ جعله في هذه الرواية عن عكرمة لا عن مقسم.

والحديث إنما هو عن مقسم، وحمل فيه النسائي على شريك، وخطأ قوله عن عكرمة والظاهر أن الاضطراب في هذا الحديث، يمكن أن يكون من خصيف لا من أصحابه، لما عهد من سوء حفظه (١).

Viji ON WY

⁽١) ينظر بيان الوهم والايهام للفاسي: ٥/٢٧٤ - ٢٧٥.

هذا هو الاختلاف على خصيف، وعلى ضعفه فإن في الرواية عنه اضطرابًا كثيرًا ، ومع سوء حفظ خصيف فقد اختلف عليه فيه.

واختلف عليه في متنه أيضًا فروي: (يتصدق بنصف دينار) وروي: (يتصدق بدينار)وقال ابن العربي: "لا خفاء بضعف هذا الحديث؛ لأنه تارة يوقف على ابن عباس، وتارة يسند، وتارة يرسل عن مقسم عن النبي صلى على الله عليه وسلم، وتارة عن عبد الرحمن عن النبي صلى الله عليه وسلم، وتارة يروى على الشك: ((دينار او نصف دينار))، وتارة يروى على التفرقة في أن المرئي اول الدم او آخره، مع رواة مجهولين وآخرين غير معدلين حسب ما تقرر في موضعه"(۱).

وقال القاضى عياض: "والحديث عندهم مضطرب غير محفوظ"(٢).

وقال المنذري: "وهذا الحديث قد وقع الاضطراب في إسناده ومتنه $^{(7)}$.

وقال النووي: "هو حديث ضعيف باتفاق الحفاظ"(٤).

وقال ابن القطان: "أما رواية خصيف فضعيفة بضعف خصيف، فإنه كان يخلط في محفوظه ... ويزداد إلى ضعف خصيف، اضطراب متن هذا الحديث الذي هو من روايته، فالاضطراب في هذا الحديث عندي يمكن أن يكون من خصيف لا من أصحابه؛ لما عهد من سوء حفظه"(٥).

الخلاصة: الحديث ضعيف مضطرب سنداً ومتناً، والله اعلم.

⁽۱) عارضة الأحوذي: ۲۱۷/۱ - ۲۱۸.

⁽٢) الإكمال: ٢/٢٦.

⁽٣) مختصر سنن أبي داود: ١٧٥/١.

⁽٤) شرح صحیح مسلم: ٣/٥٠٥.

⁽٥) البيان: ٥/٤٧٢ - ٢٧٢.

الراوي السادس: سماك بن حرب، أبو المغيرة الكوفي.

هو سماك بن حرب بن اوس بن خالد بن نزار بن معاوية بن حارثة الذهلي، البكري، أبو المغيرة الكوفي.

روى عن: جابر بن سمرة، والنعمان بن بشير، وأنس بن مالك، والضحاك بن قيس، وعبد الله بن الزبير.

وروى عنه: ابنه سعيد، وإسماعيل بن أبي خالد، والأعمش، وداود بن أبي هند، وحماد بن سلمة، وشعبة، والثوري.

وفاته: مات سنة مائة وثلاث وعشرين (١).

قول الإمام أحمد الدال على الاضطراب:

قال أبو طالب أحمد بن حميد: قلت لأحمد بن حنبل: " سماك بن حرب مضطرب الحديث؟ قال: نعم "(٢).

أقوال الإمام أحمد الأخرى في الراوي:

قال عبد الله: قال أبي: قال حجاج: قال شعبة: كانوا يقولون لسماك: عكرمة، عن ابن عباس. فيقول: نعم. قال شعبة: وكنت أنا لا أفعل ذلك به^(٣).

7. FOR

⁽۱) ينظر: التاريخ الكبير: ٥/٢٦٢، الجرح والتعديل: ٢٧٩/٤، وسير أعلام النبلاء: ٥/٥٢٠، تقريب التهذيب: ١/٥/١.

⁽٢) الجرح والتعديل: ٤/٢٧٩.

⁽٣) العلل رواية عبد الله: ١/٣٩٥.

وقال عبد الله: سُئل أبي، عن عطاء بن السائب^(۱)، وسماك، قال: "ما أقربهما، وسماك يرفعها عن عكرمة، عن ابن عباس، وعطاء، عن سعيد، عن ابن عباس، ما أقربهما"^(۲).

وقال صالح بن أحمد: قال أبي: "سماك بن حرب أصلح حديثا من عبد الملك بن عمير $\binom{7}{}$ ، وذلك أن عبد الملك بن عمير يختلف عليه الحفاظ $\binom{7}{}$.

وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: قال: سمعت أبي يقول، وسألته عن سماك بن حرب. فقال: صدوق ثقة. قلت له: قال أحمد بن حنبل: سماك أصلح حديثا من عبد الملك بن عمير؛ فقال: هو كما قال"(٥).

أقوال العلماء الآخرين في الراوي:

المعدلين:

قال ابن أبي مريم، عن ابن معين: "ثقة"، قال: وكان شعبة يضعفه (٦).

وقال ابن أبي خيثمة: سمعت ابن معين سُئل عنه ما الذي عابه؟ قال: "أسند أحاديث لم يسندها غيره، وهو ثقة"(V).

⁽۱) عطاء ابن السائب أبو محمد ويقال أبو السائب الثقفي الكوفي صدوق اختلط، تقريب التهذيب: ٣٩١.

⁽٢) العلل رواية عبد الله: ١/٩٥٥.

⁽٣) عبد الملك بن عمير بن سويد اللخمي ثقة فصيح عالم تغير حفظه وربما دلس، تقريب التهذيب: ٣٦٤.

⁽٤) مسائل الإمام أحمد رواية صالح: ١٩٩/٣.

⁽٥) الجرح والتعديل: ٢٧٩/٤.

⁽٦) الكامل: ٤/٠٤٤.

⁽٧) الجرح والتعديل: ٤/٢٧٩.

وقال العجلي: "بكري جائز الحديث، إلا أنه كان في حديث عكرمة ربما وصل الشيء، وكان الثوري يضعفه بعض الضعف، ولم يرغب عنه أحد، وكان

فصيحا، عالما بالشعر، وأيام الناس"(١).

وقال أبو حاتم: "صدوق ثقة"^(٢).

وقال النسائي: "ليس به بأس، وفي حديثه شيء ، وقال فيه: سماك بن حرب ليس بالقوي، وكان يقبل التلقين"(٢).

وقال البزار: "كان رجلا مشهورا، لا أعلم أحدا تركه، وكان قد تغير قبل موته"(٤).

وقال ابن عدي: "ولسماك حديث كثير مستقيم إن شاء الله، وهو من كبار تابعي أهل الكوفة، وأحاديثه حسان، وهو صدوق لا بأس به"(٥).

وقال الذهبي: "ثقة ساء حفظه"(٦).

وقال ابن حجر: "صدوق، وروايته عن عِكْرمة خاصة مضطربة، وقد تغيرَ بآخرة فكان ربما تَلَقَن، من الرابعة "(٧).

⁽١) الثقات للعجلي: ١/ ٤٣٦ – ٤٣٧.

⁽٢) الجرح والتعديل: ٢٧٩/٤.

⁽٣) المجتبى: ٨/١٧٤.

⁽٤) نقله مغلطاي في إكمال تهذيب الكمال: ٦/ ١٠٩، لم اقف عليه في المسند.

⁽٥) الكامل: ٤٤٣/٤.

⁽٦) الكاشف: ١/٥٥١.

⁽٧) تقريب التهذيب: ٢٥٥.

المجرحين:

قال جرير بن عبد الحميد:" أتيته فرأيته يبول قائما، فرجعت ولم أسأله عن شيء، قلت: قد خرف"(١).

وقال ابن عمار: يقولون: "إنه كان يغلط، ويختلفون في حديثه"(٢).

وقال ابن خراش: "في حديثه لين"(").

وقال صالح جزرة: "يضعف"(٤).

وقال النسائي: "كان ربما لقن؛ فإذا انفرد بأصل لم يكن حجة؛ لأنه كان يلقن فيتلقن"(٥).

وقال زكريا بن عدي، عن ابن المبارك: "سماك ضعيف في الحديث"(٦).

وقال الدارقطني: "سيئ الحفظ"(٧).

المناقشة:

قد تبين لي من كلام الأئمة النقاد انهم اختلفوا في سماك بن حرب فمنهم من ضعفه وغمزه بسبب قبوله التلقين وغلطه بالنقل والوهم والاختلاف عليه ومنهم من اطلق عليه مضطرب كالإمام أحمد.

⁽١) الضعفاء للعقيلي: ٣/٤٤، والكامل لابن عدي: ٤٠/٤.

⁽٢) تاريخ مدينة السلام: ٢٩٨/١٠.

⁽٣) المصدر نفسه: ١٠/٩٩٨.

⁽٤) المصدر نفسه: ١٠/٩٩٨.

⁽٥) إكمال تهذيب الكمال:٦/٩٠١.

⁽٦) الكامل: ٤/٠٤٤.

⁽٧) العلل للدارقطني: ١٨٤/١٣.

ومنهم من قيد اضطرابه عن عكرمة كابن المديني(1).

ومنهم من وثقه لكن جعلوه بمرتبة الصدوق او ممن دونه لكثرة خطأه وسوء حفظه وتغيره باخره واختلاطه وقبوله التلقين.

وفصل فيه يعقوب بن شيبة تفصيلا حسنا فقال: وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وهو في غير عكرمة صالح، وليس من المتثبتين، ومن سمع منه قديما مثل شعبة وسفيان فحديثهم عنه صحيح مستقيم، والذي قاله ابن المبارك إنما نرى أنه فيمن سمع منه بآخرة (٢).

والذي يبدو والله أعلم من كلام الإمام أحمد أن قصده بالاضطراب هو الاختلاف والراوية على أكثر من وجه أي الاضطراب الاصطلاحي وقد برز ذلك في النموذج الذي سيأتى، وكذا وهمه روايته عن عكرمة وتلقنه عنه.

النتيجة:

صدوق في نفسه تغير بآخرة فساء حفظه، ويضطرب في حديثه عن عكرمة خاصة، وأخذ عليه قبول التلقين، والله أعلم.

نموذج من مروبات الراوي المعلة:

إيراد الحديث:

عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: ماتت شاة لسودة بنت زمعة، فَقَالَ: (وَلَوْلِا أَخَذْتُمْ مَسْكَهَا)) فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ، مَاتَتْ فُلانَةُ - يَعْنِي الشَّاةَ -. فَقَالَ: ((فَلَوْلِا أَخَذْتُمْ مَسْكَهَا))

⁽١) ينظر: أوهام المحدثين الثقات: ١٦٢/١.

⁽۲) نقله مغلطاي من كتاب "الجرح والتعديل" للدارقطني شيئا يشبه هذا الكلام: ٣-٥٠٤، تهذيب الكمال: ١٢٠/١٢.

فَقَالَتْ: نَأْخُذُ مَسْكَ شَاةٍ قَدْ مَاتَتْ؟! فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللهِ - صلى الله عليه وسلم -: (إِنَّمَا قَالَ اللهُ عز وجل: ﴿قُل لَّا أَجِدُ فِي مَا اوحِىَ إِلَىَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمِ يَطْعَمُهُ وَ إِلَّا أَن يَكُونَ مَيْتَةً اوْ دَمَا مَسْفُوحًا اوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ (١)، فَإِنَّكُمْ لَا تَطْعَمُونَهُ إِنْ تَدْبُغُوهُ فَتَنْتَفِعُوا بِهِ). فَأَرْسَلَتْ إِلَيْهَا، فَسَلَخَتْ مَسْكَهَا، فَدَبَعَتْهُ، فَأَخَذَتْ مِنْهُ قِرْبَةً حَتَّى تَخَرَّقَتْ عِنْدَهَا. واللفظ لأحمد.

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد: عن عفان، حدثنا أبو عوانة، عن سماك به.

وأخرجه أحمد أيضاً: عن أسود بن عامر، حدثتا إسرائيل، عن سماك، عن عكرمة، عن سودة، به (٢).

وأخرجه أبو يعلي في مسنده من طريق محمد بن أبي بكر، عن أبي عوانة، عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس، فذكره(7).

وأخرجه الطبري قال: حدثنا أبو كريب، قال: حدثنا عبيد الله بن موسى، عن إسرائيل، عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن سودة، به (٤).

كلاهما: (أسود، وعبيد الله) عن إسرائيل، وكلاهما: (إسرائيل وأبو عوانة) عن سماك به.

⁽١) الأنعام: الآية ١٤٥.

⁽٢) مسند أحمد: ٥/٥١، برقم (٣٠٢٦) و (٣٠٢٧).

⁽٣) مسند أبي يعلي: ١٢/٤، برقم (٢٣٣٤).

⁽٤) تهذیب الآثار: ۲/۸۰۰، برقم (۱۱۲۹).

الحكم على الحديث:

اورد الدارقطني الحديث في علله (۱)، وعلق عليه قائلاً: عن ابن عباس، عن أم المؤمنين سودة بنت زمعة، قالت: كانت لنا شاة فماتت فطرحناها فقال النبي صلى الله عليه وسلم: هلا انتفعتم بإهابها.

فقال: "يرويه عكرمة، واختلف عنه؛ فرواه إسماعيل بن أبي خالد، عن الشعبي، عن عكرمة، عن ابن عباس عن سودة.

ورواه معمر، عن الشعبي، عن ابن عباس، عن النبي - صلى الله عليه وسلم -.

ورواه منصور، ومعرف بن واصل، عن الشعبي، مرسلا.

ورواه سماك، عن عكرمة، واختلف عنه؛ فرواه أبو عوانة، عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: ماتت شاة لسودة وقال إسرائيل: عن سماك، عن عكرمة، عن سودة.

ورواه يزيد بن أبي زياد، عن عكرمة، عن سودة كما قال إسرائيل، وحديث إسماعيل بن أبي خالد، عن الشعبي، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن سودة أشبهها بالصواب.

وهذا الحديث إسناده إسناد ضعيف معلول، وقد مضى أن رواية سماك عن عكرمة قد ضعفها جماعة من النقاد ووصفوها بالاضطراب، وكذا سماك قد ساء حفظه بآخرة حتى صار يتلقن، وله يروه عنه أحد ممن سمع منه قديما كشعبة والثوري.

⁽١) ينظر: علل الدارقطني: ١٥/٢٨٧.

وقد اضطرب في إسناده ما شاء الله وضعف الاسناد في هذا الحديث لعلتين:

الاولى: ما تقرر من كلام النقاد على سماك بن حرب، وهو وإن كان صدوقا، إلا أن روايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وقد تغير بآخرة فكان ربما تلقن.

وهذا الحديث خير شاهد على ذلك؛ فقد اضطرب في سنده، فمرة يجعله من مسند ابن عباس ومرة من مسند سودة بلا ابن عباس ،ومرة يجعله مرسل عكرمة وهذا دلالة على ضعفه وإضطرابه.

الثانية: مع اضطراب سماك؛ فقد خولف من جماعة ثقات حفاظ رووا هذا الحديث عن عكرمة مرسلا، ورواه بعضهم عن عكرمة موقوفا على سودة، وهذه هي: العلة الثانية: التي اشار اليها الدارقطني: المخالفة.

الخلاصة:

الحديث ضعيف - بالسياق الطويل - لاضطراب سماك في سنده، ومخالفته لرواية الثقات في وصله كما ظهر من عرض للراوية، والله أعلم.

الراوي السابع: عبد الرحمن بن أبي الزناد القرشي مولاهم، المدني.

هو عبد الرحمن بن أبي الزناد بن عبد الله بن ذكوان القرشي مولاهم، المدني.

روى عن: أبيه، وهشام بن عروة، وعمرو بن أبي عمرو مولى المطلب، وعبدالرحمن بن الحارث بن عياش بن أبي ربيعة، وسهيل بن أبي صالح، وموسى بن عقبة، ومحمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان، وغيرهم.

وروى عنه: ابن جريج، وزهير بن معاوية، وهما أكبر منه، ومعاذ بن معاذ العنبري، وأبو داود الطيالسي، وغيرهم.

وفاته: مات سنة أربع وسبعين ومئة وله أربع وسبعون سنة (١).

قول الإمام أحمد الدال على الاضطراب:

قال صالح بن أحمد بن محمد بن حنبل: "قلت لأبي: عبد الرحمن بن أبي الزناد؟ قال: مضطرب الحديث"(٢).

أقوال الإمام أحمد الأخرى في الراوي:

قال عبد الله بن أحمد: "قال أبي: ابن أبي الزناد، كذا وكذا" $(^{"})$.

وقال المروذي: "قال أبو عبد الله: ابن أبي الزناد أحب إلي من ورقاء " $(^{2})^{(\circ)}$.

⁽۱) ينظر: الطبقات الكبرى: ۷/٤/۱، والجرح والتعديل: ٥/٢٥٢، ، وتاريخ بغداد: ۱۱/١٩٤، وتهذيب التهذيب: ٥٠٤/١، وتهذيب التهذيب: ٥٠٤/١، وتهذيب التهذيب ٥٠٤/١،

⁽٢) مسائل الإمام أحمد رواية صالح: ١٨/١.

⁽٣) العلل رواية عبدالله: ٤٨٢/٢.

⁽٤) ورقاء ابن عمر اليشكري أبو بشر الكوفي نزيل المدائن صدوق في حديثه عن منصور لين من السابعة. تقريب التهذيب: ٥٨٠.

^(°) العلل رواية المروذي: ١٤٦.

وقال عبد الملك بن عبد الحميد الميموني: "سألت أحمد بن حنبل، عن ابن أبي الزناد، فقال: هو ضعيف الحديث"(١).

وقال أبو طالب، عن أحمد: "يروى عنه قلت: يحتمل؟ قال: نعم"(٢).

أقوال العلماء في الراوي:

المعدلين:

قال الواقدي: "كان كثير الحديث عالمًا(7).

وقال سعيد بن أبي مريم، عن خاله موسى بن سلمة: "قدمت المدينة فأتيت مالك بن أنس فقلت له: إني قدمت الأسمع العلم وأسمع ممن تأمرني به فقال: عليك بابن أبى الزناد"(٤).

وقال ابن معين: "أثبت الناس في هشام بن عروة عبد الرحمن ابن أبي الزناد" (٥) ،وقال ابن معين فيما حكاه الساجي: "عبد الرحمن بن أبي الزناد، عن أبيه، عن أبي هريرة حجة، وأحاديثه صحاح" (٦).

وقال العجلي $(^{()})$ ، والترمذي $(^{()})$: "ثقة".

⁽١) ضعفاء العقيلي: ٢/٣٤٠.

⁽٢) الكامل لابن عدى: ٥/٩٤٤.

⁽٣) الطبقات الكبرى: ٧/٤٩٥.

⁽٤) سؤالات البرذعي: ١٥٥، والكامل: ٥/٩٤٤.

⁽٥) ينظر: تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين: ٢٠١، وتاريخ بغداد: ١١/٩٥٥.

⁽٦) ينظر: تهذيب التهذيب: ٧/٦٢٦.

⁽٧) الثقات للعجلي: ٢/٢٧.

⁽٨) الجامع للترمذي: ٣/٥٤٠ .

وقال يعقوب بن شيبة: "ثقة، صدوق، وفي حديثه ضعف، سمعت علي بن المديني يقول: حديثه بالمدينة مقارب، وما حدث به بالعراق فهو مضطرب. قال علي: وقد نظرت فيما روى عنه سليمان بن داود الهاشمي فرأيتها مقاربة"(١).

وقال ابن عدي: "هو ممن يكتب حديثه"(٢).

وذكره ابن شاهين في "الثقات"(٣).

وقال ابن حجر: "صدوق تغير حفظه لما قدم بغداد"(٤).

المجرحين:

قال ابن سعد: "قدم في حاجة فسمع منه البغداديون، وكان كثير الحديث، وكان يُضعف لروايته عن أبيه"(٥).

وقال معاوية بن صالح، وغيره عن ابن معين: "ضعيف"(٦).

وقال الدوري، عن ابن معين: "لا يحتج بحديثه، وهو دون الدراوردي $^{(\vee)}$.

(٣) الثقات لابن شاهين: ١٤٧.

⁽۱) تاريخ بغداد: ۲۹٦/۱۱. وسليمان بن داود، أبو أيوب البغدادي الهاشمي، ثقة جليل من العاشرة مات سنة تسع عشرة وقيل بعدها. تقريب التهذيب: ۲۰۱.

⁽۲) الكامل: ٤/٢٧٦.

⁽٤) تقريب التهذيب: ٣٤٠.

⁽٥) الطبقات الكبرى: ٩/٣٢٦.

⁽٦) تاريخ ابن معين رواية الدارمي: ١٥١.

⁽٧) تاريخ ابن معين برواية الدوري: ١/ ٢٢٠. والدراوردي: صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطئ من الثامنة، ينظر: تقربب التهذيب: ٣٥٨.

وقال ابن محرز، عن يحيى بن معين: "ليس ممن يحتج به أصحاب الحديث، ليس بشيء"(١).

وقال محمد عثمان، عن ابن المديني: "كان عند أصحابنا ضعيفا"(٢).

وقال عبد الله بن علي بن المديني، عن أبيه: "ما حدث بالمدينة فهو صحيح، وما حدث ببغداد أفسده البغداديون، ورأيت عبد الرحمن بن مهدي يخط على أحاديثه، وكان يقول: في حديثه عن مشيختهم: فلان وفلان وفلان، قال: ولقنه البغداديون عن فقهائهم"(٣).

وقال عمرو بن علي الفلاس: "فيه ضعف، ما حدث بالمدينة أصح مما حدث ببغداد، كان عبد الرحمن يخط على حديثه $(^3)$, وقال في موضع آخر: "تركه عبد الرحمن بن مهدى وكان لا يحدث عنه" $(^0)$.

وقال ابن أبي حاتم: "سألت أبا زرعةعنه، وعن ورقاء (7)، وشعيب والمغيرة (7): أيهم أحب إليك في أبي الزناد؟ قال: كلهم أحب إلي من عبد الرحمن (7).

⁽١) سؤالات ابن محرز: ١٠٧.

⁽٢) سؤالات ابن أبي شيبة: ٥١.

⁽۳) تاریخ بغداد: ۱۱/۹۹۲.

⁽٤) تاريخ بغداد: ١١/٤٩٧.

⁽٥) الجرح والتعديل: ٥/٢٥٢.

⁽٦) ورقاء ابن عمر اليشكري أبو بشر الكوفي نزيل المدائن صدوق في حديثه عن منصور لين من السابعة. تقريب التهذيب: ٥٨٠.

⁽٧) شعيب ابن خالد البجلي الرازي القاضي ليس به بأس من السابعة. ينظر: تقريب التهذيب: ٢٦٧.

⁽A) المغيرة ابن عبد الرحمن ابن الحارث ابن هشام المخزومي أبو هاشم أو هشام المدني أخو أبى بكر ثقة جواد من الخامسة. تقريب التهذيب:٥٤٣.

⁽٩) الجرح والتعديل: ٥/٢٥٢.

وقال أبو حاتم: "يكتب حديثه ولا يحتج به، وهو أحب إلي من عبد الرحمن بن أبى الرجال (1)، ومن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم (1).

وقال صالح بن محمد جزره: "روى عن أبيه أشياء لم يروها غيره، وتكلم فيه مالك لروايته عن أبيه "كتاب السبعة" – يعنى الفقهاء – وقال: أين كنا عن هذا؟ "(7)".

وقال النسائي في "الضعفاء والمتروكين": "ضعيف" $^{(2)}$. وقال مرة: "لا يحتج بحديثه $^{(3)}$.

وقال الساجي: "فيه ضعف، وما حدث بالمدينة أصح مما حدث ببغداد" (٦). وقال الحاكم أبو أحمد: "ليس بالحافظ عندهم" ($^{(\vee)}$).

وذكره العقيلي في "الضعفاء" $^{(\Lambda)}$.

وقال ابن حبان: "روى عنه العراقيون وأهل المدينة، كان ممن ينفرد بالمقلوبات عن الأثبات، وكان ذلك من سوء حفظه وكثرة خطئه، فلا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد، فأما فيما وافق الثقات فهو صادق في الروايات يحتج به"(٩).

⁽١) عبد الرحمن ابن أبي الرجال بكسر الراء ثم جيم واسمه محمد ابن عبد الرحمن ابن عبد الله ابن حارثة الأنصاري المدني صدوق ربما أخطأ من الثامنة. تقريب التهذيب: ٣٤٠.

⁽٢) الجرح والتعديل: ٥/٢٥٢.

⁽٣) تاريخ بغداد: ٢١/٤٩٧.

⁽٤) الضعفاء والمتروكين للنسائي: ٦٨.

⁽٥) تهذیب التهذیب: ٧/٢١.

⁽٦) تاريخ بغداد: ٤٩٨/١١ .

⁽٧) تاريخ الإسلام: ٢٣٦/١١.

⁽٨) الضعفاء للعقيلي: ٣/٥٥٦.

⁽٩) المجروحين: ٢/٥٦.

المناقشة:

تبين من خلال النظر في أقوال الإمام أحمد في عبد الرحمن بن أبي الزناد أنها كلها تدل على تضعيفه في الحديث، فقال مرة: مضطرب الحديث، وهي تجريح، وقال أيضاً: ضعيف الحديث، وهذا جرح صريح، وقال عندما سُئل عنه: كذا وكذا، وهي كما بين الذهبي أنها بمعنى أن الراوي لين عند الإمام أحمد وهذه يستخدمها عبد الله فيما يجيبه عنه والده في الراوي كذا وكذا (١).

واختلفت أقوال الأئمة النقاد الآخرين: في عبدالرحمن بن أبي الزناد، فمنهم من وثقه كالعجلي، والترمذي، وذكره ابن شاهين في الثقات، وزاد الترمذي فقال: ثقه حافظ، وقال عنه ابن عدي: وهو ممن يكتب حديثه، وقال عنه ابن حجر: صدوق تغير حفظه لما قدم بغداد.

ومنهم من وثقه توثيقًا نسبيًا بالنسبة للشيوخ كابن معين، حيث قال: عبدالرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن الأعرج عن أبي هريرة حجة وأحاديثه صحاح، وأيضاً روى أبو داود عن ابن معين أنه قال: أثبت الناس في هشام بن عروه، وكذا وثقوا حديثه بالنسبة للمكان فما حدث في المدينة صحيح دون حديثه في بغداد فكما قالوا أفسده البغداديون.

وتكلم فيه وجرحه آخرون: فضعفوه كابن معين في رواية، وأبي حاتم، والساجي، وذكره النسائي في الضعفاء والمتروكين، وكذا العقيلي في الضعفاء، وزاد أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به، فالكتابة أي للاعتبار بالمتابعات والشواهد وعدم الاحتجاج اذا أنفرد بحديث؛ لأنه لا يحتمل منه ذلك، وكذا ابن معين، والنسائي وافقوا أبا حاتم بأنه لا يحتج بحديثه، وتركه عبد الرحمن بن مهدي، وكان لا يحدث عنه حكاه الفلاس.

⁽١) ميزان الاعتدال: ٤٨٣/٤.

وضعفه بعضهم بالنسبة إلى حديثه في بغداد مقارنة مع حديثه في المدينة ذكر ذلك غير واحد، ومنهم ابن المديني، وزاد على تلقين البغداديين له عن فقهائهم وأفسده البغداديون، وكذا الفلاس والساجي وابن حبان قالوا بنحوه.

فعليه فإن حديث ابن أبي الزناد من حيث درجة القبول وعدمها أقسام:

الأول: قسم فيما يرويه عن هشام بن عروة، قال ابن معين إنه أثبت الناس فيه، فهو في هذه القسم في الدرجة العليا من الثقة والاحتجاج.

الثاني: فيما يرويه عن أبيه عن الأعرج عن أبي هريرة ذكر الساجي عن ابن معين أنه حجة. وهذا قريب من الأول.

والقسم الأخير بقية حديثه ببغداد، ففيه ضعف.

أمًا من جرحه بالإضطراب: فقد وافق علي بن المديني الإمام أحمد في وصف الراوي عبدالرحمن بن أبي الزناد بأنه مضطرب الحديث؛ لأنه كان حديثه بالمدينة صحيحًا وما حدث ببغداد غير صحيح مضطرب؛ ولعلهما أرادا بالاضطراب الخطأ والوهم، وهمه فيه بسبب سوء حفظه وكثرة خطئه وتلقين البغداديين له.

والذي يظهر بعد كلام الأئمة النقاد أن حديثه بالعراق مقارنة بالمدينة، ضعيف لقبول ابن أبي الزناد التلقين من البغداديين، وهذا ليس عن اختلاط طرأ عليه، وإنما عن كثرة وهمه غفلته.

النتيجة:

ضعيف لا يحتج بحديثه إذا انفرد؛ لأنه لا يحتمل منه لاسيما في بغداد، وما حدث بالمدينة فهو أصح وكذا هو أثبت الناس في حديث هشام بن عروة، والأعرج نص على ذلك ابن معين، والله أعلم.

نموذج من مروبات الراوي المعلة:

إيراد الحديث:

عن ابن أبي الزناد، عن أبيه عن عروة بن الزبير، عن عبد الله بن عمر، قال: قلت: يا رسول الله، قل لي قولا وأقلل، لعلي أعقله، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : ((لا تَغْضَبْ))، فأعدت مرتين، كل ذلك يُرْجِعُ إِلَيَّ النبيُّ - صلى الله عليه وسلم - : ((لا تَغْضَبْ)).

تخريج الحديث:

أخرجه أبو يعلى (1)، وأخرجه البيهقي (1)، من طريق حدثنا داود بن عمرو عن ابن أبى الزناد به.

وفي شعب الإيمان من طريق عباس الدوري عن داود بن عمرو المسيبي ، عن ابن أبي الزناد ،به.

وأخرج أحمد الراوية المحفوظة: حدثنا يحيى بن سعيد، عن هشام - يعني ابن عروة - قال: أخبرني أبي، عن الأحنف بن قيس، عن عم له يقال له: جارية بن قدامة، أن رجلا قال له: يا رسول الله، ... الحديث"(٣).

أقوال العلماء في الراوية:

من رواية صالح بن أحمد أنه قال: قلت لأبي: عبد الرحمن بن أبي الزناد؟ قال: مضطرب الحديث، وكذا نص ابن المديني على حديث ابن أبي الزناد في العراق بقوله: "وما حدث به بالعراق فهو مضطرب".

⁽۱) مسند أبي يعلى: ۲٤٠/۷، برقم (٥٦٨٥).

⁽٢) شعب الإيمان: ٢٠/١٠، برقم (٢٩٢٦).

⁽٣) مسند أحمد: ٣٣/٤٦٨، برقم (٢٠٣٥٨).

وأخرجه ابن عدي في الكامل، في مناكير عبد الرحمن بن أبي الزناد، وقال: هكذا حدث بهذا الحديث ابن أبي الزناد، عن أبيه، عن عروة، عن ابن عمر، وإنما روى عروة هذا الحديث عن مجمع بن جارية (١).

وسُئل الإمام الدارقطني^(۲): عن حديث عروة، عن ابن عمر: قلت: يا رسول الله، قل لي قولا، وأقلل، لعلي أعقله، قال: لا تغضب.

فقال: اختلف فيه على عروة: رواه ابن أبي الزناد، عن أبيه، عن عروة، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم، ووهم فيه.

وخالفه هشام بن عروة، واختلف عنه؛ والمحفوظ: عن هشام، عن أبيه، عن الأحنف بن قيس".

وذكره الهيثمي في المجمع^(٣)، وقال: رواه أبو يعلى وفيه ابن أبي الزناد وقد ضعفه غير واحد، وبقية رجاله رجال الصحيح

وقد يكون هذا الحديث أحد الأحاديث التي ذكر أنها أفسدها البغداديون لقرينة رواية داود بن عروة وهو بغدادي (٤).

الخلاصة:

وهذا الحديث إسناده ضعيف ووهم فيه عبدالرحمن بن أبي الزناد فجعله من مسند ابن عمر، حيث إنه من رواية العراقيين، عن ابن أبي الزناد وهو ضعيف، وحديثه في العراق مضطرب – قاله ابن المديني – غير مستقيم كما أسلفنا من تتصيص العلماء، والله أعلم.

⁽١) ينظر: الكامل: ٥/٥٥.

⁽٢) ينظر: علل الدارقطني: ١٧٥/١٣، (٣٠٦٣).

⁽٣) ينظر: المجمع للهيثمي: ٦٩/٨.

⁽٤) داود ابن عمرو ابن زهير ابن عمرو ابن جميل الضبي أبو سليمان البغدادي ثقة من العاشرة. تقريب التهذيب:١٩٩.

الراوي الثامن: عبد الملك بن عمير اللخمى

هو عبد الملك بن عمير بن سويد بن جارية القرشي، ويقال: اللخمي أبو عمرو، ويقال: أبو عمر الكوفي، المعروف بالقبطي، رأى عليا وأبا موسى.

روى عن: الأشعث بن قيس، وجابر بن سمرة، وجندب بن عبد الله البجلي، وجرير، وعبد الله بن الزبير، والمغيرة بن شعبة.

وروى عنه: ابنه موسى، والأعمش، وشهر بن حوشب، وسليمان التيمي، والثوري، وشعبة، وغيرهم.

وفاته: مات سنة ست وثلاثين ومائة (١).

قول الإمام أحمد الدال على الاضطراب:

قال أبو داود: سمعت أحمد. قال: "عبد الملك بن عمير، مضطرب جدا في حديثه، اختلف عنه الحفاظ، يعني فيما رووا عنه"(٢).

وقال المروذي: "قال أبو عبد الله: عبد الملك بن عمير، في حديثه اضطراب"(7).

وقال المروذي: "سُئل أحمد، عن عبد الملك، فقال: مضطرب الحديث، قل من روى عنه إلا اختلف عليه. قيل: فهو أحب إليك، او عاصم؟ قال: عاصم"(٤).

⁽۱) ينظر: الطبقات الكبرى: ٦/٣١٥، والتاريخ الكبير: ٥/٤٢٦، الجرح والتعديل: ٥/٣٦٠، وتقريب التهذيب: ٣٦٠.

⁽۲) سؤلات أبى داود: ۲۹٥.

⁽٣) العلل رواية المروذي: ٩٠.

⁽٤) العلل رواية المروذي: ١١٨.

وقال علي بن الحسن الهسنجاني: "سمعت أحمد بن حنبل يقول: عبد الملك ابن عمير، مضطرب الحديث جدا مع قلة حديثه، ما أرى له خمسمئة حديث، وقد غلط في كثير منها"(١).

أقوال الإمام أحمد الأخرى في الراوي:

قال عبد الله: سمعت أبي يقول: "أبو عون محمد بن عبيد الله(٢)، أثبت واوثق من عبدالملك بن عمير "(٣).

وقال عبد الله: سُئل (يعني أباه) عن عبد الملك بن عمر، وعاصم بن أبي النجود (٤)؛ فقال: "عاصم أقل اختلافا عندي من عبد الملك بن عمير، عبد الملك أكثر اختلافا، وقدم عاصما على عبد الملك"(٥).

وقال صالح بن أحمد بن حنبل: قال أبي: "سماك بن حرب أصلح حديثا من عبدالملك بن عمير، وذلك أن عبد الملك يختلف عليه الحفاظ"(٦).

وقال صالح بن أحمد بن حنبل: "حدثنا علي بن المديني، سمعت عبد الرحمن ابن مهدي يقول: كان سفيان الثوري يعجب في حفظ عبد الملك. قال صالح: فقلت: لأبي: فهو عبد الملك بن عمير؟ "قال: نعم"، قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: فذكرت

⁽١) الجرح والتعديل: ٥/٣٦١.

⁽٢) محمد ابن عبيد الله ابن سعيد أبو عون الثقفي الكوفي الأعور ثقة من الرابعة، تقريب التهذيب: ٤٩٤.

⁽٣) العلل رواية عبد الله: ١/٤٩/١.

⁽٤) عاصم ابن بهدلة وهو ابن أبي النجود بنون وجيم الأسدي مولاهم الكوفي أبو بكر المقرىء صدوق له أوهام، وحديثه في الصحيحين مقرون من السادسة، تقريب التهذيب: ٢٨٥.

العلل رواية عبد الله: ٣/٥٥.

⁽٦) مسائل أحمد رواية صالح: ١٩٩/٣.

ذلك لأبي فقال: هذا وهم، إنما هو عبد الملك بن أبي سليمان، وعبد الملك بن عمير لم يوصف بالحفظ"(١).

وقال إسحاق بن منصور، عن أحمد بن حنبل، "أنه ضعف عبدالملك بن عمير جدا"(٢).

أقوال العلماء الأخرى:

المعدلين:

قال البخاري: "سمع عبد الملك بن عمير يقول: إني الأحدث بالحديث فما أترك منه حرفا، وكان من أفصح الناس"(").

وقال العجلي: "يقال له ابن القبطية، كان على قضاء الكوفة، وهو صالح الحديث، روى أكثر من مئة حديث، وهو ثقة في الحديث"(٤).

وقال أبو حاتم: "ليس بحافظ، وهو صالح الحديث، تغير حفظه قبل موته"(٥).

وقال ابن نمير: "كان ثقة ثبتا في الحديث، وقال ابن البرقي، عن ابن معين: ثقة، إلا أنه أخطأ في حديث او حديثين"(٦).

⁽١) الجرح والتعديل: ٥/٣٦١.

⁽٢) ينظر: الجرح والتعديل: ٥/٣٦١.

⁽٣) التاريخ الكبير للبخاري: ٥/٤٢٧.

⁽٤) معرفة الثقات للعجلي: ١٠٤/٢.

⁽٥) الجرح والتعديل: ٣٦١/٥.

⁽٦) إكمال تهذيب الكمال: ٨/٣٣٢.

وقال يعقوب بن سفيان: "ثقة"(١).

وقال النسائي: "ليس به بأس"^(٢).

وقال ابن حجر: "ثقة فصيح عالم تغير حفظه وريما دلس"(٣).

المجرحين:

قال إسحاق بن منصور، عن ابن معين: "مخلط"(٤).

وقال أبو حاتم: "يدخل بينه وبين عمارة بن رويبة رجل"(°).

المناقشة:

تعددت النقول عن الإمام أحمد في كلامه على عبد الملك بن عمير إلا أنها بالجملة مؤداها فيه أنه ضعيف الحديث مضطرب.

فكل المقارنات مع الرواة الآخرين المسؤول عنهم كانت تفضلهم على عبدالملك بن عمير وقد نص الإمام أحمد على اضطراب عبدالملك بن عمير وانه منه لا ممن روي عنه فالحفاظ يروون عنه ويقع الاختلاف بينهم مما يعني انه هو من اختلف فيما رواه لهم.

أمّا أقوال العلماء الآخرين فيه: فلا نكاد نقف على قول ناقد مقدم في الرجال يقدم عبدالملك في الرواية ويجعله في مصاف الرواة المعتمدين، نعم إنهم يعدلونه

⁽١) المعرفة والتاريخ: ٨٧/٣.

⁽۲) تهذیب الکمال: ۱۲۰/۱۲

⁽٣) تقريب التهذيب: ٣٦٤.

⁽٤) الجرح والتعديل:٥/٣٦١.

⁽٥) المصدر نفسه: ٥/٣٦١.

من حيث العموم لكنهم يضعفونهم من حيث حفظه وعليه فهو من الرواه صالحي الحديث الذين ينظر في حديثهم ويعتبر به.

ولعل الاضطراب المقصود هنا هو الاضطراب الذين نعرفه اصطلاحا وهو اختلاف الروايات على الراوي نفسه والله اعلم.

النتيجة:

مقبول صالح الحديث احتج به الشيخان في صحيحيهما وباقي أصحاب السنن وقد طال عمره إلى أن جاوز المائة حتى تغير حفظه واضطرب؛ بسبب الكبر وما احتج به الشيخان حمل على أنه كان قبل تغير حفظه، والله أعلم.

نموذج من مرويات الراوي المعلة:

إيراد الحديث:

وصفه الإمام أحمد بأنه مضطرب جدا في حديثه، ولذلك اختلف عنه الحفاظ فيما رووا عنه، ومثال ذلك حديث:

عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن أبي بن كعب، قال: اسْتَبَّ رَجُلَانِ عِنْدَ النَّبِيِّ - صلى الله عليه النَّبِيِّ - صلى الله عليه وسلم - فَغَضِبَ أحدهُمَا، فَقَالَ النَّبِيُّ - صلى الله عليه وسلم -: (إِنِّي لَأَعْلَمُ كَلِمَةً لَوْ قَالَهَا لَذَهَبَ غَيْظُهُ: أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ))(١).

TOO AN TOO

⁽۱) السنن الكبرى للنسائي: ٩/٥٠٠، برقم (١٠١٥١).

تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي شيبة (1)، وعبد بن حميد (1)، والنسائي في "عمل اليوم والليلة (1)، والطبراني في "الكبير (1) من طريق الحسين بن علي الجعفي، عن زائدة، بهذا الإسناد.

وأخرجه وأبو داود(0)، والطبراني(1)، من طريق جرير بن عبد الحميد، والطبراني أيضا(0)، من طريق عبيد الله بن عمر ، كلاهما عن عبد الملك، به.

وزاد أبو داود: قال: فجعل معاذ يأمره، فأبى ومحك وجعل يزداد غضبا.

وأخرجه النسائي في "عمل اليوم والليلة" (^) عن يوسف بن عيسى، عن الفضل بن موسى، عن يزيد بن زياد، عن عبد الملك بن عمير، عن عبد الرحمن ابن أبي ليلى، عن أبي بن كعب. فجعل أبيا مكان معاذ.

وله شاهد في الصحيحين عن سليمان بن صرد عند البخاري (٩)، ومسلم (١٠).

⁽۱) مصنف ابن أبي شيبه: ٤/١٤، برقم (٢٧٠٢٤).

⁽۲) مسند عبد بن حمید: (۱۱۱).

⁽٣) عمل اليوم والليلة: (٣٩٠).

⁽٤) معجم الطبراني الكبير: ٢٠/١٤١، برقم (٢٨٩).

⁽٥) سنن أبي داود: ١٧٠/٧، برقم (٤٧٨٠).

⁽٦) معجم الطبراني الكبير: ٢٠/٢٠، برقم (٢٨٧).

⁽٧) معجم الطبراني الكبير: ٢٠/٢٠، برقم (٢٨٦).

⁽٨) عمل اليوم والليلة: (٣٩١).

⁽٩) صحيح البخاري: (٣٢٨٢).

⁽۱۰) صحیح مسلم: (۲۲۱۰).

الحكم على الحديث:

قال الدارقطني: "يرويه عبد الملك بن عمير، واختلف عنه؛ فرواه الثوري، وإسرائيل، وزائدة، وجرير، عن عبد الملك، عن ابن أبي ليلى، عن معاذ. خالفه يزيد بن أبي الجعد، عن عبد الملك، عن ابن أبي ليلى، عن أبي بن كعب. والصحيح قول من قال: عن معاذ"(١).

الخلاصة:

قد يكون سبب الاختلاف هو من عبد الملك بن عمير وليس من الرواة عنه فهو الذي اضطرب فيه.

ويؤيد ما ذهب إليه الدارقطني أن الإمام أحمد قال عن عبد الملك: مضطرب الحديث، كما هو ظاهر من قول الدارقطني (واختلف عليه).

الحديث اختلف فيه عبد الملك بن عمير على وجهين:

الوجه الاول: عنه عن ابن أبي ليلى عن معاذ اي من مسنده وهذا الاسناد رجاله رجال الصحيح الا يزيد بن زياد^(۲)، ولكنه - الإسناد - منقطع؛ لأن عبدالرحمن بن أبي ليلى لم يسمع من معاذ.

أما الوجه الآخر: عنه عن ابن أبي ليلى عن أبي بن كعب وهذا وجه مرجوح الظاهر أنه وهم به ، وهو ضعيف.

ولذلك رجح الدارقطني الوجه الاول.

أما متن الحديث فحكمه أنه صحيح وله شاهد في الصحيحين كما تقدم ذكره.

⁽١) علل الدارقطني: (٥٧/٦).

⁽٢) وهو ابن أبي الجعد فقد روى له البخاري في "خلق أفعال العباد" والنسائي وابن ماجه، وهو صدوق حسن الحديث. تقريب التهذيب: ٦٠١.

الراوي التاسع: عبد الوهاب بن عطاء الخفاف، أبو نصر العجلى.

هو عبد الوهاب بن عطاء الخفاف، أبو نصر العجلي، مولاهم البصري، سكن بغداد.

روى عن: حميد الطويل، وخالد الحذاء، سليمان التيمي، وابن عون، وابن جريج، ومالك، وجماعة.

وروى عنه: أحمد، وإسحاق، وابن معين، وعمر بن زرارة النيسابوري، ومحمد بن عبد الله الرزي .

وفاته: مات سنة أربع ومئتين (١).

قول الإمام أحمد الدل على الاضطراب:

قال الميموني: "قال أبو عبد الله: عبدالوهاب، ضعيف الحديث، مضطرب"(٢).

أقوال الإمام أحمد الأخرى في الراوي:

قال عبد الله بن أحمد: قلت له - يعني لأبيه -: أيما أحب إليك عبد الوهاب الخفاف، او عبد الوهاب الثقفي (^(۲)؟ قال: لا، الثقفي أحب إلي"(^(٤)).

⁽۱) ينظر: التاريخ الكبير: ٦/٩٨، والجرح والتعديل: ٦/٢٧، وتهذيب الكمال: ٥٠٩/١٨، وتهذيب التهذيب: ٢٦٨.

⁽٢) العلل رواية الميموني: ٢٠١.

⁽٣) عبد الوهاب ابن عبد الرحيم ابن عبد الوهاب الأشجعي أبو عبد الله الدمشقي صدوق من العاشرة. تقربب التهذيب: ٣٦٨.

⁽٤) العلل رواية عبدالله: ٢٥٢/٢.

وقال المروذي: قلت - يعني لأبي عبد الله-: عبد الوهاب ثقة؟ قال: تدري من الثقة؟ الثقة يحيى القطان"(١).

وقال عبد الله: سمعته يقول - يعني أباه -: "لما أراد الخفاف أن يحدثهم بحديث هشام الدستوائي أعطاني كتابه، فقال لي: انظر فيه، فنظرت فيه، فضربت على أحاديث منها فحدثهم فكان صحيح الحديث"(٢).

وقال عبد الله: "قال أبي: محمد بن سواء $(^{"})$ هو عند أصحاب الحديث أحلى من الخفاف، إلا أن الخفاف أقدم سماعا $(^{(2)})$.

وقال عبد الله: "سألت أبي أيما أحب إليك في سعيد: الخفاف، او أسباط بن محمد (٥)؟ فقال: أسباط أحب إلى؛ لأنه سمع بالكوفة"(٦).

وقال يحيى بن أبي طالب: "قال أحمد بن حنبل: كان عبد الوهاب بن عطاء من أعلم الناس بحديث سعيد بن أبي عروبة "(V).

⁽١) العلل رواية المروذي: ٥٩.

⁽٢) المصدر نفسه: ٢/٥٥٥.

⁽٣) محمد ابن سواء أبو الخطاب البصري المكفوف صدوق رمي بالقدر. تقريب التهذيب: ٤٨٢.

⁽٤) العلل رواية عبدالله: ٢/٢٥٦.

^(°) أسباط ابن محمد ابن عبد الرحمن ابن خالد ابن ميسرة القرشي مولاهم أبو محمد ثقة ضعف في الثوري. تقريب التهذيب: ٩٨.

⁽٦) العلل رواية عبدالله: ٢/٢٥٣.

⁽۷) تاریخ بغداد: ۲۲/۱۱.

أقوال العلماء الآخرين في الراوي:

المعدلين:

قال ابن سعد: "كان صدوقا، إن شاء الله، ولزم سعيد بن أبي عروبة، وعرف بصحبته، وكتب كتبه، وكان كثير الحديث"(١).

وقال يحيى بن أبي طالب: "بلغنا أن عبد الوهاب كان مستملي $^{(7)}$ ، سعيد $^{(7)}$.

وقال ابن معين: "لا بأس به"(٤)

وقال ابن معین $^{(\circ)}$ ، والحسن بن سفیان $^{(7)}$ ، والدارقطني $^{(\vee)}$: "ثقة".

وقال البخاري: "يكتب حديثه، قيل له: يحتج به؟ قال: أرجو، إلا أنه كان يدلس عن ثور وأقوام أحاديث مناكير "(^).

وقال البرذعي^(٩): "قيل لأبي زرعة: فالخفاف؟ قال: هو أصلح منه - يعني من علي بن عاصم".

⁽١) الطبقات الكبرى: ٩/٣٥٥.

⁽٢) بين الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: ٢/ ٦٥، عمل المستملي حيث قال: باب اتخاذ المستملي، ينبغي للمحدث أن يتخذ من يبلغ عنه الإملاء إلى من بعد في الحلقة.

⁽۳) تاریخ بغداد:۲۷۸/۱۲.

⁽٤) تاريخ ابن معين للدارمي: ١٥٠.

⁽٥) تاريخ ابن معين رواية الدوري: ٨٣/٤.

⁽٦) تذكرة الحفاظ للذهبي :٢/ ٧٠٣ - ٧٠٥.

⁽۷) تاریخ بغداد للخطیب: ۲۸۱/۱۲.

⁽٨) التاريخ الأوسط للبخاري: ٢١٣/٢.

⁽٩) سؤالات البرذعي: ٢/٥٥٩.

وقال ابن شاهین: "قال عثمان بن أبي شیبة: عبد الوهاب بن عطاء لیس بكذاب، ولكن لیس هو ممن یتكل علیه"(۱).

وقال ابن أبي حاتم: "سألت أبي عنه، فقال: يكتب حديثه، محله الصدق، قلت: هو أحب إليك او أبو زيد النحوي^(۲) في ابن أبي عروبة؟ فقال: عبد الوهاب، وليس عندهم بقوي الحديث"^(۳).

وقال البزار: "ليس بقوي، وقد احتمل أهل العلم حديثه"(٤).

وقال ابن عدي: "ليس به بأس"(°).

وقال الساجي: "صدوق، ليس بالقوي عندهم"(٦).

وذكره ابن حبان في "الثقات" $(^{\vee})$.

وقال ابن حجر: "صدوق ربما أخطأ، أنكروا عليه حديثا في فضل العباس يقال دلسه عن ثور من التاسعة"(^).

⁽١) تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين: ١٦٧.

⁽٢) سعيد ابن أوس ابن ثابت أبو زيد الأنصاري النحوي البصري صدوق له أوهام، ينظر:

⁽٣) الجرح والتعديل: ٦/٢٧.

⁽٤) البحر الزخار: ٣٩٩/١٣.

⁽٥) الكامل: ٦/١١٥.

⁽٦) تاريخ بغداد: ۱۲/ ۲۷۷ – ۲۷۸.

⁽۷) الثقات ابن حبان: ۱۳۳/۷.

⁽۸) تقریب التهذیب: ۳٦۸.

المجرحين:

قال البخاري: "ليس بالقوي عندهم، وهو يحتمل"(١).

وقال النسائي: "ليس بالقوي"(٢).

وقال الخطيب: "يدلس^{"(٣)}.

المناقشة:

وصف الإمام أحمد عبد الوهاب بن الخفاف بالاضطراب كما جاء في رواية الميموني، وانفردت هذه الرواية بذلك، ولو نظرنا إلى الأقوال الأخرى المنقولة عنه نجدها لا تخرج عن الوصف العام بالضعف ومعظمها عباره عن بيان رتبته في سعيد ابن أبي عروبة.

والذي تبين أن الإمام أحمد يقول: بأن سماعه منه قديم يعني قبل الاختلاط، مما سيجعل ذلك قرينة على تقديمه على بعض التلاميذ لسعيد بن أبي عروبة الآخرين، لكن هذا لا يعني أنه يرتفع إلى مرتبة الثقه عنده، ولو نظرنا للمقارنات مع رواة آخرين نجد أنه كان يقدم الرواة الآخرين عليه.

وقد تبين بعد جمع أقوال النقاد في عبدالوهاب بن عطاء أنه: صدوق حسن الحديث كما تدل عليه أقوال أئمة الجرح والتعديل، والخطأ في حديث او حديثين مما يقع للثقات، وحاله هو ممن لا يحتمل منه التفرد ولا يتكل عليه إنما يعتبر به إذا توبع او وافق الثقات؛ وذلك لأن أهل العلم احتملوا حديثه.

⁽١) الضعفاء الصغير: ٨٠.

⁽٢) الضعفاء والمتروكون للنسائى: ١٦٣.

⁽٣) أسماء المدلسين للسيوطي: ٧٤، والمدلسين لابن العراقي: ٧١.

وهو من من الثقات في سعيد بن أبي عروبة، ذكر ذلك غير واحد، بل قال ابن سعد: لزم سعيد بن أبي عروبة، وعرف بصحبته، وكتب كتبه، بل أنه كان مستملي سعيد كما قدمنا من ذكر ذلك عن يحيى بن أبي طالب.

وكان من أعلم الناس بحديث سعيد بن أبي عروبة، أشار إلى ذلك الإمام أحمد، فلم أجد من وصفه بالاضطراب غير الإمام أحمد؛ ولعله أراد بالاضطراب ما جاء من قبيل روايته أحاديث مناكير واوهاماً وكثرة خطأه، ولم أقف على رواية رواها على أكثر من وجه على حد علمى.

النتيجة:

صدوق هو ممن لا يحتمل منه التفرد ولا يتكل عليه، إنما يعتبر به إذا توبع او وافق الثقات؛ وذلك لأن أهل العلم احتملوا حديثه، وعنده اوهام ومناكير في روايته، وهذا سبب وصف الإمام أحمد له بالاضطراب أي: رواية المناكير وكثرة الخطأ كما في حديث العباس، والله أعلم.

نموذج من مرويات الراوي المعلة:

إيراد الحديث:

عن عبد الوهاب بن عطاء، عن ثور بن يزيد، عن مكحول، عن كريب، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - للعباس: ((إذا كانَ غَداةَ الاثتينِ، فأُتِني أَنْتَ وَوَلَدُكَ حتَّى أَدْعُوَ لَهُم بِدَعُوةٍ يَنْفعُكَ الله بِها ووَلدَكَ)). فغَدا وغَدوْنا مَعه، فألْبَسنا كِساءً، ثُمَّ قال: ((اللَّهُمَّ اغفر للعبَّاسِ ووَلدِهِ مَغْفرةً ظاهرةً وباطنةً لا تُغادِرُ ذَنْبًا، اللَّهُمَّ احْفَظهُ في وَلَدهِ)).

تخربج الحديث:

أخرجه الترمذي (۱)، من طريق إبراهيم بن سعيد الجوهري، قال: حدثنا عبد الوهاب بن عطاء، به.

وأخرجه البزار في مسنده (٢)، من طريق ابراهيم بن سعيد ومحمد بن الوليد الفحام، عبد الوهاب بن عطاء، به، الطبراني في مسند الشاميين (٣)، من طريق الحسين بن إسحاق، عن الحسن بن جامع، عبدالوهاب بن عطاء، به.

الحكم على الحديث:

قال البخاري: "عبد الوهاب بن عطاء كان يدلس عن ثور وأقوام أحاديث مناكير"(٤).

وقال الترمذي: "هذا حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه"(٥).

وقال ابن أبي حاتم: "سُئل أبو زرعة عن عبد الوهاب الخفاف، فقال: روى عن ثور بن يزيد حديثين ليسا من حديث ثور، وذكر ليحيى بن معين هذين

الحديثين، فقال: لم يذكر فيهما الخبر "(٦).

وقال البزار: "وهذا الحديث لا نعلم أحدا رواه عن ثور، إلا عبد الوهاب بن عطاء، ولا نعلم أحدا تابعه على روايته، ولا نعلمه يروى عن: ابن عباس إلا من

⁽۱) جامع الترمذي: ۲ /۳۲۰، برقم (٤٠٩٥).

⁽٢) مسند البزار: ١١/١٨١، برقم (٢١٣٥ و ٢١١٥)

⁽٣) مسند الشاميين: ١/٥٦٠، برقم (٢٦٠).

⁽٤) نقله الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب: ٢/٥٣/٦، ولم أقف عليه في المطبوع.

⁽٥) جامع الترمذي: ٦/١١٠ (٣٧٦٢).

⁽٦) الجرح والتعديل: ٦/٢٧.

هذا الوجه، ولا نعلم مكحولا أسند عن كريب غير هذا الحديث، وعبد الوهاب بصري، انتقل إلى بغداد، ولم يكتب عنه بالبصرة، فقدم بغداد فحدث، فأخبرني بعض أصحابه، أنه كتب إلى أهله، أنه قد كتب عني فأحمدوا الله. وهذا الحديث عندي ليس له أصل، فأظنه حدث به أيام الرشيد لأنه أعطاه شيئا"(۱).

الخلاصة:

إسناده ضعيف؛ وذلك لأن في سنده: عبد الوهاب بن عطاء الخفاف ضعفه أحمد والنسائي، ونقل الذهبي: أنهم أنكروا عليه حديث ثور في فضل العباس يعني هذا الحديث، قال: وكان يقول ابن معين: هذا موضوع فلعل الخفاف دلّسه (٢).

⁽۱) مسند البزار: ۲۸۱/۱۱، (۲۱۶).

⁽٢) ينظر: ميزان الاعتدال: ٢/٦٨٢، والكاشف: ١/٥٧٦.

الراوي العاشر: عطاء بن مسلم الخفاف

هو عطاء بن مسلم الخفاف، أبو مخلد الكوفي، نزيل حلب.

روى عن: الأعمش، الثوري، وجعفر بن برقان، وعبد الله بن شوذب، ومحمد ابن عمرو بن علقمة، وواصل الأحدب، وغيرهم.

وروى عنه: أبو توبة، ومحمد بن المبارك الصوري، وابن المبارك، وموسى ابن أيوب النصيبي، وعمرو بن أبي سلمة التنيسي، وهشام بن عمار، وأبو نعيم الحلبي، وغيرهم.

وفاته: مات سنة تسعين ومائة (١).

قول الإمام أحمد الدال على الاضطراب:

قال المروذي لأحمد بن حنبل: "تعرف عن عطاء بن مسلم الخفاف، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمه، عن أبي هريرة، عن النبي - صلى الله عليه وسلم -: ((يحشر المتكبرون في صور الذر، يطؤهم الناس))، فأنكره، وقال: ما أعرفه، عطاء بن مسلم، مضطرب الحديث"(٢).

أقوال الإمام أحمد الأخرى في الراوي:

لم أجد قولاً آخر للإمام أحمد في الراوي عطاء بن مسلم الخفاف، إلا قول عبدالله: "سمعته يقول عطاء بن مسلم أو بن أبي مسلم الصنعانيون يرون عنه"(٣).

⁽۱) ينظر: التاريخ الكبير: ۷۰٥/۷، والجرح والتعديل: ٦/٣٣٦، وتاريخ ابن معين رواية الدارمي: ١٥٤، والكامل: ٣٦٨/٥، وتاريخ بغداد: ٢٣٨/١٤.

⁽٢) العلل رواية المروذي: ١٥٣ – ١٥٤.

⁽٣) العلل رواية عبدالله: ٣/١١٠.

أقوال العلماء الآخرين في الراوي:

المعدلين:

قال ابن معین $^{(1)}$ ، والفضل بن موسی، ووکیع $^{(7)}$ ، والعجلي $^{(7)}$: "ثقة".

وقال أبو زرعة: "كان من أهل الكوفة دفن كتبه، ثم روى من حفظه فيهم، وكان رجلا صالحا"(٤).

وقال إسحاق بن موسى: "حدثنا أبو داود، قال: "قدم عليهم عطاء بن مسلم الخفاف بغداد، ففرط أصحابنا فيه، وكان ثقة"(٥).

وذكره ابن حبان في "الثقات"(٦)

المجرحين:

قال يحيى بن معين: "ليس به بأس، وأحاديثه منكرات"(٧).

وقال أبو حاتم: كان شيخا صالحا، وكان دفن كتبه فلا يثبت حديثه، وليس بقوي $^{(\wedge)}$.

⁽١) تاريخ ابن معين رواية الدارمي: ١٥٤.

⁽٢) ينظر: الكامل: ٣٦٧/٥.

⁽٣) الثقات للعجلي: ٢/١٣٨.

⁽٤) الجرح والتعديل: ٦/٣٣٦.

⁽٥) تاريخ بغداد: ٢٣٧/١٤.

⁽٦) الثقات لابن حبان: ٧/٥٥٨.

⁽٧) الضعفاء للعقيلي: ٣/٥٠٥.

⁽٨) ينظر: الجرح والتعديل: ٦/٣٣٦.

وقال ابن أبي داود: "في حديثه لين"(١).

وقال الآجري، عن أبي داود: "ضعيف، روي حديث خالد، عن عبد الرحمن ابن أبي بكرة، عن أبيه رفعه: "اغد عالما $^{(7)}$ "، وليس هو بشيء $^{(7)}$.

وقال البزار: "لم يكن به بأس، ولم يكن حافظا"(٤).

وقال العقيلي: "لا يتابع على حديثه، ولا يعرف إلا به"(٥).

وقال ابن حبان :"كان شيخا صالحا، دفن كتبه ثم جعل يحدث، فكان يأتي بالشيء على التوهم فيخطئ، فكثر المناكير في أخباره، وبطل الاحتجاج به إلا فيما وإفق الثقات"(٦).

وقال ابن عدي: "له أحاديث، وفيها بعض ما ينكر عليه" $(^{\vee})$.

وقال الذهبي: "ليس بذاك"(^).

وقال ابن حجر: "صدوق يخطىء كثيرا"(٩).

⁽۱) ينظر: تاريخ بغداد: ۲۳۸/۱٤.

⁽٢) أخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار:١٥/ ٤٠٦، برقم(٦١١٥)، مَا رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللّ مِنْ قَوْلِهِ: " اغْدُ عَالِمًا، أَوْ مُتَعَلِّمًا، أَوْ مُحِبًّا، أَوْ مُسْتَمِعًا، وَلَا تَكُنِ الْخَامِسَ، فَتَهْلِكَ ".

⁽٣) سؤالات الآجري: ٢/٠٧٠.

⁽٤) مسند البزار: ٣/٤١.

⁽٥) الضعفاء للعقيلي: ٣-٤٠٥. وقوله اتى وصفا لحاله وليس لرواية معينه.

⁽٦) المجروحين لابن حبان: ٢/ ١١٣.

⁽۷) الكامل: ٥/٣٦٨.

⁽۸) الكاشف: ۲/۲۳.

⁽٩) تقريب التهذيب: ٣٩٢.

المناقشة:

لم أقف للإمام أحمد على قول في الراوي عطاء بن مسلم الخفاف الا ما روى المروذي بأنه مضطرب الحديث، ورواية أهل صنعاء، ولذا فالقول هذا هو ما ثبت للإمام أحمد في الراوي من غير معارض له.

أمّا أقوال العلماء الأخرى فيه: فقد جاءت مختلفة فمنهم من وثقه كابن معين، والعجلي، وأبي داود والفضل بن موسى، وذكره ابن حبان في الثقات.

وذهب جمع من العلماء إلى تضعيفه منهم: أبو حاتم، وأبو زرعة، وأبو داود، والعقيلي، وابن حبان، وزاد أبو حاتم وغيره أنه كان قد دفن كتبه وليس بالقوي فلا يثبت حديثه، وكذا قال أبو زرعة، ثم زاد أنه روى من حفظه، والعقيلي أيضا زاد: بأنه لا يتابع على حديثه، وابن حبان في المجروحين قال: "كان شيخا صالحا دفن كتبه ثم حدث وكان ياتي بالشيء على توهم فيخطيء فكثر المناكير في أخباره وبطل الاحتجاج به إلا فيما وافق الثقات". وكذا البزار وصفه: بأنه لم يكن حافظا أي لكثرة أخطائه

أمّا من جرّحه بالاضطراب: فلم أقف على من ذكر ذلك عنه غير الإمام أحمد ولعله أراد بالاضطراب الاضطراب الاصطلاحي، وكونه يخطئ كثيرا ويهم بسبب دفنه لكتبه ثم روى بعد من حفظه من غير ضبط فكثرت المناكير في روايته واخباره وبطل الاحتجاج به، الا فيما وافق الثقات.

النتيجة: ضعيف يخطئ كثيرا، ويضطرب، يعتبر به في المتابعات والشواهد، والما ما ينفرد به من أحاديث فلا يحتج بها، والله أعلم.

نموذج من مروبات الراوي المعلة:

إيراد الحديث:

عن عطاء بن مسلم الخفاف عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي - صلى الله عليه وسلم -: "يحشرُ المتكبرون في صورِ الذُّر يطأهم الناس".

تخربج الحديث:

أخرجه عبدالله بن أحمد في كتاب العلل والسؤالات؛ بالإسناد المذكور (١).

وأخرجه البزار من طريق آخر؛ قال: حدثنا محمد بن عثمان العقيلي، حدثنا محمد بن راشد، به (۲).

وأخرجه عبد الله بن أحمد في زوائد الزهد على ما ذكره المباركفوري من حديث أبي هريرة(7).

وأخرجه بإسناد صحيح كلاً من الحميدي (ئ)، وأحمد (ه)، والبخاري في "الأدب المفرد" (آ)، والترمذي ($^{(Y)}$)، كلهم من طريق ابن عجلان، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أن النبي – صلى الله عليه وسلم –، قال: ((يحشر المتكبرون يوم القيامة أمثال الذر، في صور الناس، يعلوهم كل شيء من الصغار، حتى يدخلوا

⁽١) العلل رواية المروذي: ١٥٣ – ١٥٤.

⁽٢) مسند البزار: ۲۱/۳۳۹، برقم (۸۰۲۱).

⁽٣) تحفة الاحوذي: ١٦٣/٧.

⁽٤) مسند الحميدي: ١/٨٠٥، برقم (٦٠٩).

⁽٥) مسند أحمد: ١١/١٦٠، برقم (٦٦٧٧).

⁽٦) الأدب المفرد:١٩٦، برقم (٥٥٧).

⁽٧) جامع الترمذي: ٢٦٨/٤، برقم (٢٤٩٢).

سجنا في جهنم، يقال له: بولس، فتعلوهم نار الأنيار، يسقون من طينة الخبال، عصارة أهل النار).

الحكم على الحديث:

وجه إعلال الإمام أحمد للحديث: أعله الإمام أحمد بالنكارة؛ لأنه من رواية عطاء بن مسلم الذي وصفه بأنه مضطرب الحديث، وهذا أمر ناشئ من سوء الحفظ وكثرة الوهم، وقد تقدم معرفتنا لسبب ذلك وهو دفن عطاء لكتبه ثم حدث من حفظه فوقعت في مروياته هذه الأخطاء.

وفي قوله في الجواب: ما أعرفه، إشارة إلى تفرد عطاء بن مسلم بالحديث، لأنه نفى معرفته بالحديث من غير طريقه، وكونه مع سوء حفظه يتفرد بحديث من حديث أبي سلمة، عن أبي هريرة ولا يعرف إلا من طريقه، مع شهرة هذا الإسناد وكثرة دواعي الناس إلى روايته دليل على نكارة الحديث، فأنكره الإمام أحمد من أجل هذا، والله أعلم (۱).

وقال البزار: لم أسمعه إلا من العقيلي عن محمد بن راشد(7). قال الهيثمي: وفيه من لم أعرفه(7).

الخلاصة: الحديث ضعيف منكر الإسناد لضعف عطاء بن مسلم الخفاف، والله أعلم.

97

⁽١) ينظر: منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث: ٢٨٧/١.

⁽٢) مسند البزار: ١٤/٣٣٩، برقم (٨٠٢١).

⁽٣) مجمع الزوائد: ١٠/٣٣٤.

نموذج ثانى:

إيراد الحديث:

عطاء بن مسلم الخفاف الحلبي قال: حدثنا جعفر بن برقان، عن عطاء بن أبي رباح، عن الفضل بن عباس قال: دخلت على رسول الله – صلى الله عليه وسلم – في مرضه الذي توفي فيه وعلى رأسه عصابة صفراء فسلمت عليه، فقال: «يا فضل» قلت: لبيك يا رسول الله قال: «اشدد بهذه العصابة رأسي» قال: ففعلت، ثم قعد فوضع كفه على منكبى، ثم قام فدخل في المسجد وفي الحديث قصة.

تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي في الشمائل^(۱)، من طريق عبد الله بن عبد الرحمن، قال: حدثنا محمد بن المبارك به، وأبو يعلى^(۲)، من طريق عبيد بن جناد به،

كلاهما (محمد بن المبارك، وعبيد بن جناد)عن عطاء بن مسلم الخفاف، به.

وأخرجه الطبراني^(۱)، من طريق بكر بن سهل قال: نا محمد بن أبي السري قال: نا عطاء بن مسلم الخفاف، عن جعفر بن برقان، عن عطاء، عن ابن عباس، عن الفضل بن عباس به. بزيادة ابن عباس.

⁽١) الشمائل المحمدية: ١٢١، برقم (١٣٧).

⁽٢) مسند أبي يعلى: ٩/٥١٦، برقم (٦٨٢٤).

⁽٣) المعجم الأوسط: ٣/٢٦٠، برقم (٣٠٨٧).

الحكم على الحديث:

هذا الحديث بهذا التمام ضعيف وإسناده منكر مضطرب لعدة أسباب:

١. لضعف عطاء بن مسلم فقد ضعفه جماعة من النقاد ووصف برواية المناكير.

٢. الإضطراب والاختلاف الحاصل في الاسناد على عطاء فرواه عنه عبيد بن جناد،
 ومحمد بن المبارك كلاهما على الوجه على الاول الذي اخرجه الترمذي وأبو يعلى.

وخالفهما: محمد بن أبي السرى العسقلانى، فرواه عن عطاء فقال: عن جعفر ابن برقان عن عطاء عن ابن عباس عن الفضل بن عباس نحوه بطرف من اوله فقط، فزاد في سنده واسطة بين عطاء والفضل وهو ابن عباس، كما أخرجه الطبراني في المعجم الاوسط من طريق بكر بن سهل الدمياطى عن ابن أبي السري به.

قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن جعفر إلا عطاء بن مسلم الخفاف(١).

والذي يبدو لي: أن الاختلاف في هذا الإسناد هو إضطراب من قبل عطاء ابن مسلم، وقد قال الإمام أحمد فيه أنه: "مضطرب الحديث" ، كما اسلفت الذكر .

وقد خالفه كثير بن هشام الكلابي الثقة المأمون ، فرواه عن جعفر بن برقان فقال: حدثتي رجل من أهل مكة قال: دخل الفضل بن عباس على النبي صلى الله عليه وسلم في مرضه ... وساقه به نحوه مع اختلاف في آخره، هكذا أخرجه ابن سعد في الطبقات^(۲)، قال: أخبرنا كثير بن هشام به.

19 WWW

⁽١) المعجم الاوسط: ٣٠٨٧، برقم (٣٠٨٧).

⁽٢) الطبقات الكبرى: ٢/٥٥٨.

الراوي الحادي عشر: قزعة بن سويد بن حجير بن بيان الباهلي.

هو قزعة بن سويد بن حجير بن بيان البأهلي، أبو محمد البصري.

روى عن: أبيه، وإسماعيل بن أمية، وحميد بن قيس الأعرج، وعبد الملك بن عمير، ومحمد بن المنكدر، وأبى الزبير المكى، وعدة.

وروى عنه: إبراهيم بن الحجاج السامي، وعاصم بن علي، ومسدد، ومسلم بن إبراهيم، وأبو عاصم، أبو النعمان، وآخرون.

وفاته: لم أقف على وفاته، ولكن ذكر ابن حجر أنه من الثامنة (١).

قول الإمام أحمد الدال على الاضطراب:

قال أبو طالب: "قال أحمد بن حنبل: قزعة بن سويد، مضطرب الحديث"(٢).

أقوال الإمام أحمد الأخرى في الراوي:

قال الأثرم عن أحمد: "هو شبه المتروك" $(^{"})$.

أقوال العلماء الآخرين في الراوي:

المعدلين:

قال ابن معين في رواية له: "ثقة"^(٤).

⁽۱) ينظر: التاريخ الكبير: ۱۹۲/۷، والجرح والتعديل: ۱۳۹/۱، والكامل: ۱۷۷/۷، وتقريب التهذيب: ۵۰۵.

⁽٢) ينظر: الجرح والتعديل: ١/ ١٣٩. لم أقف عليه في المطبوع

⁽٣) سؤالات الأثرم: ٥٠.

⁽٤) تاريخ ابن معين رواية الدارمي: ١٩١.

وقال العجلى: "لا بأس به، وفيه ضعف، وأبوه ثقة "(١).

وقال ابن عدي: "له غير ما ذكرت، أحاديث مستقيمة، وأرجو أنه لا بأس $(^{\Upsilon})$.

وقال ابن شاهین: "قزعة بن سوید لیس به بأس"(۳).

المجرحين:

قال ابن معین $^{(2)}$ ، والنسائي $^{(0)}$ ، وابن حجر $^{(1)}$: "ضعیف".

وقال أبو حاتم: "ليس بذاك القوي، محله الصدق، وليس بالمتين، يكتب حديثه، ولا يحتج به"(٧).

وقال البخاري: "ليس بذاك القوي"(^).

وقال الآجري: "سألت أبا داود عن قزعة بن سويد، فقال: ضعيف، كتبت إلى العباس العنبري أسأله عنه، فكتب إلى أنه ضعيف"(٩).

⁽١) الثقات للعجلى: ٢١٧/٢.

⁽۲) الكامل: ۱۷۷/۷.

⁽٣) الثقات ابن شاهين: ١٩٢.

⁽٤) تاريخ ابن معين للدوري: ١٢٢/٤.

⁽٥) الضعفاء والمتروكون للنسائي: ٨٨.

⁽٦) ينظر: تقريب التهذيب: ٤٥٥.

⁽٧) الجرح والتعديل: ١٣٩/٧ - ١٤٠.

⁽٨) التاريخ الكبير: ١٩٢/٧.

⁽٩) سؤالات الآجري: ١/٣٧٣.

وقال ابن حبان: "كان كثير الخطأ، فاحش الوهم، فلما كثر ذلك في روايته سقط الاحتجاج بأخباره"(١).

وقال البزار: "لم يكن بالقوي، وقد حدث عنه أهل العلم"(٢).

وقال الأزدي: "ليس بالقوي"(").

وقال الدارقطني: "يغلب عليه الوهم"(٤).

وقال الذهبي: "مختلف فيه" $(^{\circ})$.

المناقشة:

بعد النظر في أقوال الإمام أحمد في الراوي قزعة بن سويد البأهلي نجد أنها تدل على شدة ضعفه، ففي رواية الأثرم قال عنه: "شبه المتروك"، وهذا تضعيف شديد، وكذا في رواية أبي طالب قال عنه: مضطرب الحديث.

أما أقوال العلماء الآخرين: فقد اختلفوا فيه، فمنهم من وثقه كابن معين في رواية له، وابن عدي وزاد: أحاديثه مستقيمة، وأرجو انه لا باس به، وبنحوه قال ابن شاهين.

وتكلم فيه آخرون: وضعفوه منهم ابن معين في روايته الأخرى، وأبو حاتم، وأبو داود، والعباس العنبري، والنسائي، والذهبي، وابن حجر.

⁽١) ينظر: المجروحين: ٢١٦/٢.

⁽۲) ينظر: مسند البزار: ۱/۸.٤٠.

⁽٣) ينظر: من وافق اسمه كنية أبيه للازدى: ٥١.

⁽٤) ينظر: الضعفاء والمتروكين: ٢٠٧

⁽٥) ينظر: الكاشف: ٢/١٣٧.

وبيّن ابن حبان أنه كان كثير الخطأ فاحش الوهم وعلل فقال: فلما كثر ذلك – يعني: الخطأ والوهم، – في روايته سقط الاحتجاج بأخباره، وهذا دلالة على أنه غلب عليه الخطأ والوهم وذكر ذلك أيضا إمام العلل الدارقطني.

أمّا جرحه بالاضطراب: فلم أقف على من وصفه بذلك غير الإمام أحمد، وهو وصف تجريح له، لعله أراد به بمعنى الضعف العام للراوي؛ لأنه كان الكثير الخطأ كما سيظهر في النموذج الذي سيأتي.

النتيجة:

ضعيف الحديث مختلف فيه بسبب كثره خطئه وفحش غلطه ووهمه فلما كان ذلك الغالب على رواياته سقط الاحتجاج به إذا انفرد، مع ذلك يكتب حديثه للاعتبار، والله أعلم.

نموذج من مرويات الراوي المعلة:

إيراد الحديث:

عن قزعة بن سويد قال: حدثنا عمرو بن دينار، عن جابر، عن النبي – صلى الله عليه وسلم –، قال: ((من ختم له عند موته بلا إله إلا الله دخل الجنة)).

تخريج الحديث:

أخرجه ابن عساكر في تاريخه (۱)، والذهبي في تذكرة الحفاظ (۲). كلاهما من طريق بشر بن دحية، عن قزعة، به.

وذكر الدراقطني معلقاً أنه رواه ابن عيينة، وحاتم بن أبي صغيرة، عن عمرو، عن جابر، عن معاذ.

700 1. F

⁽١) تاريخ دمشق لابن عساكر: ٥٢/ ١٩٠، برقم (١٠٩٨٧).

⁽٢) تذكرة الحفاظ: ٢/٤/٢.

الحكم على الحديث:

سُئل الدارقطني (۱): عن حديث عمرو بن دينار، عن جابر، عن النبي – صلى الله عليه وسلم –، قال: من ختم له عند موته بلا إله إلا الله دخل الجنة.

فقال: "يرويه قزعة بن سويد، عن عمرو بن دينار، عن جابر، عن النبي – صلى الله عليه وسلم –.

وخالفه ابن عيينة، وحاتم بن أبي صغيرة، روياه عن عمرو، عن جابر، عن معاذ بن جبل، عن النبي - صلى الله عليه وسلم -، وهو الصواب.

الخلاصة:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد؛ لتفرد قزعة بن سويد وهو ضعيف، ولسلوكه للجادة (٢)، (والمقصود بسلوك الجادة اتباع الطريق المعهود في الرواية) عن عمرو بن دينار، عن جابر، والحديث حديث معاذ كما قال الدارقطني.

ويكون وصف الإمام أحمد لقزعة بالاضطراب أنه يريد منه تضعيف الراوي عموماً وليس الاضطراب الاصطلاحي المعروف، والله أعلم.

⁽١) علل الدارقطني: ٣٦٨/١٣.

⁽٢)سلوك الجادة: وربما عبر عنه بعضهم بقوله: «لزم الطريق» ، أو «أخذ طريق المجرة» ، علل ابن أبي حاتم: ١١٨/١.

الراوي الثاني عشر: ليث بن أبي سليم بن زنيم القرشي.

هو ليث بن أبي سليم بن زنيم القرشي مولاهم، أبو بكر ويقال: أبو بكير الكوفي، واسم أبي سليم أيمن، ويقال: أنس، ويقال: زيادة، ويقال: عيسى.

روى عن: أبي إسحاق السبيعي، وطاوس، وعطاء، وعكرمة، ونافع، ومجاهد، وجماعة.

روى عنه: شعبة بن الحجاج، الثوري، والحسن بن صالح، وشيبان بن عبد الرحمن، ويعقوب بن عبد الله القمي، وآخرون.

وفاته: مات سنة إحدى او ثنتين وأربعين ومائة (١).

قول الإمام أحمد الدال على الاضطراب:

قال عبد الله: "سمعتُ أبي يقول: "ليث بن أبي سليم، مضطرب الحديث، ولكن حدث عنه الناس"(٢).

وقال الفضل بن زياد: سُئل أحمد، عن جابر الجعفي^(٣)، وليث بن أبي سليم؟ فقال: "جابر أقواهما حديثًا، وليث أحسنهما رأيًا، وإنما ترك الناس حديث جابر لسوء رأيه كان له رأي سوء، وأما ليث فحديثه مضطرب، وهو حسن الرأي^(٤).

1.0 M

⁽۱) ينظر: الطبقات الكبرى: ٣٣٦/٦، والتاريخ الكبير:٧/٢٤٦، والجرح والتعديل: ١/٤٤، والمجروحين لابن حبان: ٢/١٦، وتهذيب التهذيب: ٨/٥٦٤.

⁽٢) العلل رواية عبدالله: ٣٧٩/٢.

⁽٣) جابر بن يزيد بن الحارث الجعفي أبو عبد الله الكوفي ضعيف. تقريب التهذيب: ١٣٧.

⁽٤) ينظر: المعرفة والتاريخ: ١٦٤/٢.

وقال الفضل: "وسئل أحمد بن حنبل عن جابر وحجاج أيهما أحب إليك؟ فأطرق ثم قال: لا أدري ما أخبرك، فقال له أبو جعفر: فليث بن أبي سليم؟ قال: هو دونهم، إلا أنه مضطرب"(١).

أقوال الإمام أحمد الأخرى في الراوي:

قال عبد الله: "حدثني أبي، قال: حدثنا موسى بن داود، قال: حدثنني أمة الله مولاة طاووس قالت: رأيت ليث بن أبي سليم يكتب عند طاووس في ألواح كبار، وهو يملى عليه"(٢).

وقال عبد الله: "مُئل أبي وأنا أسمع: عن ثوير بن أبي فاختة (٣)، وليث بن أبي سليم، ويزيد بن أبي زياد (٤)، فقال: ما أقرب بعضهم من بعض "(٥).

وقال عبد الله: حدثتي عثمان بن أبي شيبة، قال: سألت جريرًا عن ليث، وعطاء بن السائب، ويزيد بن أبي زياد، فقال: "كان يزيد أحسنهم استقامة في الحديث، ثم عطاء بن السائب، وكان ليث أكثر تخليطًا، وسألت أبي عن هذا فقال: أقول كما قال جرير "(١).

وقال المروذي: سألت أبا عبد الله، عن ليث بن أبي سليم، فقال: "ليس هو $(^{(\vee)})$.

⁽١) المعرفة والتاريخ: ٢/١٦٤.

⁽٢) العلل رواية عبدالله: ١/٢٦٠.

⁽٣) ثوير بن أبي فاختة الكوفي أبو الجهم ضعيف. تقريب التهذيب: ١٣٥.

⁽٤) يزيد ابن أبي زياد الهاشمي مولاهم ضعيف كبر فتغير وصار يتلقن. تقريب التهذيب: ٦٠١.

⁽٥) العلل رواية عبدالله: ٣/٥٠.

⁽٦) العلل رواية عبدالله: ٣٨٤/٣.

⁽٧) العلل رواية المروذي: ٩٣.

وقال أبو داود: "سمعت أحمد، قيل له: يزيد بن أبي زياد أحب إليك او ليث، هو ابن أبي سليم؟ قال أحمد: يزيد عنه اختلاف، مرة طاووس، مرة مقسم، مرة مجاهد"(۱).

وقال ابن حبان: "تركه يحيى القطان، وابن مهدي، وأحمد بن حنبل، ويحيى ابن معين، رضى الله عنهم"(٢).

وقال جعفر بن أبان: "سألت أحمد بن حنبل، عن ليث بن أبي سليم، فقال: ضعيف الحديث جدًا، كثير الخطأ"^(٣).

وقال البخاري: "كان أحمد بن حنبل يقول: ليث بن أبي سليم لا يفرح بحديثه"(٤).

وللإمام أحمد أقوال أخرى وروايات ذكر فيه الليث لكنها ليست مما يدل على توصيف حاله جرحا او تعديلاً.

أقوال العلماء الآخرين في الراوي:

المعدلين:

قال أبو داود: "وسألت يحيى عن ليث فقال: لا بأس به، قال: وعامة شيوخه لا يعرفون"(٥).

وقال ابن عدي: "له أحاديث صالحة، وقد روى عنه شعبة، والثوري، ومع الضعف الذي فيه يكتب حديثه" (٦).

⁽١) سؤالات أبي داود: ٢٩٤.

⁽٢) المجروحون لابن حبان: ٢/٢٣٠.

⁽٣) المصدر نفسه: ٢/٢٣١.

⁽٤) ترتيب علل الترمذي الكبير: ٢٩٣.

⁽٥) سؤالات الآجري لأبي داود: ٣٠٤/١.

⁽٦) الكامل: ٧/٣٣.

وقال ابن شاهين: "قال عثمان بن أبي شيبة: ليث صدوق، ولكن ليس بحجة"(١)، وقال ابن شاهين في موضع آخر: وقد وثقه عثمان بن أبي شيبة، وهو به أعلم من غيره، لأنه من بلده، ولكن الكل أطلق عليه الاضطراب"(٢).

المجرحين:

قال أبو معمر القطيعي: "كان ابن عيينة يضعف ليث بن أبي سليم"(٣).

وقال ابن سعد: "كان ضعيفا في الحديث يقال: كان يسأل عطاء، وطاوسا، ومجاهدا عن الشيء، فيختلفون فيه، فيرى أنهم اتفقوا من غير تعمد"(٤).

وقال: "وقلت ليحيى بن معين: ليث أضعف من يزيد وعطاء؟ قال: نعم"(٥).

وقال معاوية بن صالح، عن ابن معين: "ضعيف إلا أنه يكتب حديثه"(٦).

وقال إبراهيم بن سعيد الجوهري، عن يحيى بن معين: "كان يحيى بن سعيد $(^{\vee})$.

وقال الميموني، عن ابن معين: "كان ليث ضعيف الحديث عن طاوس، فإذا جمع إلى طاوس غيره فالزيادة، هو ضعيف"(^).

⁽١) الثقات لابن شاهين: ١٩٦.

⁽٢) الثقات لابن شاهين: ٦٥.

⁽٣) الضعفاء الكبير للعقيلي: ١٥/٤.

⁽٤) الطبقات الكبرى: ٨/٨.٤.

⁽٥) المصدر نفسه: ٨/٨٦٤.

⁽٦) الضعفاء الكبير للعقيلي: ١٧/٤.

⁽٧) المصدر نفسه: ١٦/٤.

⁽٨) ينظر: المصدر نفسه: ١٧/٤.

وقال ابن أبي حاتم: "سمعت أبي وأبا زرعة يقولان: ليث لا يشتغل به، هو مضطرب الحديث، وقال: قال أبو زرعة: ليث بن أبي سليم لين الحديث، لا تقوم به الحجة عند أهل العلم بالحديث"(١).

وقال ابن أبي حاتم، عن أبيه قال: "ليث أحب إلي من يزيد، كان أبرأ ساحة، وكان ضعيف الحديث، قال: فذكرت له قول جرير، فقال: أقول كما قال"(٢).

وقال أيضًا: "سمعت أبي يقول: ليث، عن طاوس، أحب إلي من سلمة بن وهرام، عن طاوس؛ قلت: أليس تكلموا في ليث؟ قال: ليث أشهر من سلمة، ولا نعلم روى عن: سلمة إلا ابن عيينة، وزمعة"(٣)

وقال البزار: "كان أحد العباد إلا أنه أصابه اختلاط فاضطرب حديثه، وإنما تكلم فيه أهل العلم بهذا، وإلا فلا نعلم أحدا ترك حديثه"(٤).

وقال الساجي: "صدوق فيه ضعف، كان سيئ الحفظ، كثير الغلط، كان يحيى القطان بآخرة لا يحدث عنه؛ وقال ابن معين: منكر الحديث، وكان صاحب سنة، روى عنه الناس، إلى أن قال الساجي: وكان أبو داود لا يدخل حديثه في كتاب السنن الذي صنفه.كذا قال، وحديثه ثابت في السنن لكنه قليل والله أعلم "(٥).

⁽١) الجرح والتعديل: ٧٩/٧.

⁽٢) المصدر نفسه: ٧/٨٧ - ١٧٩.

⁽٣) المصدر نفسه: ١٧٩/٧.

⁽٤) مسند البزار: ١٤٣/١١، و١٤٨.

⁽٥) ينظر: سنن أبي داود: ٣٣/٢، برقم (٢٤٧٢)، و ١٠٠/٤، برقم (٢٢٦٠).

وقال مؤمل بن الفضل: "قلنا لعيسى بن يونس لم لم تسمع من ليث؟ قال: قد رأيته وكان قد اختلط، وكان يصعد المنارة ارتفاع النهار فيؤذن"(١).

وقال البرقاني: سألت الدارقطني عنه؟ فقال: "صاحب سنة يخرج حديثه، ثم قال: إنما أنكروا عليه الجمع بين عطاء، وطاوس، ومجاهد حسب"(٢).

وقال ابن حبان: "اختلط في آخر عمره، فكان يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل، ويأتي عن الثقات بما ليس من حديثهم، تركه القطان، وابن مهدي، وابن معين وأحمد، كذا قال"(٣).

وقال الحاكم أبو أحمد:" ليس بالقوي عندهم"(٤).

وقال الحاكم أبو عبد الله: "مجمع على سوء حفظه"(٥).

وقال الجوزجاني: يضعف حديثه (٦).

وقال الذهبي: "فيه ضعف يسير من سوء حفظه"($^{(\vee)}$.

وقال ابن حجر: "صدوق اختلط جدا ولم يتميز حديثه فترك من السادسة " $(^{\wedge})$.

⁽١) المصدر نفسه: ١٧٨/٧.

⁽٢) سؤالات البرقاني للدارقطني: ٥٨.

⁽٣) المجروحين لابن حبان: ٢٣١/٢.

⁽٤) الأسامي والكني للحاكم: ١١٧/٢.

⁽٥) تهذیب التهذیب: ۲۲٤/۱۱.

⁽٦) أحوال الرجال للجوزجاني: ١٤٩.

⁽۷) الكاشف: ۲/۲۵۱.

⁽٨) تقريب التهذيب: ٢٦٤.

المناقشة:

نقل الينا الرواة عن الإمام أحمد أقواله في ليث بن أبي سليم القرشي فكانت متقاربة في بيان ضعفه؛ فقال مرة ليس بذاك ومرة ضعيف كثير الخطأ والتخليط ووصفه بأنه لا يفرح بحديثه ومضطرب في روايته ولكن حدث عنه الناس.

أمًا حاله عند العلماء الآخرين: فذكره بعضهم بداية بأنه ذلك الرجل الصالح العابد فقال عنه عثمان بن أبي شيبة: ثقة، صدوق، وليس بححة، وقال البخاري: صدوق، ربما يهم في الشيء، وذكره العجلي في الثقات وقال: جائز الحديث، وذكر ابن عدي جملة من مناكيره وقد روى عنه شعبة، والثوري وغيرهما من ثقات الناس، ومع الضعف الذي فيه: يكتب حديثه.

وضعفه أكثر الأئمة كابن عيينة، ويحيى القطان، وابن سعد، وابن معين وضعفه أكثر الأئمة كابن عيينة، ويحيى القطان، وابن سعد، وابن به، هو في غالب الروايات -، وقال أبو حاتم، وأبو زرعة ما قال أحمد: لا يشتغل به، هو مضطرب الحديث. وقال أبو زرعة: لين الحديث، لا تقوم به الحجة عند أهل العلم بالحديث. وهذا تجريح أشد، وبين سبب كل تلك الأقوال أبو حاتم البستي بقوله: اختلط في آخر عمره؛ وكذا عيسى بن يونس حيث قال: قد رأيته، وكان قد اختلط، وكان يصعد المنارة ارتفاع النهار فيؤذّن. وهذا ظاهر في اختلاط الرجل جدا، ومثله في تلك الحالة لا ينبغى أن يُحمل عنه شئ لا سيما اذا تفرد، ولا أن يكتب حديثه إلا على سبيل الاعتبار.

وعليه يتبن أن حديثه لا يبلغ حديثه مرتبة الاحتجاج، بل عداده في مرتبة الضعيف المقارب المحتمل، فيروى في الشواهد والاعتبار، وفي الرغائب، والفضائل، أما في العقائد والأحكام فلا.

وبعد كل هذه الأقوال يتبين مقصد الإمام أحمد من الاضطراب في ليث هو الاضطراب الاصطلاحي والاختلاف الشديد وكثرة الخطأ والغلط والله أعلم.

النتيجة:

صدوق أقرب للضعف مختلط اضطرب حديثه بيكتب حديثه للاعتبار.

نموذج من مروبات الراوي المعلة:

إيراد الحديث:

عن ليث، عن عطاء، عن عائشة، قالت: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: ((أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ))(١).

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد (٢)، واللفظ له، من طريق أبي النضر، قال: حدثنا أبو معاوية، يعنى شيبان.

وأخرجه النسائي في الكبرى^(٣)، من طريق سعيد بن يعقوب الطالقاني، قال: حدثنا خالد.

وفي موضع آخر^(٤)، من طريق أبي بكر بن علي، قال: حدثنا خلف بن سالم، قال: حدثنا أبو النضر، قال: حدثنا أبو معاوية.

كلاهما: (أبو معاوية شيبان بن عبد الرحمن، وخالد بن عبد الله الواسطي) عن ليث بن أبى سليم، به.

وأخرجه ابن أبي شيبة (۱)، من طريق الحسن بن موسى، عن شيبان. والنسائي في الكبرى (۲)، من طريق إبراهيم بن يعقوب، قال: حدثنا الحسن بن موسى، قال:

(٢) مسند أحمد: ١٣٧/٤٢، برقم (٢٥٢٤٢).

(٣) السنن الكبرى للنسائي: ٣/٣٣٣، برقم (٣١٧٨).

(٤) السنن الكبرى للنسائي: ٣٣٤/٣، برقم (٣١٧٩).

⁽١) واللفظ لأحمد.

حدثنا شيبان. وفي الحديث الذي يليه^(٣)، من طريق أبو بكر بن علي، قال: حدثنا عباس النرسى، قال: حدثنا عبد الواحد بن زياد.

كلاهما: (شيبان بن عبد الرحمن، وعبد الواحد) عن ليث بن أبي سليم، عن عطاء، عن عائشة، قالت: أفطر الحاجم والمحجوم. «موقوف».

ونص الحديث الذي أخرجه النسائي في الكبرى (٤)، قال: أخبرني إبراهيم بن يعقوب، قال: حدثنا الحسن بن موسى، قال: وحدثنا شيبان، عن ليث، عن عبد الله ابن عبيد بن عمير، عن عياض بن عروة، عن عائشة، قالت: أفطر الحاجم والمحجوم. والحديث موقوف

الحكم على الحديث:

قال أبو بكر أحمد بن محمد بن هانئ، الأثرم، عن أحمد بن حنبل: رواية عطاء، عن عائشة، لا يحتج بها، إلا أن يقول: سمعت^(٥).

وقال البخاري: "روى عمرو بن دينار، عن عطاء، عن رجل، عن أبي هريرة، قوله، ورفعه بعضهم، ولا يصح^(٦).

وقال أيضًا: "ليث عن عطاء، عن عائشة، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - ولا يصح (()).

⁽۱) مصنف ابن أبي شيبه: ٦/٩، برقم (٩٥٦٠).

⁽٢) السنن الكبرى للنسائي: ٣٤٤/٣، برقم (٣١٨٠).

⁽٣) السنن الكبرى للنسائي: ٣/٤٣، برقم (٣١٨١).

⁽٤) السنن الكبرى للنسائي: ٣/٣٤، برقم (٣١٨٠).

⁽٥) تهذیب التهذیب: ۲۰۲/۷.

⁽٦) التاريخ الكبير: ٢/١٧٩.

⁽٧) التاريخ الكبير: ٢/١٧٩.

وقال الدارقطني^(۱): "يختلف فيه على عطاء بن أبي رباح؛ فرواه ليث بن أبي سليم، واختلف عنه؛ ورواه شيبان، وخالد الواسطي، وأبو الأحوص، عن ليث بن أبي سليم، عن عطاء، عن عائشة، عن النبي – صلى الله عليه وسلم –.

وخالفهم عبد الواحد بن زياد، وعبد الوارث بن سعيد، روياه عن ليث، عن عطاء، عن عائشة موقوفا.

وخالفهما عبيد بن سعيد الأموي، رواه عن ليث، عن عطاء، عن عروة بن عياض، عن عائشة".

الخلاصة:

إسناده ضعيف؛ ليث بن أبي سليم ليس بثقة، ويضطرب في روايته الحديث، وهذا من تخليطه فإنه سيىء الحفظ ومضطرب واختلف عليه، والله أعلم.

112 W.

⁽۱) علل الدارقطني: ١٥/١٥، برقم (٣٨٧٦).

الراوي الثالث عشر: المثنى بن الصباح اليماني الأبناوي.

هو المثنى بن الصباح اليماني الأبناوي، أبو عبد الله ويقال أبو يحيى المكي، أصله من أبناء فارس، قال أبو داود: "سمعت أحمد، قيل له: المثنى بن الصباح؟ فقال: كان من أهل اليمن من أبناء الفرس، فنزل مكة"(١).

روى عن: طاوس، وعطاء بن أبي رباح وعمرو بن دينار، ومجاهد وعبد الله بن أبي مليكة، والمحرر بن أبي هريرة، وغيرهم.

وروى عنه: ابن المبارك، وأيوب بن سويد بن سويد وعبد الرزاق، وعيسى بن يونس، وفطر بن خليفة، والوليد بن مسلم، ومحمد بن مسلمة الحراني.

وفاته: مات في آخر سنة تسع وأربعين ومائة (٢).

قول الإمام أحمد الدال على الاضطراب:

قال عبد الله بن أحمد: "سمعت أبي يقول: "مثنى بن الصباح لا يسوى حديثه شبئا، مضطرب الحديث"(٣).

أقوال الإمام أحمد الأخرى الراوي:

قال أبو داود: "قيل لأحمد: كيف حديثه؟ فقال: لم يكن مثل ابن جريج^(٤)، وسمعت أحمد يحدث عن المثنى بن الصباح"(٥).

⁽١) سؤالات أبي داود: ٢٣٨.

⁽۲) ينظر: الطبقات الكبرى: ۸/۵، والجرح والتعديل: ۸/۳۲، والكامل:۸/٥، وإكمال تهذيب الكمال: ۱۷٤/۱۱.

⁽٣) العلل رواية عبدالله: ٢٩٢/٢.

⁽٤) عبد الملك ابن عبد العزيز ابن جريج الأموي مولاهم المكي ثقة فقيه فاضل وكان يدلس وبرسل من السادسة. تقريب التهذيب: ٣٦٣.

⁽٥) سؤالات أبي داود: ٢٣٨.

أقوال العلماء الآخرين في الراوي:

المعدلين:

لم أقف على قول يعدله إلا ابن معين في رواية له. ولعله أراد حاله قبل الاختلاط.

قال عباس الدوري، عن ابن معين: "مثنى بن الصباح مكي ويعلى بن مسلم $\binom{(1)}{1}$ ، مكي والحسن بن مسلم $\binom{(1)}{1}$ ، مكي، وجميعا ثقة $\binom{(1)}{1}$.

المجرحين:

قال ابن سعد (ئ)، وابن معین: (٥)، وابن عمار (٦)، والدرقطني (٧): "ضعیف". وزاد ابن معین: "یکتب حدیثه ولا یترك (٨).

وقال عمرو بن على: "كان يحيى وعبد الرحمن لا يحدثان عنه"(٩).

وقال ابن المديني: "سمعت يحيى بن سعيد وذكر عنده مثنى بن الصباح فقال: لم نتركه من أجل عمرو بن شعيب ولكن كان منه اختلاط في عطاء "(١٠).

⁽١) يعلى ابن مسلم ابن هرمز المكي أصله من البصرة ثقة. تقريب التهذيب: ٦٠٩.

⁽٢) الحسن ابن مسلم ابن يناق بفتح التحتانية وتشديد النون المكي ثقة. تقريب التهذيب: ١٦٤.

⁽٣) تاريخ ابن معين للدوري: ٣/ ٨٥

⁽٤) الطبقات الكبرى: ٥٣/٨.

⁽٥) ينظر: سؤالات ابن الجنيد: ٣٠٧، الجرح والتعديل: ٣٢٤/٨.

⁽٦) تاريخ أسماء الضعفاء والكذأبين لابن شاهين: ١٨٧

⁽٧) سنن الدارقطني: ٤٣/٤.

⁽٨) الضعفاء للعقيلي: ١٣٩١/٤.

⁽٩) تهذيب التهذيب: ١/٩٤٩، زعلل الحديث ومعرفة الفقهاء الثقات: ٢٥٥.

⁽١٠) الجرح والتعديل: ٨/٤٣، الضعفاء للعقيلي: ١٣٩٠/٤ - ١٣٩١.

وقال ابن أبي حاتم: "سألت أبي وأبا زرعة عنه فقالا: لين الحديث، قال أبي: يروي عن عطاء ما لم يرو عنه أحد، وهو ضعيف الحديث"(١).

وقال الجوزجاني: "لا يقنع بحديثه"(٢).

وقال الترمذي: "يضعف في الحديث"(7).

وقال النسائي: "ليس بثقة". وقال أيضا^(٤)، وعلي بن الجنيد^(٥): "متروك الحديث".

وقال ابن عدي: "له حديث صالح عن عمرو بن شعيب، وقد ضعفه الأئمة المتقدمون، والضعف على حديثه بين" (٢).

وقال ابن حبان: "وكان ممن اختلط في آخر عمره حتى كان لا يدري ما يحدث به، فاختلط حديثه الأخير الذي فيه الأوهام والمناكير بحديثه العظيم الذي فيه الأشياء المستقيمة عن قوم مشاهير فبطل الاحتجاج به $^{(\vee)}$.

وقال الساجي: "ضعيف الحديث جدا، حدث بمناكير - وطول ذكرها -، وكان عابدا يهم"(^).

وقال أبو أحمد الحاكم: "ليس بالقوي عندهم"(٩).

⁽١) الجرح والتعديل: ٣٢٤/٨ - ٣٢٥.

⁽٢) أحوال الرجال: ٢٥٠.

⁽٣) جامع الترمذي: ٢٣٢/٣.

⁽٤) الضعفاء والمتروكين النسائي: ٢٣٠.

⁽٥) الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي: ٣٤/٣.

⁽٦) الكامل: ٨/٤٧٨.

⁽٧) المجروحين لابن حبان: ٢/٢٥٥.

⁽٨) ينظر: إكمال تهذيب الكمال: ١١/ ٦٥.

⁽٩) المصدر نفسه: ١١/٦٦.

وقال ابن حجر: "ضعيف اختلط بآخرة، وكان عابدا من كبار السابعة"(١).

المناقشة:

الراوي المثنى بن الصباح اليماني المكي: أتت أقوال الإمام أحمد فيه تدل على تضعيفه وذلك بالتصريح بأن حديثه لا يساوي شيئا مضطرب الحديث ولم يكن مثل ابن جريج، وذكر الإمام أحمد أقوالاً أخرى في الراوي لكنها وصفية تدل على نسبته لمكة.

أمّا أقوال العلماء الآخرين فيه: فلم أقف على تعديل الراوي المثنى ابن الصباح اليماني المكي إلا ما قال فيه ابن معين: إنه ثقة مع أصحابه المكيين؛ ولعل هذا التعديل من ابن معين للمثنى محمول على عدالته او حاله قبل الاختلاط، وقد أخبرني مشرفي وإستاذي د. قاسم: إن هذا يمكن أن يكون نُسب لابن معين وهما فبالرجوع لتاريخ ابن معين برواية الدوري وجدت أن ابن معين قال عن المثنى بن الصباح: مكي، ثم قال الدوري قال يحيى: يعلى بن مسلم مكي، والحسن بن مسلم مكي، وجميعاً ثقة، فقوله ثقه منصرف ليعلى وللحسن وليس للمثنى، فيترجح عدم التوثيق من ابن معين خصوصاً أنه قد نقل عنه أنه قال فيه: ضعيف والله أعلم.

وقد تكلم فيه آخرون فجرحوه وهم الأكثر فضعفه جمع منهم كابن سعد، وابن معين، وابن عمار، والدارقطني، وترك الحديث عنه يحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي، وأوصله بعضهم إلى حد الترك بقولهم متروك، ووصفه بعضهم بالاختلاط.

وعلل ذلك ابن حبان في كتابه الضعفاء قائلا: وكان ممن اختلط في آخر عمره حتى كان لا يدري ما يحدث به فاختلط حديثه الأخير الذي فيه الأوهام والمناكير بحديثه العظيم الذي فيه الاشياء المستقيمة عن قوم مشاهير فبطل الاحتجاج به.

⁽١) تقريب التهذيب: ١٩٥.

وذكر سبباً من أسباب اختلاطه ابن المديني عن يحيى القطان أي سبب الترك لحديثه أنه لم يكن من أجل عمرو بن شعيب ولكن كان منه اختلاط في عطاء.

أما من جرحه بالاضطراب: فلم أجد أحدًا من العلماء وصفه بالاضطراب غير الإمام أحمد؛ ولعله أراد بالاضطراب الضعف العام للراوي واختلاطه ووهن حديثه.

النتيجة: ضعيف جدا ويشتد ضعفه باختلاطه وقد اوصله بعضهم إلى الترك، والله أعلم.

نموذج من مرويات الراوي المعلة:

إيراد الحديث:

عن المثنى، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو، عن أبي بن كعب، قال: قلت للنبي - صلى الله عليه وسلم -: ﴿وَاولَتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَلَا حُمَالِ أَجَلُهُنَّ أَلَا عُمَالٍ أَجَلُهُنَّ وَلَا يَضَعُنَ حَمْلَهُنَّ ﴿(١). للمطلقة ثلاثا، او المتوفى عنها؟ قال: ((هِيَ لِلْمُطَلَقَةِ ثَلَاثًا وَلِلْمُتَوَفّى عَنْهَا)).

تخربج الحديث:

أخرجه عبدالله في المسند^(۲): من طريق محمد بن أبي بكر المقدمي، قال: أخبرنا عبد الوهاب الثقفي، عن المثنى، به.

وأخرجه الدارقطني، في "سننه"(7)، من طريق يحيى بن أيوب، عن المثنى، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن سعيد بن المسيب، عن أبي بن كعب؛ فذكره.

⁽١) سورة الطلاق الآية: ٤.

⁽۲) مسند أحمد: ۳٤/۳٥، برقم (۲۱۱۰۸).

⁽٣) سنن الدارقطني: ٤/٣٢٤، برقم (٣٨٠٠).

الحكم على الحديث:

قال عبد الله بن أحمد: "سمعت أبي يقول: مثنى بن الصباح لا يسوى حديثه شيئا، مضطرب الحديث (١).

وقال الترمذي: "يضعف في الحديث"(٢).

وقال النسائي: "متروك الحديث $^{(7)}$.

وقال ابن عدي: "له حديث صالح عن عمرو بن شعيب، وقد ضعفه الأئمة المتقدمون، والضعف على حديثه بين"(٤).

وقال ابن كثير عن هذا الحديث: "غريب جدا، بل منكر؛ لأن في إسناده المثنى بن الصباح، وهو متروك الحديث بمرة" (٥).

الخلاصة:

هذا الحديث إسناده ضعيف من أجل المثنى، وقد ضعفه الجمهور وتركه بعضهم ووصفه الإمام أحمد بالاضطراب وكذا نص ابن القطان على اختلاطه.

⁽١) العلل رواية عبدالله: ٢٩٢/٢.

⁽٢) جامع الترمذي: ٣/٢٣٢.

⁽٣) الضعفاء والمتروكين النسائي: ٢٣٠.

⁽٤) الكامل: ٨/٤٧١.

⁽٥) تفسير ابن كثير: ٨/٢٥١.

الراوي الرابع عشر: مجالد بن سعيد بن عمير الكوفي.

هو مجالد بن سعيد بن عمير بن بسطام بن ذي مران بن شرحبيل بن ربيعة بن مرثد بن جشم الهمداني، أبو عمرو ويقال أبو سعيد، الكوفي.

روى عن: الشعبي، وقيس بن أبي حازم، وأبي الوداك جبر بن نوف، وزياد ابن علاقة ومحمد بن نشر الهمداني، وغيرهم.

وروى عنه: ابنه إسماعيل وإسماعيل بن أبي خالد - وهو من أقرانه -، وجرير ابن حازم، وشعبة والسفيانان وابن المبارك، وعبد الواحد بن زياد، وهشيم، وعدة.

وفاته: مات سنة أربع وأربعين ومائة، في ذي الحجة (١).

قول الإمام أحمد الدال على الاضطراب:

قال الفضل بن زیاد: "قیل له لأحمد بن حنبل: من تقدم من أصحاب الشعبي؟ فقال: لیس في القوم مثل إسماعیل بن أبي خالد(7)، ثم مطرف(7)، إلا ما كان من مجالد فإنه كان يكثر ويضطرب(2).

⁽۱) ينظر: الطبقات الكبرى: ٨/٨؛ والتاريخ الكبير: ٩/٨، والجرح والتعديل: ٣٦١/٨، وميزان الاعتدال: ١٩/٤، وإكمال تهذيب الكمال: ٧٢/١١، ورجال صحيح مسلم لابن منجويه: ٢٧٩/٢.

⁽٢) إسماعيل ابن أبي خالد الأحمسي ثقة ثبت من الرابعة. تقريب التهذيب: ١٠٧.

^{(&}quot;)مطرف بضم أوله وفتح ثانيه وتشديد الراء المكسورة ابن طريف الكوفي أبو بكر أو أبو عبد الرحمن ثقة فاضل من صغار السادسة، تقريب التهذيب: ٥٣٤.

⁽٤) ينظر: المعرفة والتاريخ: ١٦٥/٢. لم أقف عليه في المطبوع.

أقوال الإمام أحمد الأخرى في الراوي:

قال عبد الله بن أحمد: "سألته - يعني أباه - عن مجالد، فقال: كذا وكذا، وحرك يده، ولكنه يزيد في الإسناد"(١).

وقال المروذي: "سألته - يعني أبا عبد الله - عن مجالد بن سعيد كيف هو؟ فقال: كذا وكذا، وقال: روى عنه يحيى، قلت: يحتج به؟ فتكلم بكلام لين"(٢).

وقال الميموني: "قال أبو عبد الله: مجالد عن الشعبي وغيره، "ضعيف الحديث" (٢).

وقال الميموني: "ذكروا أشياء عن مجالد، عن الشعبي يعني لأحمد بن حنبل، فقال: كم من أعجوبة لمجالد"(٤).

وقال أبو طالب: "سألت أحمد بن حنبل عن مجالد، فقال: ليس بشيء، يرفع حديثا كثيرا لا يرفعه الناس، وقد أحتمله الناس"(٥).

وقال البخاري: "قال أحمد: مجالد ليس بشيء "(٦).

وقال البخاري: "قال أحمد: أحاديث مجالد كلها حلم $^{(\vee)}$.

⁽١) العلل رواية عبدالله: ١/٢١٦ .

⁽٢) العلل رواية المروذي: ٦١.

⁽٣) العلل رواية الميموني: ٢٠٢.

⁽٤) العلل رواية الميموني: ٢٣٨.

⁽٥) الجرح والتعديل: ٣٦١/٨.

⁽٦) الضعفاء الصغير:١١٢.

⁽٧) التاريخ الصغير: ١/١٣٥.

أقوال العلماء الآخرين في الراوي:

المعدلين:

قال البخاري: "صدوق"^(۱).

وقال العجلي: "جائز الحديث إلا أن ابن مهدي كان يقول: أشعث بن سوار $\binom{7}{}$ ، أقوى منه؛ قال العجلي: بل مجالد أرفع من أشعث وكان يحيى بن سعيد يقول: كان مجالد يلقن في الحديث إذا لقن $\binom{7}{}$.

وقال يعقوب بن سفيان (٤)، والنسائي (٥): "ثقة "(٦). زاد يعقوب "تكلم الناس فيه". وقال الساجي: "قال محمد بن المثنى: يحتمل حديثه لصدقه "(٧).

المجرحين:

قال ابن سعد: "كان ضعيفا في الحديث"(^).

وقال أحمد بن سنان القطان: "سمعت ابن مهدي يقول: حديث مجالد عند الأحداث أبي أسامة وغيره ليس بشيء، ولكن حديث شعبة وحماد بن زيد وهشيم وهؤلاء؛ يعني أنه تغير حفظه في آخر عمره"(٩).

⁽١) ينظر: إكمال تهذيب الكمال: ٦٩/١١.

⁽٢) أشعث بن سوار الكندي النجار ضعيف من السادسة، تقريب التهذيب: ١١٣.

⁽٣) ينظر: معرفة الثقات للعجلى: ٢/٢٢ - ٢٦٥.

⁽٤) ينظر: التاريخ الكبير للبخاري: ٨/ ٨.

⁽٥) ينظر: الكاشف للذهبي: ٢٤٠/٢.

⁽٦) المعرفة والتاريخ: ٣/١٠٠٠.

⁽۷) إكمال تهذيب الكمال: ۲۱/۲۱.

⁽٨) الطبقات الكبرى: ٨/٨٤.

⁽٩) الجرح والتعديل: ٨/٢٦٣ .

وقال ابن المديني: "قلت ليحيى بن سعيد:مجالد، قال:في نفسي منه شيء "(١).

وقال الدوري: "قال ابن معين: لا يحتج بحديثه" (٢). وقال أيضا في رواية أخرى: "ضعيف واهي الحديث، كان يحيى بن سعيد يقول: لو أردت أن يرفع لي مجالد حديثه كله رفعه، قلت: ولم يرفعه؟ قال: للضعف"(٣).

وقال البخاري: "كان يحيى بن سعيد،يضعفه، وكان ابن مهدي لا يروي عنه"(٤).

وقال يحيى بن سعيد لبعض أصحابه: "أين تذهب؟ قال: إلى وهب بن جرير أكتب السيرة عن أبيه عن مجالد، قال: تكتب كذبا كثيرا، لو شئت أن يجعلها لي مجالد كلها عن الشعبي عن مسروق عن عبد الله فعل"(٥).

وقال ابن أبي حاتم: "سُئل أبي: يحتج بمجالد؟ قال: لا، وليس هو مجالد بقوي في الحديث"(٦).

وقال النسائي: "ليس بالقوي. وقال أيضا: كوفي ضعيف" $(^{\vee})$.

وقال ابن حبان: "لا يجوز الاحتجاج به"(^).

⁽١) الجرح والتعديل: ٣٦١/٨.

⁽٢) تاريخ ابن معين للدوري: ٩/٢٥.

⁽٣) تاريخ ابن معين لابن أبي خيثمة: ١١٧/٣.

⁽٤) الضعفاء الصغير: ١١٢.

⁽٥) الجرح والتعديل: ٨/٢٦٣.

⁽٦) الجرح والتعديل: ٨/١٦٣.

⁽٧) الضعفاء والمتروكين للنسائي: ١٦، و ٩٥.

⁽٨) المجروحين: ٢/٣٤٣.

وقال ابن عدي: "له عن الشعبي عن جابر أحاديث صالحة، وعن غير جابر، وعامة ما يرويه غير محفوظ"(١).

وقال الدرقطني: "ومجالد بن سعيد الكوفي ليس بثقة، ويزيد بن أبي زياد أرجح منه(7)، ومجالد لا يعتبر به(7).

وقال ابن حجر: "ليس بالقوي وقد تغير في آخر عمره من صغار السادسة"(٤).

المناقشة:

الذي تبين لي من أقوال الإمام أحمد في الراوي مجالد بن سعيد أنها بمجموعها تدل على تضعيفه وتليينه عنده فقوله فيه: كذا وكذا. وحرك يده هذه بمعنى أنه لين عنده، وهذا كما قرر الذهبي عن ابنه عبد الله فيما يجيبه والده عن الراوي كذا وكذا وقوله: فيه ضعيف، وليس بشيء، يرفع حديثا كثيرا لا يرفعه الناس، وحديثه عن أصحابه كأنه حلم، وكل هذه العبارات تدل على تضعيفه.

وأيسر أقواله فيه قوله: احتمله الناس، وهي لا تدل على تقويته، وإنما على رواية الناس عنه.

أمّا أقوال العلماء فقد اختلفت فيه: فمنهم من نقل عنه تعديله: كابن معين، والعجلي، والبخاري، ، ويعقوب بن سفيان، وزاد العجلي: جائز الحديث حسن الحديث صالح الكتاب وصدوق ووسط.

⁽۱) الكامل: ۱۷۱/۸.

⁽۲) سبقت دراسته: ص ۱۲۲۰.

⁽٣) ينظر: سؤالات البرقاني: ٦٤.

⁽٤) تقريب التهذيب: ٥٢٠.

والذي يبدو لي في توجيه أقوال المعدلين أنه توثيق وصفي لعدالة الراوي وعدم تعمد الكذب منه كما قرره أبو زرعة وغيره، ولم أقف على قول البخاري (صدوق) في كتبه، بل نسبه مغلطاي له أنه ذكر في التاريخ الصغير، والذي وقفت عليه في كتب البخاري الأخرى وهي نقله تضعيف العلماء له.

ولو نظرنا لأقوال العلماء الأخرين التي ذكرتها في المعدلين فلا تدل على تويقهم له، بل أنه عندهم في المراتب الدنيا من التعديل وقد يكونون احتملوه لصدقه لا لضبطه.

وكذا الإمام النسائي: نقل عنه تضعيف وتوثيق ، والتضعيف من أقرب لورود قولين في ذلك عنه، وتقديم قوله في التضعيف على قوله ثقه عندما ينقلون أقواله.

وتكلم فيه آخرون وضعفوه منهم: ابن معين في رواية له، والبخاري، ويحيى ابن القطان، وابن مهدي، وأبو حاتم، والنسائي، وابن حبان، والدارقطني، والذهبي، وزاد ابن معين: لا يحتج بحديثه، وكذا أبو حاتم.

أما من جرحه بالاضطراب: فلم أقف على من ذكر ذلك في مجالد بن سعيد غير الإمام أحمد؛ ولعله أراد بالاضطراب الضعف العام والاضطراب الاصطلاحي كما في النموذج.

النتيجة:

لين الحديث يضطرب، ولا يحتج بحديثه اذا انفرد، وهو ضعيف وتغير بآخره وصار يقبل التلقين وروى المناكير والغرائب عن الشعبي، يعتبر في الشواهد والمتابعات.

نموذج من مروبات الراوي المعلة:

إيراد الحديث:

عن مجالد، عن أبي الوداك، جبر بن نوف عن أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: ((لا يقطع الصلاة شيء، وادرؤوا ما استطعتم، فإنما هو شيطان)).

وفي رواية: عن مجالد، حدثنا أبو الوداك قال: مر شاب من قريش بين يدي أبي سعيد الخدري، وهو يصلي، فدفعه، ثم عاد، فدفعه، ثلاث مرات، فلما انصرف قال: إن الصلاة لا يقطعها شيء، ولكن قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: ((ادرَ وُوا ما استَطَعَتُم، فإنه شَيطان))(۱).

تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبى شيبة(1)، وأبو داود(1)، من طريق محمد بن العلاء.

كلاهما: (ابن أبي شيبة، ومحمد بن العلاء) عن مجالد، به.

وأخرج الراوية الثانية: أبو داود^(٤)، والبيهقي^(٥)، كلاهما من طريق مسدد، قال: حدثنا عبد الواحد بن زباد، عن مجالد، به.

⁽۱) سنن أبي داود: ۲/٤٤، برقم (۲۲۰).

⁽٢) مصنف ابن أبي شيبة: ١١٥/٣، برقم (٢٩١١).

⁽٣) سنن أبي داود: ٢/٢، برقم (٢١٩).

⁽٤) سنن أبي داود: ٤٤/٢، برقم (٧٢٠).

⁽٥) السنن الكبرى: ٣/٢٥٦، برقم (٣٥٥٣).

الحكم على الحديث:

قال ابن أبي حاتم في العلل^(۱): "وسمعت أبي يقول: حديث أبي ذر عن النبي – صلى الله عليه وسلم –: "يقطع الصلاة الكلب الأسود البهيم": أصح من حديث أبي سعيد: "لا يقطع الصلاة شيء"، قال مغلطاي: "يعني هذا"(۲).

وقال عبد الحق في الأحكام الوسطي(7): "وهذا يرويه مجالد بن سعيد، وهو: ضعيف الحديث"، وفي الأحكام الكبرى(3): "لا تقوم به حجة".

وحديث أبي سعيد هذا ضعفه جماعة آخرون، وأعلوه باضطراب مجالد بن سعيد، انظر مثلا: الفتح لابن رجب^(٥).

الخلاصة:

الحديث ضعيف؛ فيه مجالد بن سعيد الأكثر على تضعيفه وقد اضطرب في هذا الحديث، فمرة يرفعه، ومرة يوقفه على أبى سعيد.

⁽۱) علل ابن أبي حاتم: ٧٦/١، برقم (٢٠٤).

⁽۲) شرح سنن ابن ماجه: ۱۲۰۵/۰.

⁽٣) الأحكام الوسطي: ١/٣٤٧.

⁽٤) الأحكام الكبرى: ٢/١٦٢.

⁽٥) ينظر: الفتح لابن رجب: ١١٤/٤.

الراوي الخامس عشر: محمد بن عمرو أبو سهل الأنصاري البصري.

هو محمد بن عمرو الأنصاري، وهو محمد بن عمرو بن عبيد، ويقال: عبيد الله ابن رافع الأنصاري، الوأقفى، أبو سهل البصري.

روى عن: أبيه، والقاسم بن محمد، والحسن البصري، ومحمد وحفصة ابني سيرين، وشهر بن حوشب، وغيرهم.

روى عنه: ابن المبارك، وأبو أسامة، وسريج بن النعمان، ومعن بن عيسى، ويحيى بن إسحاق، وغيرهم.

وفاته: لم أقف على سنة وفاته ولكن ذكر ابن حجر أنه من السابعة ،فتكون وفاته بين: ۱۷۱ هـ - ۱۸۰هـ (۱).

قول الإمام أحمد الدال على الاضطراب:

قال ابن هانىء: "وسئل - يعني أحمد -: أيما أحب إليك العلاء بن عبرو، عبدالرحمن (٢)، او محمد بن عمرو؟ قال: العلاء أحب إلي، محمد بن عمرو، مضطرب الحديث (٣).

أقوال الإمام أحمد الأخرى في الراوي:

قال عبد الله بن أحمد: "قال أبي: محمد بن عمرو الأنصاري كان يكون بالبصرة وعبادان، وكان يحيى بن سعيد يضعفه جدًا"(٤).

⁽۱) ينظر: التاريخ الكبير: ۱/۵۲۸، والجرح والتعديل: ۳۲/۸، والكامل: ۷/۹۰۷، وتقريب التهذيب: ۵۰۰.

⁽٢) العلاء ابن عبد الرحمن ابن يعقوب المدني صدوق ربما وهم. تقريب التهذيب: ٤٣٥.

⁽٣) مسائل ابن هاني: ٢/٠٤٠.

⁽٤) العلل رواية عبدالله: ٢/٤٩٣.

وقال ابن هانيء: "وسمعته يقول - يعني أبا عبد الله -: كان محمد بن عمرو يحدث بأحاديث فيرسلها ويسندها لأقوام آخرين"(١).

وقال المروذي: "وسُئل - يعني أبا عبد الله - عن محمد بن عمرو، والعلاء، فقال: العلاء أحب إلى "(٢).

وقال الأثرم: "قلت لأبي عبد الله: أبو سهل كيف هو؟ قال: كان عبد الرحمن يحدث عنه، ويحيى بن سعيد لم يكن يستمرئه، ولم أر أبا عبد الله يشتهيه"(").

أقوال العلماء الآخرين في الراوي:

المعدلين:

لم أقف على تعديل له إلا ذكر ابن حبان له في الثقات وقال عنه يخطيء "(٤).

المجرحين:

قال ابن المديني: "سألت يحيى بن سعيد عنه فضعفه جدًا، قلت: ماله؟ قال: روى عنه القاسم عن عائشة في الكبش الأقرن، وروى عنه الحسن اوابد $^{(\circ)}$.

وقال الدوري، عن ابن معين(7)، ويعقوب بن سفيان(7)ابن حجر (8): "ضعيف".

⁽۱) مسائل ابن هانی: ۲۳۸/۲.

⁽٢) العلل رواية المروذي: ٨٤.

⁽٣) سؤالات الأثرم: ٣١.

⁽٤) ينظر: الثقات لابن حبان: ٢٩٩٧٤.

^(°) الجرح والتعديل: ٣٢/٨، وأوابد: جمع آبدة: أي جاء بأمر عظيم ينفر منه ويستوحش. ينظر: لسان العرب لابن منظور: ٣٩٣٠.

⁽٦) تاريخ ابن معين للدوري: ١٩٥/٤.

⁽٧) المعرفة والتاريخ: ٢/١٢٥.

⁽۸) تقریب التهذیب: ۵۰۰.

وقال الآجري، عن أبي داود: "كان يحيى بن سعيد يضعفه"(١).

وقال ابن نمير: "ليس يساوي شيئًا" $(^{7})$.

وقال ابن حبان: "روى عنه أهل البصرة، ممن ينفرد بالمناكير عن المشاهير، يعتبر حديثه من غير احتجاج به"(٣).

وقال ابن عدي: "أحاديثه إفرادات، ويكتب حديثه في جملة الضعفاء "(٤).

المناقشة:

الذي يبدو أن أقوال الإمام أحمد في الراوي محمد بن عمرو الانصاري الواقفي أنها بمجموعها تدل على ضعفه عنده، فوصفه له بمضطرب الحديث وتفضيل العلاء عليه على الرغم من أوهام العلاء، وأنه لا يرتضيه كما في رواية الأثرم، وكذا نقل أقوال العلماء وتضعيففهم له عند سؤاله عنه.

أما أقوال العلماء الأخرى فيه: فلم أقف على تعديل له إلا أن ابن حبان أورده في الثقات.

وأما من تكلم فيه فهم أغلب النقاد فمنهم يحيى بن سعيد، وابن معين، ويعقوب ابن سفيان، وابن حبان، والنسائي، والحاكم، وابن عدي، وابن حجر، وزاد النسائي قال: روى عنه أهل البصرة ممن ينفرد بالمناكير عن المشاهير يعتبر حديثه من غير احتجاج به، اي بالمتابعات والشواهد ولا يحتج به إلى انفرد. وكذا زاد ابن عدي أحاديثه إفرادات ويكتب حديثه في جمله الضعفاء.

⁽١) سؤالات الآجري: ١/٤٣٤.

⁽٢) الجرح والتعديل: ٣٢/٨.

⁽٣) المجروحين: ٢/٢٩٨.

⁽٤) الكامل: ٧/٩٥٤.

أما من جرحه بالاضطراب: فلم أقف على من جرحه بذلك غير الإمام أحمد لعله يريد به الاضطراب الاصطلاحي كما سيأتي في النموذج.

النتيجة:

ضعيف مضطرب لا يحتج بحديثه إذا انفرد ويعتبر به بالشواهد والمتابعات.

نموذج من مرويات الراوى المعلة:

إيراد الحديث:

عن محمد بن عمرو الواقفي الأنصاري، قال: حدثني محمد بن سيرين، عن محمد بن عبد الله بن زيد، قال: أراد النبي – صلى الله عليه وسلم – في الأذان شيئًا، فجاء عمي عبد الله بن زيد – من بني الحارث من الخزرج – فقال: أريت الأذان، فقال: فقال: (رقُمْ فألْقِه على بِلالِ))، فأذّن به بِلالٌ، قالَ عمّي: أَنا رأيتُه، وأنا كنتُ أُريدُ، قالَ: ((فأقِمْ أَنتَ))، قالَ: فأقامَ عمّي.

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد (١)، قال: حدثنا زيد بن الحباب، أبو الحسين العكلي، قال: أخبرني أبو سهل، محمد بن عمرو، قال: أخبرني عبد الله بن محمد بن زيد، فذكره.

وأخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٢)، من طريق معن بن عيسى، عن محمد ابن عمرو الواقفي، عن محمد بن سيرين، عن محمد بن عبد الله بن زيد، قال: أراد النبي – صلى الله عليه وسلم – في الأذان شيئًا، فجاء عمي، فذكر نحوه

177 JUST

⁽۱) مسند أحمد: ۳۹۷/۲٦، برقم (١٦٤٧٦).

⁽٢) التاريخ الكبير: ٥/١٨٣.

وأخرجه أبو داود^(۱)، من طريق عثمان بن أبي شيبة، قال: حدثنا حماد بن خالد، قال: حدثنا محمد بن عمرو، عن محمد بن عبد الله، عن عمه عبد الله بن زيد ... الحديث.

وأخرجه أبو داود (٢)، أيضاً قال: حدثنا عبيد الله بن عمر القواريري، قال: حدثنا عبد الرحمن بن مهدي، قال: حدثنا محمد بن عمرو، قال: سمعت عبد الله بن محمد، قال: كان جدي عبد الله بن زيد، بهذا الخبر، قال: فأقام جدي ... الحديث،

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف مضطرب الاسناد؛ ذلك أن محمد بن عمرو هذا قد اضطرب في هذا الحديث، فمرة يقول: عن عمه، ومرة يقول: عن جده، ومرة يرويه عن عبدالله بن محمد بن زيد، ومرة يقول: حدثني محمد بن سيرين، عن محمد بن عبد الله بن زيد، ومرة يقول: عن عجد الله بن محمد، ومرة يقول: عن محمد بن عبد الله، ومرة يسند الحديث، ومرة يرسله، وهذا كله مما يؤكد كونه الواقفي البصري.

الخلاصة:

بناء على ما تقدم: فهذا حديث ضعيف مضطرب، اضطرب فيه محمد بن عمرو، والله أعلم.

⁽۱) سنن أبي داود: ۱/۳۸۰، برقم (۱۲٥).

⁽۲) سنن أبي داود: ۱/۳۸۰، برقم (۱۲۰).

الراوي السادس عشر: المغيرة بن زياد البجلي.

هو المغيرة بن زياد البجلي، أبو هشام الموصلي، ويقال: أبو هاشم.

قال عبد الله: "سمعت أبي يقول: حدثنا وكيع، قال: حدثني مغيرة بن زياد أبو هاشم" (١).

روى عن: عبادة بن نسي، وعبد الله كيسان مولى أسماء، وعطاء، وعكرمة،وعلى بن عدي الكندي، ونافع، ومكحول، وأبي الزبير، وغيرهم.

وروى عنه: ابنه زياد، والثوري، وعيسى بن يونس، وأبو بكر بن عياش، وأبو شهاب الحناط، وآخرون.

وفاته: مات سنة اثنتين وخمسين ومائة (۲).

قول الإمام أحمد الدال على الاضطراب:

قال عبدالله: "سمعت أبي يقول: مغيرة بن زياد، مضطرب الأحاديث، منكره"(٣).

وقال عبد الله: "سألت أبي، فقال: هو مضطرب الحديث، سمعت يحيى يقول: مغيرة له حديث واحد منكر، فقلت لأبي: كيف؟ قال: روى عن عطاء، عن ابن عباس في الرجل تمر به الجنازة، قال: يتيمم ويصلي، قال: وهذا رواه ابن جريج، وعبد الملك عن عطاء قوله ليس فيه ابن عباس، وهؤلاء أثبت منه، قال: وروى عن

⁽١) العلل رواية عبدالله: ٣٩٣/٢.

⁽۲) ينظر: التاريخ الكبير: ۲/۳۲۱، والكامل: ۷٤/۸، وتهذيب الكمال: ۳٦٣/۲۸، والمعرفة والتاريخ: ۲/۲۸.

⁽٣) العلل رواية عبدالله: ٣٩٩/١.

عطاء، عن عائشة: من صلى في يوم ثنتي عشرة ركعة، قال: والناس يروونه عن عطاء، عن عنبسة، عن أم حبيبة"(١).

أقوال الإمام أحمد الأخرى في الراوي:

قال عبد الله: "سألت أبي، فقال: ضعيف الحديث"(٢).

وقال عبد الله: "سألته - يعني أباه - عن المغيرة بن زياد، فقال:" ضعيف الحديث، له أحاديث منكرة"(٣).

وقال عبد الله: سألته (يعني أباه) عن المغيرة بن زياد؟ قال: "ضعيف الحديث، أحاديث مناكير "(٤).

وقال أيضًا: "وروى عن عطاء، عن عائشة، أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان يقصر في الصلاة في السفر ويتم، قال: وهذا يرويه الناس عن عطاء، عن رجل آخر ليس هو عن عائشة"(٥).

وقال أيضًا: "سمعت أبي يقول: كل حديث رفعه مغيرة بن زياد فهو منكر "(٦).

وقال أيضًا: "سمعت أبي يقول: مغيرة بن زياد أحاديثه مناكير روى عن عطاء، عن عائشة، عن النبي - صلى الله عليه وسلم -: من صلى في يوم ثنتي عشرة ركعة ويروونه عن عطاء، عن عنبسة، عن أم حبيبة وحديث عطاء، عن ابن

⁽١) العلل رواية عبدالله: ٢٧/٣.

⁽٢) المصدر نفسه: ١/٤٠٤.

⁽٣) المصدر نفسه: ٢/٤٤.

⁽٤) المصدر نفسه: ٢/٥٠٩.

⁽٥) المصدر نفسه: ٣/٢٧.

⁽٦) المصدر نفسه: ٣/٨٨.

عباس في الجنازة تمر وهو غير متوضئ، قال: يتيمم، قال أبي: رواه عبد الملك وابن جريج عن عطاء موقوفا لم يقولا عن ابن عباس، خالفا مغيرة بن زياد، وذكر مغيرة بن زياد، فقال: أحاديثه مناكير "(١).

وقال المروذي: "وسألته - يعني أبا عبد الله - عن المغيرة بن زياد الموصلي، فلين أمره"(٢).

وقال الآجري: "سُئل أبو داود عن المغيرة بن زياد؟ فقال: قال أحمد: روى مناكير "(٣).

وقال صالح بن أحمد، عن أبيه: "ثقة "(٤).

أقوال العلماء الأخرى في الراوي:

المعدلين:

قال البخاري: "قال وكيع: كان ثقة، وقال غيره: في حديثه اضطراب"($^{\circ}$). وقال يحيى بن معين: "ليس به بأس، له حديث واحد منكر"($^{(7)}$).

⁽١) العلل رواية عبدالله: ٣٥/٣.

⁽٢) العلل رواية المروذي: ٧٣.

⁽٣) سؤالات الآجري: ٥/٣١.

⁽٤) تاريخ دمشق لابن عساكر: ٩/٦٠. لم أقف عليه في المطبوع

⁽٥) التاريخ الكبير: ٧/٣٢٦، والضعفاء الصغير: ١١٢.

⁽٦) الجرح والتعديل: ٢٢٢/٨.

وقال ابن معین (1)، وابن عمار (7)، والعجلی (7)، ویعقوب بن سفیان (1): "ثقة".

وقال ابن أبي حاتم: "سمعت أبي يقول قال وكيع: مغيرة بن زياد ثقة"(°).

وقال أبو داود: "صالح"^(٦).

وقال النسائي: "ليس به بأس"^(٧).

وقال ابن عدي: "عامة ما يرويه مستقيم إلا أنه يقع في حديثه كما يقع في حديث من ليس به بأس من الغلط، وهو لا بأس به $(^{(\wedge)})$.

المجرحين:

قال أبو زرعة في: "في حديثه اضطراب"(٩).

وقال ابن أبي حاتم: "سألت أبي، وأبا زرعة عنه، فقالا: شيخ. قلت: يحتج به؟ قالا: لا. قال أبي: هو صالح صدوق ليس بذاك القوي بابة مجالد، وأدخله البخاري في كتاب الضعفاء ؛ فسمعت أبي يقول: يحول اسمه من كتاب الضعفاء "(١٠).

⁽١) تاريخ ابن معين للدوري: ٣١٧/٢.

⁽٢) تاريخ دمشق لابن عساكر: ٩/٦٠.

⁽٣) معرفة الثقات للعجلى: ٢/ ٢٩٢.

⁽٤) المعرفة والتاريخ: ٢/٢٥٤.

⁽٥) الجرح والتعديل: ٢٢٢/٨.

⁽٦) سؤالات الآجرى: ٤١، و ٢٧٤.

⁽٧) الضعفاء والمتروكون: ٢٢٦.

⁽۸) الكامل: ۷٦/۸.

⁽٩) أسامي الضعفاء أبو زرعة: ٣٦٢.

⁽١٠) الجرح والتعديل: ٢٢٢/٨.

وقال الترمذي: "قد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه"(١).

وقال النسائي: "ليس بالقوي"(٢).

وقال الحاكم أبو أحمد: "ليس بالمتين عندهم"(٣).

وقال الحاكم أبو عبد الله: "المغيرة بن زياد يقال له: أبو هشام المكفوف، صاحب مناكير، لم يختلفوا في تركه، يقال: إنه حدث عن عبادة بن نسي بحديث موضوع. ويقال: إنه حدث عطاء، وأبا الزبير بجملة من المناكير "(٤).

وقال المزي في تعقبه على كلام الحاكم المتقدم: "في هذا القول نظر، فإنا لا نعلم أحدا قال: "إنه متروك"، ولعله اشتبه على الحاكم بأصرم بن حوشب فإنه يكنى أبا هشام أيضًا، وهو من المتروكين"(٥).

وقال ابن حجر أيضاً في تعقبه على كلام الحاكم المتقدم (٦): لكن نقل الإجماع على تركه مردود، والحديث الذي أشار إليه الحاكم قد رواه أبو داود، وابن ماجه من طريقه، عن عبادة بن نسي، عن الأسود بن ثعلبة، عن عبادة بن الصامت في تعليم القرآن (٧).

(٢) الضعفاء والمتروكون: ٢٢٦.

⁽١) جامع الترمذي: ١١٣.

⁽٣) تاريخ دمشق لابن عساكر: ٦٠/ ٨، لم أقف عليه في المطبوع.

⁽٤) سؤالات السجزي للحاكم: ١٤٤.

⁽٥) ينظر: تهذيب الكمال: ٢٨/ ٣٦٣، والكني والأسماء للإمام مسلم: ٨٧٩/٢.

⁽٦) تهذيب التهذيب: ٢٠٣/١.

⁽٧) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه: ٢٩/١١، رقم: (٢١٢٣٧)، والإمام أحمد في مسنده: (٣) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه: (٣٦٦٣٧)، من طريق، عن المغيرة بن زياد .

وقال ابن عبد البر: "هذا الحديث معدود في مناكيره"(١).

وقال ابن حبان: "كان يتفرد عن الثقات بما لا يشبه حديث الأثبات، فوجب مجانبة ما انفرد به، وترك الاحتجاج بما خالف"(٢).

وقال الدارقطني: "ليس بالقوي (٣)، يعتبر به "(٤).

وقال يحيى بن سعيد القطان: "حديثه في التيمم منكر "(٥).

وقال الذهبي: "وثقه بن معين وجماعة، وقال أحمد: منكر الحديث"(٦).

وقال ابن حجر: "صدوق له اوهام، من السادسة" $(^{\vee})$.

المناقشة:

الراوي المغيرة بن زياد البجلي يظهر أن أقوال الإمام أحمد فيه أنها تدل على تضعيفه في الحديث، فوصفه مرةً: "بمضطرب الأحاديث منكره"، ومرةً: "ضعيف الحديث له أحاديث مناكير"، ولم يذكر توثيقه عنه إلا في رواية ابنه صالح عنه، وهو معارض بالنقول الكثيرة عنه التي تضعفه.

أمّا أقوال العلماء الآخرين فيه: فقد اختلفت أقوال الأئمة النقاد في المغيرة فمنهم من وثقه كوكيع، وابن معين، والعجلي، وابن عمار الموصلي، ويعقوب بن سفيان، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال الذهبي: صالح الحديث مشهور.

⁽١) التمهيد ابن عبدالبر: ١١٤/٢١.

⁽٢) المجروحون: ٢/٣٣٩.

⁽٣) سنن الدارقطني: ٣/١٦٤.

⁽٤) سؤالات البرقاني: ١٣٧.

⁽٥) إكمال تهذيب الكمال: ٣١٩/١١.

⁽٦) الكاشف: ٢/٥٨٦.

⁽٧) تقريب التهذيب: ٥٤٣.

وتكلم فيه آخرون: وضعفوه منهم: أبو زرعة الرازي، والترمذي، والنسائي، وابن حبان، والدارقطني، وتشدد الحاكم فيه بالقول: "لم يختلفوا في تركه، وتعقبه المزي فقال: وفي هذا القول نظر؛ فإن جماعة من أهل العلم قد وثقوه كما تقدم، ولا نعلم أحدا منهم، قال: إنه متروك الحديث، ولعله اشتبه عليه بغيره. وقال الدارقطني: يعتبر به، وقال في موضع آخر: ليس بقوي.

وعلل أصحاب تحرير التقريب^(۱): فقالوا: قد بين ابن معين أن له حديثا واحدا منكرا، وذكر أحمد أن له أحاديث منكرة، فمن ضعفه إنما ضعفه بسبب هذه المنكرات، لكن ابن عدي عرف حديثه وسبره، فقال: "عامة ما يرويه مستقيم، إلا أنه يقع في حديثه، كما يقع في حديث من ليس به بأس من الغلط، وهو لا بأس به عندي"، وهذا يشير إلى قلة المناكير في حديثه، ولذلك أيضا ذكر أبو حاتم أنه يرفع من كتاب "الضعفاء" للبخاري وهذه عادة له.

وأما وصفه الاضطراب: فقد وافق الإمام أبو زرعة الرازي الإمام أحمد في وصف الراوي بانه مضطرب الأحاديث، ونقل الإمام البخاري عن غيره أيضا بانه مضطرب الحديث؛ ولعلهم أرادوا بالاضطراب بمعنى الوصف العام للراوي ورواية المناكير؛ لأنه تكلم فيه من قبل حفظه وعنده اوهام وله أحاديث منكرة وخاصه في روايته عن عطاء عن عائشة؛ لأنه كان مكثرا في الرواية.

النتيجة:

صدوق صالح الحديث له اوهام بسبب سوء حفظه، وفي روايته عن عطاء أحاديث منكره وترك الاحتجاج بما انفرد به من الروايات إذا خالف الأثبات والثقات والاعتبار بما وافق الثقات في الروايات، والله أعلم.

⁽١) تحرير تقريب التهذيب: ٣/٤٠٧.

نموذج من مروبات الراوي المعلة:

إيراد الحديث: عن مغيرة بن زياد، عن عطاء عن عائشة، قالت: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: ((مَنْ ثَابَرَ عَلَى ثِنْتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً مِنْ السُّنَّةِ، بُنِيَ لَهُ بَيْتٌ فِي الْجَنَّةِ: أَرْبَعٍ قَبْلَ الظُّهْرِ، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْفَظْ لابن ماجه.

تخريج الحديث:

أخرجه ابن ماجه (1)، والترمذي (1)، والنسائي وغيرهم من طرق عن إسحاق بن سليمان الرازي، به.

وأخرجه عبد بن حميد^(٤)، من طريق سفيان الثوري، والترمذي^(٥)، من طريق إسرائيل بن يونس السبيعي، كلاهما عن أبي إسحاق، عن المسيب بن رافع، عن عنبسة، عن أم حبيبة، عن النبي – صلى الله عليه وسلم –.

والصحيح عن عائشة ما رواه أحمد $^{(7)}$ ، ومسلم وهو من أفراده، وأبو داود $^{(A)}$ ، من حديث عبد الله بن شقيق قال: سألت عائشة عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم – عن تطوعه، فقالت: كان يصلي في بيتي قبل الظهر أربعا، ثم يخرج فيصلي بالناس ... الحديث.

⁽۱) سنن ابن ماجه: ۲۲۳/۲، برقم (۱۱٤۰).

⁽٢) جامع الترمذي: ١/٤٦٩، برقم (٢١٦).

⁽٣) سنن النسائي: ٣/٤٢٢، برقم (١٧٩٢).

⁽٤) مسند عبد الحميد: ٤٤٨، برقم (١٥٥٢).

⁽٥) جامع الترمذي: ٢٩٣/٤، برقم (٤١٧).

⁽٦) مسند أحمد: (٢٤٠١٩).

⁽۷) صحیح مسلم: (۷۳۰).

⁽٨) سنن أبي داود: (١٢٥١).

الحكم على الحديث:

قال عبد الله: "سمعت أبي يقول مغيرة بن زياد أحاديثه مناكير روى عن عطاء عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم من صلى في يوم ثنتي عشرة ركعة ويروونه عن عطاء عن عنبسة عن أم حبيبة "(١).

وقال الترمذي: "حديث عائشة: حديث غريب من هذا الوجه، ومغيرة بن زياد: قد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه"(٢).

وقال النسائي: "هذا خطأ، ولعله أراد عنبسة بن أبي سفيان فصحفه"(٣).

واورده ابن عدي (2)، والعقيلي في الضعفاء (0)، في مناكير المغيرة بن زياد.

وقال الدارقطني فيه: "ووهم فيه، وإنما أراد: عطاء، عن عنبسة، عن أم حبيبة"^(٦).

وقال المزي: "المحفوظ: عنبسة بن أبي سفيان عن أم حبيبة " $(^{\vee})$.

الخلاصة:

الحديث إسناده ضعيف؛ أخطأ المغيرة في اسناده، وكان كثير المخالفة في حديث عطاء خاصة، وحديثه هذا أنكره عليه الإمام أحمد، والنسائي، والدارقطني، والعقيلي، وغيرهم، بل استدل الإمام أحمد على ضعفه بروايته هذا الحديث، فقال: "ضعيف الحديث".

⁽١) العلل رواية عبدالله: ٣ /٣٥.

⁽٢) جامع الترمذي: ١/٤٤٠.

⁽۳) السنن الكبرى: ۱۸۱/۲

⁽٤) ينظر: الكامل: ٩/ ٥٦٢.

⁽٥) ينظر: الضعفاء للعقيلي: ٥/٤٦٧.

⁽٦) العلل: ١٥/٢٧٦.

⁽٧) تحفة الاشراف: ١١/٦٣٦.

الراوي السابع عشر: النعمان بن راشد الجزري.

هو النعمان بن راشد الجزري، أبو إسحاق الرقي، مولى بني أمية.

يقال: إنه أخو إسحاق بن راشد. وقال أبو حاتم (١): "لم يصح عندي ذلك".

روى عن: الزهري، وأخيه عبد الله بن مسلم بن شهاب، وعبد الملك بن أبي محذورة، وميمون بن مهران.

روى عنه: ابن جريج - وهو من أقرانه -، ووهيب بن خالد، وعبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان، وزيد بن حبان، وجرير بن حازم، وحماد بن زيد.

وفاته: لم تذكر المصادر تاريخ وفاته، وذكره الحافظ ابن حجر في الطبقة السادسة فتكون وفاته بين: ١٣١ هـ - ١٤٠ هـ^(٢).

قول الإمام أحمد الدال على الاضطراب:

قال عبد الله: "قال أبي: النعمان بن راشد، مضطرب الحديث"(٣).

أقوال الإمام أحمد الأخرى في الراوي:

قال عبد الله بن أحمد: "سألت أبي، عن النعمان بن راشد. فقال: روى أحاديث مناكير"(٤).

وقال عبد الله: سُئل أبي وأنا أسمع، عن إسحاق بن راشد، وعن النعمان بن راشد، فقال: إسحاق بن راشد (٥) أحب إلي، وأصح حديثًا من النعمان، وهو عندي

⁽١) الجرح والتعديل: ٨/٤٤٩.

⁽٢) ينظر: التاريخ الكبير: ٣٨٦/١، الجرح والتعديل: ٨/٨٤، تاريخ الإسلام: ٣٤٦/٣، تقريب التهذيب: ٥٦٤.

⁽٣) العلل رواية عبدالله: ٢/٢ ع.

⁽٤) المصدر نفسه: ١/٢٠٨.

⁽٥) إسحاق ابن راشد الجزري ثقة في حديثه عن الزهري بعض الوهم. تقريب التهذيب: ١٠٠.

فوقه، قيل له: فهما أخوان؟ قال: لا، ثم قال: النعمان جزري، واسحاق رقي، ما أعلم بينهما قرابة"(١).

وقال عبد الله: "قال أبي: النعمان، ليس بقوي في الحديث، تعرف فيه الضعف"(٢).

وقال المروذي: "سألته – يعنى أبا عبد الله – عن النعمان فقال: هو جزري، ليس بذاك "(7).

أقوال العلماء الآخرين:

المعدلين:

قال ابن معين في رواية له: "ثقة"(٤).

وذكره ابن حبان في "الثقات" $(^{\circ})$.

وقال ابن عدي: "احتمله الناس، وروى عنه الثقات وله نسخة عن الزهري، ولا بأس به(7).

المجرحين:

قال ابن معین()، وأبو داود (): "ضعیف".

⁽١) العلل رواية عبدالله: ٣/٦٠.

⁽٢) المصدر نفسه: ٣/٢٨٦.

⁽٣) العلل رواية المروذى: ٨٢.

⁽٤) تاريخ ابن معين للدوري: ٣١٨/٢.

⁽٥) الثقات لابن حبان: ٧/٣٣٥.

⁽٦) الكامل: ٨/ ٢٤٧.

⁽۷) تاریخ ابن معین بروایة الدوري: 7/1.17، والجرح والتعدیل: 9/1.17

⁽A) نقله المزي في تهذيب الكمال: 9 / 1/13، ولم اقف عليه في السؤالات للآجري.

وقال ابن معين أيضا: "ضعيف، مضطرب الحديث، وقال مرة: ليس بشيء "(۱).

وقال ابن الجنيد عن يحيى بن معين: "النعمان بن راشد: ضعيف الحديث، قلت: ضعيف فيما روى عن الزهري وحده؟ قال: في الزهري وغيره هو ضعيف الحديث"(٢).

وقال علي بن المديني: "ذكره يحيى القطان، فضعفه جدا" $(^{"})$.

وقال البخاري (٤)، وأبو حاتم (٥): "في حديثه وهم كثير، وهو في الأصل صدوق".

وقال ابن أبي حاتم: "أدخله البخاري في "الضعفاء"، فسمعت أبي يقول: يحول اسمه منه"(٦).

وقال النسائي: "ضعيف، كثير الغلط"، وقال في موضع آخر: "أحاديثه مقلوبة"(٧).

⁽١) تاريخ ابن معين للدوري: ١٩٧/٢.

⁽٢) سؤالات ابن الجنيد: ٤٤١.

⁽٣) الجرح والتعديل: ٨/٨٤٤.

⁽٤) التاريخ الكبير للبخاري: ٨٠/٨.

⁽٥) الجرح والتعديل: ٨/٩٤٤.

⁽٦) المصدر نفسه : ٨/٩٤٩.

⁽V) ينظر: الضعفاء والمتروكون للنسائي: ۱۰۰، الكامل: Λ/V

وقال ابن خزيمة: في القلب من النعمان بن راشد، فإن في حديثه عن الزهري تخليطا كثيرا(١).

وقال العقيلي: "ليس بقوي، يعرف فيه الضعف"(٢).

وقال الحافظ ابن حجر: "صدوق، سيئ الحفظ من السادسة"(").

المناقشة:

جاءت أقوال الإمام أحمد في النعمان بن راشد كلها تدل على تضعيفه في الحديث وعدم ضبطه لروايته وإضطرابها بقوله: "مضطرب الحديث، روى أحاديث مناكير"، وقال مرة: "ليس بقوي في الحديث، تعرف فيه الضعف"، وقال أيضا: "ليس بذاك"، وهذه الأقوال تدل على ضعف الراوي عند الإمام أحمد قولاً واحداً وعدم وجود معارض.

أمًّا أقوال العلماء الآخرين فيه: فقد اختلفت أقوال الأئمة النقاد في الحكم على النعمان بن راشد فمنهم من وثقه وهو أحد أقوال ابن معين، وذكره ابن حبان في الثقات، ومنهم من جعله في مرتبه الاعتبار بوصف صدوق سيء الحفظ، الذي لا يحتمل التقرد كما نص الحافظ ابن حجر وغيره.

وذهب بعضهم إلى وصفه بالضعف والاضطراب وكثرة الغلط وبه قال: ابن القطان، وابن معين، وأبو داود، والنسائي، وغيرهم.

127 WY

⁽۱) صحیح ابن خزیمة: ۳۳۸/۲.

⁽٢) الضعفاء الكبير:٤/٢٠١.

⁽٣) تقريب التهذيب: ٥٦٤.

وعليه فإن من وثقه فيرجع ذلك إلى عدالة الراوي، وثقه هنا ليست بمرتبة الاحتجاج الذين يقبل منهم التفرد بل تكون بمرتبة الصدوق العدل الذي لا يحفظ ووقع في رواياته أخطاء ومخالفات كثيرة كما هو واضح من عبارتهم.

أما من قال فيه: صدوق سيء الحفظ، او فيه ضعف فقد أردوا به مرتبته وحاله بالحفظ والضبط؛ بسبب وهمه وسوء حفظه وكثرة غلطه، الذي جعله ممن لا يحتمل منه التفرد.

وأمّا من جرحه ووصفه بالضعف المطلق فهو بسبب كثرة تخليطه وغلطه ورواية أحاديث مقلوبة ومضطربة، وخصصه بعضهم عن الزهري كما ذكره وابن خزيمة وهذا تضعيف نسبي.

وأمًّا من وصفه بالاضطراب: فقد وافق ابن معين الإمام أحمد؛ ولعلهما أرادا بالاضطراب بمعنى الضعف العام وكثرة الغلط والتخليط وخاصة عن الزهري نص على ذلك ابن الجنيد.

وهنا تبين أن كلام الإمام أحمد متوافق مع مجموع كلام الأئمة النقاد.

النتيجة:

صدوق سيء الحفظ وضعفه الذي أشاروا إليه محتمل إذا جاء من يقويه ويرفع روايته من الضعف إلى الحسن لغيره، ولذلك أخرج له البخاري تعليقا^(۱)، وأخرج له مسلم حديثاً واحداً^(۱).

⁽۱) صحيح البخاري، باب من سال الناس تكثرا: ٣٤٨/٢، برقم (١٤٨٧).

⁽٢) صحيح مسلم، كتاب النكاح، باب جواز جماعه امرأته في قبلها من قدامها، ومن ورائها من غير تعرض للدبر: ١٥٦/٤، برقم (١٤٣٥).

نموذج من مروبات الراوي المعلة:

إيراد الحديث:

عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبي هريرة، أنه قال: ((خرج نبي الله - صلى الله عليه وسلم - يوما يستسقي، فصلى بنا ركعتين بلا أذان ولا إقامة، ثم خطبنا ودعا الله، وحول وجهه نحو القبلة رافعا يده، ثم قلب رداءه، فجعل الأيمن على الأيسر، والأيسر على الأيمن)). واللفظ لأحمد.

تحريج الحديث:

أخرجه أحمد (1)، وابن ماجه وابن ماجه طريق أحمد بن حنبل عن الأزهر، والحسن بن أبي الربيع، وابن خزيمة (1)، من طريق أبي طالب، زيد بن أخزم الطائي، وإبراهيم بن مرزوق.

خمستهم: (أحمد بن حنبل، وأحمد بن الأزهر، والحسن بن أبي الربيع، وزيد ابن أخزم، وإبراهيم بن مرزوق) عن وهب بن جرير، قال: حدثنا أبي، قال: سمعت النعمان بن راشد يحدث، عن الزهري، عن حميد بن عبد الرحمن، فذكره.

الحكم على الحديث:

قال ابن خزيمة عقب تخريج الحديث: "في القلب من النعمان بن راشد؛ فإن في حديثه عن الزهري تخليط كثير، فإن ثبت هذا الخبر ففيه دلالة على أن النبي

⁽۱) مسند أحمد: ۲۳/۱٤، برقم (۸۳۲۷).

⁽۲) سنن ابن ماجه: ۳۱۹/۲، برقم (۱۲٦۸).

⁽۳) صحیح ابن حزیمه: ۱۹۲/۱، برقم (۱٤۲۲).

- صلى الله عليه وسلم - خطب ودعا، وقلب رداءه مرتين: مرة قبل الصلاة، ومرة بعدها"(١).

وقال الدارقطني في العلل^(٢): "يرويه الزهري، واختلف عنه: فرواه النعمان بن راشد، عن الزهري، عن حميد بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة، ووهم فيه.

وخالفه أصحاب الزهري، منهم: يونس، ومعمر، وابن أبي ذئب، رووه عن الزهري، عن عباد بن تميم، عن عمه، وهو الصواب".

وقال البيهقي: "تفرد به النعمان بن راشد عن الزهري"(٣).

وقال ابن عبد البر: "أخطا في إسناده، ولم يتابع على إسناده هذا"(٤).

الخلاصة:

الحديث اسناده ضعيف؛ لتفرد النعمان به وهم في اسناده ومتنه؛ والمعروف ما رواه جماعة الثقات عن الزهري، والله أعلم.

⁽۱) صحيح ابن حزيمة: ۲۹۲/۱.

⁽٢) علل الدارقطني: ٩٤/٩، برقم (١٦٦٠).

⁽٣) سنن البيهقي: ٣٤٧/٣.

⁽٤) التمهيد ابن عبدالبر: ١٦٨/١٧.

الراوي الثامن عشر: أبو جعفر الرازي التميمي

هو أبو جعفر الرازي التميمي، مولاهم، يقال: اسمه: عيسى بن أبي عيسى ماهان، وقيل: عيسى بن عبد الله بن ماهان، مروزي الأصل، سكن الري، وقيل: كان أصله من البصرة وكان متجره إلى الري فنسب إليها.

قال ابن هانيء: "سمعت أبا عبد الله يقول: أبو جعفر الرازي من أهل مرو"(١).

روى عن: الربيع بن أنس، وحميد الطويل، وعاصم بن أبي النجود، وحصين ابن عبد الرحمن، والأعمش، وجماعة.

وروى عنه: ابنه عبد الله، وشعبة وهو من أقرانه، وأبو عوانة، وسلمة بن الفضل، وأبو أحمد الزبيري.

وفاته: مات في حدود الستين (٢).

قول الإمام أحمد الدال على الاضطراب:

قال علي بن سعيد بن جرير: "سمعت أحمد بن حنبل يقول: أبو جعفر الرازي مضطرب الحديث"(٣).

أقوال الإمام أحمد الأخرى في الراوي:

قال عبد الله بن أحمد: "سمعت أبي يقول: عنبسة (٤) أصح حديثًا من أبي جعفر الرازي، عنبسة بن سعيد، حدث عنه ابن المبارك"(٥).

⁽١) مسائل ابن أبي هانيء: ١٩٦.

⁽۲) ينظر: الطبقات الكبرى: ۹/٤/۹، والتاريخ الكبير: ۷/٤٩٨، والكامل: ۶۲۸/۱، وتهذيب الكمال: ۱۹۲/۳۳، وسير اعلام النبلاء: ۳٤٦/۷.

⁽٣) المجروحون لابن حبان: ١١٨/٢. لم أقف عليه في المطبوع.

⁽٤) عنبسة ابن سعيد ابن كثير ابن عبيد القرشي مولى أبي بكر ثقة من السابعة. تقريب التهذيب: ٤٣٢.

⁽٥) العلل رواية عبدالله: ١/٢٥٠.

وقال عبد الله: "سمعته يقول - يعني أباه -: أبو جعفر الرازي، ليس بقوي في الحديث"(١).

وقال حنبل بن إسحاق: "سُئل أبو عبد الله عن أبي جعفر الرازي، فقال: صالح الحديث"(٢).

أقوال العلماء الأخرى في الراوي:

المعدلين:

قال ابن سعد: "كان ثقة، وكان يقدم بغداد فيسمعون منه"(٣).

وقال ابن معين $(^{1})$ ، وابن عمار الموصلي $(^{\circ})$ ، وابن عدي $(^{7})$ ، والحاكم $(^{(7)})$: "ثقة".

وقال الدوري، عن ابن معين: "ثقة وهو يغلط فيما يروي عن مغيرة"(^).

وقال ابن أبي مريم، عن ابن معين: "يكتب حديثه ولكنه يخطئ "(٩).

وقال ابن أبي خيثمة، عن ابن معين: "صالح"(١٠).

⁽١) العلل رواية عبدالله: ١٣٣/٣.

⁽۲) تاریخ بغداد: ۱۲/۱۱.

⁽٣) الطبقات الكبرى: ٩٨٤/٩.

⁽٤) الجرح والتعديل: ٦/١٨٦.

⁽٥) تاريخ بغداد: ۲۱/۲۲۶.

⁽٦) الكامل: ٢/٣٢٤.

⁽٧) معرفة علوم الحديث: ٢٤٩.

⁽٨) تاريخ ابن معين رواية الدوري: ٣٥٨/٤.

⁽۹) تاریخ بغداد: ۲۱/۲۵.

⁽١٠) الجرح والتعديل: ٦/١٨٦.

وقال محمد بن عثمان بن أبي شيبة، عن علي بن المديني: "كان عندنا ثقة"(١).

وقال أبو حاتم: "ثقة، صدوق، صالح الحديث"(٢).

وقال زكريا الساجي: "صدوق ليس بمتقن"(").

وقال ابن عدي: "له أحاديث صالحة، وقد روى عنه الناس، وأحاديثه عامتها مستقيمة، وأرجو أنه لا بأس به"(٤).

وقال ابن عبد البر: "هو عندهم ثقة عالم بتفسير القرآن"(°).

المجرحين:

قال عبد الله بن علي بن المديني، عن أبيه: "هو نحو موسى بن عبيدة، وهو يخلط فيما روى عنه مغيرة ونحوه"(٦).

وقال العجلي $(^{()})$ ، والنسائي $(^{()})$: "ليس بالقوي".

وقال عمرو بن على فيه ضعف، وهو من أهل الصدق، "سيئ الحفظ"(٩).

وقال أبو زرعة: "شيخ يهم كثيرا" (١٠).

⁽١) سؤالات ابن شيبة لعلى بن المديني: ٤٩.

⁽٢) الجرح والتعديل: ٦/٢٨١.

⁽٣) تاريخ بغداد: ٢١/٢٦٤.

⁽٤) الكامل: ٦/٩٤٤.

⁽٥) الاستغناء: ١/١٥٥.

⁽٦) تاريخ بغداد: ۲۱/٥٦٤.

⁽۷) تهذیب التهذیب: ۱۷۱/۱۰.

⁽٨) المجتبى: ٣/٨٥٧.

⁽۹) تاریخ بغداد: ۲۱/۲۲۶.

⁽١٠) الضعفاء لأبي زرعة الرازي: ٢/ ٤٤٣.

وقال ابن خراش: "صدوق سيئ الحفظ"(١).

وقال ابن حبان: "كان ينفرد عن المشاهير بالمناكير، لا يعجبني الاحتجاج بحديثه إلا فيما وافق الثقات"(٢).

وقال ابن حجر: "صدوق سيء الحفظ خصوصا عن مغيرة"(").

المناقشة:

وردت أقوال الإمام أحمد في أبي جعفر الرازي متقاربة، فقوله: مضطرب، وليس بالقوي في الحديث، وعنبسة أصح، كلها أقوال محتملة سببها أنه سيء الحفظ، ويضطرب في روايته ويهم وحاصل قصده بالاضطراب مطلق الخطأ والوهم في الرواية.

وقد تباينت أقوال النقاد في أبي جعفر الرازي فمنهم من وثقه ومنهم من قال عنه: صدوق سيء الحفظ، وممن يكتب حديثه للاعتبار.

وذهب بعضهم إلى تضعيفه بوصفه بالضعف، وليس بالقوي.

ومنهم من وصفه بالاختلاط والغلط فيما يرويه عن مغيرة، وقال ابن حبان فيه: كان ممن ينفرد بالمناكير عن المشاهير لا يعجبني الاحتجاج بخبره إلا فيما وافق الثقات ولا يجوز الاعتبار بروايته إلا فيما لم يخالف الأثبات.

وعلى هذا يتضح أن كلام الإمام أحمد يتوافق مع كلام الأئمة الآخرين وما وصفوه بالغلط والاختلاط وسوء الحفظ.

أمًا جرحه بالاضطراب: فلم أقف على من ذكر ذلك غير الإمام أحمد؛ ولعله أراد بذلك الاضطراب الاصطلاحي أي الاختلاف في الحديث الواحد.

⁽۱) تاریخ بغداد: ۲۲/۲۲.

⁽٢) المجروحين: ٢/١٢٠.

⁽٣) تقريب التهذيب: ٦٢٩.

النتيجة:

صدوق في نفسه لكنه سيء الحفظ مضطرب؛ لاسيما عن المغيرة، وأنه ممن لا يحتمل حاله في التفرد إنما يعتبر مع غيره.

نموذج من مروبات الراوي المعلة:

إيراد الحديث:

عن أبي جعفر - يعني الرازي -، عن الربيع بن أنس، عن أنس بن مالك قال: ((مَا زَالَ رَسُولُ اللهِ - صلى الله عليه وسلم - يَقْنُتُ فِي الْفَجْرِ حَتَّى فَارَقَ الدُّنْيَا))(١).

تخريج الحديث:

اخرجه عبد الرزاق في مصنفه (7)، ومن طريقه أخرجه أحمد في مسنده (7)، والدارقطني في سننه (3)، والضياء في الأحاديث المختارة (6)، عن أبي جعفر، به.

وأخرجه بنحوه ابن أبي شيبة (٦)، من طريق وكيع به، والبزار كما في كشف

الأستار $\binom{(V)}{V}$ ، من طريق يحيى بن أبي بكير به، والطحاوي في "شرح معاني الآثار $\binom{(N)}{V}$ ، من طريق أبي نعيم به، والدارقطني $\binom{(P)}{V}$ ، من طريق عبيد الله بن موسى وأبي نعيم به،

⁽۱) مسند أحمد: ۲۰/۹۰، برقم (۱۲۲۵۷).

⁽٢) مصنف عبدالرزاق: (٤٩٦٤).

⁽٣) مسند أحمد: ٩٥/٢٠، برقم (١٢٦٥٧).

⁽٤) سنن الدارقطني: ٢/ ٣٧٠، برقم (١٦٩٢).

⁽٥) الأحاديث المختارة: (٢١٢٧).

⁽٦) مصنف ابن أبي شيبة: ٣١٢/٢.

⁽٧) كشف الأستار: ٥٥٦.

⁽٨) شرح معاني الآثار: ١/٢٤٤.

⁽٩) سنن الدارقطني: ٢/ ٣٧١.

والبيهقي (١)، من طريق عبيد الله بن موسى وأبي نعيم به، البغوي في "شرح السنة "(١) من طريق أبي نعيم به، والحازمي في "الاعتبار "(٣)، من طريق عبيد الله بن موسى.

كلهم: (وكيع، ويحيى، وأبو نعيم، وعبيد الله بن موسى) عن أبي جعفر الرازي، به.

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف، لضعف أبي جعفر الرازي سيئ الحفظ، وقد خالف رواية الثقات لهذا الحديث عن أنس، فالرواية الصحيحة عنه: أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – قنت شهرا يدعو على أحياء من أحياء العرب: عصية وذكوان ورعل ولحيان (٤).

وقد خالف أبو جعفر بقية الرواة في لفظة: (حتى فارق الدنيا).

وإن مما يدل على سوء حفظه: اضطرابه في روايته لهذا الحديث، فهو يذكر فيه صلاة الصبح تارة، كما تقدم، وتارة أخرى لا يذكرها؛ فقال خالد بن يزيد: حدثنا أبو جعفر الرازي ... فذكره عن الربيع قال: سُئل أنس عن قنوت النبي – صلى الله عليه وسلم – أنه قنت شهرا، فقال: ما زال النبي – صلى الله عليه وسلم – يقنت حتى مات.

⁽۱) سنن البيهقى: ۲۸۷/۲.

⁽۲) شرح السنة: ۱۲۳/۳.

⁽٣) الحازمي في الاعتبار: ٨٦.

⁽٤) البخاري (٣٠٦٤)، ومسند أحمد: (١٢٠٦٤).

المبحث الثاني: وصف الامام أحمد للراوى بالاضطراب مقيدا.

الراوي الأول: أيوب بن عتبة اليمامي أبو يحيى.

هو أيوب بن عُتبة: أيوب بن عتبة ويكنى بأبي يحيى قاضي اليمامة من بني قيس بن ثعلبة.

روى عن: إياس بن سلمة بن الأكوع، وعبد الله بن بدر الحنفي، وعطاء بن أبي رباح، وقيس بن طلق الحنفي، ويحيى بن أبي كثير، وجماعة.

وروى عنه: أحمد بن عبد الله بن يونس، وآدم بن أبي إياس، والأسود بن عامر شاذان، وأبو داود سليمان بن داود الطيالسي، وغيرهم.

وفاته: توفى سنة ١٦٠ ه (١).

قول الإمام أحمد الدال على الاضطراب:

قال عبد الله: "سألت أبي عن أيوب بن عتبة. فقال: مضطرب الحديث عن يحيى بن أبي كثير، فقلت له: عن غير يحيى بن أبي كثير، فقلت له: عن غير يحيى بن أبي كثير، قال: هو على حال"(٢).

أقوال الإمام أحمد الأخرى في الراوي:

قال أبو عبد الله أحمد بن حنبل: أيوب بن عتبة ضعيف الحديث، وقال في موضع آخر: "أيوب بن عتبة ثقة، إلا أنه لا يقيم حديث يحيى بن أبى كثير "(٣).

⁽۱) ينظر: الطبقات الكبرى: ۱۱۷/۸، والتاريخ الكبير: ۸۷/۲، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢ /٢٥، وتهذيب الكمال ٤٨٤/٣، والتقريب لابن حجر: ١١٨.

⁽۲) العلل رواية عبد الله: ۱۱۷/۳.

⁽٣) ينظر: تاريخ بغداد: ٧/١٥٥، وتهذيب الكمال: ٣/٤٨٤.

وقال أبو زرعة الدمشقي: "رأيت أحمد يضعف حديثه عن يحيى، وكذلك عكرمة بن عمار العجلي^(١)، قال: وعكرمة اوثق الرجلين^(١).

أقوال العلماء الآخرين في الراوي:

المعدلين:

وبعد مطالعة أقوال الأئمة النقاد في أيوب من حيث التعديل فلم أقف على من عدله إلا ما جاء في أحد أقوال الإمام يحيى بن معين: لا بأس به^(۳)، والإمام أحمد التي تقدمت آنفاً ويريد فيه أنه ثقة إذا حدث من كتابه او حدث في بلده أي اليمامة فيغلب عليه الاستقامة ولذك فرق العجلي في كتابه الثقات فيه فقال: "يكتب حديثه وليس بالقوي"(٤).

المجرحين:

تكلم الأئمة النقاد في حفظ أيوب وفرق بين حديثه من كتاب او من حفظه ولاسيما في الأخطاء التي وقع فيها في روايته عن يحيى بن أبي كثير اليمامي الطائي لان حديث يحيى معلوم ومحفظ ونسخته مشهورة عند الأئمة ولاسيما عند الإمام أحمد بن حنبل ويحيى بن معين ولذك تنوعت أقوال الإمام يحيى بن معين في أيوب

⁽۱) عكرمة ابن عمار العجلي أبو عمار اليمامي أصله من البصرة صدوق يغلط وفي روايته عن يحيى ابن أبي كثير اضطراب ولم يكن له كتاب من الخامسة، تقريب التهذيب: ٣٩٦.

⁽٢) تاريخ ابو زرعة الدمشقي: ١١٤٣ أو ٤٥٣، وينظر: تهذيب التهذيب: ٢٠٦/١.

⁽٣) ينظر: تاريخ بغداد: ٤/٧. لم أقف عليه في المطبوع.

⁽٤) ينظر: الثقات للعجلي: ١/٠٢٠.

فقال الدوري عن ابن معين قال أبو كامل (۱): "محمد بن طلحة وفليح بن سليمان وأيوب بن عتبة ليسوا هم بشيء قال يحيى قد أدركهم أبو كامل (7).

وقال مرة عن يحيى: "ليس بالقوي، ومرة: ليس بشيء"، وقال ابن أبي خيثمة وغيره عن يحيى: "ضعيف"(٣).

وقال ابن المديني (ئ)، والجوزجاني (٥)، ومسلم (٦)، وأبو زرعة (٧): "ضعيف". زاد عمرو: "وكان سيئ الحفظ، وهو من أهل الصدق".

وقال البخاري: "هو عندهم لين"(^).

وقال سعيد البرذعي: قال أبو زرعة: "حديث أهل العراق عنه ضعيف، ويقال: إن حديثه باليمامة أصح"(٩).

وقال ابن أبي حاتم: "سمعت أبي يقول: أيوب بن عتبة فيه لين قدم بغداد، ولم يكن معه كتب، وكان يحدث من حفظه على التوهم فيغلط، وأما كتبه في الأصل فهي صحيحة عن يحيى بن أبي كثير. قال لي هذا الكلام سليمان بن داود بن شعبة، وكان عالما بأهل اليمامة فقال: هو أروى الناس عن يحيى، وأصح الناس كتابا عنه، وقال ابن أبي حاتم عن أبي زرعة قال لي سليمان بن داود بن شعبة اليمامي: وقع أيوب بن عتبة إلى البصرة، وليس معه كتب، فحدث من حفظه، وكان

⁽۱) أبو كامل مظفر بن مدرك وكان من أبناء أهل خراسان، وكان ثقة، روى عن حماد بن سلمة وغيره. ينظر: طبقات الكبر الحانجي: ۳۳۹/۹.

⁽۲) الكامل: ۱۱/۲.

⁽٣) ينظر: تاريخ ابن معين الدوري: ١٣٨/٤، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ٢٥٣/٢.

⁽٤) ينظر: سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني: ١٣٣.

⁽٥) ينظر: أحوال الرجال الجوزجاني: ١٨٧.

⁽٦) ينظر: الكنى والأسماء لمسلم: ٣٦٩.

⁽٧) ينظر: الجرح والتعديل: ٢٥٣/٢.

⁽٨) التاريخ الكبير: ١/٢٠٠.

⁽٩) سؤالات البرذعي: ٢/٩١٥.

لا يحفظ، فأما حديث اليمامة ما حدث به ثمة فهو مستقيم، وقال أبو حاتم: أيوب أعجب إلى من عبد الله بن بد $^{(1)}$ ، قال: "وهو أحب إلى من محمد بن جابر $^{(1)}$.

وقال النسائي: "مضطرب الحديث"، وفي موضع آخر: "ضعيف"(").

وقال الدارقطني: "يترك"، وقال مرة: "شيخ يعتبر به"(٤).

وقال ابن عدي: "في حديثه بعض الإنكار، وهو مع ضعفه يكتب حديثه"(٥).

وقال محمد بن عثمان بن أبي شيبة عن علي: "كان عند أصحابنا ضعيفا "(٦).

وقال الترمذي عن البخاري: "ضعيف جدا لا أحدث عنه، كان لا يعرف صحيح حديثه من سقيمه"(٧).

وقال ابن الجنيد: "شبيه المتروك " $(^{\wedge})$.

وقال الآجري عن أبي داود: "منكر الحديث"(٩).

وقال الحاكم أبو أحمد: "ليس بالمتين عندهم، وقال ابن خراش: ضعيف الحديث حدا"(١٠٠).

⁽١) عبد الله ابن بدر ابن عميرة الحنفي السحيمي بالمهملتين مصغرا اليمامي كان أحد الأشراف ثقة من الرابعة، تقربب التهذيب: ٢٩٦.

⁽٢) الجرح والتعديل: ٢/٣٥٢.

⁽٣) ينظر: الضعفاء والمتروكين للنسائي: ٢٤.

⁽٤) سؤالات البرقاني للدارقطني: ١٣.

⁽٥) الكامل: ٢/١٣.

⁽٦) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني: ١٣٣،١٧٠.

⁽٧) ترتيب علل الترمذي الكبير: ٣٥/١.

⁽٨) نقله ابن الجوزي في الضعفاء والمتروكين: ١٣٢/١، لم أقف عليه في المطبوع.

⁽٩) نقله مُغلطاي في الاكمال: ٣٣٩/٢، لم أقف عليه في المطبوع.

⁽١٠) ينظر: تاريخ بغداد: ٧/٤٥٤، إكمال مُغلطاي: ٣٣٩/٢.

وقال ابن حبان: "كان يخطئ كثيرا، وبهم حتى فحش الخطأ منه"(١).

وقال ابن حجر: "ضعيف"^(۲)

المناقشة:

نقل وصف الإمام أحمد بن حنبل في أيوب أنه مضطرب في الرواية عن يحيى بن أبي كثير ولعل سبب اضطرابه أنه حدث من حفظه خارج بلده ...

أما ما جاءت من الأقوال الأخرى التي نقلت عن الإمام أحمد في أيوب فتعود إلى نفس معنى الاضطراب الذي قاله الإمام أحمد في أيوب فقد نقل الخطيب البغدادي بسنده عن حنبل بن إسحاق: قال أبو عبد الله أحمد بن حنبل: أيوب بن عتبة ضعيف الحديث، وقال في موضع آخر: أيوب بن عتبة ثقة، إلا أنه لا يقيم حديث يحيى بن أبى كثير (٢).

ومن خلال النظر في أقوال الإمام أحمد انفاً نجد أنه لم يعدله إلا الإمام أحمد وابن معين في رواية له فقال أحمد: ثقة، إلا أنه لا يقيم حديث يحيى بن أبي كثير، وقال ابن معين: لا بأس به.

وتكلم فيه آخرون فجرحوه وجعلوه في مرتبة الاعتبار وهم الجمهور، ووصفوه بالضعف بسبب حفظه وعدم ضبطه، وفرقوا بين روايته من حفظه وبين روايته من كتاب، وقاسوا في ذلك ما وقع فيه من الأخطاء والوهم في روايته من حفظه عن شيخه يحيى.

ومنهم من اوصله إلى مرتبة الترك بالتصريح بالترك وفحش غلطه ووهمه في رواية الحديث وهم كثير منهم البخاري والنسائي وابن حبان وغيرهم، ولم يقل بكتابة حديثه إلا العجلى وابن عدى والدارقطنى مع وصفهم له بالصدق والعدالة.

⁽١) المجروحين لابن حبان: ١/ ١٦٩

⁽۲) تقریب التهذیب: ۱۱۸.

⁽٣) ينظر: تاريخ بغداد: ٧/٥١/١، وتهذيب الكمال: ٣/٤٨٤.

وعلة ذلك: أن حفظه كان حفظ كتاب، فكلما حدث بلا كتاب خلط ووهم، وكذا لما سافر إلى العراق سواء في بغداد او البصرة فحدث من حفظه فأخطأ، بينما أحاديثه في اليمامة مستقيمة لأنه حدث من كتبه.

وقال ابن حبان: "كان يخطئ كثيرا ويهم شديدا حتى فحش الخطأ منه، حتى قال ابن معين مرة: ليس بشئ لا يساوي فلسا من شدة تخليطه".

وهذا ما قصده الإمام أحمد بالاضطراب وخاصة عن يحيى، أن كتابه صحيح، لكنه اضطرب بسبب أن كتابه لم يكن معه عندما حدثهم فصار ضعيفا، وإن نقل عنه توثيق أيوب مرة فهو منصرف لصحة كتابه لا تعديله عامة لما تقدم.

ويمكننا القول: إن مراد الإمام أحمد من الاضطراب وكذا النسائي هنا هو الاضطراب الاصطلاحي ومطلق الضعف، فمن لم يكن معه كتابه وحدث من حفظه اضطرب وأخطأ.

النتيجة:

ضعيف الحديث كثير الخطأ والوهم خاصة في حديثه من حفظه وفي غير بلده وخاصة عن يحيى فإنه مضطرب، وما حدث به في اليمامة مستقيم لا سيما من كته.

نموذج من مرويات الراوي المعلة: إيراد الحديث:

عن أيوب بن عتبة، عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، (أَنَّ رَسُولَ اللهِ - صلى الله عليه وسلم - أمر بقتل الأسودين في الصلاة)).

تخريج الحديث:

أخرجه البزار في مسنده (۱)، واللفظ له، والعقيلي في الضعفاء (۲)، كلاهما من طريق أحمد بن يونس، عن أيوب بن عتبة، به.

وأخرجه ابن أبي خيثمة في التاريخ الكبير (٣) على الصحيح، من طريق سعيد ابن سليمان، قال: حدثنا أيوب قال: حدثنا يحيى بن أبي كثير، عن ضمضم بن جوس به.

الحكم على الحديث:

قال ابن أبي حاتم في العلل⁽³⁾: "سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه أيوب ابن عتبة، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، قال: رخص رسول الله – صلى الله عليه وسلم – في قتل الأسودين في الصلاة: الحية والعقرب؟ فقالا: هذا خطأ؛ إنما هو: يحيى عن ضمضم بن جوس عن أبي هريرة. قلت لهما: الخطأ ممن هو؟ قالا: من أيوب، حدث به مرة على الصحة عن ضمضم، ومرة على الخطأ".

⁽۱) مسند البزار: ۱۰/۲۱۶، برقم (۸٦۲۵).

⁽٢) ينظر: الضعفاء الكبير: ١٠٩/١.

⁽٣) ينظر: التاريخ الكبير: ١/٣٣٥، برقم (١٢٣٢).

⁽٤) العلل لابن أبي حاتم: : ١٦١/١، برقم (٤٥٤).

وقال البزار (۱): "وهذا الحديث أخشى أن يكون أخطأ فيه أيوب بن عتبة في إسناده؛ إذ رواه عن يحيى عن أبي سلمة عن أبي هريرة، وإنما يرويه الحفاظ عن يحيى عن ضمضم بن جوس عن أبي هريرة "(۲).

وقال العقيلي: "وهذا أيضا خطأ، رواه معمر، وعلي بن المبارك، وعكرمة بن عمار، عن يحيى بن أبي كثير، عن ضمضم بن جوس، عن أبي هريرة (7).

وسُئل الإمام الدارقطني^(٤): عن حديث أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي – صلى الله عليه وسلم –: اقتلوا الأسودين في الصلاة: الحية، والعقرب.

فقال: يرويه يحيى بن أبي كثير، واختلف عنه؛ فرواه أيوب بن عتبة، عن يحيى، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة. قال: «رخص رسول الله وي قتل الأسودين في الصلاة: الحية والعقرب^(٥).

وخالفه معمر بن راشد، وهشام الدستوائي، وعلي بن المبارك رووه، عن يحيى ابن أبي كثير، عن ضمضم بن جوس، عن أبي هريرة، وهو الصواب.

وهذا الحديث قد رواه عنه من أهل العراق: أحمد بن عبد الله بن يونس، وهو: كوفي، ثقة حافظ.

وقد أخطأ فيه أيوب مرتين، مرة في إسناده، حيث قلبه، فجعله عن أبي سلمة ابن عبد الرحمن، بدل: ضمضم بن جوس، ومرة في متنه، بإدراج آخره في المرفوع.

⁽١) مسند البزار: ١٥/١٤، برقم (٨٦٢٥).

⁽۲) أخرج الحديث بهذا الاسناد: أبو داود في سننه، برقم (۹۲۱)، والترمذي في جامعه، برقم (۳۹۰)، والنسائي في المجتبى، برقم: (۱۲۰۱ ، ۱۲۰۲)، وابن ماجه في سننه، برقم (۳۹۰)، وأحمد في مسنده، بالأرقام: (۳۳۳، ۲۶۸، ۲۵۵، ۲۸۶، ۲۸۵، ۲۸۵، ۴۷۵).

⁽٣) الضعفاء للعقيلي: ١٠٩/١.

⁽٤) علل الدارقطني: ٨/٩٤.

⁽٥) ينظر: الضعفاء الكبير: ١/٩١، ومسند البزار، برقم (٨٦٢٥).

ثم هو قد اضطرب في إسناده أيضا، فرواه مرة هكذا على الوهم من رواية أحمد بن يونس الكوفي عنه.

ورواه مرة أخرى على الصواب في إسناده، فقال: نا يحيى بن أبي كثير، عن ضمضم بن جوس، عن أبي هريرة، قال: رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في قتل الأسودين: الحية والعقرب، في الصلاة.

هكذا رواه ثقات العراقيين عن أيوب بن عتبة بالوجهين، لكن الخلل في أيوب بسبب عدم تحديثه من كتاب وإنما من حفظه فضطرب.

فعليه: أن رواية أيوب على الخطأ ضعيفه، وقد تأكد خطؤه برواية الحفاظ من أصحاب يحيى بن أبي كثير للحديث عن يحيى، عن ضمضم بن جوس، عن أبي هريرة، ومنهم علي بن المبارك، ومعمر، وهشام الدستوائي...

وهذا ما تقرر بعد عرض كلام النقاد وتضعيفه عن يحيى أيما تضعيف "مضطرب الحديث" وصف الإمام أحمد وغيره؛ له بأنه كثير الخطأ، والله أعلم.

الراوي الثاني: جعفر بن برقان الكلابي

هو جعفر بن برقان الكلابي، مولاهم، أبو عبد الله الجزري الرقي، قدم الكوفة.

روى عن: الزهري، وعطاء، وميمون بن مهران، ونافع مولى ابن عمر، ويزيد ابن الأصم، وغيرهم.

وروى عنه: ابن المبارك، وأبو خيثمة الجعفي، وابن عيينة، ووكيع، وكثير بن هشام، وعدة.

وفاته: مات سنة أربع وخمسين ومائة (١).

قول الإمام أحمد الدال على الاضطراب:

قال الميموني: قال أبو عبد الله أحمد بن حنبل: "أبو المليح، ثقة، ضابط لحديثه، صدوق، وهو عندي أضبط من جعفر بن برقان، وجعفر بن برقان، ثقة، ضابط لحديث ميمون، وحديث يزيد بن الأصم، وهو في حديث الزهري يضطرب وبختلف فيه"(٢).

أقوال الإمام أحمد الأخرى في الراوي:

قال عبد الله بن أحمد: "سألت أبي عن جعفر بن برقان، فقال: إذا حدث عن غير الزهري فلا بأس، ثم قال: في حديثه عن الزهري يخطىء "(٣).

⁽۱) ينظر: التاريخ الكبير: ۱۸۷/۲، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ٤٧٤/٢، والثقات لابن حبان: ١٣٦/٦، وتهذيب الكمال: ١١/٥، والطبقات الكبرى: ٤٨٢/٧.

⁽٢) العلل رواية المروذي: ٢٠٠٠.

⁽٣) العلل رواية عبد الله: ١٠٣/٣.

وقال عبد الله: قال أبي: "جعفر بن برقان، قد سمع من عكرمة غير شيء "(١).

وقال عبد الله: قال أبي: "لما قدم جعفر بن برقان الكوفة، اجتمع عليه الناس أتاه سفيان، يعني الثوري فجلس إلى جنبه، فجعل يقول: أيش كتب إليكم عمر بن عبدالعزيز، يسأله دون الجماعة"(٢).

وقال أبو الحسن الميموني: "زعم أبو عبد الله؛ أنه يري أن جعفر بن برقان، والشاميين، والجزريين، إنما حملوا عن الزهري برصافة هشام (٦)، لأنه كان عند هشام مقيما بالرصافة، وكان علمه في دواوين بني أمية "(٤).

وقال ابن هانىء: قلت (يعني لأحمد بن حنبل): "أيما أحب إليك، جعفر بن برقان او شعيب بن أبي حمزة (٥)، في حديث الزهري؟ قال: جعفر، ليس مثل هؤلاء "(٦).

⁽١) العلل رواية عبد الله: ٣٠٥/٣.

⁽۲) المصدر نفسه: ۳،۵/۳.

⁽٣) رصافة هشام بن عبد الملك في غربي الرقة بينهما أربعة فراسخ على طرف البرية، بناها هشام لما وقع الطاعون بالشام وكان يسكنها في الصيف. ينظر:معجم البلدان للحموي:٣/٣، وينظر: موسوعة يكيبيديا:

https://ar.m.wikipedia.org/wiki/%Dλ%ΑΥ%D٩%λέ%Dλ%Β١%Dλ%Βο%Dλ%ΑΥ
. #(%D٩%λ١%Dλ%Α٩_(%Dλ%Β٣%D٩%λλ%Dλ%Β١%D٩%λΑ%Dλ%ΑΥ

⁽٤) نقله القشيري في تاريخه تاريخ الرقة:٨٨،ولم أقف عليه في المطبوع على حد بحثى.

⁽٥) شعيب ابن أبي حمزة الأموي مولاهم واسم أبيه دينار أبو بشر الحمصي ثقة عابد قال ابن معين من أثبت الناس في الزهري من السابعة ، تقريب التهذيب:٢٦٧.

⁽٦) ينظر: بحر الدم للجوزجاني: ١٤٦، ٣٤.

وقال أحمد بن أبي يحيى: "سمعت أحمد بن حنبل يقول: كان جعفر بن برقان أميا"(١).

أقوال العلماء الآخرين في الراوي:

ما وقفت عليه من أقوال العلماء في جعفر بن برقان منها ما يدل على تعديله عموما منها ما يدل على تعديله إلا في روايته عن الزهري وسأجعلها إذن ضمن هذين القسمين:

المعدلين:

قال حامد بن يحيى البلخي عن سفيان بن عيينة: "حدثنا جعفر بن برقان، وكان ثقة بقية من بقايا المسلمين" (٢).

وقال مروان بن محمد: "حدثنا جعفر بن برقان الثقة العدل"(").

وقال ابن سعد: "كان ثقة صدوقا"(2).

وقال عثمان الدارمي وغيره، عن ابن معين: "ثقة"(٥).

وقال يعقوب بن شيبة، عن ابن معين: كان أميا، وكان ثقة صدوقا، وما صحروايته عن ميمون بن مهران وأصحابه، وقال ابن الجنيد(7)، والدوري(7)، عنه نحو ذلك.

⁽۱) الكامل: ۲/۲۷۱.

⁽٢) تهذيب الكمال: ٥/١١.

⁽٣) تاريخ دمشق لابن عساكر: ١١١/٧٢.

⁽٤) الطبقات الكبرى لابن سعد :٧١/٧٤.

⁽٥) تاريخ ابن معين: الدرامي: ٨٤.

⁽٦) ينظر: سؤالات ابن الجنيد: ٣٨٥.

⁽٧) ينظر: تاريخ ابن معين: الدوري: ١٩/٤.

وقال المفضل الغلابي، عن ابن معين: "كان أميا وهو ثقة". وقال في موضع آخر: ثقة، ويضعف في روايته عن الزهري. وقال في موضع آخر: "ليس بذاك في الزهري"(١).

وقال ابن نمير: "ثقة أحاديثه عن الزهري مضطرية"(٢).

قال العجلى: "جزري ثقة"(^{٣)}.

وقال يعقوب بن سفيان: "حدثنا أبو نعيم، حدثنا جعفر بن برقان وهو جزري ثقة، وبلغنى أنه كان أميا لا يقرأ ولا يكتب، وكان من الخيار "(٤).

وقال أبو حاتم: "جعفر بن برقان محله الصدق يكتب حديثه"(°).

وقال النسائي: "ليس بالقوي في الزهري وفي غيره لا بأس به"(٦).

وقال ابن عدي: "وجعفر بن برقان مشهور معروف في الثقات قد روى عن الناس، ضعيف في الزهري خاصة"(Y).

وقال البرقاني، عن الدارقطني: "ربما حدث الثقة عن ابن برقان عن الزهري، ويحدث الآخر بذلك الحديث عن ابن برقان [عن رجل]، عن الزهري او يقول: بلغني عن الزهري، فأما حديثه عن ميمون بن مهران، ويزيد بن الأصم فثابت صحيح"(^).

⁽١) تاريخ ابن معين: الدوري: ١٩/٤.

⁽۲) تاریخ دمشق لابن عساکر: ۱۱۱/۷۲.

⁽٣) الثقات للعجلي: ١/٢٦٨.

⁽٤) المعرفة والتاريخ: ٢/٥٥٨.

⁽٥) الجرح والتعديل: ٢/٥٧٥.

⁽٦) تاريخ دمشق لابن عساكر: ١١١/٧٢.

⁽۷) الكامل: ۲/۱٤۱.

⁽٨) سؤالات البرقاني: ٢١، ٨١.

وقال الحافظ ابن حجر: "صدوق يهم في حديث الزهري"(١).

المجرحين:

قال ابن خزيمة لما سُئل عنه، وعن أبي بكر الهذلي: "لا يحتج بواحد منهما إذا انفردا، حكاه الحاكم"(٢).

وقال الساجي: "عنده مناكير"(7).

واورده العقيلي في جملة "الضعفاء"(٤).

المناقشة:

عند النظر إلى أقوال الإمام أحمد المنقولة عنه في جعفر بن برقان نجدها قد جاءت في اتجاه واحد غير متعارض من حيث تعديله له في روايته عن شيوخه إلا فيما رواه عن الزهري.

وفي هذا السياق أيضا قد دلت أقوال العلماء على أن جعفر بن برقان ثقة وحديثه عن ميمون بن مهران، ويزيد بن الأصم صحيح، وهو ضعيف في روايته عن الزهري رديء الضبط لها كما نص الإمام مسلم^(٥)، وذكر ذلك أيضا معظم من تكلم في ابن برقان من العلماء.

وهذا ما قصده الإمام أحمد بالاضطراب عن الزهري؛ لأن حديث الزهري يضطرب ويختلف فيه، وصورته كما قال الدارقطني: ربما حدث الثقة عن ابن برقان عن الزهري، ويحدث الآخر بذلك الحديث عن ابن برقان عن رجل، عن الزهري او يقول: بلغني عن الزهري، ما يعني أن الثقات يروون عن ابن برقان عن الزهري مرة

⁽١) تقريب التهذيب: ٧٣.

⁽٢) تاريخ الرقة القشيري: ٨٦ ، و ٨٧.

⁽٣) إكمال التهذيب: ١٩٨/٢.

⁽٤) ينظر: الضعفاء الكبير للعقيلي: ١٨٤/١.

⁽٥) ينظر: التمييز: ١٩٥ – ١٩٦.

بواسطة ومرة بغير واسطة، والحمل في هذا الخطأ على ابن برقان كما تدل عليه أقوالهم لا على من روى عنه.

ويمكننا أن نخلص إلى أن قول الإمام أحمد فيه قد جاء متوافقا مع أقوال النقاد الآخرين، بل وجدنا أن بعض العلماء قد استند على قول الإمام أحمد في التوصيف، وأن مراد الإمام أحمد من الاضطراب هنا هو عدم ضبط الرواية او الخطأ عموما، وقد يقرب من الاضطراب الاصطلاحي على اعتبار تساوي الروايات في القوة وعدم ترجيح احدها كما يفهم من كلام الدارقطني.

النتيجة:

صدوق ضابط للرواية عن ميمون بن مهران ويزيد بن الأصم، يضطرب في الرواية عن الزهري.

نموذج من مروبات الراوي المعلة:

إيراد الحديث:

عن جعفر بن برقان، عن الزهري، عن عروة، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ يَرَاهُ فِي مِرْطِ إِ^(۱) إِحْدَانَا، ثُمَّ يَفْرُكُهُ - يَعْنِي الْمَاءَ - وَمُرُوطُهُنَّ يَوْمَئِذِ الصُّوفُ. تَعْنِي النَّبِيَّ - صلى الله عليه وسلم -.

تخربج الحديث:

أخرجه أحمد(1)، من طريق عمر بن أيوب الموصلي وكثير بن هشام وإسحاق بن راهويه في مسنده(1)، من طريق كثير بن هشام أيضا.

كلاهما (عمر بن أيوب، وكثير بن هشام) عن جعفر بن برقان فذكره.

⁽۱) (المرط): ثوب يلبسه الرجال والنساء يكون إزارا ويكون رداء، وقد يتخذ من صوف ويتخذ من خز وغيره)، ينظر: غريب الحديث لابن قتيبة: ٢/٥٠٤، ومعالم السنن للخطابي: ١١٤/١.

⁽۲) مسند أحمد: ۳۰٤/٤۳، برقم (۲٦٢٦٤).

⁽۳) مسند اسحاق بن راهویه: ۱۰۳/۲، برقم (۵۷۰).

هكذا؛ من فعله - صلى الله عليه وسلم -.

وأخرجه ابن خزيمة (۱)، من طريق زيد بن أبي الزرقاء. والطحاوي (۲) من طريق مبشر بن إسماعيل.

كلاهما (زيد، ومبشر) عن جعفر بن برقان به. لكن من فعلها - رضي الله عنها -.

الحكم على الحديث:

قد أنكره عليه الإمام أحمد، قال الخلال: سُئل أحمد: عن حديث جعفر، عن الزهري، عن هارون، عن عائشة: (كنا نراه في مرط إحدانا، ثم نفركه). فقال أبو عبدالله: ما أنكره)(٣).

وقال الطبراني: "لم يرو هذا الحديث عن الزهري إلا جعفر بن برقان" (٤).

الخلاصة:

حديث ضعيف بهذا اللفظ، تفرد به جعفر، وهو ابن برقان، وهو كثير الخطأ في روايته عن الزهري، وأحاديثه عنه مضطربة، وهذا منها...

وقد اضطرب في متنه، فمرة جعله من فعل النبي - صلى الله عليه وسلم -، وأخرى جعله من فعل عائشة رضى الله عنها، وهو الصحيح.

⁽۱) صحیح ابن خزیمة: ۱۸۰/۱، برقم (۲۸۸).

⁽٢) شرح معاني الآثار: ١/ ٤٩، برقم (٢٧٤).

⁽٣) شرح ابن ماجه لمغلطاي: ١٩٥/٢.

⁽٤) المعجم الأوسط: ٦/٦٧٦.

الراوي الثالث: عباد بن العوام ،أبو سهل الواسطى.

هو عباد بن العوام بن عمر بن عبد الله بن المنذر بن مصعب بن جندل الكلابي، مولاهم أبو سهل الواسطي.

روى عن: حميد الطويل، وإسماعيل بن أبي خالد، وسعيد الجريري، وأبي مسلمة سعيد بن يزيد.

وروى عنه: أحمد بن حنبل، وابنا أبي شيبة، وسعيد بن سليمان الواسطي، وعلي بن مسلم، وأبو الربيع الزهراني، وغيرهم.

وفاته: مات سنة ست وثمانين ومائة (١).

قول الإمام أحمد الدال على الاضطراب:

قال الأثرم: "سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل يقول: عباد بن العوام، مضطرب الحديث عن سعيد بن أبي عروبة" (٢).

وقال الأثرم: قال أحمد: "وروايات عباد بن العوام عن سعيد بن أبي عروبة مضطربة"(٣).

أقوال الإمام أحمد الأخرى في الراوي:

قال عبد الله: "سمعت أبي يقول: جاء أسود بن سالم إلى عباد بن العوام، فقرأ عليه أحاديث، ونحن حضور، فكان منها حديث أبي بكر بن أحمر، عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه، أن رجلا من الأزد أتى النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال: إن

⁽۱) ينظر: التاريخ الكبير:٧/ ٤٤ ، الجرح والتعديل :٦/ ٨٣، والثقات لابن حبان ٧/ ١٦٢، تاريخ بغداد ١٢/ ٣٩٩، تهذيب الكمال ٤٤/١٤.

⁽٢) ينظر: الجرح والتعديل: ٦/٨٣.

^{(&}quot;) ينظر: شرح علل الترمذي: ٢/ ٥٦٨.

عندي ميراث رجل من الأزد وقص الحديث. فقلت: لأبي: لأي شيء قرأ عليه؟ قال: كان عباد قد امتنع من الحديث"(١).

وقال عبد الله: "سمعت أبي ذكر عن عباد بن العوام، قال: أخطأ أخونا هشيم (٢) في حديث حصين، عن عمرو بن عبد الملك بن الحويرث. قال أبي: أخطأ عباد، وأصاب هشيم"(٣).

وقال عبد الله: "حدثنا عمرو الناقد. قال: سمعت عباد بن العوام قال: حدثنا ابن أبي نجيح حديثا، ذكره ثم قال: حدثنا هؤلاء إن سمعتموني أحدث عن ابن أبي نجيح حديثا غير هذا فاعلموا أني كذاب"(٤).

وقال عبد الله: حدثني أبي، قال: حدثنا عباد بن العوام، عن سعيد، عن يعلى ابن حكيم، عن طاووس، وعطاء، وعكرمة، ذكر عباد حديثا لم يشك فيه. فقال له أبو يعقوب، مولى أبي عبيد الله: يا أبا سهل، إن إسماعيل بن علية شك في عطاء. فقال: هاه، قل له يضع القلم عن أذنه. فقالوا لإسماعيل: إن عبادا قال كذا وكذا. فقال ابن علية: ما أعرفه. ما أعرفه. قال أبي: وكان ابن علية كاتبا لبعضهم، أراه ذكر سوارا"(٥).

وقال المروذي: وذكر عباد. فقال أحمد بن حنبل: "حدث يوما بحديث فقال: فضيل بن يزيد، وإنما هو فضيل بن زيد. فرد عليه فأبي، فجاز "(٦).

⁽١) العلل رواية عبدالله: ٥٣٣/١.

⁽٢) هشيم بالتصغير ابن بشير بوزن عظيم ابن القاسم ابن دينار السلمي أبو معاوية ابن أبي خازم، ثقة ثبت كثير التدليس والإرسال الخفي من السابعة. تقريب التهذيب: ٥٧٤.

⁽٣) العلل رواية عبدالله: ٥٣٣/١.

⁽٤) المصدر نفسه: ٢/٣٦٤.

⁽٥) العلل رواية عبدالله: ٢/٣٢٧.

⁽٦) العلل للمروذي: ٤٧.

وقال أيضًا: "ذكرت لأبي عبدالله حديث عباد، عن ابن أبي عروبة، عن قتادة، عن أنس، أن صفية حاضت بعد ما طافت فقال: أخطأ فيه عباد، إنما هو عن قتادة، عن عكرمة"(١).

وللإمام أحمد أقوال أخرى وروايات ذكر فيه عبادا إلا أنها ليست فيها ما يتعلق بتوصيف حاله جرحا او تعديلاً.

أقوال العلماء الأخرى:

المعدلين:

قال ابن سعد $^{(7)}$ ، وابن معین $^{(7)}$ ، والعجلي $^{(1)}$ ، وأبو حاتم $^{(0)}$ ، وأبو داود $^{(1)}$ ، والبزار $^{(1)}$ ، وابن حجر $^{(1)}$: "ثقة".

وقال ابن خراش: "صدوق"^(۱۰).

وذكره ابن حبان في "الثقات"(١١).

⁽١) العلل رواية المروذي: ١٤٩.

⁽٢) ينظر: الطبقات الكبرى: ٣٣٢/٩.

⁽٣) ينظر: تاريخ ابن معين للدوري: ٢٠٨/٤.

⁽٤) ينظر: معرفة الثقات للعجلي: ٢/ ١٨.

⁽٥) ينظر: الجرح والتعديل: ٦/٨٣.

⁽٦) ينظر: تاريخ بغداد للخطيب: ٣٩٩/١٢.

⁽٧) ينظر: البحر الزخار: ١٦٢/١١، وإكمال تهذيب الكمال: ٧٨/٧.

⁽٨) ينظر: تهذيب التهذيب: ٦/١٣٤.

⁽٩) ينظر: تقريب التهذيب: ٢٩٠.

⁽۱۰) تاریخ بغداد: ۲۱/۹۹۹.

⁽۱۱) الثقات لابن حبان: ۲/۲۲۱.

المجرحين:

لم أقف على من جرحه من العلماء؛ إلا ما ورد عن الإمام أحمد من وصفه له بالاضطراب في روايته عن سعيد بن أبي عروبة.

المناقشة:

نقل أصحاب الإمام أحمد أقوال كثيره عنه في الراوي عباد بن العوام، ومعظم هذه الأقوال جاءت في وصف أحوال الراوي العامة مثل الهيئة وأحوال خاصة أخرى وهذا مما ليس له كبير فائدة في توصيفه من حيث القبول والرد لكنه يدل على معرفة واطلاع عليه.

وأقوال أخرى له في وصفه بالخطأ في أسماء الرواة والخلط بينهم كما جاء في رواية عبدالله وغيره، وأقواها وصفه له بالاضطراب مطلقا ومرة خصصه عن أبي سعيد بن أبي عروبة كما في رواية الأثرم.

أمًّا جرحه بالاضطراب: فالذي يبدو لي والله أعلم بعد عرض أقوال الإمام أحمد لم أقف على من ذكر ذلك عنه غير الإمام أحمد؛ ولعله أراد بالاضطراب بمعنى الضعف والخطأ كما مر علينا، ويدل على ذلك ما يأتي:

١. ذكرت حديث عباد، عن ابن أبي عروبة، عن قتادة، عن أنس: "أن صفية حاضت بعد ما طافت فقال: أخطأ فيه عباد، إنما هو عن قتادة، عن عكرمة (١)، وهي التي جعلتها محل الكلام في النموذج.

٢. وقال عبد الله: قلت لأبي: حدثني عمرو بن محمد. قال: حدثنا عباد بن العوام،
 عن أشعث، عن جهم بن أبى سبرة، أن الزبير كان يصلى خلفه، رجل يحفظ عليه

⁽١) العلل رواية المروذي: ١٤٩.

صلاته. فقال أبي: هذا خطأ، أخطأ عباد فيه، إنما هو أشعث، عن جهم، عن أبي سبرة النخعي. قال أبي: وهو جهم بن دينار (١).

أمّا أقوال العلماء الأخرى: فقد جاءت متفقة على تعديله، ولم أقف على تجريح له إلا ما جاء عن الإمام أحمد.

النتيجة:

أنه ثقة إلا في روايته عن سعيد بن أبي عروبة ففيها ضعف كما قال أحمد عنها مضطربة وهي الضعف والخطأ كما مر علينا ،والله أعلم.

نموذج من مروبات الراوي المعلة:

تخريج الحديث:

أخرجه أبو يعلي في مسنده (٢)، من طريق زهير، والطحاوي في "شرح معاني الأثار (٣)، من طريق ابن أبي داود، كلاهما عن: (سعيد بن سليمان الواسطي)، عن عباد بن العوام، به.

وأخرج الحديث بإسناد ثاني: من طريق سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن عكرمة، عن ابن عباس، وزيد بن ثابت.

⁽١) المصدر السابق: ٣٧٢/٣.

⁽۲) مسند أبي يعلى: ٥/٧٠٤، رقم (٣٠٨٣).

⁽٣) شرح معاني الاثار: ٢/٢٣٣، رقم (٤٠٥٤).

وأخرجه كِلا من: إسحاق بن راهويه في "مسنده" $^{(1)}$ ، وأحمد في "مسنده $^{(7)}$ ، والبيهقي في "السنن الكبرى $^{(7)}$ ، وغيرهم.

الحكم على الحديث:

وقال ابن أبي حاتم: "سألت أبي عن حديث؛ رواه عباد بن العوام، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن أنس؛ أن أم سليم حاضت بعد ما أفاضت يوم النحر، فأمرها النبي أن تنفر. قال أبي: هذا خطأ إنما هو قتادة، عن عكرمة، عن النبي – صلى الله عليه وسلم – مرسل، في قصة صفية، رواه الدستوائي، وغيره، وهذا هو الصحيح"(٤).

وقال أبو حاتم أيضًا: "هذا خطأ إنما هو كما رواه الدستوائي، عن قتادة، عن عكرمة، أن أم سليم حاضت".

وقال ابن أبي حاتم: "قلت لأبي: الخطأ ممن هو؟ قال: لا أدري من عباد هو، او من سعيد"(٥).

وقال الدارقطني: "يرويه عباد بن العوام، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن أنس، وغيره يرويه، عن سعيد، عن قتادة، مرسلا، وهو الصحيح"(٦).

وقال الحافظ ابن حجر في "الفتح": "وقد شذ عباد بن العوام، فرواه عن سعيد ابن أبي عروبة، عن قتادة، عن أنس مختصرا في قصة أم سليم (v).

⁽۱) مسند اسحاق بن راهویه: ۹/۹۷، رقم (۲۱۸۷).

⁽٢) مسند أحمد: ٥٤/٥/٤، رقم (٢٧٤٢٧).

⁽٣) السنن الكبرى: ٥/٢٦٨، رقم (٩٧٦٤).

⁽٤) ينظر: علل ابن أبي حاتم: ١٨٨/٣ (٧٩١).

⁽٥) علل ابن أبي حاتم: ٢١٦/٣، (٨٠٩).

⁽٦) ينظر: علل الدارقطني: ٢٠٧/١٦، برقم (٢٦٢٤)

⁽٧) فتح الباري: ٣/٥٨٨.

لم يروه عن سعيد بن أبي عروبة بهذا الوجه إلا: عباد بن العوام.

وعليه فعباد بن العوام ثقة إلا في روايته عن سعيد بن أبي عروبة ففيها ضعف. قال أحمد: عباد مضطرب الحديث في سعيد.

الوجه الآخر: عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن عكرمة.

ورواه عن سعيد بن أبي عروبة بهذا الوجه: عبد الأعلى بن عبد الأعلى السامي، وعبدة بن سليمان، وروح بن عبادة، ومحمد بن جعفر غندر، قلت: وقد تابع سعيد بن أبي عروبة علي هذا الوجه: مجاعة بن الزبير البصري، وهشام الدستوائي، كلاهما عن قتادة، عن عكرمة به، وقد تابع قتادة أيضا علي هذا الوجه عن عكرمة: أيوب السختياني، وخالد الحذاء، وأخرجه البخاري عن أيوب كما سبق بيان ذلك في التخريج

الخلاصة:

إسناده ضعيف؛ قال أحمد بن حنبل: عباد بن العوام مضطرب الحديث، عن سعيد بن أبي عروبة (١).

وهي التي أشار فيها الإمام أحمد خطأ عباد: ذكرت حديث عباد، عن ابن أبي عروبة، عن قتادة، عن أنس: "أن صفية حاضت بعد ما طافت". فقال: أخطأ فيه عباد، إنما هو عن قتادة، عن عكرمة (٢).

والحديث بإسناد الطبراني - طريق عباد - "إسناده شاذ"؛ وذلك لمخالفة عباد ابن العوام لما رواه الثقات عن سعيد بن أبى عروبة وتفرده بذلك.

⁽١) الجرح والتعديل: ٦/٨٣.

⁽٢) العلل رواية المروذي: ١٤٩.

الراوي الرابع: عكرمة بن عمار العجلي.

هو عكرمة بن عمار العجلي، أبو عمار اليمامي بصري الأصل.

روى عن: الهرماس بن زياد - وله صحبة -، وإياس بن سلمة بن الأكوع، وسالم بن عبد الله بن عمر، وأبي زميل سماك بن الوليد الحنفي، وضمضم بن جوس، وشداد أبي عمار.

وروى عنه: شعبة، والثوري، ووكيع، ويحيى القطان، وابن المبارك، وابن مهدي.

وفاته: مات سنة تسع وخمسين ومائة (١).

قول الإمام أحمد الدال على الاضطراب:

قال عبد الله: قال أبي: "عكرمة بن عمار، مضطرب عن غير إياس بن سلمة، وكان حديثه عن إياس بن سلمة صالحًا، قال عبد الله: قال أبي: عكرمة بن عمار، مضطرب الحديث عن يحيى بن أبي كثير "(٢).

وقال الآجري: قال أبو داود: "في حديثه عن يحيى بن أبي كثير اضطراب، كان أحمد بن حنبل يقدم عليه ملازم بن عمرو"(٣)(٤).

100 1V9 8658

⁽١) ينظر: التاريخ الكبير: ١/٥٠، والثقات للعجلي: ١/٣٣٩، وتهذيب التهذيب: ٢٦١/٢.

⁽٢) العلل رواية عبدالله: ٩/١، والعلل رواية عبد الله: ١١٧/٣.

⁽٣) ملازم ابن عمرو ابن عبد الله ابن بدر أبو عمرو اليمامي صدوق. تقريب التهذيب: ٥٥٥.

⁽٤) سؤالات الآجري: ٣/٢٦٤.

أقوال الإمام أحمد الأخرى في الراوي:

قال عبد الله: قال أبي: "أحاديث عكرمة بن عمار عن يحيى بن أبي كثير ضعاف ليست بصحاح، قلت له: من عكرمة، او من يحيى؟ قال: لا، إلا من عكرمة". وقال في موضع آخر: "أتقن حديث إياس بن سلمة، يعني عكرمة"(١).

وقال أبو زرعة الدمشقي: "سمعت أحمد بن حنبل يضعف رواية أيوب بن عتبة (٢)، وعكرمة بن عمار، عن يحيى بن أبي كثير، وقال: عكرمة اوثق الرجلين"(٣).

وقال الفضل بن زياد: "سألت أبا عبد الله، قلت: هل كان باليمامة أحد يقدم على عكرمة بن عمار اليمامي مثل أيوب بن عتبة، وملازم بن عمرو، وهؤلاء؟ فقال: عكرمة فوق هؤلاء، او نحو هذا، ثم قال: قد روى عنه شعبة أحاديث "(٤).

أقوال العلماء الأخرى:

المعدلين:

قال يحيى بن معين، ووكيع^(۵)، والعجلي^(۱)، والدارقطني^(۷):" ثقة"^(۸). وزاد ابن معين: "ثبت"^(۹).

⁽١) العلل رواية عبدالله: ٢/٤٩٤.

⁽۲) سبقت ترجمته: ص ۱۵۷.

⁽٣) تاريخ أبي زرعة الدمشقى: ٥٣/١.

⁽٤) تاريخ بغداد: ٢٥٩/١٢.

⁽٥) ينظر: الجرح والتعديل: ١٠/٧.

⁽٦) ينظر: الثقات للعجلي: ١٤٤/٢.

⁽٧) ينظر: سؤالات أبي بكر البرقاني: ١١٧، والتتبع: ١٢٦.

⁽٨) ينظر: تاريخ ابن معين للدوري: ١٢٤/٤.

⁽۹) تاریخ بغداد: ۱۸۹/۱٤.

وقال ابن أبي خيثمة، عن ابن معين: "صدوق، ليس به بأس"(١).

وقال عثمان الدارمي: "قلت لابن معين: أيوب بن عتبة أحب إليك او عكرمة بن عمار؟ قال: عكرمة أحب إلى، أيوب ضعيف"(٢).

وقال محمد بن عثمان بن أبي شيبة، عن علي بن المديني: "كان عكرمة عند أصحابنا ثقة ثبتا"(٣).

وقال ابن عمار: "عكرمة بن عمار ثقة عندهم، وروى عنه ابن مهدي، ما سمعت فيه إلا خيرا، وقال أيضا: "هو أثبت من ملازم (3)، وهو شيخ أهل اليمامة (3).

وقال أبو حاتم: "كان صدوقًا، وربما وهم في حديثه، وربما دلس، وفي حديثه عن يحيى بن أبى كثير بعض الأغاليط"^(٦).

وقال ابن خراش "كان صدوقا، وفي حديثه نكرة $^{(\vee)}$.

وقال صالح بن محمد: "عكرمة بن عمار صدوق، إلا أن في حديثه شيئا، روى عنه الناس $^{(\Lambda)}$.

وقال النسائي: "ليس به بأس، إلا في حديث يحيى بن أبى كثير "(٩).

⁽١) التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة: ٣٤٣/١.

⁽۲) تاریخ الدارمی: ٦٧.

⁽٣) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني: ١٣٣.

⁽٤) ملازم ابن عمرو ابن عبد الله ابن بدر أبو عمرو اليمامي [لقبه لزيم] صدوق من الثامنة: ينظر: تقريب التهذيب: ٥٥٥.

⁽٥) تاريخ بغداد: ١٨٩/١٤.

⁽٦) الجرح والتعديل: ١١/٧.

⁽٧) المصدر نفسه: ١٩٠/١٤.

⁽٨) الجرح والتعديل: ١٨٨/١٤.

⁽٩) ينظر: تهذيب التهذيب: ٩/٩٦٦.

وقال الساجي: "صدوق، وثقه أحمد ويحيى، إلا أن يحيى بن سعيد ضعفه في أحاديثه عن يحيى بن أبي كثير وقدم ملازما عليه"(١).

وقال ابن عدي: "مستقيم الحديث إذا روى عنه ثقة"(٢).

وقال ابن شاهين: "عن أحمد بن صالح أنا أقول: إنه ثقة، وأحتج به وبقوله"(٢).

وقال الذهبي: "ثقة إلا في يحيى بن أبي كثير فمضطرب"(٤).

المجرحين:

قال ابن المديني: "أحاديث عكرمة عن يحيى بن أبي كثير ليست بذاك،

أحاديثه مناكير، كان يحيى بن سعيد يضعفها (٥)، وقال في موضع آخر: كان يحيى يضعف رواية أهل اليمامة مثل عكرمة وضربه (1).

وقال البخاري: "مضطرب في حديث يحيى بن أبي كثير، ولم يكن عنده (Y).

⁽۱) تاریخ بغداد: ۱۸۸/۱۶ – ۱۸۹.

⁽۲) الكامل: ٥/٢٧٧.

⁽٣) الثقات ابن شاهين: ١٧٧ – ١٧٨.

⁽٤) الكاشف: ٢/٣٣.

⁽٥) ينظر: تاريخ بغداد: ١٨٩/١٤، والمدخل إلى الصحيح للحاكم: ١٢٢.

⁽٦) المصدر نفسه: ١٨٩/١٤.

⁽٧) الكامل لابن عدي: ٥/٢٧٢، والضعفاء للعقيلي: ٤٩٤/٤.

وقال ابن حبان: "وفي روايته عن يحيى بن أبي كثير اضطراب، كان يحدث من غير كتابه"(١).

وقال صالح بن محمد الأسدي: "كان ينفرد بأحاديث طوال ولم يشركه فيها أحد، قال:وقدم البصرة فاجتمع إليه الناس، فقال: ألا أراني فقيها وأنا لا أشعر "؟!(٢).

وقال أبو أحمد الحاكم: "جل حديثه عن يحيى، وليس بالقائم" $(^{7})$.

وقال ابن حجر: "صدوق يغلط، وفي روايته عن يحيى بن أبي كثير اضطراب، ولم يكن له كتاب من الخامسة"(٤).

المناقشة:

وردت النقول عن الإمام أحمد في عكرمة بن عمار متقاربة أغلبها على صحة حديثه في بلده اليمامة ورواياته عن إياس بن سلمة "صالحة"؛ إلا أنه استثنى أحاديثه عن يحيى بن أبي كثير ووصفها بالاضطراب والضعف وهذا تضعيف نسبي.

أما حاله عند العلماء الآخرين: وثقه جمع منهم بلفظ "ثقة" كابن معين، والعجلي، وأبي داود، وابن عمار، والدارقطني؛ وقال ابن المديني: كان عند أصحابنا ثقة ثبتا وقال ابن عدي: مستقيم الحديث إذا روى عنه ثقة، وهذا توثيق صريح له.

ووافق البخاري وأبو داود وابن حبان الإمام أحمد بوصف عكرمة بالاضطراب في حديثه عن ابن أبي كثير "، وأشار البخاري إلى السبب بأنه "لم يكن عنده كتاب"، وذكر ابن حبان بأنه "كان يحدث من غير كتابه".

7000 1AT 1000

⁽١) الثقات لابن حبان: ٥/٢٣٣.

⁽۲) تاریخ بغداد: ۱۸۸/۱٤.

⁽٣) ينظر: إكمال تهذيب الكمال: ٢٥٨/٩.

⁽٤) تقريب التهذيب: ٣٩٦.

وهذا الاضطراب اوجب تضعيفه في يحيى خاصة قال أبو حاتم: "وفى حديثه عن ابن أبي كثير بعض الأغاليط". وقال النسائي: ليس به بأس، إلا في حديثه عن ابن أبي كثير.

وأمّا جرحه بالاضطراب عن يحيى بن أبي كثير، من قبل جمع من النقاد؛ لعلهم أرادوا بالاضطراب: الاختلاف أي الاضطراب الاصطلاحي.

النتيجة: ثقة، إلا في روايته عن يحيى بن أبي كثير، فضعيفة؛ لاضطرابه فيها فأغلب الأئمة على توثيقه مستثنين من ذلك أحاديثه عن يحيى بن أبي كثير والله أعلم.

نموذج من مرويات الراوي المعلة:

إيراد الحديث:

عن عكرمة بن عمار، عن يحيى بن أبي كثير، عن هلال بن عياض قال: حدثتي أبو سعيد الخدري قال: سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: ((لَا يَخْرُجِ الرَّجُلَانِ يَضْرِبَانِ الْغَائِطَ، كَاشِفَانِ عَوْرَتَهُمَا، يَتَحَدَّثَانِ، فَإِنَّ اللهَ يَمْقُتُ عَلَى ذَلِكَ)).

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد في مسنده (۱)، قال: حدثنا عبد الرحمن، وابن ماجه قال: حدثنا محمد بن يحيى، قال: حدثنا عبد الله بن رجاء، وأبو داود في سننه ($^{(7)}$)، قال:

⁽۱) مسند أحمد: ۲/۱۷، برقم (۱۱۳۱۰).

⁽۲) سنن ابن ماجه: ۲۲۰/۱، برقم (۳٤۲).

⁽٣) سنن أبي داود: ١٢/١، برقم (١٥).

حدثنا عبيد الله بن عمر بن ميسرة، قال: حدثنا ابن مهدي، والنسائي في الكبرى (١)، قال: أخبرنا عمرو بن على، عن عبد الرحمن.

كلاهما: (عبد الرحمن بن مهدي، وعبد الله بن رجاء) عن عكرمة؛ به.

الحكم على الحديث:

قال عبد الله أحمد بن حنبل: قال أبي: "أحاديث عكرمة بن عمار عن يحيى ابن أبي كثير ضعاف، ليست بصحاح، قلت له: من عكرمة، او من يحيى؟ قال: لا، إلا من عكرمة"(٢).

وقال البخاري: "عكرمة بن عمار يغلط الكثير في أحاديث يحيى بن أبي كثير "(7).

وقال ابن أبي حاتم الرازي: "سمعت أبي يقول في حديث، رواه عكرمة بن عمار، عن يحيى بن أبي كثير، عن هلال بن عياض، ويقال أيضا: عياض بن هلال، عن أبي سعيد الخدري، عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ أنه نهى المتغوطين أن يتحدثان". ورواه الاوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن النبي – صلى الله عليه وسلم – مرسلا. قال أبي: "الصحيح هذا، يعني حديث الاوزاعي، وحديث عكرمة وهم"(٤).

وقال أبو داود: "هذا لم يسنده إلا عكرمة بن عمار "(°).

⁽١) السنن الكبرى للنسائي: ٨٦/١، برقم (٣٧).

⁽٢) العلل رواية عبدالله: ٢/٤٩٤.

⁽٣) ترتيب علل الترمذي الكبير: ٢٤٠، برقم (٤٣٦).

⁽٤) علل الحديث لابن أبي حاتم: ١/٥٣١، برقم (٨٨).

⁽٥) سنن أبي داود: ١٢/١، برقم (١٥).

وتبعه عبد الحق الإشبيلي فقال: "لم يسنده هذا الحديث غير عكرمة بن عمار، وقد اضطرب فيه"(١).

وقال الدارقطني: "يرويه يحيى بن أبي كثير، واختلف عنه؛ فرواه عكرمة بن عمار، واختلف عن عكرمة أيضا؛ ورواه الثوري، عن عكرمة، عن عياض بن هلال، عن أبي سعيد. وكذلك قال عبد الملك بن الصباح، عن عكرمة. وقال عبيد بن عقيل: عن عكرمة بن عمار، عن يحيى، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة. وقال أبان العطار: عن يحيى، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه. وقال مسكين بن بكير: عن الاوزاعي، عن يحيى، عن محمد بن عبد الرحمن ابن ثوبان، عن جابر بن عبدالله. وقال غير مسكين: عن الاوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، مرسلا. وأشبهها بالصواب حديث عياض بن هلال، عن أبي سعيد"(٢).

وفيه إشارة أن هذا الوجه تفرد به عكرمة بن عمار، وهو ضعيف في يحيى، كما تقدم، والمرسل أصح وأقوى، فالاوزاعي وأبان من أصحاب يحيى الأثبات..

وهذه الراوية اضطرب فيها عكرمة فمرة أرسلها ومرة وصلها ورواه الاثبات من أصحاب يحيى مرسلا وهو الصواب.

وأشار بذلك أبو داود وغيره كما اسلفت الذكر.

ويشهد له في الباب عن أبي سعيد الخدري عند مسلم في صحيحه" ولفظه: "لا ينظر الرجل إلى عورة الرجل، ولا المرأة إلى عورة المرأة "(٣).

الخلاصة:

إسناده ضعيف: بسبب اضطراب عكرمة بن عمار فيه، وتنصيص الائمة على ذلك، والله أعلم.

⁽١) الأحكام الوسطى: ١٣٢/١.

⁽٢) علل الدارقطني: ٢٩٦/١١، برقم (٢٢٩٤).

⁽٣) صحيح مسلم: ٢٦٦/١، برقم (٣٣٨).

الراوي الخامس: فرج بن فضالة بن النعمان بن نعيم التنوخي الدمشقي.

هو فرج بن فضالة بن النعمان بن نعيم التنوخي، القضاعي، أبو فضالة الشامي، الحمصي، ويقال^(۱): الدمشقي.

روى عن: عبد الخبير بن قيس، وعبدالله بن عمر، وربيعة بن يزيد، وهشام بن عروة، يحيى بن سعيد الأنصاري، وأبى سعد صاحب واثلة وجماعة.

وروى عنه: ابنه محمد، وبقية بن الوليد، وصالح بن عبدالله الترمذي، وشعبة، ووكيع، ومعاذ بن معاذ، وأبو معاوية، وآخرون.

وفاته: مات سنة سبع وسبعين ومئتين (٢).

قول الإمام أحمد الدال على الاضطراب:

قال ابن هانىء: "سُئل - يعني أبا عبد الله - عن: فرج بن فضالة؟ فقال: أما ما روى عن الشاميين فصالح الحديث، وما روى عن يحيى بن سعيد فمضطرب الحديث"(٣).

وقال أبو داود: "قلت لأحمد: فرج بن فضالة؟ قال: إذا حدث عن الشاميين فليس به بأس، ولكن حديثه عن يحيى بن سعيد مضطرب"(٤).

⁽١) ينظر: تاريخ دمشق لابن عساكر: ٢٥٤/٤٨.

⁽۲) ينظر: الطبقات الكبرى: ۳۲۹/۹، والتاريخ الكبير: و۱۳٤/۷، والجرح والتعديل: ۸٦/۷، وتاريخ بغداد: ۲/۷۷، وتقريب التهذيب: ٤٤٤.

⁽٣) مسائل ابن أبي هاني: ٢١٥/٢.

⁽٤) سؤالات أبي داود: ٢٦٥.

أقوالا الإمام أحمد الأخرى في الراوي:

قال أبو داود: سمعت أحمد بن حنبل، سُئل عن إسماعيل بن عياش^(۱)، أهو أثبت، او أبو فضالة؟ قال: "أبو فضالة يحدث عن ثقات أحاديث مناكير "^(۲).

وقال الآجري: "سألت أبا داود، عن فرج بن فضالة؟ فقال: سمعت أحمد يقول: روى عن يحيى ابن أبي سعيد مناكير "(7).

وقال معاوية بن صالح: "فرج بن فضالة، أبو فضالة، قال أحمد: هو ثقة"(٤).

أقوال العلماء الآخرين في الراوي:

المعدلين:

لم أقف على تعديل للراوي فرج بن فضاله إلا من ابن معين فقال: "ليس به بأس"^(٥). وقال مرة: "صالح"^(٦). وابن المديني، وأبو حاتم، بقوله: وسط ويكتب حديثه مع قرنه بتجريح^(٧).

⁽۱) ستأتى دراسته: ص۲۹۱.

⁽٢) سؤالات أبي داود: ٢٦٣ – ٢٦٤.

⁽٣) سؤالات الآجري: ٥/١٤.

⁽٤) تاريخ بغداد: ۲۱/۳۹۵.

⁽٥) تاريخ ابن معين رواية الدارمي: ١٩٠.

⁽٦) تاريخ بغداد: ۲۱/۳۷۹.

⁽٧) الجرح والتعديل: ٧/٨٦.

المجرحين:

قال ابن سعد (1)، وابن معین (1)، وابن المدینی قال ابن سعد (1)، وابن معین وابن معین (1)، وابن معیف الحدیث". وزاد ابن المدینی: "لا أحدث عنه"، وزاد الدارقطنی: "یروی عن یحیی بن سعید أحادیث لا یتابع علیها".

وقال ابن الجنيد: "قال رجل لابن معين: أيما أعجب إليك، إسماعيل بن عياش، او فرج بن فضالة؟ قال: لا، بل إسماعيل، ثم قال: فرج ضعيف الحديث، وإيش عند فرج؟"(٧).

وقال ابن أبي شيبة عن ابن المديني: "هو وسط، وليس بالقوي"(^).

وقال البخاري (٩)، ومسلم (١٠): "منكر الحديث".

وقال أبو حاتم: "صدوق، يكتب حديثه، ولا يحتج به، حديثه عن يحيى بن سعيد فيه إنكار، وهو في غيره أحسن حالا، وروايته عن ثابت لا تصح"(١١).

وقال الحاكم أبو أحمد: "حديثه ليس بالقائم"(١٢).

⁽۱) الطبقات الكبرى: ۹/۹ ۳۲۹.

⁽٢) سؤالات ابن الجنيد: ٢٦١.

⁽٣) تاريخ بغداد: ۲۷۹/۱٤

⁽٤) الضعفاء والمتروكون له: ١٩٨.

⁽٥) تاريخ بغداد: ٢٨١/١٤.

⁽٦) تقريب التهذيب: ٤٤٤.

⁽٧) سؤالات ابن الجنيد: ٤٦١.

⁽٨) سؤالات بن أبي شيبة لعلي بن المديني: ١٦٢.

⁽٩) التاريخ الكبير: ١٣٤٧، برقم (٦٠٨).

⁽١٠) الكنى والأسماء له: ١/٥٨٦.

⁽١١) الجرح والتعديل: ٧/٨٦.

⁽۱۲) تهذیب الکمال: ۲۳/۱۳۰.

وقال ابن عدي: "وهذه الأحاديث التي أمليتها له غير محفوظة، وحديث يحيى ابن سعيد عن عمرة لا يرويها عن يحيى غير فرج، وله عن يحيى غيرها مناكير، وله غير ما أمليت أحاديث صالحة، وهو مع ضعفه يكتب حديثه"(١).

وقال عمرو بن علي: "سمعت عبدالرحمن بن مهدي يقول: حدث عن يحيى ابن سعيد الأنصاري أحاديث منكرة مقلوبة(7)، وفي الكامل حدث فرج بن فضالة عن أهل الحجاز بأحاديث منكرة مقلوبة(7).

وقال: "وكنا عند يحيى بن سعيد، فقال معاذ: حدثنا فرج بن فضالة، فرأيت يحيى كلح^(٤)، وجهه"^(٥).

وقال الساجي: "ضعيف الحديث، روى عن: يحيى بن سعيد مناكير كان يحيى، وعبدالرحمن لا يحدثان عنه"^(٦).

وقال علي بن عبدالعزيز البغوي، عن سليمان بن أحمد: "سمعت عبدالرحمن ابن مهدي: يقول ما رأيت شاميا أثبت منه، وما حدثت عنه، وأنا أستخير الله في الحديث عنه، فقلت يا أبا سعيد حدثني، فقال: اكتب حدثني فرج بن فضالة"(٧).

⁽١) الكامل: ٧/٤١.

⁽٢) الجرح والتعديل: ٨٦/٧.

⁽٣) الكامل: ٧/٢٤١.

⁽٤) الكلوح والكلاح: بدو الأسنان عند العبوس. ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: ٣/٤٤.

⁽٥) الكامل: ٧/٢٤١.

⁽٦) تاريخ بغداد: ١٤/٣٨١.

⁽۷) المصدر نفسه: ۱۶/۷۷.

وزاد ابن حجر (۱)، على رواية سليمان بن أحمد في تعديله: فقال: "لا يغتر أحد بالحكاية المروية في توثيقه عن ابن مهدي؛ فإنها من رواية سليمان بن أحمد، وهو الواسطى، وهو كذاب، وقد قال البخاري: تركه ابن مهدي "(۲).

وقال العقيلي: "مضطرب الحديث"(").

وقال ابن حبان: "يقلب الأسانيد، ويلزق المتون الواهية بالأسانيد الصحيحة، لا يحل الاحتجاج به"(٤).

وقال الخليلي في "الإرشاد": "ضعفوه، ومنهم من يقويه، وينفرد بأحاديث"($^{\circ}$). وقال مسعود السجزي عن الحاكم: "هو ممن لا يحتج به" $^{(7)}$.

المناقشة:

الذي يبدو لي بعد النظر في نقولات أصحاب الإمام أحمد في الراوي فرج بن فضاله أنه: ثقة لا سيما في حديث الشاميين، وضعفه ووصفه بالاضطراب ورواية المناكير عن الثقات وخاصة عن يحيى بن سعيد، ومقصد الإمام أحمد هنا هو الاضطراب الاصطلاحي المعروف، وأقواله الأخرى المنقولة عنه نفسه ذلك، فيما ذكر اختلاف الإمام أبي داود أنه سُئل الإمام أحمد وكذا سمعه يقول عنه رواه ابن فضالة عن يحيى بن سعيد فقال: مرةً مضطرب ، وقال مرة روى مناكير.

⁽۱) تهذیب التهذیب: ۳۸۳/۳.

⁽٢) التاريخ الأوسط: ٢/٥٠٢.

⁽٣) ميزان الاعتدال: ٣٤٥/٣.

⁽٤) المجروحين: ٢/٦٠٢.

⁽٥) الإرشاد: ١/٢٥٤.

⁽٦) سؤالات السجزي للحاكم: ١٩٠.

أما أقوال العلماء فيه: فلم أقف على من وثقه إلا ابن معين في رواية له قال: صالح، ومرة ليس به بأس، وكذا ابن المديني قال: هو وسط وليس بقوي، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه للاعتبار عن غير يحيى بن سعيد أحسن حالا؛ فيعتبر بحديثه.

وتكلم فيه آخرون: وهم أكثر النقاد فضعفوه كابن سعد، وابن معين، وأبي زرعة، والبخاري، ومسلم، والنسائي، وابن عدي، وابن حبان والدارقطني، والحاكم، وابن حجر.

وعلل أكثرهم تضعيفه؛ بانفراده برواية المناكير وخصه بعضهم عن يحيى بن سعيد وأطلق البخاري ومسلم وغيرهما عليه منكر الحديث.

أمّا من جرحه بالاضطراب: فقد وافق العقيلي الإمام أحمد في وصف فرج بن فضاله بالاضطراب ولعلهما أراد بالاضطراب رواية المناكير وسوء حفظه خاصة عن يحيى يروي أحاديث لا يتابع عليها.

النتيجة:

أنه ضعيف يكتب حديثه للاعتبار، وحديثه عن يحيى بن سعيد مضطرب منكر لا يتابع عليه، وروايته عن الشاميين أحسن حالا، والله أعلم.

نموذج من مرويات الراوي المعلة:

إيراد الحديث:

عن الفرج بن فضالة، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن عمرو بن علي، عن علي بن أبي طالب، قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: ((إذا فَعلَتْ أُمَّتِي خَمْسَ عَشْرةَ خَصْلةً حَلَّ بِها البَلاءُ)). قيل: وَما هي يا رَسولَ الله؟ قال: (إذا كانَ المَغْنَمُ دُوَلًا، والأمانةُ مَغْنَمًا، والزَّكاةُ مَغْرَمًا، وأطاعَ الرَّجُلُ زَوْجَتَهُ، وعَقَ أُمَّهُ، وبَرَ

صَديقهُ، وجَفا أباهُ، وارْتَفعتِ الأصواتُ في المساجد، وكانَ زَعِيمُ القَوْمِ أَرْذَلَهُمْ، وأُكْرِمَ الرَّجُلُ مَخافةَ شَرِّهِ، وشُرِبَتِ الخمرُ، ولُبِسَ الحَريرُ، واتُّخِذَتِ القِيانُ والمَعازفُ، ولَعنَ آخِرُ هذه الأُمَّةِ اولَها، فلْيَرْتَقبُوا عِنْدَ ذلكَ ريحًا حَمْراءَ، او خَسْفًا ومَسْخًا)).

تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي (١)، من طريق صالح بن عبد الله الترمذي، عن فرج، به.

وأخرجه الطبراني^(۲)، من طريق أحمد بن خليد قال: نا أبو توبة؛ عن الفرج بن فضالة، به.

الحكم على الحديث:

قال الترمذي بعد تخريج الحديث: "هذا حديث غريب لا نعرفه من حديث علي إلا من هذا الوجه، ولا نعلم أحدا رواه عن يحيى بن سعيد الأنصاري غير الفرج بن فضالة، وقد تكلم فيه بعض أهل الحديث وضعفه من قبل حفظه، وقد روى عنه وكيع وغير واحد من الأئمة"(٢).

وقال البرقاني: "قلت للدارقطني: حديثه عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن علي، عن علي، عن النبي - صلى الله عليه وسلم -: ((إذا عملت أمتي خمس عشرة خصلة)). فقال: هذا باطل؛ قلت: من جهة الفرج؟ قال: نعم ، قلت: يخرج هذا الحديث؟ قال: لا"(٤).

198 198

⁽۱) جامع الترمذي: ۲۷٤/٤، برقم (۲۳۵۷).

⁽٢) المعجم الاوسط: ١٥٠/١، برقم (٤٦٩).

⁽٣) جامع الترمذي: ٢٧٤/٤، برقم (٢٣٥٧).

⁽٤) سؤالات البرقاني للدارقطني: ٥١.

وقال الدارقطني: "يرويه يحيى بن سعيد الأنصاري، واختلف عنه؛ فرواه عبد الرحمن بن سعد بن سعيد، عن عمه يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب، عن عائشة. وخالفه فرج بن فضالة، فرواه عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن علي، عن على، وكلاهما غير محفوظ"(١).

والحديث عده ابن رجب في شرح العلل من مناكير الفرج، عن يحيى بن سعيد (٢).

وقال ابن الجوزي: "هذا حديث مقطوع فإن محمدا لم ير علي بن أبي طالب، وقال يحيى الفرج بن فضالة ضعيف"(٣).

وضعفه العراقي، والمنذري^(٤)، وقال الألباني في كتابة "ضعيف الترغيب والترهيب": "ضعيف جدا"(٥).

الخلاصة:

الحديث منكر ولا يصح؛ لأجل فرج بن فضالة، فروايته عن يحيى بن سعيد الأنصاري منكرة، وقد انفرد به عنه، ولم يتابعه عليه فيه أحد من أصحاب يحيى؛ لذا ذكر أكثر العلماء هذا الحديث في مناكيره.

⁽١) علل الدارقطني: ١٤/٣٢٩.

⁽٢) ينظر: شرح علل الترمذي: ٦١٢/٢.

⁽٣) العلل المتناهية في الأحاديث الواهية: ٣٦٧/٢.

⁽٤) فيض القدير: ١/٩٠٤.

⁽٥) ضعيف الترغيب والترهيب: (١٧٧٣).

الراوي السادس: محمد بن سليم أبو هلال الراسبي، البصري

هو محمد بن سليم أبو هلال الراسبي، البصري، مولى بني سامة بن لؤي، نزل في بني راسب فنسب إليهم، قيل: كان مكفوفا.

روى عن: الحسن، وابن سيرين، وحميد بن هلال، وسوادة بن حنظلة، وابنه عبد الله بن سوادة، ، وعدة.

روى عنه: ابن مهدي، ووكيع، وابن المبارك، وزيد بن الحباب، ومحمد بن الحسن الأسدي، والحسن الأشيب، وآخرون.

وفاته: مات في آخر سنة سبع وستين ومئة، وقيل قبل ذلك(١).

قول الإمام أحمد الدال على الاضطراب:

قال أبو بكر الأثرم: "سألت أبا عبد الله أحمد بن حنبل، عن أبي هلال، يعني الراسبي، قال: قد احتمل حديثه، إلا أنه يخالف في حديث قتادة، وهو مضطرب الحديث عن قتادة"(٢).

أقوال الإمام أحمد الأخرى في الراوي:

قال ابن هانيء: "قيل له - يعني لأبي عبد الله - : "فجرير (٣)، وأبو هلال؟ فقال: جرير أحسن حديثًا، وأحب إلي واوسع في العلم، وأقرب إلى السنة من أبي هلال، وأما أبو هلال، فقال: لا يحفظ، ولين حديثه"(٤).

⁽۱) ينظر: الطبقات الكبرى: ٢٧٨/٩، والتاريخ الكبير: ١/٥٠١، والجرح والتعديل: ٢٧٣/٧، وتهذيب التهذيب: ١/٥٨٥.

⁽٢) ينظر: الجرح والتعديل: ٢٧٣/٧.

⁽٣) جرير ابن حازم ابن زيد ابن عبد الله الأزدي، أبو النضر البصري والد وهب، ثقة لكن في حديثه عن قتادة ضعف، وله أوهام إذا حدث من حفظه، وهو من السادسة مات سنة سبعين بعد ما اختلط لكن لم يحدث في حال اختلاطه. تقريب التهذيب: ١٣٨.

⁽٤) مسائل الإمام أحمد رواية ابن هانئ: ٢٠٨/٢.

وقال المروذي: "سألت أبا عبد الله، عن مبارك بن فضالة (١)، وأبي هلال، فقال: هما متقاربان، ليس هما بذاك، وقد كنت لا أخرج عن مبارك شيئا ثم بعد"(١).

وقال الفضل بن زياد: سُئل - يعني أحمد بن حنبل - عن جرير بن حازم، وأبي هلال؟ فقال: "لا، جرير صاحب سنة وأكثر حديثًا، وأما أبو هلال فإنه لا يحفظها، وقال: إن جريراً وهم في أحاديث قتادة "(٣).

أقوال العلماء الآخرين في الراوي:

المعدلين:

قال عثمان الدارمي: "قلت لابن معين: حماد بن سلمة (٤) أحب إليك في قتادة او أبو هلال؟ فقال: حماد أحب إلى، وأبو هلال صدوق "(٥).

وقال مرة: "ليس به بأس، وليس بصاحب كتاب"(٦).

وقال أبو حاتم: "محله الصدق، لم يكن بذاك المتين $(^{(\vee)}$.

وقال الآجري، عن أبي داود: "أبو هلال ثقة، ولم يكن له كتاب، وهو فوق عمران القطان"(^).

⁽۱) مبارك ابن فضالة أبو فضالة البصري صدوق يدلس ويسوي من السادسة، أنظر تقريب التهذيب: ٥١٩.

⁽٢) العلل رواية المروذي: ٧٩.

⁽٣) المعرفة والتاريخ: ١٦٧/٢.

⁽٤) حماد ابن سلمة ابن دينار البصري أبو سلمة ثقه عابد أثبت الناس في ثابت وتغير حفظه بآخرة. تقريب التهذيب: ١٧٨.

⁽٥) تاريخ ابن معين رواية الدارمي: ٤٩.

⁽٦) ينظر: مسند ابن الجعد: ٢٥٦.

⁽٧) الجرح والتعديل: ٧/٢٧٤.

⁽٨) سؤالات الآجري: ٢/٢٦١.

وقال الدارقطني في السؤالات: "ثقة"(١).

وقال ابن حجر: "صدوق فيه لين من السادسة"(1).

المجرحين:

قال ابن سعد: "فيه ضعف، وكان لا يحدث حتى ينسب من عنده"(٣).

وقال عمرو بن علي: "كان يحيى لا يحدث عنه، وكان عبد الرحمن يحدث عنه"(٤).

وقال ابن أبي حاتم: "أدخله البخاري في "الضعفاء"، وسمعت أبي يقول: يحول منه (٥).

وهذه عادة معروفة عنه في رفع أسماء من الرواة من كتاب الضعفاء؛ لأنه عنده، والله أعلم، ممن لم يبلغ الضعف الشديد.

وقال النسائي: "ليس بالقوي"(٦).

وقال الساجي: "روى غير حديث منكر " $(^{\vee})$ ".

وقال البزار: "احتمل الناس حديثه، وهو غير حافظ"(^).

⁽١) سؤالات الحاكم: ٢٦٩.

⁽۲) تقریب التهذیب: ۲۸۱.

⁽٣) الطبقات الكبرى: ٩/٢٧٨.

⁽٤) الكامل: ٧/٢٣٤.

⁽٥) الجرح التعديل: ٢٧٤/٧، والضعفاء الصغير للبخاري: ١٠٢.

⁽٦) الضعفاء والمتروكين: ٢١٢.

⁽۷) تهذیب التهذیب: ۱۱/۵۸۵.

⁽٨) مسند البزار: ١٣/ ٤٣٩.

وقال ابن عدي – بعد أن ذكر له أحاديث كلها او عامتها غير محفوظة –: "وله غير ما ذكرت، وفي بعض رواياته ما لا يوافقه عليه الثقات، وهو ممن يكتب حديثه"(۱).

وقال ابن حبان: "وكان أبو هلال شيخًا صدوقًا إلا أنه كان يخطئ كثيرًا من غير تعمد، حتى صار يرفع المراسيل ولا يعلم، وأكثر ما كان يحدث من حفظه، فوقع المناكير في حديثه من سوء حفظه"(٢).

وقال الدارقطني: "ضعيف"^(٣). وقال أيضًا: "وكان كثيرًا ما يتوقى رفع الحديث"^(٤).

المناقشة:

الراوي محمد بن سليم الراسبي: وردت أقوال الإمام أحمد في تضيعف أحاديثه عن قتادة ووصفه بالمخالفة والاضطراب، لكن تضعيفه له تضعيف يسير وقال عنه: كان لا يحفظ، مع ذلك احتمل حديثه أي بالمتابعات والشواهد، وجاءت أقواله الأخرى إجابات عن أسئلة وجهت له تقارن بين أبي هلال الراسبي وغيره من الرواة، وقدم فيها الإمام أحمد غيره من الرواة عليه.

أمّا أقوال العلماء فيه: فقد اختلفوا فيه: فمنهم من وثقه توثيقًا لا يصل لحد الثقة الذي يقبل منه التفرد مطلقًا، بل توثيقًا بمرتبة الصدوق الذي يقبل منه ما وافق الثقات ولم يخالفهم، مع تجنب أحاديثه عن قتادة التي خالف فيها كما نص الأئمة النقاد على ذلك.

⁽١) الكامل: ٧/٣٤٤.

⁽٢) المجروحين: ٢/٢٨٣.

⁽٣) علل الدارقطني: ٢٢١/١٢.

⁽٤) المصدر نفسه: ١١٦/٨.

وتكلم فيه آخرون: فضعفه جمع من العلماء كما اسفلنا ذكرهم منهم يحيى بن سعيد، ويزيد بن زريع، وابن سعد، والبخاري، والنسائي، وأبو زرعة الرازي، وابن حبان، والبزار، والدارقطني، ولم يكن تضعيفهم له بالشديد بل ضعفوه تضعيفًا يسيرًا. أي يعتبر به في المتابعات والشواهد؛ بسبب سوء حفظه وروايته أحاديث تخالف أحاديث الثقات.

وفصل ابن حبان بكلام جميل في حاله فقال: "كان شيخًا صدوقاً، إلا أنه كان يخطئ كثيراً من غير تعمد حتى صار يرفع المراسيل ولا يعلم، وأكثر ما كان يحدث من حفظه فوقع المناكير في حديثه من سوء حفظه". وهذا يدلك أنه لم يكن عنده ضبط صدر فاجتمع سوء حفظه مع عدم وجود كتاب فأدى إلى ضعفه، كما ذكر ابن معين: لم يكن صاحب كتاب.

أمّا من وصفه بالاضطراب: فلم أقف على من ذكر الاضطراب في أبي هلال الراسبي غير الإمام أحمد وقيده بروايته عن قتادة وسيأتي أنه أراد بالاضطراب الاصطلاحي في روايته عن قتادة.

النتيجة:

أنه صدوق لين الحديث، ويقبل من حديثه ما توبع فيه، او انفرد به ما لم يخالف، ولم يكن منكرًا، فإذا خالف فلا يحتج به؛ ضعيف مضطرب الحديث عن قتادة، عامة أحاديثه عنه غير محفوظة.

نموذج من مرويات الراوي المعلة:

إيراد الحديث:

عن أبي هلال عن قتادة، عن أنس بن مالك، قال: ما خطبنا نبي الله

- صلى الله عليه وسلم - إلا قال: ((لَا إِيمَانَ لِمَنْ لَا أَمَانَةَ لَهُ، وَلَا دِينَ لِمَنْ لَا عَهْدَ لَهُ)(١).

وفي رواية: ما خطب النبي - صلى الله عليه وسلم - إلا قال: ((لَا إِيمَانَ لِمَنْ لَا أَمَانَةَ لَهُ))(٢).

تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي شيبة (7)، من طريق مصعب بن المقدام، وأحمد طريق طريق بهز، وعبد الحميد في المنتخب (9)، من طريق ابن أبي شيبة، ثنا مصعب بن مقدام، عن أبي هلال، به، وأبو يعلى (7)، من طريق شيبان.

ثلاثتهم: (مصعب بن المقدام، وبهز، وشيبان) عن أبي هلال، به.

الحكم على الحديث:

أخرجه ابن عدي في الكامل في مناكير أبي هلال الراسبي $^{(\vee)}$.

وقال الدارقطني: يرويه حماد بن سلمة، واختلف عنه، فرواه مؤمل: عن حماد ابن سلمة، عن ثابت، عن أنس.

7... 500 Y

⁽١) اللفظ لأحمد: (١٢٤١٠).

⁽٢) اللفظ لعبد بن حميد: ٣٦١، برقم (١١٩٨).

⁽٣) مصنف ابن أبي شيبه: ١٣/١٧، برقم (٣٢٣٣٢).

⁽٤) مسند أحمد: ١٩/٥٧١، برقم (١٢٣٨٣).

⁽٥) المنتخب لعبد بن حميد: ٣٦١، برقم (١١٩٨).

⁽٦) مسند أبي يعلى: ٥٣٢/٤، برقم (٢٨٦٣).

⁽٧) الكامل: ٧/٢٤٤.

وخالفه حجاج؛ فرواه عن حماد، عن ثابت، وحميد، ويونس، عن الحسن، عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلا، وهو الصواب.

ورواه أبو هلال الراسبي، واختلف عنه؛ فرواه كامل بن طلحة، عن أبي هلال، عن قتادة، عن الحسن، عن أنس.

وغيره يرويه، عن أبي هلال، عن قتادة، عن أنس.والمرسل أصحهما(١).

وقال الدارقطني أيضا: تفرد به أبو هلال الراسبي، عنه، وغيره يرويه عن قتادة، عن الحسن مرسلا، والمرسل أصح $\binom{7}{}$.

الخلاصة:

إسناده ضعيف؛ لضعف أبي هلال الراسبي، وخاصة بروايته عن قتادة فقد نص النقاد على ضعفها وإضطرابها، والله أعلم.

⁽١) علل الدارقطني: ٣٠/١٢.

⁽٢) علل الدارقطني: ١٣٩/١٢.

الراوي السابع: هشام بن عمار بن نصير، الدمشقى.

هو هشام بن عمار بن نصير بن ميسرة بن أبان، السلمي، ويقال: الظفري، أبو الوليد الدمشقى، خطيب المسجد الجامع بها.

روى عن: ابن عيينة وصدقة بن خالد، والوليد بن مسلم، ومعروف أبي الخطاب الدمشقي، - صاحب واثلة - ويحيى بن حمزة الحضرمي، وغيرهم.

وروى عنه: البخاري، والنسائي، وشيخاه - الوليد بن مسلم، ومحمد بن شعيب -، وابن سعد، وابن ماجه، وأبو داود، وأبو عبيد القاسم بن سلام، وغيرهم.

وفاته: مات سنة خمس وأربعين على الصحيح وله اثنتان وتسعون سنة (١).

قول الإمام أحمد الدال على الاضطراب:

قال المروذي: "ذكر - أبا عبد الله - هشام بن عمار، فقال: طياش خفيف، وقال: كنا بالثغر، وكان معنا شاب، فذهب إلى يوسف بن أسباط، فكتب عنه أحاديث، فكان كمنها عن هشام، عن الحسن، في أهل الذمة إذا نقضوا العهد. قال: لا تسبي الذرية، وحدث عن مغيرة، عن إبراهيم مثله، حدث بهما عن سفيان: ليس من حديث مغيرة، عن إبراهيم شيء، فلم أنه، وكان قد اضطرب عليه حفظه"(٢).

أقوال الإمام أحمد الأخرى في الراوي:

قال المروذي: "ورد كتاب من دمشق: سل لنا أبا عبد الله، فإن هشام بن عمار قال: لفظ جبريل ومحمد عليهما السلام بالقرآن مخلوق، فسألت أبا عبد الله فقال: أعرفه طياشا، قاتله الله، لم يجتر الكرابسي أن يذكر جبريل ولا محمدا صلى الله عليه وسلم -، هذا قد تجهم، وفي الكتاب أنه قال في خطبته: الحمد لله

⁽۱) ينظر: التاريخ الكبير: ۱۰٤/۱۰، والجرح والتعديل: ٩/٦٦، وسير أعلام النبلاء: ١١/٠٢٠، والجرح والتعديل: ٩/٦٦، وسير أعلام النبلاء: ٢٠/١١، والجرح والتعديل: ٩/٣٠، وسير أعلام النبلاء: ٤٢٠/١١

⁽٢) العلل راوية المروذي: ١٤٠.

الذى تجلى لخلقه بخلقه، فسألت أبا عبد الله. فقال: هذا جهمي، الله تجلى للجبال. يقول هو: تجلى لخلقه، إن صلوا خلفه فليعيدوا الصلاة"(١).

وقد أجاب أبو الفداء الدمشقي على وصف الإمام أحمد له بالجهمي بكلام نفيس... فقال: "وهذا من الإمام أحمد حسم لمادة الكلام في القرآن ولمادة التجهم وهو مأجور على ذلك؛ ولكن المعروف عن هشام بن عمار ما فيه كثير أمر، ويمكن حمله على معنى صحيح؛ وذلك لأن المعروف من أمره الديانة والعلم (٢).

أقوال العلماء الأخرى:

المعدلين:

قال ابن معین $^{(7)}$ ، والعجلي $^{(1)}$: "ثقة".

وقال أبو حاتم عن يحيى بن معين: "كيس كيس"(٥).

وقال العجلي $(^{7})$ ، وأبو حاتم $(^{(Y)})$: "صدوق".

وقال النسائي: "لا بأس به"^(٨).

وقال الدارقطني: "صدوق، كبير المحل"(٩). وذكره ابن حبان في "الثقات"(١٠).

⁽١) ميزان الاعتدال: ٤/٤٠٣.

⁽٢) التكميل في الجرح والتعديل: ٤٨٣/١.

⁽٣) سؤالات ابن الجنيد: ٣٩٧.

⁽٤) الثقات العجلي: ٢/٣٣٢.

⁽٥) الجرح والتعديل: ٦٦/٩.

⁽٦) الثقات العجلي: ٢/٣٣٢.

⁽٧) الجرح والتعديل: ٦٦/٩.

⁽٨) تسمية الشيوخ: ٦٣.

⁽٩) سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني: ٢٨١.

⁽۱۰) الثقات ابن حبان: ۹/۲۳۳.

المجرحين:

وقال ابن أبي حاتم، عن أبيه: "لما كبر هشام تغير، فكل ما دفع إليه قرأه، وكلما لقن تلقن، وكان قديما أصح، كان يقرأ من كتابه"(١).

وقال البزار: "آفته أنه ربما لقن أحاديث، فتلقنها"(٢).

وقال الآجري، عن أبي داود: "أبو أيوب - يعني سليمان بن عبد الرحمن (⁽⁷⁾)، - خير منه، حدث هشام بأربعمائة حديث مسندة ليس لها أصل، كان فضلك (⁽³⁾)، يدور على أحاديث أبي مسهر وغيره، يلقنها هشاما، فيحدث بها، وكنت أخشى أن يفتق في الإسلام فتقا (⁽⁵⁾)، وقال: وقال هشام بن عمار: حديثي قد روي، فلا أبالي من حمل الخطأ "(⁽¹⁾).

وقال ابن عدي: "سمعت قسطنطين (^{۷)} يقول: حضرت مجلس هشام، فقال له المستملي: من ذكرت؟ فقال: حدثنا بعض مشايخنا – ثم نعس – فقال المستملي: لا تنتفعون، به فجمعوا له شيئا، فأعطوه، فكان بعد ذلك يملى عليهم"(^{۸)}.

⁽١) الجرح والتعديل: ٩/٦٦ – ٦٧.

⁽٢) ينظر: إكمال تهذيب الكمال: ١٥٢/١٢.

⁽٣) هو سليمان بن عبد الرحمن بن عيسى التميمي، الدمشقي، أبو أيوب، صدوق يخطئ، من العاشرة مات سنة ثلاث وثلاثين. تقريب التهذيب: ٢٦٠٣.

⁽٤) هو الإمام الحافظ أبو بكر الفضل الصائغ بن العباس الرازي صاحب التصانيف. قال الخطيب: وكان ثقة ثبتا حافظا. ينظر: تاريخ بغداد: ٣٣٧/١٤.

⁽٥) سؤالات الآجري لأبي داود: ١٩٠/ - ١٩١.

⁽٦) سؤالات الآجرى: ١٩٠/ - ١٩١.

⁽٧) قسطنطين بن عبد الله الرومي، مولى أمير المؤمنين المعتمد على الله. ينظر: تاريخ بغداد: (٧) قسطنطين بن عبد الله الرومي، مولى أمير المؤمنين المعتمد على الله. ينظر: تاريخ بغداد:

⁽٨) ذكره المزي في تهذيب الكمال: ٣٠/ ٢٤٩.

وقال ابن وارة: "عزمت زمانا أن أمسك عن حديث هشام؛ لأنه كان يبيع الحديث. قال الذهبي - معلقا على هذا القول: قلت: العجب من هذا الإمام مع جلالته، كيف فعل هذا، ولم يكن محتاجا! وله اجتهاده (۱).

وقال صالح بن محمد: "كان يأخذ على الحديث، ولا يحدث ما لم يأخذ"(٢).

وقال الإسماعيلي، عن عبد الله بن محمد بن سيار (٣): "كان هشام يلقن، وكان يلقن كل شيء ما كان من حديثه، وكان يقول: أنا قد خرجت هذه الأحاديث صحاحا، وقال الله: ﴿فَمَنْ بَدَّلَهُ بِعُدَ مَا سَمِعَهُ وَ فَإِنَّمَاۤ إِثْمُهُ وَ عَلَى ٱلَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ وَ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ (٤)، وكان يأخذ على كل ورقتين درهما، ويشارط، ولما لمته على التلقين، قال: أنا أعرف حديثي، ثم قال لي بعد ساعة: إن كنت تشتهي أن تعلم، فأدخل إسنادا في شيء، فتفقدت الأسانيد التي فيها قليل اضطراب، فسألته عنها، فكان يمر فيها "(٥).

قال: وقال هشام: نظر يحيى بن معين في حديثي كله، إلا حديث سويد بن عبدالعزيز، فإنه قال: سويد ضعيف^(٦).

⁽١) ينظر: تهذيب الكمال: ٢٤٩/٣٠، وسير أعلام النبلاء: ٢٦/١١.

⁽۲) تاریخ بغداد: ۱/۱۰ ٤٤.

⁽٣) هو أبو محمد عبد الله بن محمد بن سيار الفرهاذاني، قال ابن عدي كان رفيق النسائي، وكان ذا بصر بالرجال، وكان من الأثبات. ينظر: سير أعلام النبلاء: ١٤٦/١٤.

⁽٤) سورة البقرة الآية: ١٨١.

⁽٥) ينظر: ميزان الاعتدال: ٣٠٣/٤.

⁽٦) ينظر: الكامل لابن عدي: ٤٩٠/٤. وسويد بن عبد العزيز هو السلمي مولاهم الدمشقي، ضعيف جدا من كبار التاسعة، مات سنة ١٩٤. تقريب التهذيب: ٢٧٠٧.

المناقشة:

الراوي هشام بن عمار: مقرئ أهل دمشق ومحدثهم كان واسع الرواية، متبحراً في العلوم ومفتيهم، أخذ القراءة عرضا عن أيوب بن تميم، رزق كبر السن.

ولم أقف للإمام أحمد على قول في هشام بن عمار إلا ما رواه المروذي "طياش خفيف"، وعلق الذهبي عليها فقال: أما قول الإمام فيه: "طياش"؛ فلأنه بلغه عنه أنه قال في خطبته: "الحمد لله الذي تجلى لخلقه بخلقه"، فهذه الكلمة لا ينبغي إطلاقها، وإن كان لها معنى صحيح، لكن يحتج بها الحلولي والاتحادي... وبكل حال: كلام الأقران بعضهم في بعض يحتمل، وطيه اولى من بثه، إلا أن يتفق المتعاصرون على جرح شيخ، فيعتمد قولهم، والله أعلم (١)، وقوله: "وكان قد اضطرب عليه حفظه"، وهي أقوى ما ورد في جرحه عن الإمام أحمد، وقوله: "هذا جهمي"، وقد أجاب أبو الفداء عنه وقد سبق ذكره.

وذهب عدد من الأئمة النقاد إلى توثيقه منهم: ابن معين، والعجلي، وابن حبان.

وأما أبا داود فقال: حدث بأربعمائة حديث لا أصل لها، وهذا محمول بعد التغير والاختلاط وقبول التلقين؛ وذلك لأنه كان صحيح الكتاب ويحدث منه فيقبل، ذكر ذلك أبو حاتم فقال: "صدوق وقد تغير فكان كل ما دفع إليه قرأه وكل ما لقنه تلقن، وكان قديما أصح، كان يقرأ من كتابه".

وقال البزار: آفته التلقين، وكذلك قال ابن سيار، وقال النسائي: لا بأس به، وقال مسلمة: تكلم فيه، وهو جائز الحديث، صدوق، وهذا ليس بتوثيق مطلق له لكنه يحتج بحديثه قبل التغير، وقد دافع عنه الحافظ الذهبي فقال: صدوق مكثر له ما ينكر. وأنكروا عليه أنه لم يكن يحدث إلا بأجر ومثل هذا لا يقبل حديثه في مواطن النزاع وخصوصاً في أمر عمت به البلوى.

⁽۱) ينظر: سير أعلام النبلاء:١١/١١٤.

والذي يظهر بعد هذا العرض أن المآخذ التي عليه:

- ١. أنه لما كبر تغير فصار يتلقن، بعد أن كان صحيح الكتاب يحدث منه.
 - ٢. أنه كان يأخذ على الحديث أجرا.
 - ٣. أنه روي أحاديث مناكير.

أمًّا جرحه بالاضطراب، فلم أقف على من ذكر ذلك عنه غير الإمام أحمد؛ ولعله أراد بالاضطراب بمعنى الضعف وروايته مناكير وقبوله التلقين.

وقد تبين أن كلام الإمام أحمد متوافق مع مجموع كلام الأئمة النقاد.

النتيجة:

صدوق يحتج به قبل تغيره كبر فصار يتلقن، فحديثه القديم أصح، كان يحدث من كتابه وهو صحيح، والله أعلم.

نموذج من مرويات الراوي المعلة:

إيراد الحديث:

عن هشام بن عمار، قال: حدثنا سويد بن عبد العزيز، عن حميد، عن أنس ابن مالك، قال: قَال رَسُولُ اللهِ - صلى الله عليه وسلم - ((إِنَّ فِي جَهَنَّمَ رَحَى تَطْحَنُ عُلَمَاءَ السُّوءِ طَحْنًا)).

تخريج الحديث:

أخرجه ابن عدي في الكامل^(۱)، ومن طريقه ابن عساكر^(۲)، من طريق عبدالعزيز بن حيان، عن هشام بن عمار، به.

⁽١) الكامل: ٤/٤ ع.

⁽۲) تاریخ دمشق لابن عساکر: ۲۸۲/۳٦.

الحكم على الحديث:

قال ابن حجر عن هذا الحديث في لسان الميزان: "أما الحديث الباطل الذي أشار اليه فقد ذكره ابن عدي في الكامل في ترجمة سويد بن عبد العزيز: حدثنا إبراهيم بن عبد العزيز بن حيان، حدثنا أبي، حدثنا هشام بن عمار، حدثنا سويد بن عبد العزيز، عن حميد، عن أنس رضي الله عنه مرفوعا: إن في جهنم رحى تطحن علماء السوء طحنا. وقال ابن عدي: وعندي كتاب سويد الذي يرويه عن هشام ليس فيه هذا الحديث وهذا ينفرد به عبد العزيز بن حيان الموصلي. وقد حدثنا به عنه أبو عوانة الإسفرايني أيضا. وقال الحافظ: وسويد ضعيف، وهشام كان في الآخر يلقن فيتاقن ما ليس من حديثه فالآفة منه"(۱).

الخلاصة:

إن أهل العلم حملوا ضعف الحديث على هشام لقبوله التلقين، قال ابن حجر: الآفة منه.

⁽۱) ينظر: لسان الميزان ابن حجر: ٥/٤٠٠.

الراوي الثامن: يحيى بن سليم القرشى، الطائفى.

هو يحيى بن سليم القرشي، الطائفي، أبو محمد، ويقال: أبو زكريا الحذاء، الخراز، قال ابن سعد: طائفي سكن مكة.

روى عن: داود بن أبي هند، وعبيد الله بن عمر العمري، وموسى بن عقبة، والثوري، وعمران القصير، وابن جريج، وغيرهم.

روى عنه: إسحاق بن راهويه، وبشر بن عبيس، والحميدي، وكيع - وهو من أقرانه - والشافعي، وابن المبارك - ومات قبله - وأبو بكر بن أبي شيبة،.

قال البخاري عن أحمد بن محمد بن أبي بزة: مات سنة خمس وتسعين، وهو مكى، كان يختلف إلى الطائف فنسب إليه (١).

وفاته: مات سنة ثلاث وتسعين ومائة أو بعدها (٢).

قول الإمام أحمد الدال على الاضطراب:

قال أبو داود: "سمعت أحمد يقول: يحيى بن سليم، مضطرب الحديث، روى عن عبيد الله مناكير"(٢).

أقوال الإمام أحمد الأخرى في الراوي:

قال عبد الله بن أحمد: "سألته - يعني أباه - عن يحيى بن سليم، قال: كذا وكذا والله إن حديثه يعني فيه شيء، وكأنه لم يحمده. وقال مرة أخري: كان قد أتقن

⁽١) ينظر: التاريخ الأوسط: ٨٥٤/٤.

⁽۲) ينظر: الطبقات الكبرى: ۱۱/۸، والتاريخ الكبير: ۲۷۹/۸، والجرح والتعديل: ۱۰٦/۹، وسير أعلام النبلاء: ۳۰۷/۹، و تقريب التهذيب: ۵۲۱.

⁽٣) سؤلات أبي داود: ٢٣٦.

حديث ابن خثيم، كان عنده في كتاب. فقلنا له: أعطنا كتابك. فقال: أعطوني مصحفا رهنا. قلنا: من أين لنا مصحف ونحن غرباء "(١).

وقال المروذي: قلت - يعني لأبي عبد الله - كتبت عن يحيى بن سليم؟ قال: حديثا، او حديثين، كان يكثر الخطأ "(٢).

وقال المروذي: قال - أبو عبد الله - في حديث يحيى بن سليم، عن عبيدالله، عن نافع، عن ابن عمر. قال: سافرت مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وأبي بكر، وعمر، وعثمان، فكانوا يصلون الظهر والعصر ركعتين ركعتين، لا يصلون قبلها ولا بعدها. فأنكره إنكارا شديدا. وقال: هذا من قبل يحيى بن سليم"(٣).

وقال عبد الله بن أحمد: "سمعت أبي يقول: وقعت على يحيى بن سليم وهو يحدث عن عبيد الله أحاديث مناكير فتركته ولم أحمل عنه إلا حديثا"(٤).

وقال عباس: "سمعت أحمد بن حنبل يقول: أتيت يحيى بن سليم الطائفي، فكتبت عنه شيئا، فرأيته يخلط في الأحاديث فتركته"(٥).

وقال أبو الحسن الميموني، عن أحمد بن حنبل: "سمعت منه حديثا واحدا"(٦).

⁽١) العلل رواية عبدالله: ٢/٠٨٠.

⁽٢) العلل رواية المروذي: ١٤٢.

⁽٣) المصدر نفسه: ١٤٥.

⁽٤) الضعفاء العقيلي: ٤/٥٠٤.

⁽٥) المصدر نفسه: ٤/٥٠٤.

⁽٦) تهذیب الکمال: ۳٦٧/٣١.

أقوال العلماء الأخرى في الراوي:

المعدلين:

قال ابن سعد (1)، وابن معین (7)، والعجلي (7): "ثقة". وزاد ابن سعد: "کان کثیر الحدیث".

وقال البخاري: "ما حدث الحميدي عن يحيى بن سليم، فهو صحيح"(٤).

وقال يعقوب بن سفيان الفسوي: "سني رجل صالح، وكتابه لا بأس به، وإذا حدث من كتابه فحديثه حسن، وإذا حدث حفظا فتعرف وتنكر "(°).

وقال ابن عدي: "له عن مشايخه أحاديث صالحة، وافرادات، وغرائب، وأحاديثه متقاربة، وهو صدوق لا بأس به"(٦).

وقال الذهبي: "ثقة، قال أبو حاتم لا يحتج به، وقال النسائي: منكر الحديث عن عبيد الله بن عمر "(٧).

المجرحين:

قال أبو حاتم: "شيخ صالح، محله الصدق، ولم يكن بالحافظ، يكتب حديثه، ولا يحتج به"(^).

⁽١) الطبقات: ٨/ ٢٦.

⁽٢) تاريخ ابن معين للدوري: ٣-٦٠.

⁽٣) إكمال تهذيب الكمال: ٣٢٣/١٢.

⁽٤) نقله ابن حجر تهذيب التهذيب: ٤ ١ / ٤٧١، ولم أقف عليه في المطبوع.

⁽٥) المعرفة والتاريخ: ٣/٥١.

⁽٦) الكامل: ٩/٤٦.

⁽۷) الكاشف: ۲/۲۳۳.

⁽٨) الجرح والتعديل: ٩/٥٦.

وقال الساجي: "صدوق يهم في الحديث، وأخطأ في أحاديث رواها عن عبيدالله بن عمر، لم يحمده أحمد"(١).

وقال النسائي: "ليس بالقوي (٢)، وهو منكر الحديث عن عبيد الله بن عمر "(٣). وقال الدارقطني: "سيئ الحفظ"(٤).

وقال ابن حجر: "صدوق سيء الحفظ من التاسعة"(٥).

المناقشة:

قال الإمام أحمد في وصف يحيى بن سليم: "كذا وكذا، والله إن حديثه يعني فيه شيء وكأنه لم يحمده، وقوله في الراوي: كذا وكذا، عبارة تليين كما فسره الذهبي استقراءً من أقوال عبدالله بن أحمد، وقال: "مضطرب الحديث"، كما في رواية أبي داود؛ لما رأى فيه من اختلاط وأخطاء، وأنه: "كان يُكثر الخطأ"، كما في رواية المرُوذي، ومع ذلك فقد روى عبد الله عنه أنه قال: "كان قد أتقن حديث ابن خُثيم، كانت عنده في كتاب"، أي: صحيح الكتاب في ابن خيثم.

فهذا يفيد أنه في حالة رواية يحيى بن سليم عن عبد الله بن عثمان بن خثيم يخرج عن الأصل الذي هو اضطرابه.

وأختلف الأئمة النقاد في يحيى بن سليم فمنهم من وثقه واطلق توثقيه - ثقة - كابن سعد، وابن معين، في إحدى روايته، والعجلي.

⁽١) ينظر: إكمال تهذيب الكمال: ٣٢٣/١٢.

⁽٢) الضعفاء للنسائي: ١٠٨

⁽٣) تهذيب التهذيب: ١٤/٩٦٤.

⁽٤) علل الدارقطني: ٣٤/١٣.

⁽٥) تقريب التهذيب: ٥٩١.

ومنهم من وثقه توثيقا نسبيا؛ نسبة لراوٍ معين كقول البخاري عنه: رواية الحميدي عنه صحيحه، او في تحديثه من كتابه؛ ذكر ذلك يعقوب بن سفيان فقال: وكتابه لا بأس به، وإذا حدث من كتابه فحديثه حسن.

ومنهم من جرحه تجريحاً نسبيًا في روايته عن راو معين قال النسائي منكر الحديث عن عبيد الله بن عمر ؛ ووصفه الساجي بأنه يخطئ عنه.

أمّا جرحه بالاضطراب عن عبيد، فلم أقف على من ذكر ذلك عنه غير الإمام أحمد؛ ولعله أراد بالاضطراب بمعنى الضعف العام وروايته مناكير، وقد وافقه بذلك النسائي، والساجي، بقولهم: منكر الحديث عن عبيد الله بن عمرو.

ويظهر هنا أن مجموع كلام الأئمة النقاد في يحيى بن سليم موافق لكلام الإمام أحمد.

النتيجة:

صدوق سيء الحفظ، صالح الحديث لكن في روايته عن عبيد الله بن عمر نكارة وخطأ ووهم فيها، روى له البخاري (١)، حديثا واحدا عن إسماعيل بن أمية، ومسلم (٢)، حديثا واحدا في المتابعات، وأخرج له الجماعة.

نموذج من مروبات الراوي المعلة:

إيراد الحديث:

عن يحيى بن سليم، عن عبيد الله، عن نافع عن ابن عمر، قال: (سافرت مع النبي - صلى الله عليه وسلم - وأبي بكر، وعمر، وعثمان، فكانوا يصلون الظهر

⁽۱) ينظر: صحيح البخاري: ۸۲/۳، برقم (۲۲۲۷).

⁽۲) ینظر: صحیح مسلم: ۱۷۹٤/٤، برقم (۲۲۹٤).

والعصر، ركعتين ركعتين، لا يصلون قبلها، ولا بعدها)). وقال عبد الله: لو كنت مصليا قبلها، او بعدها، لأتممتها.

تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي (۱)، وابن خزيمة (۲)، كلاهما عن عبد الوهاب بن عبد الحكم الوراق البغدادي، به.

وأخرجه مالك $^{(7)}$ ، وعبد الرزاق $^{(2)}$ ، عن عبد الله بن عمر.

كلاهما: (مالك، وعبد الله بن عمر) عن نافع، عن عبد الله بن عمر؛ أنه لم يكن يصلي مع صلاة الفريضة في السفر شيئا، قبلها ولا بعدها، إلا من جوف الليل، فإنه كان يصلى على الأرض، وعلى راحلته، حيث توجهت.

الحكم على الحديث:

قال المروذي: "قال أبو عبد الله، أحمد بن حنبل، في حديث يحيى بن سليم، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، قال: فذكر هذا الحديث، فأنكره إنكارا شديدا، وقال: هذا من قبل يحيى بن سليم"(٥).

وقال البخاري: "هذا حديث خطأ وإنما روي هذا الحديث، عن عبيد الله بن عمر، عن رجل من آل سراقة، عن ابن عمر "(٦).

⁽۱) جامع الترمذي: ۱/۲، برقم (۵۵۲).

⁽۲) صحیح ابن خزیمة: ۲/۲۷، برقم (۹٤۷).

⁽٣) موطأ مالك: ١٧٢/٢، برقم (٤٠٨).

⁽٤) مصنف عبدالرزاق: ٢/٥٥٧، برقم (٤٤٤٥)، و(٤٤٤٧).

⁽٥) سؤالات المروذي: ٢٥٩.

⁽٦) علل الترمذي الكبير: ٩٦، برقم (١٥٩).

وقد روي عن عطية العوفي، عن ابن عمر؛ أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان يتطوع في السفر، قبل الصلاة وبعدها.

وقال الترمذي: "وحديث ابن عمر حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث يحيى ابن سليم مثل هذا"(١).

وقال البزار: "هذا الحديث لا نعلمه يروى عن عبيد الله إلا عن يحيى بن سليم"(٢).

وقد تكلم في رواية يحيى بن سليم عن عبيد الله بن عمر، قال النسائي: "ليس به بأس، وهو منكر الحديث عن عبيد الله بن عمر "(7).

الخلاصة:

إسناده ضعيف منكر؛ نص على ذلك الإمام أحمد على نكارته، ووصفه البخاري بالخطأ بهذا الإسناد وهذا علة الخبر، وذكر البخاري أنه أخطأ ، وأنه يروى بإسناد آخر غير اسناد يحيى هو عبيد الله بن عمر، عن رجل من آل سراقة، عن ابن عمر"، والله أعلم.

⁽١) جامع الترمذي: ٢/٩١.

⁽٢) مسند البزار البحر الزخار: ١٤١/١٢.

⁽٣) ينظر: تهذيب الكمال: ٣٦٨/٣١.

الراوي التاسع: يحيى بن يمان العجلى، أبو زكريا الكوفى.

هو يحيى بن يمان العجلي، أبو زكريا الكوفي.

روى عن: أبيه، وهشام بن عروة، والأعمش، وإسماعيل بن أبي خالد، الثوري، وحمزة الزبات، وغيرهم.

وروى عنه: ابنه - داود، وأبو بكر وعثمان - ابنا أبي شيبة -، ويحيى بن معين، وعمرو الناقد، وأبو هشام الرفاعي، وأبو كريب، وآخرون.

وفاته: مات سنة تسع وثمانين ومائة (١).

قول الإمام أحمد الدال على الاضطراب:

قال صالح بن أحمد بن محمد بن حنبل: "سمعت أبي يقول: وكيع (٢)، أثبت من يحيى بن يمان، يحيى يضطرب في بعض حديثه"(٢).

أقوال الإمام أحمد الأخرى في الراوي:

قال عبد الله بن أحمد: "سمعت أبي يقول: في حديث يحيى، عن سفيان، عن قيس بن مسلم، عن إبراهيم، ولا يبدين زينتهن. قال أبي: " أخطأ يحيى بن يمان، إنما هو عن علقمة بن مرثد، عن إبراهيم "(٤).

⁽۱) ينظر: التاريخ الكبير: ۱۱/۱۰، والجرح والتعديل: ۹/ ۱۹۹، وتاريخ بغداد: ۱۲۲/۱۶، الكامل: ۹/ ۹۰، و تقريب التهذيب: ۵۹۸.

⁽٢) وكيع بن الجراح ابن مليح الرؤاسي بضم الراء وهمزة ثم مهملة أبو سفيان الكوفي ثقة حافظ عابد من كبار التاسعة. تقريب التهذيب:٥٨١.

⁽٣) مسائل أحمد رواية صالح: ٣/ ٧٧، والجرح والتعديل: ١٩٩/٩.

⁽٤) العلل رواية عبدالله: ٢٤٧/١.

وقال المروذي: قلت – يعنى لأبي عبد الله – : "يحيى بن يمان، ومؤمل (۱) إذا اختلفا؟ قال: دع ذا، كأنه لين أمرهما، ثم قال: مؤمل كان يخطئ (7).

وقال أبو داود سليمان بن الأشعث: "سمعت أحمد بن حنبل؛ قال: قال وكيع: وكنا نعدها عند سفيان، ثم نكتب في البيت، وكان يحيى بن يمان يعقد خيطا، يعني يعد به الحديث عند سفيان، ثم يذهب إلى البيت فيحل عقدة، ويكتب حديثا، ولكن عنده تخليط. وقال مرة: فأيش خلط، يعني ابن اليمان"(٣).

وقال حنبل بن إسحاق: "سمعت أبا عبد الله يقول: ليس يحيى بن يمان حجة في الحديث"(٤).

وقال زكريا بن يحيى الساجي: "يحيى بن يمان ضعفه أحمد بن حنبل. قال: حدث عن الثوري بعجائب لا أدري لم يزل هكذا، او تغير حين لقيناه، او لم يزل الخطأ في كتبه، وروى من التفسير عن الثوري عجائب"(٥).

أقوال العلماء الآخرين في الراوي:

المعدلين:

قال ابن معین: "لیس به بأس"^(٦).

⁽١) مؤمل ابن إهاب العجلي أبو عبد الرحمن الكوفي صدوق له أوهام. تقريب التهذيب: ٥٥٥.

⁽٢) العلل رواية المروذي: ٦٠.

⁽٣) ينظر: تاريخ بغداد: ١٢٢/١٤.

⁽٤) تاريخ بغداد: ١٢٣/١٤.

⁽٥) ينظر: تاريخ بغداد: ١٢٤/١٤.

⁽٦) تاريخ ابن معين رواية ابن محرز: ١/٨٨.

وقال العجلي: "كان من كبار أصحاب الثوري، وكان ثقة جائز الحديث، متعبدا، معروفا بالحديث، صدوقا إلا أنه فلج بآخرة، فتغير حفظه، وكان فقيرا صبورا"(۱).

وقال أبو بكر بن عفان الصوفي، عن وكيع: "ما كان أحد من أصحابنا أحفظ منه، ثم نسى، فلا أعلم بالكوفة أحفظ من داود ابنه"(٢).

وقال يعقوب بن شيبة: "يحيى بن يمان ثقة، أحد أصحاب سفيان، وهو يخطئ كثيرا في حديثه"(٢). وقال: "إنه كان سريع الحفظ سريع النسيان"(٤).

وقال يعقوب بن شيبة أيضا: "كان صدوقا كثير الحديث، وإنما أنكر عليه أصحابنا كثرة الغلط، وليس بحجة إذا خولف، وهو من متقدمي أصحاب سفيان في الكثرة عنه"(٥).

وقال ابن حبان في الثقات: "ربما أخطأ، وكان متقشفا (7).

وقال الذهبي: "صدوق فلج فساء حفظه" $(^{\vee})$.

وقال ابن حجر: "صدوق عابد يخطىء كثيرا وقد تغير من كبار التاسعة"(^).

⁽١) الثقات العجلى: ٢/٣٦٠.

⁽۲) تاریخ بغداد: ۱۸٤/۳ – ۱۸۵.

⁽۳) تاریخ بغداد: ۳/ ۱۸۷ – ۱۸۸.

⁽٤) الكامل: ٧/٦، وتاريخ الإسلام: ٤/٤،١٠٠٤.

⁽٥) تاريخ بغداد: ١٨٧ /١٦.

⁽٦) الثقات ابن حبان: ٩/٥٥٥.

⁽۷) الكاشف: ۲/۳۷۹.

⁽۸) تقریب التهذیب: ۵۹۸.

المجرحين:

قال إبراهيم بن الجنيد، عن ابن معين: "ليس بثبت، لم يكن يبالي أي شيء حدث، كان يتوهم الحديث"(١).

وقال وكيع: "هذه الأحاديث التي يحدث بها يحيى بن يمان، ليست من أحاديث الثوري"(٢).

وقال عثمان الدارمي، عن يحيى بن معين: أرجو أن يكون صدوقا، قلت فكيف هو في حديثه؟ فقال: ليس بالقوي "(٣).

وقال عبد الله بن علي بن المديني: "كان قد فلج، فتغير حفظه"(٤).

وقال أبو حاتم: "رأيت محمد بن عبد الله بن نمير يضعف يحيى بن يمان، وبقول: كأن حديثه خيال"(٥).

وقال الآجري، عن أبي داود: "يخطئ في الأحاديث ويقلبها"(٦).

وقال النسائي: "ليس بالقوي". وقال مرة: "كان يضعف في آخر عمره" $(^{\vee})$.

⁽١) سؤالات ابن الجنيد: ٤٣٧ - ٤٣٨.

⁽٢) سؤالات ابن الجنيد: ٤٣٧.

⁽٣) تاريخ الدارمي: ٦٢.

⁽٤) تاريخ بغداد: ١٨٦/١٦.

⁽٥) الجرح والتعديل: ٩/٩٩١.

⁽٦) سؤالات الآجري: ١/٢٣٤

⁽٧) الضعفاء والمتروكون: ١٠٨/٢.

وقال ابن عدي: "عامة ما يرويه غير محفوظ، وهو في نفسه لا يتعمد الكذب، إلا أنه يخطئ ويشبه عليه"(١).

وعده العلاء من المختلطين (٢).

المناقشة:

الراوي يحيى بن يمان العجلي قال فيه الإمام أحمد أقوالاً عدة مؤداها في الجملة أنه ضعيف فقوله عنه: "اضطرب في بعض حديثه"، وكذا تخطئته في أكثر من حديث ووصفه "ليس بحجة" وحدث عن الثوري بعجائب.

أمّا أقوال العلماء الآخرين فيه: فقد اختلفت فذهب بعضهم إلى توثيقه كابن معين في رواية له قال: ليس به بأس، والعجلي، وابن أبي شيبة، وابن حبان، والذهبي بقوله: صالح الحديث؛ وهذه وغيرها عبارات تحتمل قبول حديثه إذا لم ينفرد.

وذهب آخرون إلى تضعيفه منهم: أحمد، والنسائي، وابن نمير، وابن معين في رواية أخرى له، وهو وليس بحجة إذا خولف، وقال أبو داود: يخطئ في الأحاديث ويقلبها، وكذا النسائي بقوله: "يضعف في آخر عمره"، فيه إشارة إلى أنه كان قبل ذلك أحسن حالا مما آل اليه، وزاد ابن عدي بقوله: عامة ما يرويه غير محفوظ، وهو في نفسه لا يتعمد الكذب، إلا أنه يخطئ ويشبه عليه، أي أنه ليس بكذاب بل صدوق ولسوء حفظه وكثرة الخطأ والوهم فيه بسبب مرض الفالج، ضعف حتى عد في المختلطين.

⁽١) الكامل: ٩٥/٩.

⁽٢) ينظر: المختلطين للعلائي: ٢٦.

أمّا من جرّحه بالاضطراب: فلم أقف على من جرحه بالاضطراب غير الإمام أحمد وأبي حاتم ولعلهما أرادا بالاضطراب الضعف العام والنكارة في أحاديثه وخاصة عن الثوري كما في النموذج.

النتيجة:

صدوق، تغير في آخر عمره، فساء حفظه، وكثر خطؤه، يعتبر به في المتابعات والشواهد، و لا يحتج بحديثه عند الانفراد او المخالفة، ضعيف عن الثوري، والله أعلم.

نموذج من مرويات الراوي المعلة:

إيراد الحديث:

عن يحيى بن يمان، عن سفيان بن سعيد الثوري، عن منصور بن المعتمر، عن خالد بن سعد، عن أبي مسعود الأنصاري، قال: ((عطش النبي – صلى الله عليه وسلم – حول الكعبة، فاستسقى، فأتي بنبيذ من السقاية، فشمه فقطب، فقال: علي بذنوب من زمزم))، فصب عليه ثم شرب، فقال رجل: أحرام هو يا رسول الله؟ قال: لا. وفي رواية: ((أن النبي – صلى الله عليه وسلم – استسقى، وهو يطوف بالبيت، فأتي بذنوب من نبيذ السقاية، فشربه)).

تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي شيبة(1)، والنسائي في الكبرى(1)، من طريق الحسن بن إسماعيل بن سليمان.

⁽۱) مصنف ابن أبي شيبة: ۸/۱۸، برقم (١٥٢٥٥).

⁽۲) السنن الكبرى: ٥/١١، برقم (١٩٣٥).

كلاهما: (أبو بكر بن أبي شيبة، والحسن بن إسماعيل) من طريق يحيى بن يمان، به.

الحكم على الحديث:

أعله الإمام أحمد بالنكارة لتفرد يحيى بن يمان به عن الثوري، وقد قال فيه: كان يغلط، وهو قول مشعر بسوء حفظه. وقيل له: فرواه غيره؟ قال: لا، إلا من هو أضعف منه (١).

وقال أبو داود: "سمعت أحمد بن حنبل، سُئل عن يحيى بن يمان؟ فقال: كان يغلط، ثم ذكر حديث سفيان، عن منصور، عن خالد بن سعد، عن أبي مسعود؛ أن النبي صلى الله عليه وسلم استسقى في الطواف، فأتى بنبيذ، فقال: هذا منكر "(٢).

وقال البخاري: "خالد بن سعد الكوفي مولى أبي مسعود، الأنصاري".

وقال يحيى بن سعيد: عن سفيان، عن منصور، عن إبراهيم، عن خالد بن سعد، عن أبي مسعود، أنه كان يشرب نبيذ الجر وقال منصور: ثم حدثني خالد بن سعد.

وقال الأعمش: عن إبراهيم، عن همام، عن أبي مسعود.

وقال يحيى بن اليمان: عن سفيان، عن منصور، عن خالد بن سعد، عن أبي مسعود؛ أن النبي صلى الله عليه وسلم أتي بنبيذ، فصب عليه الماء، ولم يصح.

777 777 WY

⁽١) ينظر: التحقيق في أحاديث الخلاف لابن الجوزي: ٤٧٨/٣.

⁽۲) ينظر: مسائل أحمد: ٤٠٣، برقم (١٩٠٣).

وقال الأشجعي، وغيره: عن سفيان، عن الكلبي، عن أبي صالح، عن المطلب: أتى النبي صلى الله عليه وسلم بنبيذ (١).

وقال ابن أبي حاتم: "سألت أبا زرعة، عن حديث يحيى بن يمان، عن سفيان، عن منصور، عن خالد بن سعد، عن أبي مسعود، أن النبي صلى الله عليه وسلم عطش حول الكعبة، فاستسقى. وقال أبو زرعة: هذا إسناد باطل عن الثوري، عن منصور، وهم فيه يحيى بن يمان، وإنما ذاكرهم سفيان، عن الكلبي، عن أبي صالح، عن المطلب بن أبي وداعة، مرسلا، ولعل الثوري إنما ذكره تعجبا من الكلبي حين حدث بهذا الحديث، مستنكرا على الكلبي "(٢).

وقال ابن أبي حاتم: "سألت أبي، وأبا زرعة، عن حديث؛ رواه يحيى بن يمان، عن الثوري، عن منصور، عن خالد بن سعد، عن أبي مسعود؛ أن النبي صلى الله عليه وسلم طاف بالبيت فاستسقى، فقلت لهما: ما علة هذا الحديث؟ وهل هو صحيح؟ فقالا: أخطأ ابن يمان في إسناد هذا الحديث، وروي هذا الحديث عن الثوري، عن الكلبي، عن أبي صالح، عن المطلب بن أبي وداعة، عن النبي – صلى الله عليه وسلم – قال أبي: والذي عندي أن يحيى بن يمان دخل حديث له في حديث، رواه الثوري، عن منصور، عن خالد بن سعد مولى أبي مسعود، عن أبي مسعود؛ أنه كان يشرب نبيذ الجر، وعن الكلبي، عن أبي صالح، عن المطلب، عن النبي – صلى الله عليه وسلم –؛ أنه كان يطوف بالبيت ... الحديث، فسقط عنه إسناد الكلبي، فجعل إسناد منصور، عن خالد، عن أبي مسعود متن حديث الكلبي.

⁽١) ينظر: التاريخ الكبير: ٣/ ١٥٣.

⁽٢) ينظر: علل الحديث ابن أبي حاتم: ٤٤٠/٤ - ٤٤١، برقم (١٥٥٠).

وقال أبو زرعة: وهم فيه يحيى بن يمان، إنما هو: الثوري، عن الكلبي، عن أبي صالح، عن المطلب، عن النبي – صلى الله عليه وسلم -(1).

وأردوه ابن عدي في الكامل ثم قال: "سمعت عبدان يقول: سمعت ابن نمير يقول: أخطأ ابن يمان على الثوري في هذا الحديث، فقال: عن منصور، عن خالد ابن سعد، عن أبي مسعود وإنما هو: الثوري، عن الكلبي، عن أبي صالح، عن المطلب، قال: عطش النبي صلى الله عليه وسلم فذكره. سمعت عبدان يقول: سمعت ابن نمير يقول: ابن يمان سريع الحفظ سريع النسيان"(٢).

وقال أبو عبد الرحمن النسائي: "وهذا خبر ضعيف، لأن يحيى بن يمان انفرد به دون أصحاب سفيان، ويحيى بن يمان لا يحتج بحديثه لسوء حفظه، وكثرة خطئه"(٣).

وقال الدارقطني: "يرويه يحيى بن يمان، عن الثوري، عن منصور، عن خالد ابن سعد، عن أبى مسعود.

ويقال: إن يحيى وهم فيه، وإنما روى الثوري، يعني هذا، عن الكلبي، عن أبي صالح، عن المطلب بن أبي وداعة، عن النبي صلى الله عليه وسلم والكلبي متروك الحديث، ولا يحفظ هذا من حديث منصور إلا من رواية يحيى بن يمان، عن الثوري.

وقد تابعه عبد العزيز بن أبان، وهو متروك، عن الثوري.

⁽١) ينظر: علل الحديث ابن أبي حاتم: (١٥٥٢).

⁽۲) الكامل: ٣/٤٥٤.

⁽٣) السنن الكبرى: ٥/١١٤.

وتابعهما أيضا اليسع بن إسماعيل، وهو ضعيف، عن زيد بن الحباب، عن الثوري.

وإنما حديث الكلبي الذي عند الناس، والثوري: عن منصور، عن خالد بن سعد، عن أبي مسعود؛ أنه كان يمسح على الجوربين، فيقال: إن يحيى بن يمان انقلب عليه هذا الحديث، ودخل عليه في حديث الكلبي، عن أبي صالح، عن المطلب، والله أعلم (۱).

الخلاصة:

الحديث منكر أنكره عدة من العلماء على رأسهم الإمام أحمد وغيره، إذ أن تفرد يحيى بن يمان عن الثوري هو الذي دل على كشف خطئه هذا؛ لأنه ليس ممن يحتمل منه مثل هذا التفرد عن الثوري لسوء حفظه، والله أعلم.

770 TO 170

⁽١) ينظر: علل الدارقطني: ١٩٣/٦، برقم (١٠٦١)

الراوي العاشر: أبو بكر بن عياش بن سالم الأسدى.

هو أبو بكر بن عياش بن سالم الأسدي، الكوفي، الحناط، المقري، مولى واصل الأحدب، وقيل: اسمه محمد، وقيل: عبد الله، وقيل: سالم، وقيل: شعبة، وقيل: رؤبة، وقيل: مسلم، وقيل: خداش، وقيل: مطرف، وقيل: حماد، والصحيح أن اسمه كنيته.

وقال أبو عمر بن عبد البر: إن صحح له اسم فهو شعبة، وهو الذي صححه أبو زرعة لرواية أبي سعيد الأشج عن أبي أحمد الزبيري، قال: سمعت سفيان الثوري يقول للحسن بن عياش: أقدم شعبة؟ وكان أبو بكر غائبا^(۱).وقال حنبل بن إسحاق: سألت عن اسم أبي بكر بن عياش. فقال لي عمي أحمد بن حنبل: قد اختلفوا في اسمه، وغلبت عليه كنيته. قال حنبل: وقال لي بعض المشايخ: اسمه شعبة بن عياش، وقالوا غير ذلك (۲).

روى عن: أبيه، وأبي إسحاق السبيعي، وأبي حصين عثمان بن عاصم، وعبد العزيز بن رفيع، وعبد الملك بن عمير ، وغيرهم.

وروى عنه: الثوري، وابن المبارك، وأبو داود الطيالسي، ، وابن مهدي ، وابن المديني، وأحمد بن حنبل، وابن معين، وغيرهم.

وقال عبد الله: "وجدت في كتاب أبي بخط يده. قال: حدثنا الحسن بن الربيع. قال: ولد أبو بكر بن عياش سنة خمس وتسعين "(٣).

وفاته: مات سنة أربع وتسعين، وقيل قبل ذلك بسنة، او سنتين، وقد قارب المائة (٤).

⁽١) ينظر: الاستغناء: ١/٥٤٥، وتاريخ بغداد: ١٦/٩٤٥ – ٥٥٠.

⁽۲) ينظر: تاريخ بغداد: ۲/۳۷۲.

⁽٣) العلل رواية عبدالله: ٣/٤٨٩.

⁽٤) ينظر: الطبقات الكبرى: ٨/٨،٥، والتاريخ الكبير: ٢١/٤١، والثقات للعجلي: ٣٨٩/٢، والتعديل: ٩/ ٣٤٨، وتقريب التهذيب: ٥٥١.

قول الإمام أحمد الدال على الاضطراب:

قال الفضل بن زياد: "قال أبو عبد الله: أبو بكر يضطرب في حديث هؤلاء الصغار، فأما حديثه عن اولئك الكبار ما أقربه، عن أبي حصين، وعاصم، وإنه ليضطرب عن أبي إسحاق او نحو هذا، ثم قال: ليس هو مثل سفيان، وزائدة، وزهير، وكان سفيان فوق هؤلاء وأحفظ"(۱).

أقوال الإمام أحمد الأخرى في الراوي:

قال عبد الله: "وسئل - يعني أباه - عن حديث أبي حصين، دخلت مع عمي على ابن عباس، فقال: كذا قال أبو بكر بن عياش، يرى أنه وهم، رواه غيره أظنه الثوري، قال: عن سعيد بن جبير، دخلت مع عمي على ابن عباس"(٢).

وقال عبد الله: حدثني أبي، قال: حدثنا أبو بكر بن عياش، قال: حدثنا أبو السحاق، عن عبد الله امرأة فقالوا: إنها المحاق، عن عبد الرحمن بن يزيد النخعي، قال: ذكرت عند عبد الله امرأة فقالوا: إنها تغتسل يا أبا عبد الرحمن ثم توضأ، فقال: أما إنها لو كانت عندي لم تفعل ذلك، سمعت أبي يقول: كان يحيى بن سعيد ينكر هذا الحديث جدًا، قال أبي: لم يروه عن أبي إسحاق غير أبي بكر بن عياش نراه وهم، إنما هذا يرويه الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة"(٣).

وقال عبد الله: قال أبي: أبو بكر بن عياش،" ثقة، وربما غلط"(٤).

⁽١) المعرفة والتاريخ: ٢/ ١٧٢، تاريخ بغداد: ٣٧٩/١٤.

⁽٢) العلل رواية عبدالله: ٢/٥٢.

⁽٣) المصدر نفسه: ٢/٢٩٤.

⁽٤) المصدر نفسه: ٢/ ١٤٨.

وقال عبد الله: "حدثني حسن بن عيسى، قال: كان ابن المبارك لا يساوي بسفيان أحدًا، ولا أبي بكر بن عياش في زمان أبي بكر "(١).

وقال المروذي: قلت - يعني لأبي عبد الله - فأبو بكر بن عياش كيف كان عنده - يعني عند يحيى القطان -؟ قال: كان لا يرضاه"(٢).

وقال صالح بن أحمد بن حنبل: "قلت لأبي: أبو بكر بن عياش؟ قال: صدوق ثقة صاحب قرآن وخير "(٣).

وقال أبو عبيد محمد بن علي الآجري: "قلت لأبي داود: أبو بكر بن عياش كان يغلط؟ فقال: سمعت أحمد بن حنبل يقول: كان أبو بكر يحدث بحتا بن بحت أن قال أبو داود: حدث عن إسماعيل، عن الشعبي بحديث، فقال أحمد: ليس هذا من حديث إسماعيل، أبو بكر يحدث بحتا بن بحت، قال أبو داود: أبو بكر يقق"(٥).

وقال المهنى بن يحيى: "سألت أحمد بن حنبل أيهما أحب إليك، إسرائيل، او أبو بكر بن عياش؟ فقال: إسرائيل. قلت: لم؟ قال: إن أبا بكر كثير الخطأ جدا. قلت: كان في كتبه خطأ. قال: لا، كان إذا حدث من حفظه"(٦).

⁽١) العلل رواية عبدالله: ٣/٤٨٤.

⁽٢) العلل رواية المروذى: ١٢٥.

⁽٣) الجرح والتعديل: ٣٤٩/٩ .

⁽٤) والبحت: في اللغة الخالص من كل شيء، وكأن أبا بكر كان يحدث بكل ما يسمعه دون أن ينظر في صحته. ينظر: تاج العروس: ٥٢٥/١.

⁽٥) سؤالات الاجري: ١٥١، وتاريخ بغداد: ٣٧٩/١٤.

⁽٦) تاريخ بغداد: ۲۱/۳۷۹.

أقوال العلماء الآخرين في الراوي:

المعدلين:

قال ابن سعد: "كان ثقة صدوقًا عارفًا بالحديث والعلم، إلا أنه كثير الغلط"(١).

وقال عثمان الدارمي: "قلت لابن معين: فأبو الأحوص ($^{(7)}$ أحب إليك في أبي إسحاق او أبو بكر بن عياش؟ قال: ما أقربهما $^{(7)}$.

وقال أيضا: "فالحسن بن عياش أخو أبي بكر كيف حديثه؟ قال: هو ثقة وأبو بكر ثقة. قال عثمان: هما من أهل الصدق والأمانة، وليسا بذاك في الحديث"(٤).

وقال علي بن المديني، عن يحيى بن سعيد: "لو كان أبو بكر بن عياش حاضرا ما سألته عن شيء، ثم قال: إسرائيل فوق أبى بكر "(°).

وقال العجلي: "كوفي، ثقة مولى بني أسد"(٦).

وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: "سُئل أبي عن شريك وأبي بكر بن عياش أيهما أحفظ؟ قال: هما في الحفظ سواء غير أن أبا بكر أصح كتابا، قلت لأبي: أبو بكر، او عبد الله بن بشر الرقى؟ قال: أبو بكر أحفظ منه واوثق"(٧).

⁽١) الطبقات الكبري: ٨/٨.٥٠

⁽٢) عمار ابن رزيق التميمي أبو الأحوص الكوفي لا بأس به. ينظر: تقريب التهذيب: ٤٠٧.

⁽٣) تاريخ ابن معين رواية الدارمي: ٦٣.

⁽٤) تاريخ ابن معين رواية الدارمي: ١٠١.

⁽٥) تاريخ بغداد: ١٦/٥٥٠، وتاريخ الإسلام: ٢٩٦/١٣.

⁽٦) الثقات للعجلي: ٢/٣٨٨.

⁽٧) الجرح والتعديل: ٩/٥٥٠.

وقال ابن حجر (۱): "ولما ذكره ابن حبان (۲) قال: اختلفوا في اسمه، والصحيح أن اسمه كنيته، وكان من العباد الحفاظ المتقنين، وكان يحيى القطان، وعلي بن المديني يسيئان الرأي فيه، وذلك أنه لما كبر ساء حفظه، فكان يهم إذا روى، والخطأ والوهم شيئان لا ينفك عنهما البشر، فمن كان لا يكثر ذلك منه فلا يستحق ترك حديثه بعد تقدم عدالته، وكان شريك يقول: رأيت أبا بكر عند أبي إسحاق يأمر وينهى كأنه رب البيت، مات هو، وهارون الرشيد، في شهر واحد سنة ثلاث وتسعين ومائة، وكان قد صام سبعين سنة وقامها، وكان لا يعلم له بالليل نوم، والصواب في أمره مجانبة ما علم أنه أخطأ فيه، والاحتجاج بما يرويه سواء وافق الثقات او خالفهم (۳).

وقال ابن عدي: "أبو بكر هذا كوفي مشهور، وهو يروي عن أجلة الناس، وحديثه فيه كثرة، وهو من مشهوري مشايخ الكوفة وقرائهم، وعن عاصم بن بهدلة أخذ القراءة، وهو في كل رواياته –عن كل من روى عنه– لا بأس به، وذلك أني لم أجد له حديثا منكرا إذا روى عنه ثقة إلا أن يروي ضعيف"(٤).

وقال ابن عبد البر: "كان الثوري، وابن المبارك، وابن مهدي يثنون عليه، وهو عندهم في أبي إسحاق مثل شريك وأبي الأحوص؛ لأنه يهم في حديثه وفي حفظه شيء "(٥).

وقال يعقوب بن شيبة: "يعرف له سنه وفضله، وفي حديثه اضطراب"(٦).

⁽۱) تهذیب التهذیب: ۱۱۷/۱۵.

⁽٢) ينظر: الثقات لابن حبان: ٦٦٨/٧.

⁽٣) ينظر: الثقات لابن حبان: ٧/ ٦٦٩ - ٦٧٠.

⁽٤) الكامل: ٥/٤٤.

⁽٥) الاستغناء: ١/٢٤٦.

⁽٦) تاريخ بغداد: ١٦/١٥٥.

وقال الذهبي: "قال أحمد: صدوق ثقة ربما غلط"(١).

وقال ابن حجر: "ثقة عابد إلا أنه لما كبر ساء حفظه وكتابه صحيح من السابعة" (٢).

المجرحين:

قال الترمذي: "أبو بكر بن عياش كثير الغلط"(٣).

وقال العقيلي: "كان يحيى بن سعيد $^{(2)}$: إذا ذكر عنده كلح وجهه $^{(0)}$.

وقال البزار (٦): "لم يكن بالحافظ، وقد حدث عنه أهل العلم، واحتملوا حديثه".

وقال محمد بن علي: "سمعت محمد بن عبد الله بن نمير يضعف أبا بكر في الحديث، قلت: كيف حاله في الأعمش؟ قال: هو ضعيف في الأعمش وغيره $^{(V)}$.

وقال الحاكم أبو أحمد: "ليس بالحافظ عندهم"(^).

وقال أبو نعيم: "لم يكن في شيوخنا أحد أكثر غلطا منه"(٩).

⁽١) الكاشف: ٢/٢ ٤.

⁽٢) تقريب التهذيب: ٦٢٤.

⁽٣) جامع الترمذي: كتاب صفة: ٥٧٩.

⁽٤) الضعفاء الكبير للعقيلي: ١٨٨/٢، والكامل في ضعفاء الرجال: ٥/٠٤.

^(°) كلح وجهه هو كناية عن تجريح الناقد الراوي وعدم إرتضائه إياه. ينظر: كتاب الضعفاء لأبي زرعة: ٢٠١/٢.

⁽٦) البحر الزخار = مسند البزار: ١/٦٦.

⁽٧) الكامل في ضعفاء الرجال: ٥/١٤.

⁽٨) الأسامي والكني للحاكم: ١٤٢/٢.

⁽٩) سير أعلام النبلاء: ١/٨٠٥.

المناقشة:

إن الإمام شعبة من الرواة المعروفين والقراء المشهورين، وهو بالنظر إلى أقوال الإمام أحمد في شعبة: ثقة في نفسه، عدله معظم النقاد، ويعد صاحب سنة.

ولو نظرنا إلى أقوال الإمام أحمد فيه نجده أنه قد نقلت عنه أقوال متعددة مؤداها في الجملة أنه يمتدحه ويعدله من حيث دينه وتقواه، لكنه ليس بمرتبة الثقات المقدمين عنده فيما يتعلق بحفظه وخاصة فيما يرويه عن أبي إسحاق السبيعي فقد نص على أنه يضطرب في حديثه عنه، وكذا نص على وجود اخطأء واوهام عنده.

أما أقوال النقاد الأخرى فلا تكاد تختلف من حيث الجملة عما ذهب إليه الإمام أحمد.

قد تبين من خلال كلام العلماء أنه ثقة عابد لما كبر ساء حفظه وخلط ولا سيما عندما يحدث من حفظه، يهم ولا يضبط روايته ويرجع ذلك إلى أنه غير ضابط ضبط صدر بل ضبطه ضبط كتاب – صحيح الكتاب – وإضافة إلى ذلك بعد أن كبر حدث من حفظه ولم يرجع لكتابه فاخطأ، والخطأ والوهم شيئان لا ينفك عنهما البشر، فلو كثر خطأه حتى كان الغالب على صوابه لاستحق مجانبة رواياته، لكنه لم يبلغ به ذلك.

النتيجة:

وعلى هذا يقبل من حديثه ما كان صوابا ووافق الثقات ويترك ما اخطأ فيه، فهو داخل في جملة أهل العدالة، وهو حكم كل محدث ثقة صحت عدالته وتبين خطأه، لكن قد يضطرب في أحاديث بعض شيوخه كما ذكر الإمام أحمد وسيأتي نموذج من مروياته في اضطرابه على أبي إسحاق والله أعلم.

نموذج من مرويات الراوي المعلة:

إيراد الحديث:

عن أبي بكر بن عياش، عن أبي إسحاق عن أبي الوداك، عن أبي سعيد، قال: أصبنا سبايا فكنا نعزل عنهن، فقلنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بين أظهرنا لا نسأله؟ فسألناه فَقَالَ: ((لَيْسَ مِنْ كُلِّ الْمَاءِ يَكُونُ الْوَلَدُ، إِذَا أراد اللهُ أَنْ يَخْلُقَ شَيْءًا لَمْ يَمْنَعْهُ شَيْءً)).

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد في مسنده (١)، من طريق سفيان الثوري.

وأخرجه أيضاً في مسنده (٢)، من طريق عمر بن عبيد.

وأخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده (7)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار (3)، وفي "شرح معاني الأثار (3)، وابن منده في "التوحيد (7)، كلهم من طريق شعبة.

وأخرجه الطحاوي في "شرح مشكل الآثار " $^{(\vee)}$ ، وفي "شرح معاني الأثار " $^{(\wedge)}$ ، وفي "مسنده $^{(P)}$ ، كلهم من طريق مطرف.

⁽۱) مسند احمد: ۲۸/۱۸، برقم (۱۱٤٦۲).

⁽۲) مسند أحمد: ۱۱۷/۱۸، برقم (۱۱۵٦٦).

⁽٣) مسند الطيالسي: ٣/٦٢٦، برقم (٢٢٨٩).

⁽٤) مشكل الآثار: ٣٢٢/٩ برقم (٣٧٠٥).

⁽٥) معاني الأثار:٣٤/٣، برقم (٤٠٣٢).

⁽٦) التوحيد لابن منده :٢/٤١١، برقم (٢٥٥).

⁽٧) مشكل الآثار: ٩/٣٢٢ برقم (٣٧٠٤).

⁽٨) شرح معاني الأثار: ٣٣/٣ برقم (٤٠٢٥).

⁽٩) مسند أبي عوانة: ٩٨/٣ برقم (٤٣٥٠).

وأخرجه ابن مندة في "التوحيد"(١)، من طريق منصور بن المعتمر.

خمستهم: (سفیان، وعمر بن عبید، وشعبة، ومطرف، ومنصور) عن أبي إسحاق به.

وأخرجه الطبراني في "المعجم الاوسط" (٢)، من طريق أبي بكر بن عياش، عن أبي إسحاق، عن القاسم بن مخيمرة، عن أبي الوداك، عن أبي سعيد الخدري، أن النبي - صلى الله عليه وسلم - ... فذكر الحديث.

الحكم على الحديث:

قال الدارقطني: "يرويه أبو إسحاق السبيعي عنه، واختلف عنه؛ فرواه منصور ابن المعتمر، وسفيان الثوري، ومطرف بن طريف، وعمر بن عبيد، عن أبي المحاق، عن أبي الوداك، عن أبي سعيد.

ورواه أبو بكر بن عياش، عن أبي إسحاق، عن القاسم بن مخيمرة، عن أبي الوداك، وليس بمحفوظ.

والصحيح عن أبي إسحاق، عن أبي الوداك(7).

ورجح الإمام البخاري رواية أبي إسحاق عن أبي الوداك بغير واسطه بينهما فقال: "والصحيح عن أبي الوداك، عن أبي سعيد، وقد أدخلوا بين أبي إسحاق وبين أبي الوداك رجلا"(٤).

فعليه فإن أبا بكر بن عياش تفرد في روايته عن أبي اسحاق وقد أدخل بين

⁽١) التوحيد لابن منده: ١٨٣/٢ برقم (٣٢٥).

⁽٢) المعجم الأوسط: ١٠٣/٨ برقم (٨١٠٤).

⁽٣) علل الدارقطني: ١١/٣٤٩، برقم (٢٣٣٢).

⁽٤) العلل الكبير للترمذي: ١٦٤/١، برقم (٢٨٤).

أبي إسحاق وبين أبي الوداك رجلاً، وخالف في هذا الثقات الحفاظ الأثبات (كشعبة ابن الحجاج، ومنصور بن معتمر، وعمر بن عبيد ومطرف وسفيان الثوري).

وقال الطبراني: "لم يدخل أحد ممن روى هذا الحديث بين أبي إسحاق، وأبي الوداك: القاسم بن مخيمرة إلا أبو بكر بن عياش، تفرد به: يحيى بن آدم"(١).

وتابع أبو إسحاق في روايته عن أبي الوداك عن أبي سعيد الخدري، علي بن أبي طلحة الهاشمي متابعة تامة، كما أخرجها مسلم في صحيحه (٢).

ورواه أبو بكر بن عياش أيضاً من مخرج أخر كما أخرجه الترمذي من طريق أبي كريب، قال: حدثنا أبو بكر بن عياش، عن أبي إسحاق، عن البراء بن عازب، فذكر الحديث. قال الترمذي سألت أبا محمد – يعني البخاري – فقال: "هذا حديث غير محفوظ، والصحيح عن أبي الوداك، عن أبي سعيد، وقد أدخلوا بين أبي إسحاق وبين أبي الوداك رجلا"(٣).

الخلاصة:

حديث أبي بكر بن عياش إسناده ضعيف؛ بسبب إضطرابه عن أبي اسحاق السبيعي، ومتنه صحيح؛ لأنه مخرج في صحيح مسلم كما ذكرته آنفاً.

وهذا ما تقرر من كلام الأئمة النقاد في ضعف واضطراب أبي بكر بن عياش في روايته عن أبي اسحاق السبيعي.

⁽١) المعجم الأوسط: ١٠٣/٨ برقم (٨١٠٤).

⁽۲) صحیح مسلم: ۲/۲۶،۱، برقم (۱۶۳۸).

⁽٣) العلل الكبير للترمذي: ١٦٤/١، برقم (٢٨٤).



المبحث الأول: وصف الإمام أحمد للرواية بالاضطراب مطلقا.

الراوي الأول: أسامة بن زيد الليثي.

هو أسامة بن زيد الليثي مولاهم أبو زيد المدنى.

روى عن: الزهري، وصالح بن كيسان، وعبد الله بن رافع مولى أم سلمة، وعطاء بن أبي رباح، ونافع مولى ابن عمر وجماعة.

وروى عنه: الثوري، والدراوردي، وابن المبارك، والاوزاعي، وأبو نعيم، وابن وهب، ووكيع، وآخرون.

وفاته: مات سنة ثلاث وخمسين ومائة (١).

قول الإمام أحمد الدال على الاضطراب في الراوي:

قال عبد الله بن أحمد: "سألت أبي عن أسامة بن زيد الليثي. "فقال: "انظر في حديثه يتبين لك اضطراب حديثه"(٢).

أقوال الإمام أحمد الأخرى في الراوي:

قال عبد الله: "قال أبي: روى أسامة بن زيد، عن نافع أحاديث مناكير. قلت له: إن أسامة حسن الحديث. قال: إن تدبرت حديثه، فستعرف النكرة فيها"(٣).

وقال عبد الله: قيل لأبي حاتم بن أبي صغيرة فقال: ثقة، ثم سُئل أبي، عن أسامة بن زيد الليثي، فقال: هو دونه، وحرك يده (١).

⁽۱) ينظر: الطبقات الكبرى لابن سعد: ٧/٥٥، التاريخ الكبير للبخاري: ٢/٣١، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ٢/٤٨، الكامل لابن عدي: ٢/٢٨، وتهذيب التهذيب لابن حجر: ١/٨٠، تقريب التهذيب لابن حجر: ٩٨.

⁽٢) نقله ابن عدي في الكامل: ٧٦/٢، ولم أقف عليه في المطبوع.

⁽٣) العلل رواية عبد الله: ٢٤/٢.

وقال عبد الله: "قال أبي: حدث عثمان بن عمر يحيى بن سعيد بحديث أسامة ابن زيد، عن عطاء، عن جابر، عن النبي – صلى الله عليه وسلم -: ((مِنَّى كُلَّهَا مَنْحَرٌ))، وفيه كلام غير هذا، فتركه يحيى بآخرة لهذا الحديث"(٢).

وقال المروذي: "سألته – يعني أبا عبد الله – عن أسامة بن زيد، قال: الليثي أقوى من ذا، يربد ابن زبد بن أسلم (7).

وقال الميموني: "قلت - يعني لأحمد بن حنبل -: أسامة بن زيد، يروي عن القاسم؟ قال: وهذا أيضا يحتمله الناس، إلا أن يحيى القطان تركه"(٤).

وقال أبو داود: "قلت لأحمد في أسامة بن زيد الليثي فقال: تركه بآخرة، وسمعت أحمد يقول: يحيى ترك أسامه بآخرة، وذاك أن عثمان بن عمر ذاكره عنه، عن عطاء، عن جابر، ((حلقت قبل أن أرمي))"(٥).

وقال أبو طالب: "قال أحمد بن حنبل: ترك يحيى بن سعيد حديث أسامة بن زيد بآخرة"^(۱).

وقال الأثرم: "سمعت أبا عبد الله يسأل عن أسامة بن زيد، فقال: ليس بشيء " $({}^{(\vee)})$.

⁽١) ينظر: العلل رواية عبد الله: ٣٥/٢.

⁽٢) العلل رواية عبد الله: ٣/ ١٥٩، وسيأتي التخريج في النموذج.

⁽٣) العلل رواية المروذى: ١١٢.

⁽٤) العلل رواية المروذى: ٢٢٥.

⁽٥) سؤالات أبي داود: ٢١٨.

⁽٦) الجرح والتعديل: ٢٨٤/٢.

⁽٧) المصدر نفسه: ٢/٤٨٢.

أقوال العلماء الآخرين في الراوي:

المعدلين:

قال يحيى بن معين $^{(1)}$ ، والعجلي $^{(1)}$: "ثقه".

وقال ابن معين: "ليس به بأس"^(٣).

وقال أبو حاتم: "يكتب حديثه ولا يحتج به"(٤).

وقال ابن حبان: "هو من أهل المدينة مستقيم الأمر صحيح الكتاب، وكان يحيى بن سعيد يسكت عنه، وفي نسخة يكتب عنه"(٥).

وقال ابن عدي: "يروي عنه الثوري وجماعة من الثقات ويروي عنه بن وهب نسخة صالحة وهو كما قال ابن معين ليس بحديثه بأس وهو خير من أسامة بن زيد ابن أسلم"⁽¹⁾.

وقال الحاكم في المدخل: "روى له مسلم واستدللت بكثرة روايته له على أنه عنده صحيح الكتاب على أن أكثر تلك الأحاديث مستشهد بها او هو مقرون في الأسناد"(٧).

وقال ابن حجر: "صدوق يهم من السابعة" $(^{\wedge})$.

⁽١) تاريخ ابن معين برواية الدوري: ١٥٧/٣.

⁽٢) الثقات للعجلى: ١/١٦.

⁽٣) تاريخ ابن معين رواية الدارمي: ٦٦.

⁽٤) الجرح والتعديل: ٢/٥٨٢.

⁽٥) الثقات لابن حبان: ١٧٢/١.

⁽٦) الكامل: ٢/ ٧٧، ٢/١٩١.

⁽V) المدخل إلى الصحيح: ٤/٨٠١.

⁽۸) تقریب التهذیب: ۹۸.

المجرحين:

قال أبوبكر بن خلاد: "قلت ليحيى بن سعيد إن ابن داود حدثنا عن أسامة بن زيد بكذا، فقال: لا أحدث عن أسامة بن زيد بشيء أبدا، قال أبو زيد: وقد كان حدثنا عنه قبل ذاك، والحديث الذي أنكره يحيى على أسامة بن زيد حدثناه محمد بن إسماعيل"(١).

وقال البرقاني: "هو ممن يضعف، وقال: قال لي يحيى أنكروا عليه أحاديث"^(۲).

وقال ابن معین: "کان یحیی بن سعید یضعفه" $(^{7})$.

وقال النسائي: "ليس بثقة"^(٤).

وقال الدارقطني: لما سمع يحيى القطان أنه حدث عن عطاء عن جابر رفعه: "أيام منى كلها منحر"، قال: اشهدوا أني قد تركت حديثه". قال الدارقطني: فمن أجل هذا تركه البخاري^(٥).

وقال ابن القطان الفاسي: "لم يحتج به مسلم، إنما أخرج له استشهادا، قال: وقال عمرو بن علي الفلاس: حدثنا عنه يحيى بن سعيد ثم تركه، قال يقول سمعت سعيد بن المسيب قال ابن القطان: هذا أمر منكر، لأنه بذلك يساوي شيخه الزهري انتهى كلام ابن القطان، ولم يرد يحيى القطان بذلك ما فهمه عنه بل أراد ذلك في حديث مخصوص يتبين من سياقه، اتفق أصحاب الزهري على روايته عنه عن سعيد

⁽١) الضعفاء الكبير للعقيلي: ١٨/١.

⁽٢) إكمال تهذيب الكمال لمغطاى : ٣٢١/١.

⁽٣) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ٢٨٥/٢.

⁽٤) الضعفاء والمتروكين للنسائي: ١٩.

⁽٥) ينظر: سؤالات الحاكم للدارقطني: ١٨٧، تهذيب التهذيب لابن حجر: ١٠٨/١.

ابن المسيب بالعنعنة، وشذ أسامة فقال عن الزهري سمعت سعيد بن المسيب فأنكر عليه القطان هذا لا غير "(١).

المناقشة:

دلت أقوال العلماء على أن أسامة بن زيد عدل لم يبلغ مراتب الضبط المتقدمة، ومن تكلم فيه تجريحًا فلأجل حديث بعينه من طريق الزهري عن سعيد بن المسيب، وهو ما ذكر عن يحيى بن سعيد القطان من أنه تركه، فإنما تركه لأجل هذا الحديث، وتركه له إنما كان بآخرة.

ومن هذا المنطلق نجد أقوال الإمام أحمد المنقولة عنه لا تبعد عنها، فهو نقل ترك يحيى القطان له، وذكر نكارة حديثه، وألفاظ تضعيف أخرى متعلقة بحفظه، مما يدل على تناسق في أقواله واتفاق مع العلماء في حال الراوي، مع ملاحظة انفراد الإمام أحمد بوصفه بالاضطراب.

النتيجة:

صدوق عنده أوهام وفي حديثه اضطراب، وهو ممن احتمله العلماء فكتبوا حديثه ورووا عنه، فهو من الرواة المقبولين في أدنى مراتب القبول، والله أعلم.

نموذج من مروبات الراوي المعلة:

إيراد الحديث:

عن أسامة بن زيد، عن عطاء بن أبي رباح، عن جابر بن عبد الله أنه قال: قَالَ رَسُولُ اللهِ - صلى الله عليه وسلم -: ((عَرَفَةُ كُلُّهَا مَوْقِف، وَالْمُزْدَلِفَةُ كُلُّهَا مَوْقِف، وَالْمُزْدَلِفَةُ كُلُّهَا مَوْقِف، وَمُنْحَرٌ).

⁽۱) ينظر: تهذيب التهذيب: ۱ / ۱۰۸.

تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي شيبة (١)، من طريق وكيع، وأحمد في مسنده (٢)، من طريق عثمان بن عمر، وعبد بن حميد (٣)، والدارمي (٤)، كلاهما من طريق عبيد الله بن موسى، وابن ماجه (٥)، من طريق علي بن محمد، وعمرو بن عبد الله، قالا: حدثنا وكيع، وفي ابن ماجه ايضاً (١)، قال: حدثنا هارون بن سعيد المصري، قال: حدثنا عبد الله بن وهب، وأبو داود (٧)، من طريق الحسن بن علي، قال: حدثنا أبو أسامة.

جميعهم: (وكيع، وعثمان بن عمر، وعبيد الله بن موسى، عبدالله بن وهب، وأبو أسامة) عن أسامة بن زيد الليثي، به.

وأخرجه أحمد أيضا^(^)، من طريق حسن بن موسى وعفان، قالا: حدثنا حماد ابن سلمة، عن قيس بن سعد، عن عطاء، به.

وأخرجه مسلم (٩)، من طريق جعفر عن أبيه، عن جابر، به.

الحكم على الحديث:

قال الدوري في تاريخه: سمعت يحيى بن معين، يقول: كان يحيى بن سعيد القطان يكره لأسامة أنه حدث عن عطاء، عن جابر؛ أن رجلا قال: يا رسول الله،

⁽۱) مصنف ابن أبي شيبة: ۲۰/۲۳۰، برقم (۳۸۸۹۹).

⁽٢) مسند أحمد: ٣٨١/٢٢، برقم (١٤٤٩٨).

⁽٣) مسند عبدالحميد: ٣٠٩، برقم (٢٠٠٤).

⁽٤) مسند الدارمي: ٢/١٩٥٥، برقم (١٩٢١).

⁽٥) سنن ابن ماجه: ۲۳۸/٤، برقم (٣٠٤٨).

⁽٦) سنن ابن ماجه: ۲٤١/٤، برقم (٣٠٥٢).

⁽۷) سنن أبي داود:۳/۰۲۱، برقم (۱۹۳۷).

⁽٨) مسند أحمد: ٣٣٨/٢٣، برقم (١٥١٣٣).

⁽٩) صحیح مسلم: ٢/٨٨٦، برقم (١٢١٨)، (١٤٩).

حلقت قبل أن أنحر، وإنما هو عن عطاء، مرسل^(۱).

وقال الدورقي: قال يحيى بن معين: ذكر يحيى القطان، أنه أخذ على أسامة ابن زيد، عن عطاء، عن جابر، إنما الحديث عن عطاء مرسل؛ أن رجلا قال: يا رسول الله، حلقت قبل أن أنحر (٢).

وقال عبد الله: قال أبي: حدث عثمان بن عمر يحيى بن سعيد، بحديث أسامة بن زيد، عن عطاء، عن جابر، عن النبي - صلى الله عليه وسلم -؛ منى كلها منحر، وفيه كلام غير هذا، فتركه يحيى بآخرة لهذا الحديث^(٣).

وقال العقيلي: "وهذا المتن عن النبي ﷺ ثابت بغير هذا الإسناد"(٤).

الخلاصة: الحديث بهذا الإسناد ضعيف، وعلة الاسناد من أسامة بن زيد وذلك بوصله الحديث عن عطاء عن جابر، والصواب أنه مرسل عطاء، وهو بهذا الوصل خالف.

ومتنه صحيح؛ لأنه مخرج في صحيح مسلم من حديث جعفر قال: حدثني أبي عن جابر - رضي الله عنه - أَن رَسُولَ اللهِ - صلى الله عليه وسلم - قال: "نحرت ههنا. وَمِنًى كُلُهَا مَنْحَرٌ. فَانْحَرُوا فِي رِحَالِكُمْ، وَوَقَفْتُ ههنا. وعرفة كلها موقف ووقفت ههنا. وجمع كلها موقف"(٥)، والله أعلم.

⁽١) تاريخ ابن معين للدوري: ١٦٦/٤.

⁽۲) الكامل: ۲/۲۷.

⁽٣) العلل رواية عبد الله: ١٥٩/٣.

⁽٤) الضعفاء للعقيلي: ١٨/١.

⁽٥) صحيح مسلم: ١٩٣/، برقم (١٢١٨).

نموذج ثاني أعل بالاضطراب:

إيراد الحديث:

عن أسامة بن زيد، عن محمد بن المنكدر، عن ابن خزيمة بن ثابت، عن أبيه، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال -: «" مَنْ أَصَابَ ذَنْبًا أُقِيمَ عَلَيْهِ حَدُّ ذَلِكَ الذَّنْب، فَهُوَ كَفَّارَتُهُ"».

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد (1)، من طريق روح حدثنا روح، والدارمي أثنى من طريق مروان بن محمد الدمشقى، قال: حدثنا ابن وهب.

كلاهما (روح بن عبادة، وعبد الله بن وهب) عن أُسامة بن زيد الليثي، به.

أخرجه الطبراني^(٣)، من طريق عبد العزيز بن أبي حازم، عن أسامة، عن بكير بن عبد الله بن الأشج، عن محمد بن المنكدر، عن ابنِ خزيمة، به. فزاد فيه: بكير بن الأشج.

الحكم على الحديث

قال البخاري: " وهو حديث لا تقوم به الحجة "(٤). بعد أن ساق اسانيد الحديث واختلاف الرواة على أسامة.

7600 YET 1800

⁽۱) مسند أحمد: ۳۱ /۲۰۰، برقم (۲۱۸۷۵).

⁽٢) مسند الدارمي: ٧٦٢/٢، برقم(١٣٥٣).

⁽٣) الطبراني: ٤/٨٨، برقم (٣٧٣٢)

⁽٤) ينظر: التاريخ الأوسط: ١٧٠/١.

وقال الترمذي: "حدثنا إبراهيم بن يعقوب، قال: حدثنا روح بن عبادة، عن أسامة بن زيد، عن محمد بن المنكدر، عن ابن خزيمة بن ثابت، عن أبيه، عن النبي قال: من أصاب ذنبا، فأقيم عليه الحد، فهو كفارة له.

سألت محمدا، يعني ابن إسماعيل البخاري، عن هذا الحديث، فقال: هذا حديث فيه اضطراب، وضعفه جدا.

قال محمد، يعني البخاري: وقد روي عن أسامة بن زيد، عن رجل، عن بكير بن الأشج، عن محمد بن المنكدر، عن خزيمة بن ثابت.

ورواه المنكدر بن محمد، عن أبيه، عن خزيمة بن معمر " (١).

الخلاصة:

الحديث إسناده ضعيف لاضطراب أسامة بن زيد واختلاف الرواة عليه من عدة وجوه كما سلف آنفاً.

7200 YEV 5000

⁽١) ترتيب علل الترمذي الكبير: ٢٣٠.

الراوي الثانى: أشعث بن سعيد البصري أبو الربيع السمان.

هو أشعث بن سعيد البصري أبو الربيع السمان.

روى عن: عبد الله بن بسر الحبراني، وأبي بشر جعفر بن أبي وحشية، وأبي الزناد، وابن أبي نجيح، وعمرو بن دينار، وهشام بن عروة، وعاصم بن عبيد الله بن عمر، ورقبة بن مصقلة، وغيرهم.

روى عنه: سعيد بن أبي عروبة، وهو من أقرانه، ومعتمر بن سليمان، وأبو داود الطيالسي، وعبد الوهاب الخفاف، ووكيع، وأبو نعيم، وشيبان بن فروخ، وغيرهم.

وفاته: لم تذكر المصادر تاريخ وفاته، وذكره الحافظ ابن حجر في الطبقة السادسة (۱).

قول الإمام أحمد الدال بالاضطراب

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: "قال أبي: أبو الربيع السمان، اسمه أشعث ابن سعيد حديثه حديث ليس بذاك مضطرب، وكان إبن أبي عروبة حمل عنه"(٢).

أقوال الإمام أحمد الأخرى في الراوي:

قال أبو بكر المروذي عن أبي عبد الله: "ليس حديثه بشيء"("). وقال أحمد: "ما أراه إلا صدوقاً"(3).

⁽۱) ينظر: التاريخ الكبير: ۲۱۱/۲، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ۲۷۲/۲، وتهذيب الكمال للمزي: ۵۲۳/۳، وتهذيب التهذيب لابن حجر: ۱/۱۵۰.

⁽٢) العلل لأحمد رواية عبد الله: ١٦/٢.

⁽٣) العلل رواية المروذي وغيره: ٢٩.

⁽٤) العلل رواية عبدالله: ١/١ ٣٢١.

أقوال العلماء الآخرين في الراوي:

أقوال المعدلين:

لم أقف على من عدل الراوي أشعث بن سعيد، إلا قول الإمام أحمد المتقدم، ولعله أراد عدالته وليس ضبطه.

أقوال المجرحين:

قال هشيم بن بشير: "أبو الربيع السمان كان يكذب"، وقال أيضاً: "بلغني أن شعبة يغمز أبا الربيع السمان"(١).

وقال ابن معین: "لیس بشیء "(1). وقال فی موضع آخر: "ضعیف(1).

وقال وابن معين: "ليس بثقة"(٤).

وقال الجوزجاني: "واهي الحديث"^(٥).

وقال الفلاس: "كان لا يحفظ وهو رجل صدق، وكان يحيى وعبد الرحمن لا يحدثان عنه، وقد حدث عنه الثوري، ورأيت عبد الرحمن يخط على حديثه"(٢).

⁽١) الضعفاء الكبير للعقيلي: ١/٣٠، والكامل: ٤٨/٢.

⁽٢) ينظر: تاريخ ابن معين رواية الدوري: ٢٠/٢.

⁽٣) ينظر: الكامل لابن عدي: ١٧٩/٢، ولم أقف عليه في تاريخ ابن معين رواية الدوري، وذكر ذلك أيضاً الدكتور بشار عواد.

⁽٤) ينظر: تاريخ ابن معين رواية الدوري: ٨٠/٤، وتاريخ ابن معين رواية الدارمي: ١٦.

⁽٥) أحوال الرجال للجوزجاني: ١٥٢.

⁽٦) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ٢٧٢/٢، وإكمال تهذيب الكمال لمغلطاي:٢٣٢/٢.

وقال البخاري: "ليس بمتروك، وليس بالحافظ عندهم، ضعفه ابن معين، وقال: ليس بثقة"(١).

وقال أبو زرعة $(^{(7)})$ ، والترمذي $(^{(7)})$: "يضعف في الحديث".

وقال الآجري: "سألت أبا داود عن أشعث بن سعيد، فقال: ضعيف، هذا أبو الربيع السمان"(٤).

وقال أبو حاتم الرازي: "ضعيف الحديث منكر الحديث سيئ الحفظ يروي المناكير عن الثقات"(٥).

وقال يعقوب بن سفيان الفسوي: "لم أزل أسمع أنه ضعيف لا يسوى حديثه شيئاً"^(٦).

وقال البزار: "لين الحديث"، وقال أيضاً: "ضعيف في الحديث لكثرة الخطأ فيما روى، وإن كان قد روى عنه جماعة ممن ينسبون إلى العلم (v).

وقال النسائي: "ليس بثقة، ولا يكتب حديثه"، وقال في موضع آخر: "ضعيف"(^).

⁽۱) ينظر: التاريخ الكبير للبخاري: ۲۰/۱، والضعفاء الكبير للعقيلي: ۲۰/۱، والكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي: ٤٨/٢.

⁽٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ٢٧٢/٢.

⁽٣) جامع الترمذي: ٢/١٧٦، تحت حديث رقم: (٣٤٥).

⁽٤) سؤالات الآجري لأبي داود: ٣٣١.

⁽٥) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم: ٢٧٢/٢.

⁽٦) المعرفة والتاريخ، للفسوي: ٢١٢/ - ٢١٤.

⁽٧) مسند البزار: ٢٦٩/١٥ ،تحت حديث رقم: (٨٧٤٨).

⁽٨) ينظر: الضعفاء والمتروكون للنسائي: ١٩، وتهذيب الكمال للمزي: ٣٦٣/٣.

وقال الساجي: "ضعيف قذف بالقدر (1) تركوا حديثه يحدث عن هشام بن عروة مناكير (1).

وقال أبو محمد بن الجارود: "ليس حديثه بشيء "(7)".

وقال ابن حبان: "يروي عن الأئمة الأحاديث الموضوعات خصوصا عن هشام بن عروة"(٤).

وقال ابن عدي: "في أحاديثه ما ليس بمحفوظ، وهو مع ضعفه يكتب حديثه وأنكر ما حدث عنه ما ذكرته"(٥).

وقال الحاكم أبو أحمد: "ليس بالقوي عندهم"(٦).

وذكره الحافظ أبو حفص بن شاهين في جملة الضعفاء والكذابين $(^{\vee})$.

وقال الدارقطني وعلي بن الجنيد: "متروك "(^).

وقال البيهقي (٩)، و الذهبي: "ضعيف" (١٠).

⁽١) القدرية" وهي القول بإنكار القدر، وأن الأمر أنف، وأول من قال بهذه البدعة معبد الجهني المقتول في بدعته سنة ٨٠هـ، وذلك في آخر زمن الصحابة، وقد تبرأ الصحابة من مذهبه كابن عمر وأنس وغيرهما رضي الله عنهم. ينظر: الفرق بين الفرق للبغدادي: ١٤.

⁽٢) ينظر: إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي: ٢٣٢/٢، وتهذيب التهذيب لابن حجر: ٢٥٢/١.

⁽٣) ينظر: إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي: ٢٣٢/٢.

⁽٤) ينظر: الضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي: ١٢٥/١، ولم أقف عليه في كتابه المجروحين.

⁽٥) ينظر: الكامل، لابن عدى: ٢/٢٥.

⁽٦) ينظر: تهذيب الكمال، للمزي: ٣٦٤/٣.

⁽٧) ينظر: إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي: ٢٣٢/٢.

⁽٨) الضعفاء والمتروكين، للدارقطني: ٩، وينظر: تهذيب التهذيب، لابن حجر: ٢٥٢/١.

⁽٩) السنن الكبرى، للبيهقى: ١/٣٣٣، تحت حديث رقم: (١٠٣٩).

⁽١٠) الكاشف، للذهبي: ١/٢٥٢.

وقال ابن عبد البر: "هو عندهم ضعيف الحديث، اتفقوا على ضعفه لسوء حفظه، وأنه كان يخطئ على الثقات فاضطرب حديثه"(١).

وقال ابن القطان الفاسي: "سيئ الحفظ يروي المنكرات عن الثقات"(٢).

وقال ابن حجر: "متروك"^(٣).

المناقشة:

أشعث بن سعيد مجمع على ضعفه، لكنهم اختلفوا في درجة ضعفه، فمنهم من رماه بالكذب كما هو قول هشيم بن بشير فيه، وهذه أسوأ مراتب الجرح، ومنهم من قال عنه: متروك، وهي دونها، ومنهم من اكتفى بتضعيفه، ومنهم من قال عنه: مع ضعفه يكتب حديثه، كما هو قول ابن عدي فيه، وهي تشعر بأنّه ليس بشديد الضعف، والذي يظهر أنّه شديد الضعف، او متروك، وهو قول أكثر أهل العلم فيه والذي اختاره ابن حجر، والله أعلم.

أمًّا جرحه بالاضطراب، فلم أقف على من ذكر ذلك عنه إلا الإمام أحمد، وابن عبد البر، ولعلهما أرادا بالاضطراب بمعنى الضعف العام؛ والاختلاف أي ما يقرب من الاضطراب الاصطلاحي.

النتيجة:

متروك الحديث، مضطرب.

⁽١) الاستغناء في معرفة المشهورين ، لابن عبد البر: ٦٢٢/١.

⁽٢) بيان الوهم والإيهام، لابن القطان: ٣٥٨/٣.

⁽٣) تقريب التهذيب، لابن حجر: ١١٣.

نموذج من مروبات الراوي المعلة:

إيراد الحديث:

عن أشعث بن سعيد أبو الربيع السمان، حدثنا عمرو بن دينار عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة أَنَّهُ أَتَى رَسُولَ اللهِ - صلى الله عليه وسلم - نَاسٌ مِنَ الأَعْرَابِ فَقَالُوا إِنَّا قَوْمٌ يَأْتِي عَلَيْنَا أَرْبَعَهُ أَشْهُرٍ وَخَمْسَةٌ لا نُصِيبُ الْمَاءَ وَمَعَنَا النُّفَسَاءُ وَالْحَائِضُ والجنب قال عليكم بالأرض.

تخربج الحديث

أخرجه ابن عدي في الكامل (١)، من طريق سعيد بن سليمان، والبيهقي في السنن الكبرى (٢)، من طريق عبد الوهاب بن عطاء، وابن عدي في الكامل (٣)، من طريق سعيد بن أبي عروبة.

ثلاثتهم: (سعيد، وعبد الوهاب، وابن أبي عروبة) رووه عن أشعث أبي الربيع السمان عن عمرو بن دينار عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة به.

الحكم على الحديث

سئل أبو الحسن الدارقطني عن هذا الحديث فقال:

ورواه أبو الربيع السمان، واختلف عنه؛

فرواه أبو داود الطيالسي، عن أبي الربيع السمان، عن حجاج بن دينار، عن عمرو بن شعيب، عن ابن المسيب، عن أبي هربرة.

(۲) السنن الكبرى: ۲/۱۰۵، برقم (۱۰۵۳)

(٣) الكامل: ٢/٢٥.

TON YOU

⁽۱) الكامل: ۲/۱۰.

وخالفه سعيد بن سليمان، رواه عن أبي الربيع السمان، عن عمرو بن دينار، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة (١).

وقال ابن طاهر المقدسي: "رواه أبو الربيع السمان، أشعث بن سعيد: عن عمرو بن دينار، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة. وأبو الربيع متروك الحديث"(٢).

الخلاصة:

وهذا إسناد ضعيف جدا؛ فيه: أبو الربيع أشعث بن سعيد السمان، وهو متروك ومع ضعفه قد اضطرب فيه؛ فراوه مرة كما عند الدارقطني^(٣)، بذكر عمرو بن شعيب ورواه تارة أخرى بإسقاط عمرو بن شعيب، وهذا إسناد ضعيف جدا مضطرب من أجل أبي الربيع كما تقدم، والله أعلم.

⁽١) علل الدارقطني: ٩٤/٨.

⁽٢) محمد ابن جابر ابن سيار ابن طارق الحنفي اليمامي أبو عبد الله أصله من الكوفة صدوق دهبت كتبه فساء حفظه وخلط كثيرا وعمى فصار يلقن، من السابعة، تقريب التهذيب: ٤٧١.

⁽٣) علل الدارقطني: ٨/٩٤.

الراوي الثالث: سنان بن سعد الكندي.

هو سنان بن سعد - ويقال: سعد بن سنان - والصواب الاول، الكندي، المصري.

وحكى البخاري الخلاف في اسمه، ثم قال: والصحيح: سنان(١).

روى عن: أنس عَيْهِ.

وروى عنه: عبدالله بن لهيعة، وعمرو بن الحارث، ويزيد بن أبي حبيب.

وفاته: لم أقف له على تاريخ وفاة على حد بحثى (٢).

قول الإمام أحمد الدال على الاضطراب:

قال عبد الله بن أحمد: "سمعته يقول - يعني أباه -: "سعد بن سنان، تركت حديثه، يقال: سنان بن سعد، حديثه مضطرب"(٣).

وقال أحمد بن أبي يحيى: سمعت أحمد بن حنبل يقول: "لم أكتب أحاديث سنان بن سعد؛ لأنهم اضطربوا فيها، فقال بعضهم: سعد بن سنان، وبعضهم: سنان ابن سعد"(٤).

أقوال الإمام أحمد الأخرى في الراوي:

⁽١) ينظر: التاريخ الأوسط: ٢١٦/٣ - ٢١٧.

⁽۲) ينظر: التاريخ الكبير: ١٦٣/٤، الجرح والتعديل: ٢٥١، والكامل: ٣٩٢/٤، وتهذيب التهذيب: ٦٩٢/١.

⁽٣) العلل رواية عبدالله: ٢/٢٥.

⁽٤) الكامل: ٤/٣٩٢.

⁽٥) العلل رواية عبدالله: ١٧/٢.

وقال محمد بن علي الوراق: سمعت أحمد بن حنبل يقول: " في أحاديث يزيد ابن أبي حبيب، عن سعد بن سنان، عن أنس. قال: روى خمسة عشر حديثا منكرة كلها، ما أعرف منها واحدا(١).

وقال الآجري: "سألت أبا داود عن سنان بن سعد، فقال: كان أحمد لا يكتب حديثه"(٢).

أقوال العلماء الأخرى:

المعدلين:

قال البخاري: "سنان بن سعد صالح مقارب الحديث"(٣).

وقال ابن معين (٤)، والعجلي (٥): "ثقة".

وقال ابن حجر: "صدوق له أفراد من الخامسة" $(^{7})$.

المجرحين:

قال ابن سعد $(^{(\vee)})$ ، وكذا قال النسائي $(^{(\wedge)})$: سنان بن سعد: منكر الحديث.

وقال ابن معين: "سمع عبد الله بن يزيد من سنان بن سعد: بعدما اختلط"(٩).

⁽١) الضعفاء للعقيلي: ١١٨/٢.

⁽۲) تهذیب الکمال: ۲۲۲/۱۰.

⁽٣) علل الترمذي الكبير: ١٠٦.

⁽٤) الجرح والتعديل: ٢٥١/٤.

⁽٥) تاريخ الثقات للعجلي: ١٧٩.

⁽٦) تقريب التهذيب: ٢٣١.

⁽٧) نقله مغلطاي عنه في: إكمال تهذيب الكمال: ٥/ ٢٣٤.

⁽٨) الضعفاء والمتروكين للنسائي: ٢١١، ٣٠٢.

⁽٩) نقله ابن القطان في: بيان الوهم: ٣٠٧/٣.

وقال ابن حبان: "حدث عنه المصريون، وأرجو أن يكون الصحيح: سنان بن سعد، وقد اعتبرت حديثه فرأيت ما روي عن: سنان بن سعد يشبه أحاديث الثقات، وما روي عن: سعد بن سنان، وسعيد بن سنان فيه المناكير، كأنهما اثنان"(١).

وقال ابن عدي: "وهذه الأحاديث يحمل بعضها بعضا، وليس هذه الأحاديث مما يجب أن يترك أصلا، كما ذكر ابن حنبل، أنه ترك هذه الأحاديث"(٢).

وذكره الدارقطني في الضعفاء والمتروكين $^{(7)}$.

وقال الجوزجاني: "سعد بن سنان أحاديثه واهية لاتشبه أحاديث الناس"^(٤). وقال الذهبي: "ليس بحجة"^(٥).

المناقشة:

الراوي سنان بن سعد المصري فقد تكلم فيه الإمام أحمد وضعفه وذلك في مجمل أقواله وقد وصفه بالاضطراب، وأن أحاديثه منكرة عن أنس، كما أن ذكره لعددها دليل على حفظ الإمام أحمد وتتبعه ومعرفته بالراوي، ولذا ذهب إلى أنه لا يكتب حديثه.

أمّا أقوال العلماء فيه: فقد اختلفوا فيه، منهم من عدّله كالبخاري، وابن معين، والعجلي، وابن حجر، ولعل تعدليهم منصرف إلى عدالة الراوي أو حاله أصالة أو قبل اختلاطه.

⁽١) الثقات ابن حبان: ٣٣٦/٤.

⁽۲) الكامل: ۲/۳۹۳.

⁽٣) الضعفاء والمتروكين: ١٤٤.

⁽٤) أحوال الرجال: ٢٦٥، ٢٧٢.

⁽٥) الكاشف: ١/٨٢٤.

وتكلم فيه آخرون وهم الأكثر: فجرحه جمع من النقاد: فوصفه بعضهم بمنكر الحديث كابن سعد، وكذا النسائي، وقال ابن معين في رواية له: أنه اختلط ثم سمع من أنس.

وتعقب ابن عدي كلام الإمام أحمد في سنان وأن الاضطراب من الرواة عنه لا منه، قال أحمد بن حنبل: لم أكتب أحاديث سنان بن سعد؛ لأنهم اضطربوا بها فقال بعضهم: سعد بن سنان، وسنان بن سعد، قال ابن عدي: "وليس هذه الأحاديث مما يجب أن تترك أصلا كما ذكره ابن حنبل؛ لأن في الأحاديث وفي أسانيدها ما هو أكثر اضطرابا منها في هذه الأسانيد، ولم يتركه أحد أصلا بل أدخلوه في مسانيدهم وتصانيفهم".

وكلام الإمام أحمد هو الصواب والله أعلم؛ إذ إن ظاهر ذلك في كونه سبر حديثه ونظر فيه؛ فوجده يروى مناكير مع الاضطراب أيضا، واستدل على نكارة حديثه؛ بكون المتون التي يرويها عن أنس بن مالك في: لا تشبه حديثه، إنما تشبه حديث الحسن البصري، وأشار إلى هذا الجوزجاني أيضا كما أسلفت عنه، ثم إن ابن معين قد وصفه بالاختلاط، وهذا وحده كاف في تضعيفه والتوقف في حديثه، ولا يعارض هذا بتوثيق من وثقه او مشاه؛ لأن من عرف حجة على من لم يعرف، والجرح المفسر مقدم (۱).

أما من وصفه بالاضطراب: فلم أقف على من وصفه بذلك غير الإمام أحمد، ولعله أراد بالاضطراب الضعف العام للراوي ورواية المناكير وكثرة الخطأ، أو عدم ضبط اسمه أهو سنان بن سعد، أو سعد بن سنان.

النتيجة:

ضعيف له مناكير، اختلط وله أفراد عن أنس السه وهو قليل الرواية، والله أعلم.

⁽١) ينظر: حاشية مسند ابي يعلي، ت السناري: ٦٨٥/٦.

نموذج من مروبات الراوي المعلة:

إيراد الحديث:

عن سنان بن سعد الكندي، عن أنس بن مالك، أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: ((افْتَدُوا مِنَ النَّار وَلَوْ بِشِقّ تَمْرَةٍ)).

تخربج الحديث:

أخرجه ابن خزيمة (۱)، من طريق يونس بن عبد الأعلى، عن عبد الله بن وهب، عن عمرو بن الحارث (ح) وحدثنا عيسى بن إبراهيم الغافقي، قال: حدثنا ابن وهب، عن عمرو بن الحارث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن سنان بن سعد، به.

وأخرجه ابن عدي في الكامل في مناكير سعد بن سنان (٢).

الحكم على الحديث:

قال ابن طاهر المقدسي: "رواه سعد بن سنان، عن أنس، وسعد متروك الحديث"(٢).

الخلاصة:

إسناده ضعيف؛ لضعف سنان بن سعد، وأحاديث يزيد بن أبي حبيب، عن سنان بن سعد، عن أنس، كلها منكرة كما نص على ذلك الإمام أحمد، والله أعلم.

⁽۱) صحیح ابن خزیمة: ۹٤/٤، (۲٤٣٠).

⁽۲) الكامل: ٥/٠٤٤.

⁽٣) ذخيرة الحفاظ: ٢/٩٩٥، (٢٠٧٣).

الراوي الرابع: محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلي الأنصاري.

هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري، أبو عبد الرحمن، قاضي الكوفة، وكان قارئا للقرآن عالما به، قرأ حمزة الزيات عليه، وكان حمزة يقول: إنما تعلمنا جودة القراءة عند ابن أبي ليلى.

روى عن: أبيه، وأيوب بن جابر، وعيسى بن يونس، وسعيد بن خثيم الهلالي وأبي شيبة العبسى، وحبان بن على العنزي ،وغيرهم.

روى عنه: البخاري في كتاب "الأدب"، وروى الترمذي عن عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي عنه، وأبو بكر بن أبي خيثمة، وإسماعيل سمويه، وعباس الدوري.

وفاته: مات سنة ثمان وأربعين ومائة(١).

قول الإمام أحمد الدال على الاضطراب:

قال عبد الله: "سألت أبي عن محمد بن أبي ليلى، فقال: مضطرب الحديث، قال أبي: فقه ابن أبي ليلى أحب إلينا من حديثه، حديثه فيه اضطراب"(٢).

وقال أحمد بن أصرم المزني: "سمعت أحمد بن حنبل يقول: ابن أبي ليلى، مضطرب الحديث، وضعفه ولم يرضه، وسمعته أيضا يقول: ابن أبي ليلى قد وقع على الحكم، عن مقسم، وابن أبي ليلى إنما دخل على عطاء وهو مريض، وابن أبي ليلى مضطرب الحديث جدا"(٣).

⁽۱) ينظر: الطبقات الكبرى: ۸/۸٪، والجرح والتعديل: ۲۲۳٪، والثقات للعجلي: ۲٤۳ – ۲۲٪، وتقريب التهذيب: ۶۳٪.

⁽٢) العلل رواية عبدالله: ١/١١٤.

⁽٣) الضعفاء للعقيلي: ١٠٠/٤.

أقوال الإمام أحمد الأخرى في الراوي:

قال عبد الله: "قال أبي: ابن أبي ليلى كان سيء الحفظ"(١).

وقال عبد الله: "سألت أبي، عن مطر الوراق، فقال: كان يحيى بن سعيد يشبه مطر الوراق(7)، بابن أبي ليلى .يعني في سوء الحفظ(7).

وقال عبد الله: "سمعت أبي يقول: كان يحيى بن سعيد يشبه مطرا بابن أبي ليلى في الحديث، يعني في حديث عطاء "(٤).

وقال الميموني: "قال رجل لأبي عبد الله: ابن أبي ليلى؟ قال: ضعيف، والحجاج أكبر في نفسي منه، إلا أنه، يعني ابن أبي ليلى، في حديثه عن المنهال كأنه قال له رجل أين مجالد منهما؟ قال: هذا تمييز شديد"(٥).

وقال إبراهيم بن سعيد: "كان أحمد بن حنبل لا يحدث عن ابن أبي ليلي"(٦).

وقال أبو طالب أحمد بن حميد: "قال أحمد بن حنبل: "كان يحيى بن سعيد يضعف ابن أبي ليلي"(٧).

⁽١) العلل رواية عبدالله: ١/٣٦٨.

⁽٢) مطر بفتحتين ابن طهمان الوراق أبو رجاء السلمي مولاهم الخراساني سكن البصرة صدوق كثير الخطأ وحديثه عن عطاء ضعيف. تقريب التهذيب: ٥٣٤.

⁽٣) العلل رواية عبدالله: ١/٩٠١.

⁽٤) العلل رواية عبدالله: ١٨٨/٣.

⁽٥) العلل رواية المروذي: ٢٤٥.

⁽٦) الضعفاء للعقيلي: ١٠٠/٤.

⁽٧) الجرح والتعديل: ٣٢٣/٧.

وقال الترمذي: "قال أحمد بن حنبل: ابن أبي ليلى لا يحتج بحديثه"(١).

وقال ابن حبان: "تركه أحمد بن حنبل"^(۲).

وقال أحمد بن حفص السعدي: "ذكر أحمد بن حنبل - يعني وهو حاضر - حديث ابن أبي ليلى، عن عطاء؟ في الضرورة يحج عن الميت، فقال: "ابن أبي ليلى ضعيف، وفي عطاء أكثر خطأ"(٣).

أقوال العلماء الآخرين في الراوي:

المعدلين:

قال العجلي: "كوفي، صدوق، ثقة. ثم قال بعد ذلك بكثير: وكان فقيها صاحب سنة. وكان ابن أبي ليلى صدوقا جائز الحديث"(٤).

وقال يعقوب بن سفيان: "ثقة، عدل، وفي حديثه بعض المقالة، لين الحديث (°).

وقال الترمذي: "وابن أبي ليلى صدوق فقيه، وإنما يهم في الإسناد"(٦). وقال الدارقطني: "ثقة، في حفظه شيء "(٧).

⁽١) شرح علل الترمذي: ١٣٠/١.

⁽٢) المجروحون: ٢٤٢/٢.

⁽٣) الكامل: ٧/ ٣٩٠ – ٣٩١.

⁽٤) الثقات للعجلي: ٢٤٣ – ٢٤٤.

⁽٥) المعرفة والتاريخ: ٣/٩٤.

⁽٦) جامع الترمذي: ٣/١١٥.

⁽٧) سنن الدارقطني: ١/٤٤١.

المجرحين:

قال البخاري: "لا أروي عن ابن أبي ليلي شيئا"(١).

وقال البخاري أيضًا: "محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى صدوق، إلا أنه لا يدرى صحيح حديثه من سقيمه، وضعف حديثه جدا"(٢).

وقال أبو حاتم الرازي: "كان ابن أبي ليلى سيء الحفظ"("). وقال أبو حاتم: "محله الصدق كان سيئ الحفظ شغل بالقضاء فساء حفظه لا يتهم بشيء من الكذب انما ينكر عليه كثرة الخطأ يكتب حديثه ولا يحتج به"(٤).

وقال الترمذي: "قد تكلم بعض أهل العلم في ابن أبي ليلى من قبل حفظه"(°). وقال البزار: "ليس بالحافظ"(٦).

وقال النسائي: "قاضي الكوفة، أحد الفقهاء، ليس بالقوي في الحديث $^{(\vee)}$.

وقال أيضًا: "ليس بالقوي في الحديث، سيئ الحفظ"(^).

وقال الدارقطني: "رديء الحفظ، كثير الوهم"(٩).

⁽١) ترتيب علل الترمذي الكبير: ٩٦.

⁽٢) المصدر نفسه: ٣٩٢.

⁽٣) علل الحديث: ٢/١١٥.

⁽٤) الجرح والتعديل: ٧/ ٣٢٣.

⁽٥) جامع الترمذي: ٢٤٦/١.

⁽٦) ينظر: كشف الأستار للبزار: ٢٥١/١.

⁽٧) الضعفاء والمتروكون للنسائي: ٩٢.

⁽٨) عمل اليوم والليلة: ٢٣٥.

⁽٩) سنن الدارقطني: ٣/ ٣٠٥.

وقال ابن حجر: "صدوق سيء الحفظ جدا من السابعة"(١).

المناقشة:

محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى الأنصاري، يتبين للباحث من خلال النظر في أقوال الإمام أحمد أنها كلها تدل على تضعيفه في الحديث فقال عدة مرات: مضطرب الحديث، وقال: مضطرب الحديث جدا، وضعفه ولم يرضه، وقال مرة: سيء الحفظ، وقال أيضا: لا يحتج بحديثه – يعنى: اذا انفرد –، وتركه مرة، وهذه الأقوال والأوصاف التي أطلقها الإمام أحمد على ابن أبي ليلى كلها تدل على تضعيفه عنده قولا وإحدا.

أما أقوال العلماء الآخرين فيه:

اختلفت أقوال الأئمة النقاد في محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى فمنهم من وثقه كيعقوب بن سفيان، ومنهم من جعله في مرتبه الصدوق: كالعجلي، وأبي حاتم والترمذي، لكنهم مع تعديلهم له قرنوا ما يدل على خطأه وسء حفظه.

وأما من تكلم فيه وأطلق القول بتضعيفه: بسبب سوء حفظه وكثرة وهمه كالإمام البخاري، وأبي حاتم، والبزار، والنسائي، والدارقطني، وزاد البخاري أنه كان لا يدري صحيح حديثه من سقيمه، وهذا إشارة إلى أنه رديء الحفظ، وبين سبب ذلك أبو حاتم الرازي بأنه شغل بالقضاء فساء حفظه، ولا يتهم بشيء من الكذب، إنما ينكر عليه كثرة الخطأ، يكتب حديثه ولا يحتج به، فهذا معناه أنه ضعيف لا يحتج به إذا انفرد، يعتبر به بالمتابعات، فلا يترك.

⁽١) تقريب التهذيب: ٤٩٣.

أما توثيقه فيرجع ذلك إلى عدالة الراوي في نفسه؛ لأنه كان شيخًا صالحًا فقيها، وتوثيقه ليس بمرتبه الاحتجاج الذي يقبل منه التفرد؛ لأنه لا يحتمل منه؛ بسبب سوء حفظه وأنه كان كثير الوهم، وأنه في روايته عن عطاء أكثر خطأ.

وأما من جرحه بالاضطراب: فلم أقف على من ذكر ذلك عنه إلا الإمام أحمد، وأراد بالاضطراب الاضطراب الاصطلاحي كما سيأتي، واضطرابه بسبب كونه سيء الحفظ كثير الوهم ويخطئ كثيرًا وخاصة في روايته عن عطاء، ولا يدري صحيحه حديثه من سقيمه.

النتيجة:

صدوق في نفسه سيء الحفظ في حديثه اضطراب، كثير الوهم والخطأ، خاصة في روايته عن عطاء، وساء حفظه بعد توليه القضاء، وهو ضعيف لا يحتج به إذا انفرد، يعتبر به بالمتابعات والشواهد فلا يترك.

نموذج من مروبات الراوي المعلة:

إيراد الحديث:

عن ابن أبي ليلى، عن عيسى، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن علي، قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: (إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ قَلْيَقُلْ: الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلْيَقُلْ مَنْ حَوْلَهُ: يَرْحَمُكَ الله، وَلْيَقُلْ هُوَ: يَهْدِيكُمُ الله وَيُصْلِحُ بَالَكُمْ)).

تخريج الحديث:

أخرجه: أحمد (1)، من طريق علي بن مسهر، والترمذي (1)، من طريق يحيى ابن سعيد القطان، والنسائي في عمل اليوم والليلة (1)، من طريق أبي عوانة.

ثلاثتهم: (علي بن مسهر، ويحيى بن سعيد، وأبي عوانة) من طريق ابن أبي ليلى به.

وأخرجه أحمد (٤)، أيضا ،من طريق منصور بن الأسود عن ابن أبي ليلى عن الحكم، عن عبدالرحمن ابن أبي ليلى، به.

وأخرجه أحمد أيضا^(٥)، والنسائي في الكبرى^(٦)، من طريق شعبة، عن محمد ابن أبي ليلي، عن أخيه عيسى، عن أبيه عن أبي أيوب الانصاري ... الحديث.

وأخرجه البيهقي (٧)، من طريق عدي أبي الهيثم، حدثتي محمد بن عبد الرحمن ابن أبي ليلى، المحمن ابن أبي ليلى، أب أبي ليلى، أب أبي الله أبي الأنصاري ... الحديث.

⁽۱) مسند أحمد: ۲/۵۷۲، برقم (۹۷۲).

⁽۲) جامع الترمذي: ٥/٣٤، برقم (٢٧٤١).

⁽٣) عمل اليوم والليلة: ٢٣٥، برقم (٢١٢).

⁽٤) مسند أحمد: ٢٧٦/٢، برقم (٩٧٣).

⁽٥) مسند أحمد: ٥٣٧/٣٨، برقم (٢٣٥٥٦).

⁽٦) السنن الكبرى: ٩٠/٩، برقم (٩٩٧٠).

⁽٧) شعب الأيمان: ١١/٩٥٤ و ٤٩٥، برقم (٨٨٩٥).

وأخرجه البيهقي أيضاً (١)، من طريق يحيى بن سعيد، حدثنا ابن أبي ليلى، حدثني ابن أخي عبد الله بن عيسى، عن أبي، عن علي رضي الله عنه ... الحديث.

الحكم على الحديث:

قال الترمذي: "هكذا روى شعبة هذا الحديث عن ابن أبي ليلى عن أبي أيوب عن النبي صلى الله عليه وسلم، وكان ابن أبي ليلى يضطرب في هذا الحديث، يقول أحيانا: عن أبي أيوب عن النبي صلى الله عليه وسلم. ويقول أحيانًا: عن علي عن النبي - صلى الله عليه وسلم -"(٢).

وقال ابن عدي: "وهذا كله يؤتي عن أبي ليلى من سوء حفظه، كما قال شعبة: ما رأيت أسوأ حفظا من ابن أبي ليلى"(٣).

وقال الدارقطني^(٤): "حدث به محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى، واختلف عنه: فرواه عنه يحيى القطان بن مسهر وحفص بن غياث وحمزة الزيات، ومنصور ابن أبي الأسود وأبو عوانة: عن ابن أبي ليلى عن أخيه عن أبيه عن علي بن أبي طالب".

وخالفهم: شعبة بن الحجاج وعدي بن عبد الرحمن أبو الهيثم: فروياه عن ابن أبى ليلى عن أخيه عن أبيه عن أبي أيوب الأنصاري.

وقال الحاكم في رواية شعبة: "هذا من اوهام محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الفقيه الأنصاري القاضى - رحمه الله تعالى - فلولا ما ظهر من هذه الاوهام

⁽١) شعب الإيمان: ١١/٤٩٦، برقم (٨٨٩٦).

⁽۲) جامع الترمذي: ٤٥٧/٤.

⁽٣) الكامل: ٧/٣٩٨.

⁽٤) علل الدارقطني: ٣/ ٢٧٦، برقم (٣٠٤).

لما نسبه أئمة الحديث إلى سوء الحفظ"(١).

وقد اضطرب ابن أبي ليلى في إسناد هذا الحديث على وجوه كما خرجته: فمرة يرويه عن أخيه عن أبيه عن علي به.

ومرة يرويه عن أخيه والحكم بن عتيبة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أبي أيوب الأنصاري.

ومرة رواه عن ابن أخيه عن عبد الله بن عيسى عن أبيه عن علي به، ومرة رواه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبي

الخلاصة:

هذا الإسناد ضعيف لا يثبت، وابن أبي ليلى مضطرب الحديث سييء الحفظ ضعيف.

إذ إن الاضطراب فيه من ابن أبي ليلى؛ لأنه سيء الحفظ، فمرة يسنده عن علي بن أبي طالب، ومرة عن أبي أيوب الانصاري، وهو محفوظ من حديث أبي أيوب الانصاري،

وأما من حديث علي رضي الله عنه فلم يرو إلا من طريق ابن أبي ليلى، وقد أنكره العلماء ومثله لا يحتمل التفرد، والله أعلم.

TON YOU

⁽١) المستدرك على الصحيحن: ٤٧٦/٨.

الراوي الخامس: نجيح بن عبد الرحمن السندي.

هو نجيح بن عبد الرحمن السندي، أبو معشر المدني، مولى بني هاشم.

يقال: إن أصله من حمير، ورأى: أبا أمامة بن سهل بن حنيف.

وروى عن: سعيد بن المسيب، وسعيد بن أبي سعيد المقبري، وهشام بن عروة، ومحمد بن كعب القرظى، وأبى بردة بن أبى موسى، وغيرهم.

وروى عنه: الثوري - ومات قبله -، والليث بن سعد، وعبد الله بن إدريس، وابن مهدي، وابنه محمد - وهو خاتمة أصحابه -، وغيرهم.

وفاته: مات سنة سبعين ومائة (١).

قول الإمام أحمد الدال على الاضطراب:

قال أبو بكر الأثرم: "قلت لأبي عبد الله: أبو معشر المدني، يكتب حديثه؟ فقال: عندي حديثه مضطرب لا يقيم الإسناد، ولكن أكتب حديثه أعتبر به"(٢).

أقوال الإمام أحمد الأخرى في الراوي:

قال عبد الله بن أحمد: "قال أبي: قال يحيى بن سعيد: ابن عجلان^(۱)، لم يقف على حديث سعيد المقبري ما كان عن أبيه، عن أبي هريرة، وما روى هو عن أبي هريرة أضعفهم عنه حديثا أبو معشر "(٤).

⁽١) ينظر: التاريخ الكبير: ١١٤/٨، والجرح والتعديل: ١٩٤٨، وتقربب التهذيب: ٥٥٩.

⁽٢) تاريخ بغداد: ٤٣٠/١٣، تهذيب الكمال: ٢٩/ ٣٢٥، لم أقف عليه في المطبوع.

⁽٣) ستأتي دراسته: ٣٢٢.

⁽٤) العلل رواية عبدالله: ٢/٤٣١.

وقال عبد الله: "سألته - يعني أباه - عن أبي معشر نجيح المدني قال: صدوق، ولكنه لا يقيم الإسناد"(١).

وقال عبد الله: "سُئل – يعني أباه – عن أبي معشر، وإبراهيم بن مهاجر $(^{7})$ ، فقال: أبو معشر أجل في قلبي من إبراهيم بن مهاجر $(^{7})$.

وقال عبد الله: "قال أبي: سمعت أبا كامل مظفر بن مدرك قال: كان أبو معشر رجلا لا يضبط الإسناد"(٤).

وقال المروذي: "أبو معشر لم يرضه - يعني أبا عبد الله - وتكلم فيه بشيء "(٥).

وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: "سمعت أبي وذكر مغازي أبي معشر فقال: كان أحمد بن حنبل يرضاه ويقول: كان بصيرا بالمغازي"(٦).

وقال أحمد بن أبي يحيى: "سمعت أحمد بن حنبل يقول:" يكتب من حديث أبي معشر أحاديثه عن محمد بن كعب القرظي في التفسير " $(^{\vee})$.

⁽١) العلل رواية عبدالله: ١/٢١٤.

⁽٢) إبراهيم ابن مهاجر ابن مسمار ضعيف من الثامنة. تقريب التهذيب: ٩٤.

⁽٣) العلل رواية عبدالله: ٧٥/٢.

⁽٤) المصدر نفسه: ٢/٥٥٥.

⁽٥) العلل رواية المروذي: ٩١.

⁽٦) الجرح والتعديل: ٨/٤٩٤.

⁽۷) الكامل: ۸/۲۱۳ .

أقوال العلماء الأخرى:

المعدلين:

قال أبو زرعة الدمشقي، عن أبي نعيم: "كان كيسا حافظا"(١).

وعن يزيد بن هارون قال: "سمعت أبا جزء نصر بن طريف يقول: أبو معشر أكذب من في السماء ومن في الأرض. قال يزيد: فوضع الله أبا جزء ورفع أبا معشر "(٢).

وقال أبو حاتم: "كان أحمد يرضاه، ويقول: كان بصيرا بالمغازي، قال: وقد كنت أهاب حديثه حتى رأيت أحمد يحدث عن رجل عنه، فتوسعت بعد فيه، قيل له: فهو ثقة؟ قال: صالح، لين الحديث، محله الصدق"(").

وقال الفضل بن هارون البغدادي: "سمعت محمد بن أبي معشر يقول: كان أبي سنديا أخرم خياطا. قالوا: فكيف حفظ المغازي؟ قال: كان التابعون يجلسون إلى أستاذه، فكانوا يتذاكرون فحفظ"(٤).

وقال ابن عدي: "حدث عنه الثقات، ومع ضعفه يكتب حديثه"(٥).

770 TV1 771

⁽١) تاريخ أبي زرعة الدمشقي: ٥٨٢.

⁽۲) تاریخ بغداد: ۱۹۳/۱۰.

⁽٣) المصدر نفسه: ٥٩٣/١٥.

⁽٤) المصدر نفسه: ١٥/٩٣٥.

⁽٥) الكامل: ٨/٢١٨.

المجرحين:

قال ابن سعد: "كان ضعيفا"(١).

وقال ابن نمير: "كان لا يحفظ الأسانيد"(٢).

وقال عمرو بن علي: "كان يحيى بن سعيد لا يحدث عنه، ويضعفه ويضحك إذا ذكره، وكان ابن مهدي يحدث عنه"(٢).

وقال عبيد الله بن فضالة، عن ابن مهدي: "تعرف وتنكر "(٤).

وقال ابن أبي مريم، عن ابن معين: "ضعيف، يكتب من حديثه الرقاق، وكان أميا يتقى من حديثه المسند"(٥).

وقال الدوري، عن ابن معين: "ضعيف، إسناده ليس بشيء، يكتب رقاق حديثه"(٦).

وقال ابن أبي خيثمة، عن ابن معين: "ليس بشيء، أبو معشر ريح"($^{(\vee)}$.

⁽١) الطبقات الكبرى: ٧/٧٥.

⁽٢) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي: ٣/١٥٧.

⁽٣) الجرح والتعديل: ٨/٤٩٤.

⁽٤) التاريخ الكبير للبخاري: ١١٤/٨.

⁽٥) الكامل: ٨/١١٨.

⁽٦) تاريخ ابن معين للدوري: ١١٨/١.

⁽۷) تاریخ ابن معین لابن أبي خیثمة: ۲/۳۵۰.

⁽٨) الجرح والتعديل: ٨/٤٩٤.

وقال محمد بن عثمان بن أبي شيبة، عن علي بن المديني: "كان ضعيفا ضعيفا، وكان يحدث عن محمد بن قيس، وعن محمد بن كعب بأحاديث صالحة، وكان يحدث عن نافع، وعن المقبري بأحاديث منكرة"(١).

وقال ابن أبي خيثمة: "سمعت محمد بن بكار بن الريان يقول: كان أبو معشر تغير قبل أن يموت تغيرا شديدا حتى كان يخرج منه الريح، ولا يشعر بها"(٢).

وقال البخاري: "منكر الحديث"^(٣).

وقال أبو زرعة: "صدوق في الحديث، وليس بالقوي "(٤).

وقال الترمذي: "تكلم بعض أهل العلم فيه من قبل حفظه، قال محمد (٥): لا أروي عنه شيئا "(٦).

وقال النسائي $(^{()})$ ، وأبو داود $(^{()})$ ، الدارقطني $(^{()})$: "ضعيف".

وقال صالح بن محمد: "لا يسوى حديثه شيئا"(١٠).

⁽١) سؤالات بن أبي شيبة: ٤٤.

⁽۲) تاریخ ابن معین لابن أبي خیثمة: ۲/۳٥٠.

⁽٣) التاريخ الكبير: ١١٤/٨.

⁽٤) الجرح والتعديل: ٨/٥٩٥.

⁽٥) العلل الكبير للترمذي: ٣٩٤.

⁽٦) جامع الترمذي: (٤٨١).

⁽٧) ينظر: الضعفاء والمتروكون النسائي: ٢٣٥.

⁽٨) ينظر: سؤالات الآجري: ٢٩٥.

⁽٩) ينظر: سنن الدارقطني: ٢/٣٢٩.

⁽۱۰) تاریخ بغداد: ۱۰/۲۹۰.

وقال عمرو بن علي الفلاس نحو ذلك، وزاد مع نافع: هشام بن عروة، وابن المنكدر، وزاد: "لا تكتب"(١).

وقال الخليلي: "أبو معشر له مكان في العلم والتاريخ، وتاريخه احتج به الأئمة، وضعفوه في الحديث، وكان ينفرد بأحاديث. أمسك الشافعي عن الرواية عنه. وتغير قبل أن يموت بسنتين تغيرا شديدا"(٢).

وقال أبو نعيم: "روى عن نافع، وابن المنكدر، وهشام بن عروة، ومحمد بن عمرو الموضوعات، لا شيء "(٣).

وقال ابن حجر: "ضعيف، من السادسة، أسن واختلط"(٤).

المناقشة:

من خلال النظر في أقوال الإمام أحمد في الراوي نجيح المعروف بأبي معشر نجد أنه وصفه بأنه: "صدوق، ولكنه لا يقيم الإسناد"، وفي أكثر الروايات نص أنه "لا يقيم الإسناد"؛ وعندما سئل عن كتابة حديثه قال: "عندي حديثه مضطرب لا يقيم الإسناد، ولكن أكتب حديثه أعتبر به"، وفي رواية أحمد بن أبي يحيى: "يكتب من أحاديثه عن محمد بن كعب القرظي في التفسير ".

ويبدو أن الإمام أحمد كان يفرق بين رواية أبي معشر بالحديث وبين روايته للسيرة والتفسير، فكان لا يرضاه في الحديث، ويرضاه في غيره.

⁽١) المصدر نفسه: ٥٩٥/١٥.

⁽٢) الإرشاد في معرفة علماء الحديث: ١/٣٠٠.

⁽٣) المستخرج على صحيح مسلم لأبي نعيم: ١/٤٨.

⁽٤) تقريب التهذيب: ٥٥٩.

وذهب بعض النقاد إلى تعديله وتحسين حديثه كأبي حاتم وقال: كان أحمد يرضاه، ويقول: كان بصيرا بالمغازي. قال: وقد كنت أهاب حديثه حتى رأيت أحمد يحدث عن رجل عنه، فتوسعت بعد فيه. قيل له: فهو ثقة؟ فأجاب بأنه: صالح، لين الحديث، محله الصدق؛ وهذه دلالة على أنه في ادنى مراتب القبول وحاله أنه لا يحتمل منه التفرد إنما يعتبر به في الشواهد والمتابعات ويقبل منه أحاديث الفضائل والرغائب ولا سيما المغازي فهو ضابط لها في الغالب احتج به بعض الأئمة ويرجع حفظه لها؛ لأنه كان التابعون يجلسون يتذاكرون فحفظ منهم كما في رواية الفضل ابن هارون وبه قال البرقي والخليلي.

بالمقابل جرحه أغلب من تكلم فيه: فهذا الإمام ابن مهدي ضعفه وكان لا يحدث عنه؛ وضعفه جماعه منهم: يحيى بن سعيد، وأبو زرعة، وابن معين، وقال البخاري: منكر الحديث، وهي جرح شديد في اصطلاح البخاري.

ويرجع جرح الأئمة له لأمرين:

الاول: سوء حفظه، وقال الترمذي: "تكلم بعض أهل العلم فيه من قبل حفظه"، وبهذا القول نص الأئمة بأنه كان لا يحفظ ولا يقيم الإسناد ويغلط ويخطأ كثيرا، كأحمد، وابن نمير، والبرقي، وهو ظاهر حكم غيرهم عليه.

الثاني: اختلاطه وتغيره بآخره ذكر ذلك محمد بن بكار قال: كان أبو معشر تغير قبل أن يموت تغيرا شديدا حتى كان يخرج منه الريح، ولا يشعر بها؛ وقال الخليلي بنحوه.

أمًّا جرحه بالاضطراب: فلم أقف على من ذكر ذلك عنه غير الإمام أحمد؛ ولعله أراد بالاضطراب بمعنى الضعف العام والاختلاط ورواية المناكير.

ويعلم هنا أن كلام الإمام أحمد في نجيح قريب من كلام الأئمة النقاد.

النتيجة:

يتضح من كثرة تجريحه كما سبق، أنه كان ضعيفا لعدم ضبطه وكذلك اختلاطه بعد أن كبر، ولعله أراد بالاضطراب بمعنى الضعف العام والاختلاط ورواية المناكير، والله أعلم.

نموذج من مروبات الراوي المعلة:

إيراد الحديث:

عن أبي معشر، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: ((لا تَقطَعُوا اللهُم بالسِّكِين، فإنه مِن صَنيعِ الأعاجم، وإنهَسُوه فإنه أهنا وأمراأ)).

تخريج الحديث:

أخرجه أبو داود في سننه (۱)، عن سعيد بن منصور.

وأخرجه ابن عدي في الكامل $^{(7)}$ ، من طريق أحمد بن محمد بن منصور ، عن محمد بن بكار .

كلاهما (سعيد بن منصور ومحمد بن بكار) عن أبي معشر ،به.

والحديث ذكره النسائي في المجتبى (7)، وسننه الكبرى (3)، معلقا عن أبي معشر به.

⁽۱) سنن أبي داود: ۲/۲، برقم (۳۷۷۸).

⁽۲) الكامل: ۱۹۸۸، برقم (۱۹۸۶).

⁽٣) المجتبى: ٤/٠٧٠، برقم (٢٢٤٤).

⁽٤) السنن الكبرى: 7/18، 40، برقم (7077).

الحكم على الحديث:

قال الإمام أحمد: "ليس بصحيح ولا يعرف هذا، وقال: حديث عمرو بن أمية الضمري خلاف هذا".

وحديث عمرو بن أمية الضمري أخرجه البخاري في "صحيحه"(١)، ومسلم في صحيحه(٢)، أنه رأى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يحتر كتف شاة، فدعي إلى الصلاة، فألقى السكين، فصلى، ولم يتوضأ. واللفظ للبخاري.

وقال البيهقي في سننه الكبري (٣)، وابن حبان في المجروحين (٤): "ضعيف".

وقال أبو عبد الرحمن النسائي: "أبو معشر المدني، اسمه نجيح، وهو ضعيف، ومع ضعفه أيضا كان قد اختلط، عنده أحاديث مناكير وهذا عده منها".

وذكره ابن الجوزي في "الموضوعات" $(^{\circ})$.

وذكره الذهبي في "الميزان^(٦)، عن هشام عن أبيه عن عائشة، وبين أن هذا الحديث من مناكير أبي معشر نجيح بن عبد الرحمن السندي. وذكره قال ابن عدي: وهذا حديث يُعرف بأبي معشر، وإن كان ضعيفاً عن هشام، عن عروة سرقه منه يحيى بن هاشم هذا $(^{(\vee)})$.

⁽۱) صحيح البخاري: ۲/۲۰، برقم (۲۰۸).

⁽٢) صحيح مسلم: (٣٥٥).

⁽٣) سنن البيهقي الكبرى: ٧/٥٦/١، برقم (٢٦٢٦).

⁽٤) المجروحين: ٣/٠٦.

⁽٥) ينظر: الموضوعات لابن الجوزي: ٣٠٣/٢.

⁽٦) ينظر: ميزان الاعتدال: ٢٤٧/٤.

⁽٧) ينظر: الكامل: ٩/١٢١.

الخلاصة:

الحديث ضعيف سنداً ومتناً؛ وضعف السند من أبي معشر؛ وخاصة في روايته عن هشام بن عروة فأنها آكد نكارة، بل اوصلها الفلاس وغيره أنها لا تكتب كما أسلفنا ذكر القول.

ومتنه ضعيف؛ لأنه يخالف ما رواه الشيخان من حديث عمرو الضمري كما أسلفت، والله أعلم.

الراوي السادس: يونس بن أبي إسحاق عمرو بن عبد الله الهمداني السبيعي

هو يونس بن أبي إسحاق عمرو بن عبد الله الهمداني السبيعي، أبو إسرائيل الكوفي.

روى عن: أبيه، وأنس، وأبي بردة، وأبي بكر - ابني أبي موسى الأشعري -، وأبي السفر سعيد بن يحمد، ويزيد بن أبي مريم، والحسن البصري ، وجماعة.

وروى عنه: ابنه - عيسى -، والثوري، وابن المبارك، وابن مهدي، والقطان، ووكيع، وأبو إسحاق الفزاري

وفاته: مات سنة تسع وخمسين ومائة (١).

أقوال الإمام أحمد الدالة بالاضطراب:

قال عبد الله: "سألته - يعني أباه -، عن يونس بن أبي إسحاق؟ قال: حديثه حديث مضطرب"(٢).

أقوال الإمام أحمد الأخرى في الراوي:

قال عبد الله بن أحمد: سألت أبي: أيما أصح حديثا عيسى^(۱)، او أبوه يونس؟ قال: "لا، عيسى أصح حديثًا"^(٤).

وقال عبد الله: "سألته - يعني أباه -، عن عيسى بن يونس؟ قال: عيسى يُسأل عنه؟ قلت: فأبوه يونس؟ قال: "كذا وكذا"(١).

⁽۱) ينظر: الطبقات الكبرى: ٣٤٤/٦، والجرح والتعديل: ٣٢٤٦، وتهذيب الكمال: ٤٨٨/٣٢، تهذيب التهذيب: ٤٣٣/١١.

⁽٢) العلل رواية عبدالله: ١٩/٢.

⁽٣) عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي، ثقة مأمون. تقريب التهذيب: ٤٤١.

⁽٤) العلل رواية عبدالله: ١/٥٥٩.

وقال أبو بكر الأثرم: "سمعت أبا عبد الله: ذكر يونس بن أبي إسحاق، وضعف حديثه، عن أبيه. وقال: حديث إسرائيل $\binom{7}{1}$ أحب إلى منه $\binom{7}{1}$.

وقال أبو طالب: "قال أحمد بن حنبل: يونس بن أبي إسحاق حديثه فيه زيادة على حديث الناس. قلت: يقولون: أنه سمع في الكتب فهي أتم. قال: إسرائيل ابنه قد سمع من أبي إسحاق، وكتب، فلم يكن فيه زيادة مثل ما يزيد يونس"(٤).

وقال الفضل بن زياد: قال أبو عبد الله – يعني أحمد بن حنبل –: "يونس بن أبي إسحاق حديثه فيه زيادة على الناس، قلت له: يقولون: إنما سمعوا من أبي إسحاق حفظًا، ويونس ابنه سمع في الكتب فهي أتم، قال: من أين؟ قد سمع إسرائيل ابنه من أبي إسحاق، وكتب وهو وحده فلم تكن فيه زيادة مثل يونس. قلت: من أحب إليك يونس او إسرائيل في أبي إسحاق؟ قال: إسرائيل. قلت: إسرائيل أحب إليك من يونس قال: نعم، إسرائيل صاحب كتاب"(٥).

أقوال العلماء الآخرين في الراوي:

المعدلين:

قال عمرو بن علي، عن ابن مهدي: "لم يكن به بأس، قال: وحدث عنه يحيى، وعبد الرحمن"⁽¹⁾.

⁽١) العلل رواية عبدالله: ٢/٩٧٦.

⁽٢) إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي الهمداني، أبو يوسف الكوفي، ثقة تكلم فيه بلا حجة. تقريب التهذيب: ١٠٤.

⁽٣) الضعفاء للعقلى: ٤٥٧/٤.

⁽٤) الجرح والتعديل: ٩/٤٤٢.

⁽٥) المعرفة والتاريخ: ١٧٣/٢ و ١٧٤.

⁽٦) علل الحديث للفلاس: ٣٢٠، والجرح والتعديل: ٩/٤٤٢.

وقال ابن سعد: "روى عنه عامة رجال أبيه، وكان ثقة إن شاء الله"(١).

وقال صالح بن أحمد، عن علي بن المديني: "سمعت يحيى – وذكر يونس ابن أبي إسحاق – فقال: كانت فيه غفلة شديدة، وكانت فيه سجية (7).

وقال عثمان الدارمي، عن ابن معين: "ثقة، قلت: فيونس او إسرائيل أحب إليك؟ قال: كل ثقة"(٣).

وقال إسحاق بن منصور، وغيره، عن ابن معين: "ثقة"(٤).

وقال العجلي: "جائز الحديث"، وفيه أيضا: يونس بن أبي إسحاق، "ثقة"(٥).

وقال النسائي: "ليس به بأس"(٦).

وقال ابن عدي: "له أحاديث حسان، وروى عنه الناس، وحديث أهل الكوفة عامته يدور على ذلك البيت"(٧).

وذكره ابن حبان في "الثقات" $(^{\wedge})$.

وقال ابن شاهين في "الثقات"، قال ابن معين: "ليس به بأس"(٩).

وقال ابن خراش: "في حديثه لين"(١٠).

⁽١) الطبقات الكبرى: ٨٨٣/٨.

⁽٢) الجرح والتعديل: ٩٤٤/٩.

⁽٣) تاريخ ابن معين للدارمي: ٦٠ و ٢٣٥.

⁽٤) الجرح والتعديل: ٩/٤٤٢، وسؤالات ابن الجنيد: ٣٧٩.

⁽٥) الثقات للعجلي: ٢٢٢/١.

⁽٦) تهذيب الكمال: ٣٢/ ٤٩٢، وميزان الاعتدال: ٤٨٣/٤.

⁽۷) الكامل: ۸/۲۲۰.

⁽٨) الثقات لابن حبان: ٧/٥٥٠.

⁽٩) تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين: ٣٣٥.

⁽١٠) ميزان الاعتدال: ٤٨٣/٤.

وقال أبو أحمد الحاكم: "ربما وهم في روايته"(١).

وقال الذهبي: "صدوق وثقه ابن معين، وقال أحمد حديثه مضطرب، وقال أبو حاتم لا يحتج به"(٢).

وقال ابن حجر: "صدوق يهم قليلا، من الخامسة"(٣).

المجرحين:

قال أبو حاتم: "كان صدوقًا، إلا أنه لا يحتج بحديثه"(٤).

وقال النسائي: "ضعيف"^(٥).

المناقشة:

نقل أصحاب الإمام أحمد أقواله في الراوي يونس بن أبي اسحاق السبيعي وكان مجملها وصفه له بالضعف؛ وذلك مقارنة بابنه إسرائيل وتفضيله عليه كقوله: "إسرائيل أحب إلي من يونس"، وقال عنه: "حديثه فيه زيادة على حديث الناس"، ومرة ضعف حديثه عن أبيه، "وحديثه حديث مضطرب"، وسئل عنه مرة فقال: "كذا وكذا". فسر الذهبي هذا الوصف قائلا: هذه العبارة يستعملها عبد الله بن أحمد فيما يجيبه به والده، وهي بالاستقراء كناية عمن فيه لين (٦).

وقد ضعف أحمد حديث يونس عن أبيه، وأبوه كان قد اختلط، فلعل سبب هذا الاضطراب أن يونس بن أبي إسحاق سمع من والده أبي إسحاق بعد الاختلاط؛ والذي يؤكد ذلك تنصيص أبي زرعة حيث قال: سماع يونس من أبيه بعد

⁽١) الأسامي والكني للحاكم: ٤٨٢.

⁽٢) الكاشف: ٢/٢.٤.

⁽٣) تقريب التهذيب: ٦١٣.

⁽٤) الجرح والتعديل: ٩/٤٤٢.

⁽٥) الضعفاء والمتروكون للدارقطني: ٢٢٣/٣.

⁽٦) ميزان الاعتدال: ٤/٤٨٤.

الاختلاط(١).

وقال ابن رجب: كان يونس بن أبي إسحاق مستوي الحديث في غير أبي إسحاق مضطربًا في حديث أبيه"^(٢).

أما ما ورد من أقوال العلماء الآخرين في الراوي يونس بن أبي اسحاق فإنها تدل بمجموعها على توثيقه: فقال ابن معين في رواية: ثقة، وفي أخرى: ليس به بأس، ولم يفضل بينه وبين ابنه عيسى، وقال ابن سعد: كانت له سن عالية وقد روى عن: عامة رجال أبيه، ثقة إن شاء الله. كما وثقه العجلي وقال مرة: جائز الحديث، وذكره ابن شاهين، وابن حبان في الثقات، وقال ابن مهدي، والنسائي: لم يكن به بأس. وحدث عنه يحيى، وعبد الرحمن، وقال الساجي: صدوق. وقال ابن عدي: له أحاديث حسان، وهو وابناه عيسى وإسرائيل أهل بيت علم، وحديث الكوفة عامته يدور عليهم.

أمّا من تكلم فيه وجرحه: فلم يذكر في تضعيفه إلا ما كان من الإمام أحمد وصفه بالاضطراب، وأبي حاتم قال: لا يحتج به، والنسائي قال فيه: ضعيف.

وأما جرحه بالاضطراب: فقد وافق ابن رجب الإمام أحمد في جرحه ولعلهما أرادا بالاضطراب الصطلاحي خاصة عن والده أبي إسحاق.

النتيجة:

صدوق حسن الحديث يهم قليلا، يضعف ويضطرب في الرواية عن والده احتج به مسلم دون البخاري، لكنه لم يخرج له عن أبيه شيئًا، أخرج له مسلم حديثاً واحداً عن عبد الله بن أبي السفر في المتابعات^(٣).

⁽١) سؤالات البرذعي: ٢/٢٤٦.

⁽٢) شرح علل الترمذي: ٢/٦٧٢.

⁽٣) صحيح مسلم: ٣/٤٧٤، برقم (١٨٤٤).

نموذج من مرويات الراوي المعلة:

إيراد الحديث:

عن يونس، عن أبي اسحاق السبيعي، عن الأسود بن يزيد النخعي، عن عن عائشة، قالت: ((كَانَ أَكْثَرُ صَلَاةِ النَّبِيِّ - صلى الله عليه وسلم - جَالِسًا إِلَّا الصَّلَاةَ الْمَكْتُوبَةَ، وَكَانَ أَحَبُ الْأَعْمَالِ إِلَيْهِ مَا دَاوِمَ عَلَيْهِ الْإِنْسَانُ، وَإِنْ كَانَ يَسِيرًا)).

تخريج الحديث:

أخرجه وأحمد (١)، من طريق أبي قطن، والنسائي في المجتبى (٢)، من طريق النضر، كلاهما (أبو قطن، والنضر) عن يونس بن أبي اسحاق أبي إسحاق، عن الأسود، عن أم سلمة، قالت: ما قبض رسول الله – صلى الله عليه وسلم – حتى كان أكثر صلاته جالسًا؛ إلا المكتوبة.

وأخرجه أحمد^(۱)، من طريق أبي نعيم، وإسحاق بن راهويه^(٤)، من طريق الملائي، كلاهما (أبو نعيم ، والملائي) عن يونس بن أبي اسحاق، به.

الحكم على الحديث:

قال النسائي: "خالفه شعبة وسفيان، وقالا: عن أبي إسحاق، عن أبي سلمة، عن أم سلمة"(٥).

وقال الدارقطني في العلل: "وليس ذلك بمحفوظ"(٦).

⁽۱) مسند أحمد: ۲۲۷/٤٤، برقم (۲۲٥٤٤).

⁽٢) سنن النسائي: ٣٤٨/٢، برقم (١٦٥٣).

⁽٣) مسند أحمد: ٢٤/١١، برقم (٢٤٨١٩).

⁽٤) مسند إسحاق بن راهویه: ۳/ ۸۸۸، برقم (۱۰٦٤).

⁽٥) سنن النسائي: ٢/٣٤٨، برقم (١٦٥٣).

⁽٦) ينظر: علل الدارقطني: ١٥/١١، برقم (٣٩٥٤).

خالف يونس الثقات: ويونس بن أبي إسحاق وهو ليس بالقوي في حديثه عن أبيه اضطراب، ضعف أحمد حديثه عن أبيه (۱).

وقد اضطرب فيه يونس، فرواه مرة أخرى، عن أبي إسحاق، عن الأسود، قال: قلت لعائشة: حدثيني بأحب العمل إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، قالت: كان أحب العمل إليه الذي يدوم عليه الرجل، وإن كان يسيرا.

الخلاصة:

الحديث حديث صحيح، وهذا إسناد خالف فيه يونس بن أبي إسحاق الرواة عن أبيه، وهو ممن سمع منه بعد الاختلاط واضطرب به، أيما اضطراب، وانفرد بذكر الأسود، واسقاط أبى سلمة، والله أعلم.

TAO TO

⁽١) ينظر: شرح علل الترمذي: ٢١١/٢ و ٨١٣.

الراوي السابع: يونس بن الحارث الثقفي، الطائفي.

هو يونس بن الحارث الثقفي، الطائفي، نزل الكوفة.

روى عن: إبراهيم بن أبي ميمونة، وعمرو بن الشريد، وعامر الشعبي، وأبي عون محمد بن عبيد الله الثقفي، وغيرهم.

وروى عنه: الثوري، وأبو قتيبة، ومحمد بن بشر العبدي، ومعاوية بن هشام، ووكيع، وأبو أحمد الزبيري، وأبو داود الحفري، وغيرهم.

وفاته: لم تذكر المصادر تاريخ وفاته، وذكره الحافظ ابن حجر في الطبقة السادسة فتكون وفاته بين: ١٦١ هـ - ١٧٠ هـ (١).

قول الإمام أحمد الخاص بالاضطراب:

قال عبد الله بن أحمد: "سمعته - يعنى أباه - وذكر يونس بن الحارث، الذي روى عنه أبى بردة، فقال: أحاديثه مضطربة" (٢).

أقوال الإمام أحمد الأخرى في الراوي:

قال عبد الله: "سألت أبي عن يونس بن الحارث الطائفي، فضعفه"(٣).

أقوال العلماء الآخرين في الراوي:

المعدلين:

قال ابن أبي مريم، عن ابن معين: "ليس به بأس، يكتب حديثه"(٤).

⁽۱) ينظر: الطبقات الكبرى: ۸۲/۸، والجرح والتعديل: ۲۳۷/۹، والكامل: ۵۲۰/۸، وتهذيب التهذيب: ۹٦٦/۱٤.

⁽٢) العلل رواية عبدالله: ١/٣٤٠.

⁽٣) المصدر نفسه: ٢/١٥٥.

⁽٤) الكامل: ٨/٢٥٠.

وذكره ابن حبان في "الثقات"(١).

وقال ابن عدي: "ليس به بأس، وليس له من الحديث إلا اليسير "(٢).

المجرحين:

قال محمد بن عثمان بن أبي شيبة: "وسألت ابن المديني عنه، فقال: كنا نضعفه ضعفًا شديدًا "(٢).

وقال الدوري، عن ابن معين: "ضعيف، لا شيء "(٤).

وقال أبو حاتم $^{(0)}$ ، والدارقطني $^{(1)}$ ، والذهبي $^{(1)}$: "ليس بقوي".

وقال النسائي: "ضعيف"^(^).

وقال الساجي: "ضعيف، إلا أنه لا يتهم بالكذب"(٩).

وقال ابن حبان: "سيئ الحفظ، كثير الوهم، كان يروي عن الثقات الأشياء

⁽١) الثقات لابن حبان: ٢٨٨/٩.

⁽۲) الكامل: ۸/۲۰۰.

⁽٣) سؤالات بن أبي شيبة لعلي بن المديني: ١٢٠.

⁽٤) تاريخ ابن معين للدوري: ٧٨/٣.

⁽٥) الجرح والتعديل: ٩/٢٣٧.

⁽٦) علل الدارقطني: ٧/١٣٤.

⁽٧) الكاشف: ٢/٣٠٤.

⁽٨) الضعفاء والمتروكون النسائي: ١٠٦.

⁽٩) علل الدراقطني: ٧/١٣٤.

المقلوبات، لا يعجبني الاحتجاج بما وافق الثقات، فكيف إذا انفرد عنهم بالمعضلات؟!(١).

وقال ابن حجر: "ضعيف من السادسة"(٢).

المناقشة:

أورد عبدالله ابن الإمام أحمد في العلل عن أبيه قولين في الراوي يونس بن الحارث الثقفي نزيل الكوفة: فقال: "أحاديثه مضطربة"، وهذا حكم على تضعيف أحاديثه ثم قال عبدالله بعد سؤال أبيه عن يونس "فضعفه"، وهذا وصف عام للراوي ومروياته، فالاول مقيد بالاضطراب، وفي الثاني أطلق الضعف فيحمل الثاني على الاول، أن ضعفه بسبب اضطرابه.

وجاءت أقوال العلماء الآخرين فيه على ضربين: توثيق وتجريح.

فأمًا من وثقه كابن معين في رواية له قال: "ليس به باس يكتب حديثه"، وكذا ابن عدي وزاد: أنه قليل الحديث والرواية، وذكره ابن حبان في الثقات، وهم أقل ممن جرحه وتكلم فيه.

وأمًا من تكلم فيه وجرَحه فهم جمع من العلماء وهم الأكثرون: كابن المديني، وابن معين، وأبي حاتم، والنسائي، والساجي، والذهبي، وابن حجر، وزاد ابن المديني: "كنا نضعفه ضعفا شديدا"، وأشار الساجي: "إلا أنه لا يتهم بالكذب"، أي: أنه لا يتعمد ذلك.

وجاء كلام الإمام أحمد متوافقا مع الأئمة في تضعيف يونس بن الحارث الطائفي.

TAN SOFT

⁽١) المجروحين: ٣/١٤٠.

⁽۲) تقريب التهذيب: ٦١٣.

أمًا من جرحه بالاضطراب: فلم أقف على من وصفه بذلك غير الإمام أحمد وقد بان الاضطراب - الاصطلاحي - في حديث استحباب الصلاة على الفروة المدبوغة؛ الذي اوردته في النموذج.

النتيجة:

ضعيف مضطرب، يعتبر به في المتابعات والشواهد، ولا يحتج به إذا انفرد؛ لأنه لا يحتمل منه ذلك، ويضطرب في رواياته وهو قليل الرواية.

نموذج من مروبات الراوي المعلة:

إيراد الحديث:

عن يونس بن الحارث الطائفي، عن أبي عون، عن أبيه، عن المغيرة بن شعبة، قال: ((كَانَ رَسُولُ اللهِ - صلى الله عليه وسلم - يُصَلِّي او يَسْتَحِبُّ أَنْ يُصَلِّي عَلَى فَرْوَةٍ مَدْبُوغَةٍ)).

تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي شيبة (١)، من طريق وكيع، عن يونس بن الحارث، به.

وأخرجه أحمد في مسنده (7)، من طريق محمد بن ربيعة، وأبو داود في سننه (7)، من طريق عبيد الله بن عمر بن ميسرة، وعثمان بن أبي شيبة، قالا: حدثنا أبو أحمد الزبيري.

وابن خزيمة^(٤)، من طريق بندار، وبشر بن آدم، قالا: حدثنا أبو أحمد الزبيري. كلاهما: (محمد بن ربيعة، وأبو أحمد الزبيري) عن يونس الطائفي، به.

⁽١) مصنف ابن أبي شيبة: ٣٩٤/٣، برقم (٤١٢٥).

⁽۲) مسند أحمد: ۳۰/۱۷۵، برقم (۱۸۲۲۷).

⁽٣) سنن أبي داود: ١/١١، برقم (٦٠٩).

⁽٤) صحيح ابن خزيمة: ١٠٣/٢، برقم (١٠٠٦).

الحكم على الحديث:

قال ابن أبي شيبة بعد إخراجه للحديث: "الحديث مرسل"(١).

وقال ابن خزيمة: "أبو عون هذا، هو محمد بن عبيد الله الثقفي".

وقال الدارقطني^(۱): "حدث به يونس بن الحارث الطائفي، واختلف عنه؛ فرواه أبو أحمد الزبيري، عن يونس، عن أبي عون، واسمه محمد بن عبيد الله بن سعيد، عن أبيه، عن المغيرة.

وخالفه أبو نعيم، ومعاوية بن هشام، وعبد العزيز بن أبان، فرووه عن يونس، عن أبي عون، عن المغيرة، لم يذكروا أباه.

ولعل هذا من يونس، مرة يرسله، وأخرى يسنده، وليس بالقوي".

وقال الذهبي في ترجمته من ميزان الاعتدال: "ومن مناكيره هذا الحديث(7).

الخلاصة:

هذا حديث ضعيف مضطرب؛ اضطرب في إسناده ومتنه: يونس بن الحارث الطائفي الثقفي وحاله كما علمنا من تنصيص الأئمة النقاد على ضعفه واضطرابه، فلم يقم إسناده، فمرة يوصله، ومرة يرسله بإسقاط المغيرة وعبيد الله الثقفي معا، ومرة يرسله بإسقاط عبيد الله الثقفي وحده، كما اضطرب في متنه.

وله شاهد صحيح من حديث أبي سعيد الخدري في الصلاة على الحصير (٤).

⁽١) مصنف ابن أبي شيبة: ٣٩٤/٣، برقم (٤١٢٥).

⁽٢) علل الدارقطني: ٧/١٣٤ .

⁽٣) ميزان الاعتدال: ٤٧٩/٤.

⁽٤) مسند أحمد: ۱۲٥/۱۷، برقم (۱۱۰۷۱).

المبحث الثانى: وصف الإمام أحمد للراوية بالاضطراب مقيدًا.

الراوي الأول: إسماعيل بن عياش الحمصي.

هو إسماعيل بن عياش بن سليم أبو عتبة العنسي مولاهم، الحمصي، الحافظ الإمام، محدث الشام.

ولد سنة ثمان ومائة.

روى عن: الاوزاعي، وصفوان بن عمرو، وضمضم بن زرعة، وعبد الرحمن ابن جبير بن نفير، ومحمد بن زباد الألهاني.

روى عنه: الثوري، والأعمش - وهما من شيوخه -، وبقية بن الوليد، ومحمد ابن إسحاق، والليث بن سعد، والوليد بن مسلم.

وفاته: مات سنة إحدى او اثنتين وثمانين، وله بضع وسبعون سنة (١).

قول الإمام أحمد الدال على الاضطراب:

قال عبد الله: "سُئل أبي عن بقية (٢)، وإسماعيل بن عياش فقال: بقية أحب إلي، نظرت في كتابٍ عن إسماعيل عن يحيى بن سعيد أحاديث صحاح، وفي المصنف أحاديث مضطربة، وإذا حدث بقية عن قوم ليس بمعروفين فلا - يعني تقبلون -"(٣).

⁽۱) ينظر: التاريخ الكبير: ۲/۸۰، والجرح والتعديل: ۱۹۲/۱، والكامل ابن عدي: ۲/۲/۱، وتهذيب التهذيب: ۱۰۹، وسير أعلام النبلاء :۱۸/۷، وتقريب التهذيب: ۱۰۹.

⁽٢) بقية بن الوليد ابن صائد ابن كعب الكلاعي أبو يحمد بضم التحتانية وسكون المهملة وكسر الميم [الميتمي] صدوق كثير التدليس عن الضعفاء من الثامنة، تقريب التهذيب: ١٢٦.

⁽٣) العلل رواية عبدالله: ٥٣/٣.

أقوال الإمام أحمد الأخرى في الراوي:

قال عبد الله: "قلت لأحمد: أصحاب الشعبي من أحب إليك؟ قال: ليس فيهم عندي مثل إسماعيل"(١).

وقال المروذي: "سألته عن إسماعيل بن عياش، فحسن روايته عن الشاميين، وقال: "هو عنهم أحسن حالا مما روى عن المدنيين وغيرهم"(٢). وهذا يدخل في عدم الضبط لغير حديث الشاميين.

وقال الترمذي: "قال أحمد بن حنبل: إسماعيل بن عياش أصلح من بقية (7)، ولبقية أحاديث مناكير عن الثقات (3).

وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: "سمعت أبي يقول: سألت أحمد بن حنبل عن إسماعيل بن عياش. فقال: في روايته عن أهل العراق وأهل الحجاز، بعض الشيء وروايته عن أهل الشام، كأنه أثبت وأصح"(٥). وهذا تنصيص آخر من الإمام أحمد لعدم ضبطه لحديث غير الشاميين

وقال أبو طالب أحمد بن حميد: "سمعت أحمد بن حنبل يقول: إسماعيل بن عياش، ما روى عن الشاميين صحيح، وما روى عن أهل الحجاز فليس بصحيح"^(۱).

وقال الفضل بن زیاد: "قال أحمد بن حنبل: لیس أحد أروی لحدیث الشامیین من إسماعیل بن عیاش والولید بن مسلم (V).

⁽١) السؤلات للإمام أحمد لأبي داود: ٢٩٧.

⁽٢) العلل رواية عبدالله: ١٤١.

⁽۳) سبقت ترجمته: ۲۹۱.

⁽٤) جامع الترمذي: ١٧٤/١.

^(°) الجرح والتعديل: ١٩٢/٢.

⁽٦) الكامل ابن عدي: ٢/٢٧١.

⁽٧) تاريخ بغداد للخطيب: ٦/٢٢/٦.

وقال عبد الله: "سألت أبي عن حديث حدثناه الفضل بن زياد، الذي يقال له: الطساس. قال: حدثنا إسماعيل بن عياش، عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي – صلى الله عليه وسلم –، لا يقرأ الجنب والحائض شيئا من القرآن. فقال أبي: هذا باطل، أنكره على إسماعيل بن عياش، يعني أنه وهم من إسماعيل بن عياش"(1).

وقال أبو عبد الرحمن عبد الله بن أحمد بن حنبل: "قال أبي لداود بن عمرو الضبي، وأنا أسمع: يا أبا سليمان، كان يحدثكم إسماعيل بن عياش هذه الأحاديث بحفظه؟ قال: نعم، ما رأيت معه كتابا قط. فقال له: لقد كان حافظا، كم كان يحفظ؟ قال: شيئا كثيرا، قال له: كان يحفظ عشرة آلاف؟ قال: عشرة آلاف. وعشرة آلاف. وعشرة آلاف.

أقوال العلماء الآخرين في الراوي:

المعدلين:

قال ابن معين: "ثقة"(٣).

وقال عثمان بن سعيد الدارمي: "قلت ليحيى بن معين: إسماعيل بن عياش كيف هو عندك؟ قال: أرجو ألا يكون به بأس. وقيل ليحيى أيما أثبت بقية او إسماعيل؟ قال: صالحان"(٤).

وقال البخاري: "إذا حدث عن أهل حمص فصحيح"(٥).

⁽١) العلل رواية عبدالله: ٣٨١/٣.

⁽٢) تاريخ بغداد للخطيب: ٢٢٣/٦.

⁽٣) تاريخ ابن معين للدوري: ١١/٤.

⁽٤) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ١٩١/٢، والكامل لابن عدي: ١٩١/١.

⁽٥) التاريخ الكبير: ١/٣٦٩.

وقال أبو حاتم الرازي: "لين، يكتب حديثه لا أعلم أحدا كف عنه إلا أبو إسحاق الفزاري"(١).

وقال النسائي: "صالح في حديث أهل الشام" $(^{7})$.

قال ابن المبارك: "لا أستحلي حديثه"، وضعف روايته عن غير الشاميين وكذا النسائي، وأبو أحمد الحاكم، والبرقي، والساجي $\binom{7}{}$ ، وأشار إلى نحوه ابن معين، ثم ابن حبان في الثقات إلى أنه كان يدلس $\binom{2}{}$.

وقال مغلطاي: "ذكره المنتجالي، وأبو بشر الدولابي، وأبو العرب، وأبو القاسم البلخي، في «جملة الضعفاء»"(٥).

وقال ابن حبان: "كان إسماعيل من الحفاظ المتقنين في حديثهم فلما كبر تغير حفظه، فما حفظ في صباه وحداثته أتى به على جهته، وما حفظ على الكبر من حديث الغرباء خلط فيه وأدخل الإسناد في الإسناد وألزق المتن بالمتن وهو لا يعلم، فمن كان هذا نعته حتى صار الخطأ في حديثه يكثر خرج عن حد الاحتجاج به فيما لم يخلط فيه"(١).

وقال الحاكم : "هو مع جلالته إذا انفرد بحديث لم يقبل منه لسوء حفظه" $(^{\vee})$.

وقال الجورقاني: "ضعيف الحديث"(١).

⁽١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ١٩١/٢.

⁽٢) تهذیب التهذیب لابن حجر: ١٦٢/١.

⁽٣) تهذيب التهذيب: ١٦٢/١، والكامل في الضعفاء: ١٧١/١.

⁽٤) تعريف أهل التقديس: ١٣١.

⁽٥) إكمال تهذيب الكمال: ١٩٦/٢.

⁽٦) المجروحين والضعفاء لابن حبان: ١٢٤/١.

⁽۷) تهذیب التهذیب لابن حجر: ۱۲۲/۱.

المجرجين:

قال محمد بن عثمان بن أبي شيبة: "سمعت يحيى بن معين يقول: إسماعيل ابن عياش ثقة فيما روى عن الشاميين، وأما روايته عن أهل الحجاز فإن كتابه ضاع، فخلط في حفظه عنهم"(٢).

وقال ابن أبي حاتم: " سُئل أبو زرعة عن إسماعيل بن عياش كيف هو في الحديث؟ قال: صدوق إلا أنه غلط في حديث الحجازيين والعراقيين"(").

وقال دحيم: "إسماعيل في الشاميين ثقة، وخلط عن المدنيين، وكذا قال البخاري، والدولابي، ويعقوب بن شيبة. وقال مضر بن محمد الأسدي عنه: إذا حدث عن الشاميين وذكر الخبر فحديثه مستقيم، وإذا حدث عن الحجازيين والعراقيين خلط ما شئت وبه قال أبو زرعة وبنحوه قال البرقي وكذا ابن المديني، والفلاس وابن عدي نحو ذلك(1).

وقال ابن عدي: "إذا روى عن الحجازيين فلا يخلو من غلط، إما أن يكون حديثا برأسه او مرسلا يوصله او موقوفا يرفعه، وحديثه عن الشاميين إذا روى عنه ثقة فهو مستقيم، وهو في الجملة ممن يكتب حديثه، ويحتج به في حديث الشاميين خاصة"(٥).

⁽١) إكمال تهذيب الكمال لمغطاى: ١٩٦/٢.

⁽٢) تاريخ بغداد: ١٩٢/٧، وتهذيب الكمال: ١٦٣/٣.

⁽٣) الجرح والتعديل: ١٩١/٢ - ١٩٢.

⁽٤) ينظر: الجرح والتعديل: ١٩١/٢.

⁽٥) الكامل لابن عدي: ١/١٧٤.

وقال يعقوب بن شيبة: "إسماعيل بن عياش، ثقة عند يحيى بن معين وأصحابنا فيما روى عن الشاميين خاصة، وفي روايته عن أهل العراق وأهل المدينة اضطراب كبير، وكان عالما بناحيته"(١).

وقال أبو أحمد الحاكم: "لا بأس بحديثه إذا حدث عن الشاميين، فإذا عداهم إلى حديث أهل المدينة جاء بما لا يتابع على أكثره"(٢).

المناقشة:

بعد النظر في أقوال الإمام أحمد المنقولة عنه في إسماعيل بن عياش نجده يوثقه في حديث بلده الشام ويجعله في مقدمة الرواة عنهم كما في رواية الفضل بن زياد عنه: "ليس أحد أروى لحديث الشاميين من إسماعيل بن عياش"، وفي سؤال أبي حاتم له قال: أثبت وأصح من غيرها، وكذا يقدمه ويرفع رتبته على أصحاب الشعبي في روايتهم عنه، ويصحح أحاديثه عن يحيى بن سعيد، لكنه يضعفه في حديث غير بلده كالعراقيين والمدنيين ووصفه له بالغلط عنهم.

ووصف أحاديثه بالاضطراب في المصنف في رواية ابنه عبدالله ...

أما أقوال العلماء الآخرين فيه: فمنهم من وثقه مطلقًا كما في أحد أقوال ابن معين والبخاري بالنسبة لحديثه عن أهل حمص، وكذا النسائي في حديث الشام وابن خلفون في كتابه الطبقات.

ومنهم من ضعفه لكن لم أقف على تضعيفه مطلقًا إلا النزر القليل منهم على رأسهم الجورقاني والحاكم، وكان تضعيفهم له بالنسبة لحفظه وضبطه لا لعدالته.

797 Kgg

⁽١) تهذيب الكمال للمزي: ١٦٣/٣.

⁽٢) إكمال تهذيب الكمال: ٢/١٩٦.

وأغلب أقوال العلماء الأخرى فيه أتت توثقه، وتثبت وتصحح حديثه عن أهل بلده الشام وتصفه بالمستقيم وأنه عالم بها، لكن بالمقابل تضعف حديثه عن غيرهم سيما عن العراقيين والحجازيين والمدنيين فإنها غير مستقيمه ولا تخلوا من الغلط والخطأ والاضطراب.

والذي يبدو لي والله أعلم بعد كل هذا العرض: أنه كان ثقةً حافظا لا سيما لحديثه بلده وضبط كتابه، لكنه فقد هذه الرتبة، أي: الاحتجاج، ونزل للاعتبار لسبين:

الاول: طال عمره وكبر سنه وتأخر موته فتغير حفظه وساء، وخلط في روايته وخاصة لغير حديث الشاميين حتى خرج عن حد الاحتجاج، أشار إلى ذلك ابن حبان فقال: كان إسماعيل من الحفاظ المتقنين في حديثهم فلما كبر تغير حفظه، فما حفظ في صباه وحداثته أتى به على جهته، وما حفظ على الكبر من حديث الغرباء خلط فيه وأدخل الإسناد في الإسناد وألزق المتن بالمتن وهو لا يعلم، فمن كان هذا نعته حتى صار الخطأ في حديثه يكثر خروجه عن حد الاحتجاج به فيما لم يخلط فيه (۱).

والثاني: ضاع كتابه، إذ كان ابن عياش صحيح الكتاب ويروي منه، فلما ضاع خلط في روايته لا سيما عن الحجازيين، نص على ذلك ابن معين فيما نقله عنه ابن أبي شيبه: "وأما روايته عن أهل الحجاز فإن كتابه ضاع، فخلط في حفظه عنهم"(٢).

⁽١) ينظر: المجروحين والضعفاء لابن حبان: ١٢٤/١.

⁽٢) تاريخ بغداد للخطيب: ١٩٢/٧.

ومن ها هنا نعرف مقصد الإمام أحمد بالاضطراب ليس الاضطراب الله الاضطراب الله الاضطراب من الاصطلاحي فقط، إنما مطلق الوهم الخلط والاختلاف وجاء ما يقرب من الاضطراب الاصطلاحي والضعف بالمعنى العام، نتيجة ما أصابه من سوء الحفظ وضياع الكتاب، واضطراب بالرواية والله اعلم.

النتيجة: ثقة في روايته عن أهل بلده مخلط مضطرب في غيرهم خاصة في حديث الحجازيين والعراقيين.

نموذج من مرويات الراوي المعلة:

إيراد الحديث:

عن عبد الله بن أبي مليكة، عن عائشة، قالت: قال رسول الله - صلى الله عن عليه وسلم -: ((مَنْ أَصَابَهُ قَيْءٌ او رُعَافٌ او قَلَسٌ او مَذْيٌ، فَلْيَنْصَرِفْ، فَلْيَتَوَضَّأْ، ثُمَّ لِيَبْن عَلَى صَلَاتِهِ، وَهُوَ فِي ذَلِكَ لَا يَتَكَلَّمُ)).

تخريج الحديث:

أخرجه ابن ماجه(1)، من طریق إسماعیل بن عیاش، عن ابن جریج(1)، عن ابن أبی مُلیکة به.

وأخرجه ابن عدي في الكامل^(۱)، في مناكير إسماعيل بن عياش، وقال: وهذا الحديث رواه ابن عياش مرة هكذا، أي عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن عائشة، ومرة قال: عن ابن جريج، عن أبيه، عن عائشة، وكلاهما غير محفوظين.

⁽۱) سنن ابن ماجه: ۲۸۲/۲، برقم (۱۲۲۱).

⁽٢) عبد الملك ابن عبد العزيز ابن جريج الأموي مولاهم المكي ثقة فقيه فاضل وكان يدلس وبرسل من السادسة، ينظر: تقريب التهذيب: ٣٦٣.

أقوال العلماء في الحديث:

قال أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان عن وصل الحديث: هذا خطأ، وإنما يروونه عن ابن جريج، عن أبيه، عن ابن أبي مليكة، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - مرسلاً(٢).

وقال الدارقطني^(۳) عندما سُئل عن الحديث: يرويه ابن جريج، واختلف عنه؛ فرواه إسماعيل بن عياش، عن ابن جريج، عن أبيه، وعن ابن أبي مليكة، عن عائشة، وعن عطاء بن عجلان، عن ابن أبي مليكة، عن عائشة.

وخالفه أصحاب ابن جريج، منهم: حجاج، وعثمان بن عمر، ومحمد بن عبدالله الأنصاري، وعبد الوهاب بن عطاء، رووه، عن ابن جريج، عن أبيه مرسلا، ولم يذكروا ابن أبي مليكة، وهو الصواب.

وروي عن سليمان بن أرقم، عن ابن جريج، نحو قول إسماعيل بن عياش، وسليمان متروك الحديث.

وهذا الحديث من أفراد ابن ماجه عن بقية أصحاب الكتب الستة، وإسناده ضعيف، ضعفه البوصيري (٤)، وسبب ضعفه:

1- إنه من رواية إسماعيل بن عياش، عن ابن جريج، وابن جريج حجازي، وإسماعيل شامي، ورواية إسماعيل عن الحجازيين ضعيفة، وقد خالفه الحفاظ عن ابن جريج في روايته، وهو كما قال عنه الحافظ في التقريب صدوق في روايته عن أهل بلده، مخلط عن غيرهم.

⁽١) ينظر: الكامل لابن عدي: ١/٤٨٠.

⁽٢) ينظر: علل الحديث لابن أبي حاتم: ١/ ٤٨٣، و٢/٢٥٩.

⁽٣) ينظر: علل الدارقطني: ٢١/١٤.

⁽٤) ينظر: مصباح الزجاجة: ١٤٤/١.

7- إن الحفاظ أصحاب ابن جريج خالفوا إسماعيل في روايته، فرووه عن عبدالملك بن جريج، عن أبيه عبد العزيز بن جريج، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - مرسلاً، ونقل ابن عدي عن الإمام أحمد: أن الصواب عن ابن جريج، عن أبيه، عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلاً وكذا نص الدارقطني^(۱).

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف، رواية إسماعيل بن عياش عن غير أهل بلده ضعيفة مضطربة، وهذا منها.

وعليه فالصواب أن رفع إسماعيل له شاذ، والمحفوظ ما رواه الجماعة عن ابن جريج، عن أبيه، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - مرسلاً.

واختلافهم عليه - أي اسماعيل - يدل على اضطرابه وضعفه في روايته عن الحجازيين لا على مزيد تثبت ونص عليها الإمام أحمد على اضطرابه عن غير الشاميين وهذه الراوية بالأخص من رواية أبي طالب.

7. FOR

⁽١) ينظر: الكامل لابن عدي: ١/٢٩٢، وسنن البيهقي: ١٤٢/١.

الراوي الثاني: سلمة بن صالح الأحمر، الجعفي.

هو سلمة بن صالح الأحمر، الجعفي، أبو إسحاق، قاضى واسط.

روى عن: حماد بن أبي سليمان، غلطوه في حماد، سمعت أبي يقول ذلك،

حدث عن أبي إسحاق السبيعي، وعلقمة بن مرثد، وحماد بن أبي سليمان، وغيرهم.

روى عنه: بشر بن الوليد الكندي، ومحمد بن الصباح الجرجرائي، وأحمد بن منيع، وإبراهيم بن مجشر، وغيرهم.

وفاته: مات سنة ست وثمانين ومائة، ويقال: سنة ثمان (١).

قول الإمام أحمد الدال على الاضطراب:

قال حنبل بن إسحاق: "سمعت أبا عبد الله يقول: سلمة الأحمر يحدث عن أبي إسحاق أحاديث صحاح، إلا أنه عن حماد مختلط الحديث. وقال: حدث عن حماد، عن إبراهيم، أن النبي – صلى الله عليه وسلم – وأصحابه أحرموا في الثياب الموردة. قال: فأنكروه عليه، وحدث عن حماد أحاديث مضطربة"(٢).

أقوال الإمام أحمد الأخرى في الراوي:

قال عبد الله بن أحمد: "حدثني أبي، عن أبي عمران الوركاني، قال: مررت بهشيم، فقلت: يا أبا معاوية، أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم - أحرموا في المورد؟ فقال هشيم: هذا حديث الكذابين"(٣).

7.1 H

⁽۱) ينظر: الطبقات الكبرى: ۸۰۰/۸ ، والتاريخ الكبير: ۱۸۶۶ – ۸۰، والجرح والتعديل: ۱۲۰/۶ ، وتاريخ بغداد: ۱۳۱/۹، وتاريخ الاسلام: ۸۰۸/۸.

⁽٢) ينظر: تاريخ بغداد: ٩ /١٣١، شرح علل الترمذي: ٨١٣/٢. لم أقف عليه في المطبوع.

⁽٣) العلل رواية عبدالله: ٢/٥٣.

وقال أبي: "كان سلمة الأحمر يحدث به عن حماد، عن إبراهيم، أن أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم - أحرموا في المورد. قال أبي: وسلمة الأحمر، ليس بشيء "(١).

وقال المروذي: "حدثنا أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، قال: سمعت محمد بن جعفر الوركاني يقول: كنا عند هشيم، فقال له رجل: حدثنا سلمة الأحمر، عن حماد، عن إبراهيم، قال: كان أصحاب النبي – صلى الله عليه وسلم – يحرمون في المورد، فقال هشيم: دعونا من حديث الكذابين، فتبسم أبو عبد الله، وقال: ليس من هذا شيء "(٢).

أقوال العلماء الأخرى في الراوي:

المعدلين:

جاءت جميع أقوال الأئمة النقاد في تضعيف سلمة الأحمر، ولم أقف على قول يعدله ويحسنه إلا ابن عدي انفرد بتعديله وتحسينه فقال: "هو حسن الحديث، لم أر له متنا منكرًا، إنما أرى ربما يهم في بعض الأسانيد"(٣).

المجرحين:

قال ابن سعد: "كان قد طلب الحديث ثم اضطرب عليه حفظه فضعفه الناس"(٤).

وقال ابن معين: "ليس بثقة، وقال مرةً ليس بشي "(٥).

⁽١) المصدر نفسه: ٢/٥٥.

⁽٢) العلل رواية المروذي: ١٠٩.

⁽٣) الكامل: ٤/٥٥٥.

⁽٤) ينظر: الطبقات الكبرى: ٣٨٣/٦.

^(°) ینظر: تاریخ ابن معین روایة بن محرز: ۱/۰۰، تاریخ ابن معین روایة الدوري: 770/7، و 777/7.

وقال مسلم^(۱)، والدارقطني (^{۲)}: "ضعيف الحديث".

وقال أبو حاتم: "واهي الحديث، ذاهب الحديث، لا يكتب حديثه، يقرب في الضعف من سوار بن مصعب "(7)، وكذا قال أبو زرعة الرازي: "واهي الحديث (7).

وقال أبو عثمان البرذعي: "حدثنا أحمد بن سليمان الرهاوي، قال: سمعت يزيد ابن هارون، وسُئل عن سلمة الأحمر؟ فقال: ما كان يدري أي شيء يقول"(٥).

وقال النسائي: "متروك الحديث"(٦).

وقال ابن حبان: "كان ممن يروي عن الأثبات الأشياء الموضوعات، لا يحل ذكر أحاديثه ولا كتابتها إلا على جهة التعجب (v).

المناقشة:

يتبين من خلال النظر إلى أقوال الإمام أحمد في سلمه بن صالح الأحمر أنه ضعيف ومختلط مضطرب الراوية عن حماد، وعدله تعديلا نسبيًا عن أبي إسحاق السبيعي قال: "فان حديثه عن أبي اسحاق صحيح"، إلا إنه إذا روى عن حماد مختلط الحديث؛ لأنه روى عنه أحاديث مضطربة، وقال عنه مرة: ليس بشيء، فيوضحه النقل الأخر عنه أنه قال بعد كلام هشيم في سلمة وانه من الكذابين فقال أحمد: ليس من هذا في شيء، أي أنه والله أعلم ليس من الكذابين الذين يتعمدون الكذب، نعم هو يخطئ وبخلط لكنه لا يكذب.

⁽١) الكنى والاسماء لمسلم: ١/٣٩.

⁽٢) العلل للدارقطني: ٢/٨٩، والضعفاء والمتروكين: ١٥٤/٢.

⁽٣) الجرح والتعديل: ٢/١٦٥، وميزان الاعتدال: ١٩٠/ - ١٩١.

⁽٤) سؤالات البرذعي لأبي زرعة: ٤٣٣/٢.

⁽٥) سؤالات البرذعي لأبي زرعة: ٤٣٣/٢.

⁽٦) الضعفاء والمتروكون للنسائي: ٤٧.

⁽٧) المجروحين لابن حبان: ١/٤٢٤.

أمّا أقوال النقاد الآخرين: فقد تكلم فيه أغلب النقاد ووصفوه بالضعف الشديد الذي يستلزم الترك: قال ابن معين: "ليس بثقة"، وقال مرة: ليس بشيء، وقال أبو حاتم: واهي الحديث، ذاهب الحديث، لا يكتب حديثه، وهذا جرح شديد يطلق على من يستحق الترك، وقال ابن عمار، وأبو داود، والنسائي، والذهبي: متروك الحديث، وبنحوه قال ابن المديني وابن حبان

مع ملاحظة تفرد ابن عدي بتعديله قال فهو حسن الحديث.

أما من وصفه بالاضطراب: فقد وافق الإمام ابن سعد الإمام أحمد بوصفه بالاضطراب، لا سيما اضطرابه عن حماد وهو الذي عناه الإمام أحمد أنه مختلط عن حماد وحدث عنه أحاديث منكرة كما أوردت في النموذج.

النتيجة:

متروك؛ تركه جمع من النقاد وروى عن حماد أحاديث مضطربة، إلا أنه روى عنه أبو اسحاق السبيعي أحاديث صحاح، والله أعلم.

نموذج من مرويات الراوي المعلة:

إيراد الحديث: عن سلمة الأحمر عن حماد بن أبي سليمان، عن إبراهيم - أن الصحابة أحرموا في المورد.

تخربج الحديث:

أخرجه عبدالله بن أحمد في "العلل"(١)، والعقيلي في "الضعفاء"(٢)، والخطيب

⁽١) العلل ومعرفة الرجال: ٢/٥٣ - ٥٥ رقم (١٥٣٢).

⁽٢) الضعفاء للعقيلي: ١٤٨/٢.

في "تاريخه" (۱)، وابن عدي في "الكامل" (۱). كلهم من طريق سلمة الأحمر، عن حماد، عن إبراهيم ... الحديث.

الحكم على الحديث:

حكى الإمام أحمد عن هشيم أنه قال: هذا حديث الكذابين(7).

واورده ابن عدي في مناكير سلمة بن صالح الأحمر (¹⁾، وقال الذهبي في الميزان: "وهذا من مناكيره: روى عن حماد بن أبي سليمان، عن إبراهيم – أن الصحابة أحرموا في المورد" (°)، وقال أيضا في التاريخ: هذا من بلاياه عن حماد (۱).

الخلاصة:

الحديث باطل ومنكر وهو الذي عناه الإمام أحمد أنه مختلط عن حماد وحدث عنه أحاديث مضطربة وهذا الحديث منها، ووصفه له بالاضطراب عن حماد يعني به مطلق الخطأ الذي يقع من الرواة في روايتهم عن شيوخهم، والله أعلم.

⁽١) التاريخ للخطيب: ١٣٢/٩.

⁽۲) الكامل: ٤/٣٥٣.

⁽٣) العلل ومعرفة الرجال: ٢/٥٥ - ٥٤، رقم (١٥٣٢).

⁽٤) الكامل: ٤/٣٥٣.

⁽٥) ميزان الاعتدال: ١٩١/٢.

⁽٦) ينظر: تاريخ الإسلام: ١٣٢/٩.

الراوي الثالث: محمد بن جابر بن سيار بن طلق السحيمي.

هو محمد بن جابر بن سيار بن طلق السحيمي، الحنفي، أبو عبد الله اليمامي، أصله كوفي. وكان أعمى.

روى عن: قيس بن طلق الحنفي، وعبد الملك بن عمير، وعبد العزيز بن رفيع، وسماك بن حرب، وأبي إسحاق السبيعي، ويحيى بن أبي كثير، وغيرهم.

وروى عنه: أخوه أيوب بن جابر، وأيوب السختياني، وهشام بن حسان، وشعبة بن الحجاج وماتا قبله، والثوري، وآخرون.

وفاته: مات بعد السبعين من المئة(١).

قول الإمام أحمد الدال على الاضطراب:

قال عبد الله: "سُئل - يعني أباه - عن محمد بن جابر، وأيوب بن جابر، فقال: محمد يروي أحاديث مناكير، وهو معروف بالسماع، يقولون: راوا في كتبه لحقا، حديثه عن حماد فيه اضطراب"(٢).

وقال ابن هانيء: "وسُئل – يعني أبا عبد الله – عن ابن جابر، فقال: أحاديثه عن حماد مضطربة، في كتبه لحوق "($^{(7)}$).

⁽۱) ينظر: التاريخ الكبير: ١/٥٣، والجرح والتعديل: ٢١٩/٧، والضعفاء والمتروكين: ٢١٧، وتهذيب التهذيب: ٣٨٠٥.

⁽٢) العلل رواية عبدالله: ٦١/٣.

⁽٣) مسائل ابن أبي هانيء: ٢/٢٣٠، وينظر: العلل رواية عبدالله: ٢/. ٣٧٠

أقوال الإمام أحمد الأخرى في الراوي:

قال عبد الله بن أحمد: "ذكرت لأبي حديث محمد بن جابر، عن حماد، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله في الرفع فقال: هذا ابن جابر أيش حديثه، هذا حديث منكر، أنكره جدا"(١).

وقال عبد الله: "سمعت أبي يقول: كان عبد الرحمن بن مهدي يحدث عن محمد بن جابر، ثم تركه بعد"(٢).

وقال أبو داود: "سمعت أحمد، قال: أيوب بن جابر (٣)، ليس به بأس، هو أخو محمد بن جابر، قيل لأحمد وأنا أسمع: من أمثل هو او أخوه؟ قال: ما أدري، كان ضعف أمره في آخر أمره، كان ذهب بصره"(٤).

وقال أحمد بن حنبل: "لا يحدث عنه إلا شر منه"(°).

أقوال العلماء الآخرين في الراوي:

المعدلين:

لم أقف على أقوال تعدله إلا هذا القول وهو مع ذلك تعديل نسبي قبل الاختلاط لا يتعارض مع أقوال النقاد الأخرى.

قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي وأبا زرعة يقولان: "من كتب عنه باليمامة وبمكة فهو صدوق، إلا أن في أحاديثه تخاليط، وأما أصوله فهي صحاح"(٦).

⁽١) العلل رواية عبدالله: ٣٧٣/١.

⁽٢) العلل رواية عبدالله: ٣/٠٦.

⁽٣) أيوب ابن جابر ابن سيار السحيمي ضعيف من الثامنة. تقريب التهذيب: ١١٨.

⁽٤) سؤالات أبي داود: ٣٥٧.

⁽٥) نقله ابن الجوزي الضعفاء والمتروكين: ٣/٥٤، ولم أقف عليه في المطبوع.

⁽٦) الجرح والتعديل: ٧/٩١٦.

المجرحين:

قال ابن المبارك: "مررت به وهو بمنى يحدث الناس، فرأيته لا يحفظ حديثه، فقلت له: أيها الشيخ إنك حدثتني بكذا وكذا، قال: فجاءني إلى رحلي، ومعه كتابه، فقال لي: انظر، فنظرت فإذا هو صحيح، فقلت: لا تحدث إلا من كتابك"(١).

وقال محمد بن عيسى بن الطباع: "سمعت ابن مهدي يضعفه، قال: وقال لي أخي إسحاق بن عيسى: حدثت محمدا يوما بحديث، قال: فرأيته في كتابه ملحقا بين سطربن بخط طري "(۲).

وقال الدوري، عن ابن معين: "كان أعمى، واختلط عليه حديثه، وكان كوفيا فانتقل إلى اليمامة، وهو ليس بشيء "(").

وقال البخاري: "ليس بالقوي، يتكلمون فيه، روى مناكير "(٤).

وقال عمرو بن علي: "صدوق كثير الوهم متروك الحديث"(٥).

وقال العجلي $^{(7)}$ ، ويعقوب بن سفيان $^{(4)}$ ، والنسائي $^{(5)}$: "ضعيف".

وقال أبو زرعة: "محمد بن جابر ساقط الحديث عند أهل العلم"(٩).

⁽١) نقله ابن حجر في التهذيب: ٥٢٨/٣.

⁽٢) الضعفاء لأبي زرعة: ٢/ ٤٧٥.

⁽٣) تاريخ ابن معين للدوري: ٣/١٥٥.

⁽٤) التاريخ الكبير: ٥٣/١.

⁽٥) الكامل: ٧/٣٣١.

⁽٦) الثقات للعجلي: ٤٠١.

⁽٧) المعرفة والتاريخ: ١٢١/٢.

⁽٨) الضعفاء والمتروكين النسائي: ٢١٧.

⁽٩) الجرح والتعديل: ٧/٩١٦.

وقال عبدالرحمن: "وقال أبي: ذهبت كتبه في آخر عمره، وساء حفظه، وكان يلقن وكان ابن مهدي يحدث عنه ثم تركه بعد، وكان يروي أحاديث مناكير، وهو معروف بالسماع جيد اللقاء، راوا في كتبه لحقا، وحديثه عن حماد فيه اضطراب روى عنه عشرة من الثقات"(۱).

وقال: "وسُئل أبي عن محمد بن جابر، وابن لهيعة ($^{(1)}$ ؟ فقال: محلهما الصدق، ومحمد بن جابر أحب إلى من ابن لهيعة $^{(1)}$.

وقال أبو داود: "ليس بشيء "(٤).

وقال ابن عدي: "روى عنه من الكبار: أيوب، وابن عون، وسرد جماعة، قال ولولا أنه في ذلك المحل لم يرو عنه هؤلاء، وقد خالف في أحاديث، ومع ما تكلم فيه من تكلم يكتب حديثه"(٥).

وقال ابن حبان: "كان أعمى يلحق في كتبه ما ليس من حديثه، ويسرق ما ذوكر به فيحدث به"(١).

وقال الدارقطني: "هو وأخوه يتقاربان في الضعف، قيل له: يتركان؟ فقال: لا، بل يعتبر بهما"(٧).

وقال الذهبي: "سيء الحفظ"(^).

⁽١) الجرح والتعديل: ٧/٩/٢.

⁽٢) عبد الله ابن لهيعة بفتح اللام وكسر الهاء ابن عقبة الحضرمي أبو عبد الرحمن المصري القاضي صدوق من السابعة خلط بعد احتراق كتبه. تقريب التهذيب: ٣١٩.

⁽٣) الجرح والتعديل: ٧/٩/٢.

⁽٤) تهذیب الکمال: ۲۱/۸۲۵.

⁽٥) الكامل: ٧/٢٤٣.

⁽٦) المجروحين: ٢٧٠/٢.

⁽٧) سؤالات البرقاني: ٦٣.

⁽۸) الكاشف: ۲/۱۲۱.

وقال ابن حجر: "صدوق ذهبت كتبه فساء حفظه وخلط كثيرا وعمي فصار يلقن ورجحه أبو حاتم على ابن لهيعة، من السابعة"(١).

المناقشة:

الذي يبدو لي من خلال النظر في أقوال الإمام أحمد في الراوي محمد بن جابر أنها كلها تدل على انه ضعيف الحديث وخاصةً في أحاديثه عن حماد فإنها مضطربة، وقال أيضا لا يحدث عنه الاشر منه.

أمّا أقوال العلماء الآخرين فيه: فلم أقف على من عدّله من أهل العلم بل اتفقت كلمتهم على تضعيفه، وضعفه ابن معين، والفلاس، والبخاري، والعجلي، ويعقوب بن سفيان، وأبو زرعة الرازي، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، والعقيلي، وابن حبان، والدارقطني، والجوزجاني، وابن حجر وغيرهم، وزاد البخاري يتكلمون فيه روى المناكير، وزاد أبو زرعة بقوله: ساقط الحديث. وهذا تجريح شديد، وزاد ابن حبان: كان أعمى يلحق في كتبه ما ليس من حديثه، ويسرق ما ذوكر به فيحدث به، وهذه إشارة إلى تعمد رواية ما ليس من حديثه.

أمّا من جرّحه بالاضطراب: فقد وافق أبو حاتم الإمام أحمد في وصف الراوي محمد بن جابر بالاضطراب بسبب أحاديثه عن حماد، ولعلهما أرادا بالاضطراب معنى الضعف العام؛ لأنه ذهبت كتبه في اخر عمره فساء حفظه وكان يلقن فخلط كثيرا.

النتيجة:

ضعيف الحديث، ذهبت كتبه فخلط كثيرا وترك حديث عبدالرحمن بن مهدي لأنه كان يلقن ويلحق في كتبه ما ليس من حديثه، والله أعلم.

⁽١) تقريب التهذيب: ٤٧١.

نموذج من مروبات الراوي المعلة:

إيراد الحديث:

عن محمد بن جابر، عن حماد، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله، قال: صليت مع رسول الله – صلى الله عليه وسلم –، وأبي بكر، وعمر، فلم يرفعوا أيديهم إلا عند افتتاح الصلاة، وقد قال محمد: فلم يرفعوا أيديهم بعد التكبيرة.

تخريج الحديث:

أخرجه أبو يعلى (1)، من طريق إسحاق بن أبي إسرائيل، والدارقطني (1)، من طريق أبي عثمان سعيد بن محمد بن أحمد الحناط، وعبدالوهاب بن عيسى بن أبي حية قالا، والبيهقي (1)، من طريق إبراهيم بن محمد بن مخلد الضرير.

كلاهما: (سعيد بن محمد، وإبراهيم بن محمد) من طريق إسحاق بن أبي إسرائيل، عن محمد بن جابر، به.

الحكم على الحديث:

قال عبد الله بن أحمد: "ذكرت لأبي حديث محمد بن جابر، عن حماد، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله في الرفع فقال: هذا ابن جابر أيش حديثه، هذا حديث منكر، أنكره جدا"(٤).

700 TII 1 1000

⁽١) مسند أبي يعلى: ٢١٨/٧، برقم (٥٠٣٩).

⁽٢) سنن الدارقطني: ٢/٥٢، برقم (١١٣٣).

⁽٣) السنن الكبرى: ٣/٤٩٦، (٢٥٧٠).

⁽٤) العلل رواية عبدالله: ٢٧٣/١.

وقال العقيلي، بعد أن ساق الحديث في مناكير محمد بن جابر اليمامي: "لا يتابع عليه"(١).

وأخرجه ابن عدي في مناكير محمد بن جابر، وقال: "وهذا لم يوصله عن حماد غير محمد بن جابر، ورواه غيره عن حماد، عن إبراهيم، عن عبد الله، ولم يجعل بينهما علقمة"(٢).

وقال الدراقطني: "وغير حماد يرويه عن إبراهيم مرسلا، عن عبد الله من فعله، غير مرفوع إلى النبي - صلى الله عليه وسلم -، وهو الصواب"(").

وأخرجه البخاري تعليقا في رفع اليدين^(٤)، من طريق وكيع عن سفيان، عن حماد سألت إبراهيم فقال: يرفع يديه في اول التكبيرة".

وقال الحاكم أبو عبد الله: "هذا إسناد مقلوب، لا نعلم أحدا حدث به من أصحاب حماد بن أبي سليمان من المشهورين بالأخذ عنه، ولو كان محفوظا لبادر بروايته أبو حنيفة وسفيان الثوري عن حماد؛ إذ كان يوافق مذهبهما ذلك، فأما محمد بن جابر بن سيار السحيمي فإنه قد تكلم فيه أئمة أهل الحديث، وأما إسحاق بن أبي إسرائيل فغير محتج برواياته"(٥).

وذكره ابن الجوزي في الموضوعات(7).

الخلاصة: الحديث منكر ولا يصح؛ نص الإمام أحمد وغيره على نكارة هذا الحديث وأحاديثه عن حماد منكرة ومضطربة ولا يتابع عليها، وفي كتبه لحوق.

⁽١) الضعفاء للعقيلي: ١/٤.

⁽٢) الكامل لابن عدى: ٣٣٩/٧.

⁽٣) سنن الدارقطني ٢/٢٥.

⁽٤) رفع اليدين للبخاري: ٧٨، برقم (١١٥).

⁽٥) مختصر الخلافيات للبيهقي: ٢٨/٢.

⁽٦) ينظر: الموضوعات لابن الجوزي: ٩٦/٢.

الراوي الرابع: محمد بن خازم، أبو معاوية الضرير، التميمي.

هو محمد بن خازم التميمي، السعدي مولاهم، أبو معاوية الضرير، الكوفي، يقال: عمي وهو ابن ثمان سنين او أربع.

روى عن: الأعمش، وداود بن أبي هند، وعاصم الأحول، وأبي مالك الأشجعي، وسعد ويحيى ابني سعيد الأنصاري، وخلق كثير.

وروى عنه: ابنه إبراهيم، وأحمد بن حنبل، وأسد بن موسى، وابن جريج وهو أكبر منه، ويحيى القطان وهو من أقرانه، ويحيى بن حسان التنيسي،.

وفاته: مات سنة خمس وتسعين ومائة (١).

قول الإمام أحمد الدال على الاضطراب:

قال عبد الله: قال أبي: "أبو معاوية الضرير في غير حديث الأعمش مضطرب، لا يحفظها حفظًا جيدًا"(٢).

وقال أبو داود: "قلت لأحمد: كيف حديث أبي معاوية عن هشام بن عروة؟ قال: فيها أحاديث مضطربة، يرفع منها أحاديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم "(").

أقوال الإمام أحمد الأخرى في الراوي:

قال عبد الله: "سَمِعْتُ أبي يقول: كان أبو معاوية إذا سُئل عن أحاديث الأعمش يقول: قد صار حديث الأعمش في فمي علقمًا، او أمر من العلقم، لكثرة ما يردد عليه حديث الأعمش "(٤).

⁽١) ينظر: التاريخ الكبير: ٢/١١، الجرح والتعديل: ٢٤٧/٧، تاريخ بغداد: ٢٩٩/٢.

⁽٢) العلل رواية عبدالله: ٣٧٨/١.

⁽٣) ينظر: تهذيب التهذيب: ١١/٥٧٥.

⁽٤) العلل رواية عبدالله: ٢/٢٦٦.

وقال عبد الله: قال أبي: "علي بن مسهر (1)، أثبت من أبي معاوية الضرير في الحديث(1).

وقال عبد الله: قال أبي: "أبو معاوية من أحفظ أصحاب الأعمش، قلت له: مثل سفيان؟ قال: لا، سفيان في طبقة أخرى، مع أن أبا معاوية يخطئ في أحاديث من أحاديث الأعمش"(٣).

وقال عبد الله: قلت له - يعني لأبيه -: أيما أثبت أصحاب الزهري؟ فقال: "سفيان الثوري أحبهم إلي، قلت له: ثم من؟ فقال أبو معاوية في الكثرة والعلم -يعني عالمًا بالأعمش"(٤).

وقال عبد الله: قلت له - يعني لأبيه -: "أبو معاوية فوق شعبة، أعني في حديث الأعمش؟ فقال: أبو معاوية في الكثرة والعلم -يعني عليه بالأعمش - شعبة صاحب حديث يؤدي الألفاظ والأخبار، أبو معاوية؛ عن، عن، مع أن أبا معاوية يخطئ على الأعمش خطأ، قلت له: بعد أبي معاوية شعبة أثبت؟ فقال: شعبة أثبت في كل شيء "(٥).

وقال عبد الله: قال أبي أبو معاوية "مرجىء "(٦).

وقال ابن هانيء: سَمِعتُهُ يقول - يعني أحمد -: "أبو معاوية أثبت من المحاربي" (٧).

⁽١) علي ابن مسهر بضم الميم وسكون المهملة وكسر الهاء القرشي الكوفي قاضي الموصل ثقة له غرائب بعد أن أضر. تقريب التهذيب: ٤٠٥.

⁽٢) العلل رواية عبدالله: ٣٨١/١.

⁽٣) المصدر نفسه: ١/١٥٥.

⁽٤) المصدر نفسه: ٢/٢٣.

⁽٥) المصدر نفسه: ٢/٣٧٧.

⁽٦) المصدر نفسه: ٢/٥٣٨

⁽٧) سؤالاته: ٢٢٣٩، بحر الدم للجوزجاني: ١٨٤.

أقوال العلماء الآخرين في الراوي:

المعدلين:

قال ابن سعد(1)، والعجلي(7)، والنسائي(7): "ثقة". وزاد العجلي وكان يرى الإرجاء.

وقال الدوري، عن ابن معين: "أبو معاوية أثبت في الأعمش من جرير "($^{(1)}$)، وروى أبو معاوية عن عبيد الله بن عمر مناكير $^{(0)}$.

وقال معاوية بن صالح: "سألت ابن معين من أثبت أصحاب الأعمش؟ قال: "أبو معاوية بعد شعبة، وسفيان"(٦).

وقال عثمان الدارمي: "قلت لابن معين: أبو معاوية أحب إليك في الأعمش، او وكيع $^{(Y)}$ فقال: أبو معاوية أعلم به $^{(A)}$.

وقال الدوري: "قلت لابن معين: كان أبو معاوية أحسنهم حديثا عن الأعمش؟ قال: "كانت الأحاديث الكبار العالية عنده"(٩).

⁽١) ينظر: الطبقات الكبرى: ١٥/٥١٥.

⁽٢) ينظر: الثقات للعجلي: ٢٣٦/٢.

⁽٣) ينظر: التعديل والتجريح للباجي: ٦٣١/٢.

⁽٤) جرير ابن عبد الحميد الكوفي ثقة صحيح الكتاب قيل كان في آخر عمره يهم من حفظه. تقريب التهذيب: ١٣٩.

⁽٥) تاريخ ابن معين رواية الدوري: ٣/ ٥٣٧ و ٣٩٤.

⁽٦) الجرح والتعديل: ٧/ ٢٤٨.

⁽٧) وكيع ابن الجراح ابن مليح أبو سفيان الكوفي ثقة حافظ عابد، تقريب التهذيب: ٨٥١.

⁽٨) تاريخ ابن معين رواية الدارمي: ٥١.

⁽٩) تاريخ ابن معين رواية الدوري: ٣٧٦/٣.

وقال ابن المديني: "كتبنا عن أبي معاوية ألفا وخمس مائة حديث، وكان عند الأعمش ما لم يكن عند أبي معاوية، أربع مائة ونيف وخمسون حديث"(١).

وقال شبابة بن سوار: "كنا عند شعبة، فجاء أبو معاوية، فقال شعبة: هذا صاحب الأعمش فاعرفوه"(٢).

وقال يعقوب بن شيبة: "كان من الثقات، وربما دلس، وكان يرى الإرجاء "(٣).

وقال ابن أبي حاتم، عن أبيه: أثبت الناس في الأعمش، سفيان، ثم أبو معاوية، ومعتمر بن سليمان^(٤)، أحب إلي من أبي معاوية، يعني: في غير حديث الأعمش^(٥).

وقال إبراهيم الحربي: "قال لي الوكيعي: ما أدركنا أحدا كان أعلم بأحاديث الأعمش من أبي معاوية" (٢).

وقال ابن عمار: "سمعته يقول: كل حديث قلت فيه: "حدثنا"، فهو ما حفظته من في المحدث، وكل حديث قلت: "وذكر فلان"، فهو مما قرئ علي من كتاب $^{(\vee)}$.

وقال ابن خراش: صدوق، وهو في الأعمش ثقة، وفي غيره فيه اضطراب^(^). وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال: "كان حافظا متقنا، ولكنه كان مرجئا"^(٩).

⁽۱) تاریخ بغداد: ۳۹/۳.

⁽٢) الجرح والتعديل: ٢٤٧/٧.

⁽٣) تاريخ بغداد:٣/٥٤١.

⁽٤) معتمر ابن سليمان التيمي أبو محمد البصري يلقب الطفيل ثقة. تقريب التهذيب: ٥٣٩.

⁽٥) الجرح والتعديل: ٢٤٨/٧.

⁽٦) تاريخ بغداد: ٣٩/٣.

⁽۷) تاریخ بغداد: ۳/۱۶۲.

⁽۸) تاریخ بغداد: ۳/۱۶۳.

⁽٩) الثقات لابن حبان: ٧/٢٤٤.

وقال الذهبي: "ثبت في الاعمش وكان مرجئا"(١).

وقال ابن حجر: "ثقة أحفظ الناس لحديث الأعمش وقد يهم في حديث غيره من كبار التاسعة وقد رمى بالإرجاء "(٢).

المجرحين:

لم أقف على قول مباشر في تجريحه، لكن كل من ذكر توثيقه في روايته إنما هو فيما روى عن الأعمش فهو مضعف في غيره عليه فالأقوال التي اوردتها في المعدلين وذكرت ذلك يستفاد منها جرح قائليها لأبي معاوية الضرير في غير الأعمش وكذا وقفت على من جرحه بدعة.

فقال أبو زرعة: "كان يرى الإرجاء قيل له: كان يدعو إليه؟ قال: نعم"(٣).

وقال الآجري، عن أبي داود: "كان مرجئ ا، وقال مرة: كان رئيس المرجئة بالكوفة"(٤).

المناقشة:

جاء وصف الإمام أحمد في الحكم أبي معاوية الضرير: أنه ثقة ثبت في أحاديثه التي رواها عن الأعمش وقد صار في فمِه علقمًا كما وصفه هو كناية عن الضبط والتثبت وكثرة المراجعة والرواية، وكما وصفه أحمد بالعدالة في نفسه والعبادة وحفظ القرآن.

وأمًا روايته عن غير الأعمش فقد جرجه، فقال أحمد: "مضطرب لا يحفظها حفظاً جيداً". وقال مرةً عندما سُئل عن حديث أبى معاوية عن هشام بن عروة؟ قال:

⁽۱) الكاشف: ۲/۲۷.

⁽۲) تقریب التهذیب: ۲۵.

⁽٣) أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية: ٢/٧٠٤.

⁽٤) سؤالات الآجري: ١/٣٠٤.

فيها أحاديث مضطربة، يرفع منها أحاديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم. وزاد على ذلك الجرح أنه كان مرجىء.

وجاءت أغلب أقوال العلماء على متوافقة مع تقدم من توجيه الإمام أحمد على توثيقه، لا سيما في الأعمش وتؤكد على ضبطه وملازمته للأعمش ومن أثبت أصحابه قال بنحوه ابن معين وأبو حاتم الرازي.

وذهب بعضهم إلى تضعيفه عن غير الأعمش ورموه بالإرجاء وذكره بعضهم بالتدليس، قال فيه ابن خراش: "هو في الأعمش ثقة، وفي غيره فيه اضطراب". وكذا قال بنحوه ابن نمير وغيره.

وهنا يتبين أن مقصد الإمام أحمد وغيره من العلماء في جرحه بالإضطراب هو الإضطراب الاصطلاحي الذي اختلفت فيه الوجوه وكذا الضعف العام وكثرة الخطأ والتخليط.

وعليه يظهر لي أن كلام الإمام أحمد جاء موافقاً لمجموع كلام الأئمة النقاد.

النتيجة:

أبو معاوية ثقة ثبت في حديث الأعمش، لكنه إذا خرج عن محيط دائرة الأعمش؛ يضطرب ويهم في حديث غيره، واتهم بالإرجاء.

نموذج من مرويات الراوي المعلة:

إيراد الحديث:

عن أبي معاوية محمد بن خازم، قال: حدثنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن زينب بنت أبي سلمة، عن أم سلمة: ((أَنَّ رَسُولَ اللهِ - صلى الله عليه وسلم - أَمَرَهَا أَنْ تُوَافِيَ مَعَهُ صَلَاةَ الصَّبْحِ يَوْمَ النَّحْرِ بِمَكَّةَ)).

تخربج الحديث:

أخرجه أحمد (١)، وأبو يعلى (٢)، من طريق حدثنا أبو خيثمة.

كلاهما (أحمد بن حنيل، وأبو خيثمة زهير بن حرب) عن أبي معاوية محمد ابن خازم، به.

وأخرجه ابن أبي شيبة(7)، من طريق وكيع، عن هشام بن عروة، عن أبيه: (7) النبي – صلى الله عليه وسلم – أمر أم سلمة أن توافيه صلاة الصبح بمنى)). مرسل.

الحكم على الحديث:

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: "ذكرت لأبي حديث أبي معاوية، عن هشام، عن أبيه، عن زينب بنت أم سلمة، عن أم سلمة، أن النبي - صلى الله عليه وسلم - أمرها أن توافيه يوم النحر، صلاة الصبح، بمكة.

قال أبي: فذكرت ذلك ليحيى بن سعيد، فقال: هشام، قال: أخبرني أبي، مرسلا، وقال: توافي؛ لأن أبا معاوية: قال: توافيه، وأخطأ فيه.

فقال لي يحيى: سل عبد الرحمن، فسألته، فحدثني عن سفيان، عن هشام، عن أبيه، مرسلا، وقال: توافي، مثل ما قاله يحيى، عن هشام، وابن عيينة مثل يحيى، وعبد الرحمن، وأخطأ وكيع فيه، قال: توافي بمنى، أخطأ في منى، لأن الحديث، قال: توافي يوم النحر، فقال وكيع: بمنى، وأخطأ فيه (٤).

وقال البخاري: قال أحمد: وذكرت ليحيى بن سعيد حديث أبي معاوية، عن هشام، عن أبيه، عن زينب، عن أم سلمة؛ أمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن

⁽١) مسند أحمد: ٩٦/٤٤، برقم (٢٦٤٩٢).

⁽۲) مسند أبي يعلى: ۱۷/۹، برقم (۲۰۰۰)

⁽٣) مصنف ابن أبي شيبة: ١٥٦/٨، برقم (١٤٢٧٩).

⁽٤) العلل رواية عبد الله: ٢/٣٦٨، برقم (٢٦٣٧).

توافيه صلاة الصبح بمكة.فقال: أخبرني هشام بن عروة، قال: أخبرني أبي، مرسل، توافي. قال: وحدثني عبد الرحمن، عن سفيان، مرسل، توافي ،وقال ابن عيينة، مثله. وقال وكيع: بمنى، يخالف فيه (١).

وقال مسلم بن الحجاج: ومن الأخبار التي يهم فيها بعض ناقليها:حدثنا يحيى ابن يحيى، وأبو كريب، ومحمد بن حاتم، قالوا: حدثنا أبو معاوية، عن هشام، عن أبيه، عن أم سلمة؛ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرها أن توافي معه صلاة الصبح، يوم النحر، بمكة.

قال مسلم: وهذا الخبر وهم من أبي معاوية لا من غيره، وذلك أن النبي – صلى الله عليه وسلم – صلى الصبح في حجته، يوم النحر، بالمزدلفة، وتلك سنة رسول الله – صلى الله عليه وسلم – فكيف يأمر أم سلمة أن توافي معه صلاة الصبح يوم النحر بمكة، وهو حينئذ يصلي بالمزدلفة قال مسلم: هذا خبر محال، ولكن الصحيح من روى هذا الخبر عن أبي معاوية، وهو أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أن توافي صلاة الصبح، يوم النحر، بمكة، وكان يومها، فأحب أن توافي، وإنما أفسد أبو معاوية معنى الحديث حين قال: توافي معه.

قال مسلم: وسنذكر - إن شاء الله - رواية أصحاب هشام، عن هشام، هذا الحديث، ليتبين من صواب مصيبهم فيه، وخطأ مخطئهم.

قال: حدثنا ابن أبي عمر، قال: حدثنا سفيان، قال: حدثنا هشام، عن أبيه؛ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر أم سلمة أن تصلي الصبح، يوم النحر، بمكة، وكان يومها، فأحب أن توافقه.

وروى هذا الحديث عبدة، عن هشام، ويحيى عن هشام فالرواية الصحيحة من هذا الخبر ما رواه الثوري، عن هشام. وقد روى وكيع أيضا فوهم فيه، كنحو ما وهم

77. W.

⁽۱) التاريخ الكبير: ۱/۷۶، برقم (۱۹۱).

فيه أبو معاوية. حدثنا أبو بكر، قال: حدثنا وكيع، عن هشام، عن أبيه عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أمر أم سلمة أن توافيه صلاة الصبح بمنى.

قال مسلم: وسبيل وكيع كسبيل أبي معاوية؛ أن النبي - صلى الله عليه وسلم - صلى الصبح، يوم النحر، بالمزدلفة دون غيرها من الأماكن لا محالة (١).

وقال الدارقطني: يرويه هشام بن عروة، واختلف عنه؛ فرواه أبو معاوية الضرير، عن هشام، عن أبيه، عن زينب، عن أم سلمة، ورواه الثوري، عن هشام، عن أبيه، عن أم سلمة، لم يذكر زينب، ورواه ابن عيينة، واختلف عنه؛ فرواه الحميدي، عن ابن عيينة، عن هشام، عن أبيه، مرسلا.

وقال أبو عبيد الله المخزومي: عن ابن عيينة، عن هشام، عن أبيه، عن أم سلمة، ورواه حبيب المعلم، وعبد الله بن ... الدراوردي، عن هشام، عن أبيه، مرسلا. والمرسل هو المحفوظ^(۲).

وقال الطحاوي: "تأملنا هذا الحديث، فوجدناه إنما دار بهذا المعنى على أبي معاوية، ووجدنا أبا معاوية قد اضطرب فيه"(٣). وقد فصًل موقع الاضطراب.

وقال ابن القيم: "والحديث من هذا الوجه منكر أنكره الإمام أحمد وغيره"(٤). الخلاصة:

الحديث مضطرب المتن، وقد اضطرب فيه على أبي معاوية، ثم إن الحديث معل بالإرسال، والصواب فيه الإرسال، والوصل فيه خطأ أخطأ فيه أبو معاوية، والله أعلم.

⁽١) ينظر: التمييز: ١٨٦.

⁽٢) العلل للدارقطني: ١٥/٥٥، برقم (٣٩٩٢).

⁽⁷⁾ شرح مشكل الآثار: 9/17

⁽٤) ينظر: زاد المعاد: ٣٠٢/٣.

الراوي الخامس: محمد بن عجلان المدنى القرشى.

هو محمد بن عجلان المدني القرشي، مولى فاطمة بنت الوليد بن عتبة بن ربيعة، أبو عبد الله.

روى عن: أبيه، وأنس بن مالك، وسلمان أبي حازم الأشجعي، وإبراهيم بن عبد الله بن حنين، ورجاء بن حيوة، وخلق.

وروى عنه: إبراهيم بن أبي عبلة - وهو من أقرانه -، صالح بن كيسان - وهو أكبر منه، وعبد الوهاب بن بخت - ومات قبله -، والسفيانان، والليث، ومالك، وزياد بن سعد، وآخرون.

وفاته: مات سنة ثمان وأربعين ومائة (١).

قول الإمام أحمد الدال على الاضطراب:

قال المروذي: "سألته - يعني أبا عبد الله - عن ابن عجلان، فقال: ثقة، قلت: إن يحيى قد ضعفه، قال: كان ثقة، إنما اضطرب عليه حديث المقبري كان عن رجل، جعل يصيره عن أبى هربرة"(٢).

أقوال الإمام أحمد الأخرى في الراوي:

قال عبد الله: "حدثني أبي، قال: سمعت ابن عيينة يقول: حدثنا محمد بن عجلان، وكان ثقة"(٣).

وقال عبد الله: "قال أبي: بلغني عن يحيى بن سعيد، قال: لم يقف ابن عجلان يعني على حديث سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، فتركها، فكان

⁽۱) ينظر: الطبقات الكبرى: ۲۲۲/۰، والجرح والتعديل: ۸/۰۰، وإكمال تهذيب الكمال: ۲۲/۳، وتهذيب التهذيب: ۳/۲۶۳.

⁽٢) العلل رواية المروذي: ١٠٢.

⁽٣) العلل رواية عبدالله: ١٩٨/١.

يقول: سعيد المقبري، عن أبي هريرة، ترك أباه"^(١).

وقال عبد الله: "سألت أبي، عن محمد بن عجلان، وموسى بن عقبة (٢)، أيهما أعجب إليك؟ فقال: جميعا ثقة وما أقربهما، كان ابن عينة يثني على محمد بن عجلان "(٣).

وقال الميموني(2)، وابنه صالح بن أحمد(3): :سمعته يقول: ابن عجلان ثقة".

وقال أبو داود: "قلت لأحمد: كيف كان حديث ابن عجلان، أرى محمد بن عجلان؟ قال: ليس به بأس"^(٦).

وقال الفضل بن زياد: "وسُئل أحمد بن محمد بن حنبل، قيل له: ابن عجلان أحب إليك، او ابن أبى ذئب (٧)؟ فقال: "كلا الرجلين ثقة، ما فيهما إلا ثقة "(^).

أقوال العلماء الأخرى في الراوي:

المعدلين:

قال ابن سعد قال محمد بن عمر: "كان ثقة كثير الحديث"(٩).

⁽١) العلل رواية عبدالله: ١/٣٥٠.

⁽٢) موسى ابن عقبة ابن أبي عياش بتحتانية ومعجمة الأسدي مولى آل الزبير ثقة فقيه إمام في المغازي من الخامسة لم يصح أن ابن معين لينه ، تقريب التهذيب: ٥٥٢.

⁽٣) العلل رواية عبدالله: ١٩/٢.

⁽٤) العلل رواية المروذي: ٢٥٠.

⁽٥) ينظر: الجرح والتعديل: ٨/٥٠.

⁽٦) سؤالات أبي داود: ٢٠٥.

⁽٧) محمد ابن عبد الرحمن ابن المغيرة ابن الحارث ابن أبي ذئب القرشي العامري أبو الحارث المدنى ثقة فقيه. تقريب التهذيب: ٤٩٣.

⁽٨) المعرفة والتاريخ: ٢/٦٣، وتاريخ بغداد: ٢/٤٠٣.

⁽٩) الطبقات الكبرى: ٧/٢٦٥.

وقال ابن عيينة (1)، وابن معين (1)، العجلي (1)، وأبو حاتم (1)، والنسائي (1): "ثقة". وزاد ابن عيينة: كان عالمًا.

وقال عبد الله: "حدثتي ابن خلاد، قال: سمعت يحيى يقول: كان ابن عجلان مضطربا في حديث نافع، ولم يكن له تلك القيمة عنده"(٢).

وقال يعقوب بن شيبة: "صدوق وسط" $(^{\vee})$.

وقال أبو زرعة: "ابن عجلان من الثقات $^{(\Lambda)}$.

وقال الساجي: "هو من أهل الصدق، لم يحدث عنه مالك إلا يسيرًا"(٩).

المجرحين:

قال يحيى القطان، عن ابن عجلان: "كان سعيد المقبري يحدث عن أبي هريرة، وعن أبيه عن أبي هريرة، وعن أبي هريرة، وعن رجل عن أبي هريرة، فاختلطت علي، فجعلتها كلها عن أبي هريرة"(١٠).

وقال ابن حبان: "ليس هذا يوهن بوهن الإنسان به؛ لأن الصحيفة كلها في

⁽١) ينظر: المعرفة والتاريخ: ١/١٩٨.

⁽٢) ينظر: تاريخ الدوري: ١٩٥/٣.

⁽٣) ينظر: معرفة الثقات للعجلى: ٢٤٨/٢.

⁽٤) ينظر: الجرح والتعديل: ٨/٥٠.

⁽٥) ينظر: عمل اليوم والليلة: ١٧٩.

⁽٦) العلل رواية عبدالله: ٢١٨/٣.

⁽۷) تهذیب التهذیب: ۳/۲۶۲.

⁽٨) الجرح والتعديل: ٨/٥٠.

⁽٩) إكمال تهذيب الكمال: ٢٧٣/١٠.

⁽۱۰) التاريخ الكبير للبخاري: ١٩٧/١

نفسها صحيحة، وربما قال ابن عجلان: عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة، فهذا مما حمل عنه قديما قبل اختلاط صحيفته، فلا يجب الاحتجاج إلا بما يروي عنه الثقات"(۱).

وقال العقيلي: "يضطرب في حديث نافع"(٢).

وقال ابن حجر: "صدوق إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة"(").

المناقشة:

تبين من خلال النظر في أقوال الإمام أحمد في الراوي محمد بن عجلان أن أقواله كلها تدل على أنه ثقة في الحديث، إلا إنه اضطرب عليه حديث المقبري كان عن أبيه عن أبي هريرة فجعل يصيره عن أبي هريرة - رضي الله عنه -، فترك أباه وهذا تشخيص من الإمام أحمد على اضطرابه.

أقوال العلماء الآخرين: فقد أختلفت فيه فذهب أغلب الأئمة النقاد على توثيقه وهذا قول الجمهور منهم: ابن عيينة، وابن معين، وأبي زرعة، وأبي حاتم، والنسائي، والعجلي، والذهبي، وزاد ابن عيينة قال: كان ثقة عالمًا.

وذهب بعضهم الى تضعيفه: كابن سعيد القطان والعقيلي فقالا: مضطرب الحديث في نافع، وذكروا اختلاط أحاديثه عن المقبري، قال يحيى بن القطان عن ابن عجلان: إنه كان يحدث عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة، ومرة عن رجل عن أبي هريرة قال فاختلطت على فجعلتها كلها عن أبي هريرة.

⁽١) الثقات لابن حبان: ٣٨٧/٧.

⁽٢) الضعفاء للعقيلي: ٤/٤/٢.

⁽٣) تقريب التهذيب: ٤٩٦.

امّا جرحه بالاضطراب: فقد وافق يحيى بن سعيد القطان والعقيلي الإمام أحمد في وصف الراوي بالاضطراب، ويرجع وصف الإمام أحمد لابن عجلان بالاضطراب إلى الاضطراب النسبي؛ لأنه اضطرب عليه حديث سعيد المقبري كان عن رجل او عن أبيه عن أبي هريرة - رضي الله عنه - وكذا قول يحيى بن سعيد القطان، والعقيلي في الراوي يعنون به الاضطراب النسبي أيضًا؛ لأنه كان يضطرب في حديث نافع.

النتيجة:

محمد بن عجلان ثقة يجتنب من حديثه ما تكلم فيه بسببه وهو اضطرابه في ما روى عنه سعيد المقبري، عن أبي هريرة - رضي الله عنه -، وكذا ما تفرد به عن نافع، والله أعلم.

نموذج من مرويات الراوي المعلة:

إيراد الحديث:

عن ابن عجلان، عن سعيد المقبري، عن رجل عن كعب بن عجرة، أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: ((إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَأَحْسَنَ وُضُوءَهُ ثُمَّ خَرَجَ عَامِدًا إلى الصَّلَاةِ، فَلَا يُشَبِّكُ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَإِنَّهُ فِي الصَّلَاةِ)).

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد (١)، من طريق محمد بن بكر، قال: أخبرنا ابن جريج، قال: أخبرني محمد بن عجلان، عن سعيد المقبري، عن بعض بني كعب بن عجرة، عن كعب، أن النبي – صلى الله عليه وسلم – قال: فذكره.

⁽۱) مسند أحمد: ۲۸/۳۰، برقم (۱۸۱۰۳).

وأخرجه عبد الرزاق^(۱)، من طريق ابن جريج، قال: أخبرني محمد بن عجلان، عن سعيد المقبري، عن بعض بني كعب بن عجرة، أن النبي – صلى الله عليه وسلم –... فذكره، مرسل، لم يقل: عن كعب.

وأخرجه الترمذي (٢)، من طريق قتيبة، قال: حدثنا الليث بن سعد، عن ابن عجلان، عن سعيد المقبري، عن رجل، عن كعب بن عجرة، أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ... فذكره. جعله عن رجل، عن كعب.

وأخرجه ابن خزيمة (٢)، وعنه ابن حبان (٤)، قال: أخبرنا محمد بن إسحاق بن خزيمة، قال: حدثنا عبد الله بن هاشم، قال: حدثنا يحيى بن سعيد، عن ابن عجلان، قال: حدثنا سعيد، عن أبي هريرة: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم.. فذكره. جعله من مسند أبي هريرة، - رضي الله تعالى - عنه.

الحكم على الحديث:

قال الترمذي: "حديث كعب بن عجرة رواه غير واحد عن ابن عجلان، مثل حديث الليث، وروى شريك، عن محمد بن عجلان، عن أبيه، عن أبيه هريرة، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - نحو هذا الحديث، وحديث شريك غير محفوظ"(٥).

قال ابن خزيمة: "وأما ابن عجلان فقد وهم في الإسناد وخلط فيه: فمرة يقول: عن أبى هريرة، ومرة يرسله، ومرة يقول: عن سعيد عن كعب"^(٦).

⁽١) مصنف عبدالرزاق: ٢٧٢/٢، برقم (٣٣٣٣).

⁽۲) جامع الترمذي: ۲/۲۷، برقم (۳۸۷).

⁽٣) صحيح ابن خزيمة: ٢٢٧/١، برقم (٤٤٠).

⁽٤) صحیح ابن حبان: ۲۱۱/۳، برقم (۲۲۷۳).

⁽٥) جامع الترمذي: ١/٤٣٧.

⁽٦) صحيح ابن خزيمة: ١/٢٥٨.

وقال الدارقطني في العلل بعد أن ساق الطرق والاختلاف: "وقول يحيى القطان عن ابن عجلان أشبهها بالصواب"(١).

وقال البيهقي: "والصواب عن ابن عجلان عن سعيد المقبري على الوجوه الثلاثة"(٢).

والذي يظهر بعد هذا العرض: أن ابن عجلان نفسه هو الذي اضطرب في هذا الحديث، ولم يضبطه، فحدث به على هذه الوجوه مختلفة، وابن عجلان نفسه ممن شهد على نفسه بأنه لم يحفظ حديث سعيد المقبري واختلط عليه، وقد ذكر الأئمة النقاد أن ابن عجلان اختلط عليه حديث المقبري، وهذا الحديث أكبر شاهد على هذا المعنى (٣).

الخلاصة:

الحديث في سنده اختلاف كثير واضطراب من قبل محمد بن عجلان اضطرب في الحديث اضطراباً كثيراً، فضعف الحديث بهذا اللفظ والاسناد من أجله وهذا ما تقرر من كلام النقاد في اضطراب حديثه عن سعيد المقبري وهذا عرض عملى في اضطرابه في سعيد، والله أعلم.

⁽١) ينظر: علل الدارقطني: ١٣٧/١١.

⁽۲) السنن الكبرى: ۳/۲۳۰.

⁽٣) ينظر: شرح علل الترمذي: ١٠/١.

المبحث الثالث

الرواة الذين وصفهم الإمام أحمد أو وصف روايتهم بالاضطراب وانفرد بذلك ولم أقف على مستنده في ذلك.

الراوي الاول: داود بن أبي هند القشيري مولاهم.

هو داود بن أبي هند، واسمه: دينار بن عذافر، ويقال: طهمان القشيري مولاهم، أبو بكر، ويقال أبو محمد، البصري، رأى: أنس بن مالك.

قال عبد الله: سمعت أبي يقول: داود بن أبي هند، أبو بكر (١).

روى عن: سعيد بن المسيب، وسماك بن حرب، وعاصم الأحول، الشعبي، وعكرمة، وزرارة بن اوفى، وأبي العالية، وجماعة.

وروى عنه: الثوري، وشعبة، ومسلمة بن علقمة، وابن جريج، والحمادان، ووهيب بن خالد، ويحيى القطان ،وغيرهم

وفاته: مات سنة تسع وثلاثين ومئة وقيل قبلها (٢).

قال البخاري: "قال أحمد، عن يزيد بن هارون: مات داود سنة تسع وثلاثين ومئة، مر بنا هو وسعيد بن أبي عروبة قبل ذلك فسمعت منهما"(٣).

77 TY 9 750 7

⁽١) العلل رواية عبدالله: ٣٣٣/٢.

⁽٢) ينظر: التاريخ الكبير: ٣/٢٣٢، والجرح والتعديل: ٣/١١٦، والثقات: ٦/٨٧٦، وسير أعلام النبلاء: ٦/٦٧٦، وتهذيب التهذيب: ١/٧٧٥.

⁽٣) التاريخ الكبير: ٣/٢٣٢.

وقال أبو زرعة الدشقي: "قال أحمد بن حنبل، عن يحيى بن سعيد: مات داود ابن أبي هند سنة تسع وثلاثين ومئة"(١).

قول الإمام أحمد الدال على الاضطراب:

قال الأثرم عن أحمد: "كان كثير الإضطراب والخلاف"(٢).

أقوال الإمام أحمد الأخرى في الراوي:

قال عبد الله بن أحمد: "قال أبي: داود بن أبي هند بصري، كانوا يقولون إن أصله خراساني. فقلت: أيهما أعجب إليك؟ إسماعيل بن أبي خالد^(۱)، او داود - يعني ابن أبي هند -؟ فقال: إسماعيل أحفظ عندي منه. قال: قل ما اختلف عن إسماعيل، وداود يختلف عنه"(٤).

وقال عبد الله: سمعت أبي يقول: "داود بن أبي هند، ثقة ثقة "(٥).

وقال عبد الله: سألته - يعني أباه -، عن داود بن أبي هند. فقال: "ومثل داود يسأل عنه" (٦).

⁽١) تاريخ أبي زرعة الدمشقى: ٥٧٥.

⁽٢) نقله ابن حجر تهذيب التهذيب: ٤/٤، ولم أقف عليه بالمطبوع.

⁽٣) إسماعيل ابن أبي خالد الأحمسي مولاهم البجلي ثقة ثبت من الرابعة. تقريب التهذيب: ١٠٧.

⁽٤) العلل رواية عبدالله: ٢/٨/١.

⁽٥) المصدر نفسه: ١/٣٨١.

⁽٦) المصدر نفسه: ١/٥١٥.

أقوال العلماء الأخرى في الراوي:

المعدلين:

قال ابن المبارك، عن الثوري: "هو من حفاظ البصربين"(١).

وقال ابن سعد: "كان ثقة، كثير الحديث $^{(7)}$.

وقال العجلى: "بصري ثقة، جيد الإسناد رفيع"(^).

وقال ابن أبي حاتم: "سألت أبي عن: داود، وعوف، وقرة، فقال: داود أحب إلى، وهو أحب إلى من: عاصم (٩)، وخالد الحذاء (١١)"(١١).

- (٩) عاصم ابن سليمان الأحول أبو عبد الرحمن البصري ثقة من الرابعة لم يتكلم فيه إلا القطان فكأنه بسبب دخوله في الولاية. تقريب التهذيب: ٢٨٥.
- (۱۰) خالد ابن مهران أبو المنازل بفتح الميم وقيل بضمها وكسر الزاي البصري الحذاء بفتح المهملة وتشديد الذال المعجمة قيل له ذلك؛ لأنه كان يجلس عندهم وقيل لأنه كان يقول أحذ على هذا النحو وهو ثقة يرسل من الخامسة وقد أشار حماد ابن زيد إلى أن حفظه تغير لما قدم من الشام وعاب عليه بعضهم دخوله في عمل السلطان. تقريب التهذيب: ١٩١.
 - (١١) الجرح والتعديل: ٣/١٢.٤.

⁽١) الجرح والتعديل: ٣/١١٤.

⁽٢) الطبقات الكبرى: ٧/٥٥/٠.

⁽٣) تاريخ ابن معين برواية الدارمي: ١٠٤.

⁽٤) نقله المزي في تهذيب الكمال: ٢٦٦/٨.

⁽٥) الجرح والتعديل: ٣/١١٨.

⁽٦) نقله المزي في: تهذيب الكمال: ٨/ ٤٦٥.

⁽٧) ينظر: إكمال تهذيب الكمال: ٢٧١/٤.

⁽٨) الثقات للعجلي: ١/٣٤٢.

وقال ابن حبان: "روى عن: أنس خمسة أحاديث لم يسمعها منه، وكان من خيار أهل البصرة، من المتقنين في الروايات، إلا أنه كان يهم إذا حدث من حفظه ولا يستحق الإنسان الترك بالخطأ اليسير يخطئ، والوهم القليل يهم، حتى يفحش ذلك منه؛ لأن هذا مما لا ينفك منه البشر "(۱).

وقال الذهبي: "الإمام الحافظ الثقة"(٢).

وقال ابن حجر: "ثقة متقن كان يهم بآخرة من الخامسة"(٣).

المجرحين:

لم أقف على تجريح في الراوي داود بن أبي هند.

المناقشة:

يتبين من خلال النظر في أقوال الإمام أحمد في الراوي داود بن أبي هند أنه قد نقلت عنه أقوال متعددة مؤداها في الجملة أنه يمتدحه ويوثقه فقال مرة: ثقة ثقة، وقال أيضا: مثل داود يسأل عنه؟ وهي أقوال تدل على ثقة الراوي عند الإمام أحمد، وتكرار اللفظ دلالة على شدة التوثيق وتقدم مرتبته عنده.

ووقفت على قول ذكره الحافظ ابن حجر في التهذيب من رواية الأثرم عن أحمد قال: كان - داود - كثير الإضطراب والخلاف وهذا إن صح عن الإمام أحمد معارض بما تقدم عنه من حسن الثناء على داود وشدة التوثيق له؛ ولعل الإمام أحمد إن صح عنه ضعف داود بن أبي هند اول الأمر ثم اطلع على روايات له جيده فتغير اجتهاده.

⁽١) الثقات لابن حبان: ٦/ ٢٧٨.

⁽٢) سير أعلام النبلاء: ٦٧٦/٦.

⁽۳) تقریب التهذیب: ۲۰۰۰.

اما أقوال النقاد الآخرين فقد تبين من خلال أقوالهم أنه ثقة متقن ثبت حافظ كثير الحديث والرواية إلا أنه كان يهم بآخره والخطأ والوهم بسبب الكبر لا يكاد يسلم منه أحد وإلا فالرجل ثقة ثبت من رواة الصحيحين.

ولم أقف على أحد غير أحمد وصفه بالاضطراب.

وتعقب الأستاذان شعيب الارناؤوط وبشار عواد: على ابن حجر في قوله: "كان يهم بآخرة" ليس بجيد، أخذه – حسب فهمه – من أبي داود الذي انفرد به، قال أحمد: ثقة ثقة، وقال يعقوب بن شيبة: ثقة ثبت. ووثقه سفيان بن عيينة، وابن معين، وأبو حاتم، والنسائي، وابن حبان وغيرهم. وقال أبو داود وحده: "رجل البصرة إلا أنه خولف في غير حديث"، وهذا الكلام الذي ساقه أبو داود لا ينبغي أن يذكر، لأن ما من أحد من الثقات المتقنين إلا خولف في بعض الأحاديث، قال ابن حبان: "وقد روى عن أنس خمسة أحاديث لم يسمعها منه. وكان داود من خيار أهل البصرة من المتقنين في الروايات إلا أنه كان يهم إذا حدث من حفظه، ولا يستحق الإنسان الترك بالخطأ اليسير يخطئ، والوهم اليسير يهم، حتى يفحش ذلك منه، لأن هذا مما لا ينفك البشر منه، ولو سلكنا هذا المسلك للزمنا ترك جماعة من ثقات الأئمة، لأنهم لم يكونوا معصومين من الخطأ، بل الصواب في هذا ترك من فحش ذلك منه،

النتيجة: ثقة متقن من المقدمين في الرواة في رتبة الاحتجاج أنفرد الإمام أحمد بتضعيفه في قول له معارض بنقل آخر عنه ومعارض بأقوال العلماء الآخرين، والله أعلم.

لم أقف على رواية معلة على حد بحثي.

⁽۱) تحرير تقريب التهذيب: ١/٣٧٨.

الراوي الثاني: عكرمة مولى ابن عباس البربري.

هو عكرمة البربري، أبو عبد الله المدني، مولى ابن عباس، أصله من البربر.

كان لحصين بن أبي الحر العنبري فوهبه لابن عباس لما ولي البصرة لعلي.

قال عبد الله: "سمعت أبي يقول: عكرمة مولى ابن عباس، أبو عبد الله"(١).

روى عن: مولاه، والحسن بن علي، وعلي بن أبي طالب، وأبي هريرة، وابن عمر، وابن عمرو، وغيرهم.

روى عنه: إبراهيم النخعي - ومات قبله -، وقتادة، وسماك بن حرب، وعاصم الأحول، وأبو إسحاق السبيعي، وأبو الزبير، وخلق كثير.

وفاته: مات سنة أربع ومائة وقيل بعد ذلك (٢).

قول الإمام أحمد الدال على الاضطراب:

قال حنبل بن إسحاق: "سمعت أبا عبد الله، قال: عكرمة، مضطرب الحديث، مختلف عنه، وما أدري"(٣).

وقال أحمد: "عمرو بن أبي عمرو كل شيء يرويه عن عكرمة مضطرب وكذا كل من يروي عن عكرمة: سماك وغيره، قيل له: فترى هذا من عكرمة او منهم؟ قال: ما أحسبه إلا من قبل عكرمة (٤).

⁽١) العلل رواية عبدالله: ١٤٣/٣.

⁽٢) ينظر: التاريخ الكبير: ٨/٥٩، والمعرفة والتاريخ: ٨/٢، وتقريب التهذيب: ٣٩٧.

⁽٣) نقله المزي تهذيب الكمال: ٢ / ٢٨٤، ولم أقف عليه في المطبوع.

⁽٤) شرح العلل لابن رجب: ٢/٢٢٥.

أقوال الإمام أحمد الأخرى في الراوي.

قال عبد الله: "سمعت أبي يقول: ميمون بن مهران (۱)، اوثق من عكرمة، ميمون ثقة، وذكره بخير "(۲).

وقال عبد الله: "حدثني أبي قال: حدثنا سليمان بن حرب، قال: حدثنا حماد، قال: قال رجل لأيوب: كان عكرمة يتهم؟ فسكت، ثم قال: أما أنا فإني لم أكن أتهمه"(٣).

وقال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني: "سألت أحمد بن حنبل، عن عكرمة، قال كان يرى رأي الأباضية (٤)(٥).

وقال حنبل بن إسحاق، عن أحمد بن حنبل: عكرمة – يعني ابن خالد المخزومي $^{(7)}$ – اوثق من عكرمة مولى ابن عباس $^{(7)}$.

وقال أبو بكر المروذي: "قلت لأحمد بن حنبل: يحتج بحديث عكرمة؟ فقال: نعم، يحتج به"(^).

⁽١) ميمون ابن مهران الجزري أبو أيوب أصله كوفي نزل الرقة ثقة فقيه ولي الجزيرة لعمر ابن عبد العزيز وكان يرسل من الرابعة، تقريب التهذيب: ٥٥٦.

⁽٢) العلل رواية عبدالله: ١/٣٢٠.

⁽٣) المصدر نفسه: ١/٢٠٤.

⁽٤) هم فرقة من فرق الخوارج، وهم أتباع عبد الله بن إباض التميمي، الذي خرج في أيام مروان بن محمد في أواخر دولة بني أمية، من عقائدهم: نفي الصفات، وأن مخالفيهم من أهل القبلة كفار غير مشركين، ومناكحتهم وموارثتهم جائزة، وغنيمة أموالهم من السلاح والكراع عند الحرب حلال وما سواه حرام، والقول بأن مرتكب الكبيرة كافر في الدنيا كفر نعمة، وأما في الأخرة فهو خالد مخلد في النار، وإنكار الشفاعة وهم فرق شتى. ينظر: التنبيه والرد: ٥٢، مقالات الإسلاميين: ١/ ١٨٣.

⁽٥) ينظر: تهذيب الكمال: ٢٦٤/٢٠.

⁽٦) عكرمة ابن خالد ابن العاص ابن هشام المخزومي ثقة من الثالثة. تقريب التهذيب: ٣٩٦.

⁽۷) تهذیب الکمال: ۲۸٤/۲۰.

⁽۸) تهذیب الکمال: ۲۸۰/۲۰.

وقال أبو عبد الله محمد بن نصر المروزي: "قد أجمع عامة أهل العلم بالحديث على الاحتجاج بحديث عكرمة، واتفق على ذلك رؤساء أهل العلم بالحديث

من أهل عصرنا منهم: أحمد بن حنبل، وابن راهویه، ویحیی بن معین، وأبو ثور "(۱).

وقال أحمد بن حنبل: "ما علمت أن مالكا حدث بشيء لعكرمة، إلا في الرجل يطأ امرأته قبل الزيارة، رواه عن ثور، عن عكرمة"(٢).

أقوال العلماء الأخرى في الراوي:

المعدلين:

قد أجمع أغلب أهل العلم بالحديث على توثيقه والاحتجاج بحديث عكرمة، واتفق على ذلك رؤساء أهل النقد والعلم بالحديث من المتقدمين.

قال أبو بكر بن أبي خيثمة: نا يحيى بن معين، قال: حدثني من سمع حماد بن زيد يقول: سمعت أيوب وسُئل عن عكرمة كيف هو؟ قال: لو لم يكن عندي ثقة لم أكتب عنه (٣).

وقال الدارمي: "سألته عن عكرمة بن خالد فقال ثقة، قلت هو أصح حديثا أو عكرمة مولى بن عباس؟، فقال: كلاهما ثقتان"(٤).

⁽١) ينظر: التمهيد ابن عبدالبر: ٢٣٣.

⁽۲) ينظر: لسان الميزان: ۳/۹۰.

⁽٣) الجرح والتعديل: ٧/٨.

⁽٤) تاريخ ابن معين رواية الدارمي: ١٦٢.

وقال البخاري: "قال ابن عيينة عن عمرو: أعطاني جابر بن زيد صحيفة فيها مسائل قال: سل عكرمة، فجعلت كأني أتباطأ، فانتزعها من يدي. وقال: هذا عكرمة مولى ابن عباس، هذا أعلم الناس"، وقال أيضا: "ليس أحد من أصحابنا إلا احتج بعكرمة"(١).

وقال العجلي: "ثقة، وهو بريء مما يرميه الناس به من الحرورية، وهو تابعي^(۲).

وقال عبد الرحمن: "سألت أبي عن عكرمة مولى ابن عباس فقال هو ثقة، قلت يحتج بحديثه؟ قال نعم إذا روى عنه الثقات، والذى أنكر عليه يحيى بن سعيد الأنصاري ومالك فلسبب رأيه"(٣).

وقال يعقوب بن سفيان: "حدثنا سليمان بن حرب. حدثنا حماد بن زيد. قال: قيل لأيوب: أكنتم، او كانوا يتهمون عكرمة؟ قال: أما أنا فلم أكن أتهمه"(٤).

وقال يعقوب أيضًا: "قال علي: مرسل سعيد بن المسيب والشعبي أحب إلي من داود بن الحصين، عن عكرمة، عن ابن عباس"(٥).

وقال البزار: "تكلم فيه، ولا نعلم أحدا ترك حديثه إلا مالك"(٦).

وقال الذهبي: "ثبت، لكنه إباضي يرى السيف روى له مسلم مقرونا وتحايده مالك"(۱).

⁽١) التاريخ الكبير: ٨/٥٩.

⁽٢) الثقات للعجلي: ٢/١٤٥.

⁽٣) الجرح والتعديل: ٩.٨/٧.

⁽٤) المعرفة والتاريخ: ٨/٢.

⁽٥) المصدر نفسه: ٣/٧٤.

⁽٦) ينظر: كشف الأستار: ٢٧٨.

⁽۷) الكاشف: ۲/۳۳.

وقال ابن حجر: "ثقة ثبت عالم بالتفسير لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر ولا تثبت عنه بدعة من الثالثة"(١).

المجرحين:

لم أقف على من جرَحه وتكلم فيه إلا ما كان من إنكار يحيى بن سعيد الأنصاري، ومالك؛ وعللوا ذلك بسبب رأيه، وما أورده المزي عن الإمام أحمد في قوله فيه بالاضطراب، ولعله أراد سماك، والله أعلم، وكذا قال الدارقطني: "مالك له عادة بهذا أن يسقط اسم الضعيف عنده في الإسناد مثل عكرمة ونحوه"(٢).

المناقشة:

جاءت أقوال أهل العلم: بالحديث على توثيقه والاحتجاج بحديثه، أما الإمام أحمد فقد اختلفت أقواله بين توثيقه وبين اوصاف محتملة التجريح كمضطرب او لا أدري ولعله أراد باضطرابه ما جاء من سماك وغيره فكان كثيرا ما يضطرب عنه فيكون تضعيفه له بسبب من روى عنه، وذكرت رواية تبين ذلك ولحظ ذلك ابن عدي الذي سيأتي قوله، ويؤيد ذلك ما قاله أبو حاتم: يحتج بحديثه إذا روى عنه الشقات، خلافه إذا روى عنه الضعفتء وأهل الاضطراب فلا.

وقال العجلي، وأبو حاتم، وابن معين، والنسائي، والمنتجالي، وابن أبي ذئب، وابن حجر: ثقة، وزاد أبو حاتم: يحتج بحديثه إذا روى عنه الثقات، والذي أنكر عليه

⁽١) تقريب التهذيب: ٣٩٧.

⁽٢) العلل للدارقطني: ٢/٩.

يحيى بن سعيد الأنصاري، ومالك فلسبب رأيهوذكره ابن حبان في الثقات، وقال في المشاهير: من أهل الحفظ والاتقان والملازمين للورع في السر والإعلان.

وقال ابن عدي: وعكرمة إذا روي عنه الثقات فهو مستقيم الحديث إلا أن يروي عنه ضعيف فيكون قد أتي من قبل ضعيف لا من قبله ولم يمتنع الأئمة من الرواية عنه وأصحاب الصحاح أدخلوا أحاديثه إذا روى عنه ثقة في صحاحهم، وهو أشهر من أن يحتاج أن أجرح حديثا من حديثه، وهو لا بأس به (۱).

وقال ابن منده: أما حال عكرمة في نفسه فقد عدله أئمة من نبلاء التابعين ومن بعدهم وحدثوا عنه، واحتجوا بمفاريده في الصفات والسنن والأحكام، على أن من جرحه من الأئمة لم يمسكوا عن الرواية عنه، ولم يستغنوا عن حديثه كيحيى بن سعيد، ومالك وأمثالهما.

وفصل ابن حجر في هدي الساري فيه تفصيلاً بديعاً فقال: عكرمة مولى بن عباس احتج به البخاري وأصحاب السنن وتركه مسلم فلم يخرج له سوى حديث واحد في الحج مقرونا بسعيد بن جبير، وإنما تركه مسلم لكلام مالك فيه وقد تعقب جماعة من الأئمة ذلك وصنفوا في الذب عن عكرمة منهم الطبري، ومحمد بن نصر المروزي، وابن منده، وابن حبان، وابن عبد البر وغيرهم، وأما أقوال من وهاه فمدارها على ثلاثة أشياء: على رميه بالكذب، وعلى الطعن فيه بأنه كان يرى رأي الخوارج، وعلى القدح فيه بأنه كان يرى رأي الخوارج، فإما القدح فيه بأنه كان يقبل جوائز الأمراء فهذا جميع ما طعن به فيه، فأما البدعة فإن ثبتت عليه فلا تضر حديثه؛ لأنه لم يكن داعية مع أنها لم تثبت عليه. وأما قبول الجوائز فلا يقدح أيضًا إلا عند أهل التشديد وجمهور أهل العلم على الجواز، وأما التكذيب فلا يلزم من شيء منه قدح في روايته، وزاد ابن حجر: ثبت عالم بالتفسير لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر ولا تثبت عنه بدعة.

⁽١) ينظر: الكامل: ٦/٤٧٧.

فهذا ملخص ما دافع به ابن حجر عن عكرمة من دفاعه الطويل الذي استغرق عدة صفحات في هدي الساري، ثم قال: وقد أطلنا القول في هذه الترجمة وإنما أردنا بذلك جمع ما تفرق من كلام الأئمة في شأنه والجواب عما قيل فيه والاعتذار للبخاري في الاحتجاج بحديثه وقد وضح صحة تصرفه في ذلك(١).

النتيجة:

ثقة ثبت عالم في التفسير وكان يرسل.

لم أقف على رواية مضطربة له ولعل اضطراب سماك عنه أدى إلى وصف الإمام أحمد لعكرمة بالاضطراب.

وسأذكر رواية لسماك اضطرب فيها عن عكرمة مولى ابن عباس.

إيراد الحديث:

عن سماك بن حرب، عن عبد الله بن عباس، عن ميمونة، زوج النبي - صلى الله عليه وسلم - تَوَضَّاً بِفَضْلِ عُسْلِهَا مِنَ الْجَنَابَةِ)).

تخربج الحديث:

أخرجه أحمد $^{(7)}$ ، وابن ماجه $^{(7)}$ ، من طریق محمد بن المثنی، ومحمد بن يحيی، وإسحاق بن منصور.

أربعتهم: (أحمد بن حنبل، ومحمد بن المثنى، ومحمد بن يحيى، وإسحاق) عن سليمان بن داود أبي داود الطيالسي، عن شريك بن عبد الله النخعي، عن سماك ابن حرب، به.

(۲) مسند أحمد: ۲۹۸۶/۱۶، برقم (۲۹۸۰۱).

⁽١) ينظر: هدي الساري ابن حجر: ٤٢٥.

⁽٣) سنن ابن ماجه: ١/٢٤٢، برقم (٣٧٢).

الحكم على الحديث:

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي: سألت أبا زرعة، عن حديث؛ رواه سفيان، عن سماك بن حرب، عن عكرمة، عن ابن عباس، أن بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم اغتسلت من جنابة، فجاء النبي صلى الله عليه وسلم فقالت له، فتوضأ بفضلها، وقال: الماء لا ينجسه شيء. ورواه شريك، عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن ميمونة. فقال: الصحيح، عن ابن عباس، عن النبي – صلى الله عليه وسلم – بلا ميمونة (۱).

وقال ابن رجب في فتح الباري: "وأعله الإمام أحمد بأنه روي عن عكرمة مرسلا"(٢).

وقال ابن عبد الهادي: "وقال أحمد: أتقيه لحال سماك، ليس أحد يرويه غيره. وقال: هذا فيه اختلاف شديد؛ بعضهم يرفعه، وبعضهم لا يرفعه"(").

وقال الدارقطني: "يرويه سماك بن حرب، واختلف عنه؛ فرواه شريك، عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن ميمونة.

قاله أبو داود، ويحيى بن أبى بكير، عن شريك.

وقال علي بن الجعد: عن شريك بهذا الإسناد؛ أن ميمونة.

وقال الثوري: عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس، او بعض أزواج النبي – صلى الله عليه وسلم –.

⁽١) علل الحديث ابن أبي حاتم: ٥٤٢/٥، برقم (٩٥).

⁽۲) فتح الباري ابن رجب: ۲۸٤/۱.

⁽٣) تنقيح التحقيق ابن عبدالهادي: ٣٦/١.

وقيل: عن أبي أحمد الزبيري، عن الثوري، عن سماك، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس.

واختلف عن شعبة؛ فرواه محمد بن بكر، عن شعبة، عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس.

وغيره يرويه عن شعبة، عن سماك، عن عكرمة، مرسلا، عن النبي – صلى الله عليه وسلم – (۱).

الخلاصة:

الحديث صحيح، وهذا إسناد ضعيف لضعف سماك واضطرابه عن عكرمة مولى ابن عباس؛ كما بان من تفصيل الدارقطني في الاسناد والاضطراب الحاصل، إنما هو من سماك، وهو اضطراب اصطلاحي، والله أعلم.

TOT TET TOTAL

⁽۱) علل الدارقطني: ١٥/٢٦٠، برقم (٤٠١٠).

الراوي الثالث: عمرو بن الحارث الأنصاري،أبو أمية المصري.

هو عمرو بن الحارث بن يعقوب بن عبد الله الأنصاري، مولى قيس بن سعد، أبو أمية المصري، أصله مدنى.

روى عن: أبيه، وسالم أبي النضر، والزهري، وعبد ربه، ويحيى ابني سعيد الأنصاري، وطائفة.

وروى عنه: أسامة بن زيد الليثي، وبكير بن الأشج، وصالح بن كيسان، وقتادة، ومجاهد بن جبر، وموسى بن أعين الجزري.

وفاته: مات سنة ثمان او تسع وأربعين ومائة (١).

قول الإمام أحمد الدال على الاضطراب:

قال الأثرم عن أحمد: "عمرو بن الحارث حمل عليه حملًا شديدا، قال: يروي عن قتادة أحاديث يضطرب فيها ويخطئ "(٢).

أقوال الإمام أحمد الأخرى في الراوي:

قال عبد الله بن أحمد: "قيل لأبي وأنا أسمع: حيوة بن شريح^(٣)، وعمرو بن الحارث؟ فقال: "جميعا، كأنه سوى بينهما"^(٤).

وقال أبو داود: "سمعت أحمد يقول: ليس فيهم، يعني أهل مصر، أصح حديثا من الليث، وعمرو بن الحارث يقاربه"(٥).

⁽١) ينظر: الطبقات الكبرى: ٧/٧٥٧، والجرح والتعديل: ٦/٥٦/٦، وتهذيب التهذيب: ٨/٢٤٨.

⁽٢) نقله المزي في تهذيب الكمال: ٥٧٠/٢١، ولم أقف عليه في المطبوع.

⁽٣) حيوة ابن شريح ابن يزيد أبو العباس الحمصي ثقة من العاشرة. تقريب التهذيب: ١٨٥.

⁽٤) العلل رواية عبد الله: ٢/٢٤.

⁽٥) سؤالات أبي داود للإمام أحمد: ٣٧٣.

وقال أبو بكر الأثرم: "سمعت أبا عبد الله يقول: ما في هؤلاء المصربين أثبت من الليث بن سعد، لا عمرو بن الحارث، ولا أحد، وقد كان عمرو بن الحارث عندي، ثم رأيت له أشياء مناكير "(١).

وقال الفضل بن زياد: "سألت أبا عبد الله، او سُئل عن مصعب بن محمد؟ فقال: لا أعلم إلا خيرا، وعمرو بن الحارث من المحدثين"(٢).

أقوال العلماء الأخرى:

المعدلين:

قال ابن سعد $^{(7)}$ ، وابن معین $^{(2)}$ ، والعجلی $^{(9)}$: "ثقة".

وقال النسائي: "الذي يقول مالك في كتابه: الثقة، عن بكير يشبه أن يكون عمرو بن الحارث"(٦).

وقال ابن وهب: "سمعت من ثلاث مئة وسبعين شيخصا، فما رأيت أحدا أحفظ من عمرو بن الحارث"(٧).

وقال ابن وهب: "حدثنا عبد الجبار بن عمر قال: قال ربيعة (^): لا يزال بذاك

⁽۱) تاریخ بغداد: ۱۲/۱۳.

⁽٢) المعرفة والتاريخ: ١/٢٧٨.

⁽٣) ينظر: الطبقات الكبرى: ٥٢٢/٩.

⁽٤) ينظر: تاريخ ابن معين رواية ابن محرز: ١٤١/١.

⁽٥) ينظر: معرفة الثقات العجلي: ٢/١٧٣.

⁽٦) سؤالات الحاكم للدارقطني: ٢٨٧ – ٢٨٨.

⁽۷) الكامل :٥/ ٣٣٨.

⁽A) هو: ربيعة بن أبي عبد الرحمن، المعروف بربيعة الرأي، ثقة فقيه مشهور من الخامسة. تقريب التهذيب: ١٩٢١.

المصر علم ما دام بها ذلك القصير. وقال أيضًا: لو بقي لنا عمرو ما احتجنا إلى مالك(١).

وقال أبو حاتم: "كان أحفظ أهل زمانه، ولم يكن له نظير في الحفظ"(٢).

وقال ابن الأخرم $^{(7)}$: "عمرو بن الحارث عزیز الحدیث جدا مع علمه وثبته، وقلما یخرج حدیثه من مصر $^{(2)}$.

وقال الخطيب: "كان فقيها مفتيا ثقة"(°).

وقال ابن حبان في "الثقات": "كان من الحفاظ المتقنين، ومن أهل الورع في الدين"⁽¹⁾.

وقال الساجي: "صدوق ثقة"(

وقال الذهبي: "مات كهلا سنة ثمان - كذا قال - وكان عالم الديار المصرية، ومحدثها، ومفتيها مع الليث"(^).

⁽١) التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع للباجي: ٣/١٠٩٤.

⁽٢) الجرح والتعديل: ٦/٥٢٦.

⁽٣) هو: محمد بن يعقوب بن يوسف الشيباني، أبو عبد الله بن الأخرم، قال الحاكم: كان أبو عبد الله صدر أهل الحديث ببلدنا بعد أبي حامد بن الشرقي. كان يحفظ ويفهم . ينظر: تاريخ الإسلام للذهبي: ٣١٢/٢٥.

⁽٤) تاريخ دمشق لابن عساكر: ٤٦٦/٤٥.

⁽٥) المصدر نفسه: ٥٥/٩٥٤.

⁽٦) الثقات ابن حبان: ٢٢٩/٧.

⁽۷) ينظر: تهذيب التهذيب: ۲۰/۱۰.

⁽٨) ميزان الاعتدال: ٣/٢٥٢.

وقال ابن حجر: "ثقة فقيه حافظ من السابعة مات قديما قبل الخمسين ومائة"(١).

المجرحين:

لم أقف على من جرحه سوى الإمام أحمد بن حنبل، بل إن هناك أقوالاً لأحمد بن حنبل تدل على توثيقه كما ذكرت آنفا.

المناقشة:

قد جاءت أقوال الإمام أحمد في عمرو بن الحارث توثقه وتثبت عدالته وحفظه، وكان يقدمه في المصريين، وجعله قريبا من الإمام الليث بن سعد إلا في رواية الأثرم التي جاءت بوصفه بالاضطراب عن قتادة، وهنا مسألة مهمة تسمى تعارض الجرح والتعديل من إمام واحد: والتوجيه في هذين الحكمين للإمام أحمد ما يأتى:

١. تعديل الإمام أحمد لعمرو بن الحارث جاء موافقا لجماهير الأئمة النقاد ولم
 يخالفهم أحد في ذلك.

٢. جرح الإمام أحمد لعمرو بن الحارث لم يرد إلا في رواية الأثرم والرواية نفسها لم ترد في المطبوع، بل نقلها المزي في التهذيب، وجاء فيها بالتنصيص على قتادة يروي عن قتادة أحاديث يضطرب فيها ويخطئ، ولم أقف على رواية أخرى تنص على ذلك، مما يعني أن في ثبوت الرواية عن الإمام أحمد فيها نظر لا سيما لم تذكر في السؤالات، ولا في المطبوع للأثرم، ومما يقوي ذلك أقوال الإمام أحمد والعلماء الأخرى في عمرو بن الحارث وكذا مخالف لواقع مرويات عمرو عن قتادة المذكورة في كتب السنة وخاصة في الصحيحين.

ونقل العيني عن الإسماعيلي أنه قال: "تكلم أحمد في حديث عمرو، عن قتادة، أن أنس بن مالك - رضى الله عنه - حدثه: ((أن رسول الله - صلى الله عليه

⁽١) تقريب التهذيب: ٩١٤.

وسلم - صلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء، ثم رقد رقدة بالمحصب، ثم ركب إلى البيت فطاف به)).

والحديث رواه البخاري⁽¹⁾، من طريق عمرو بن الحارث، عن قتادة به، ثم قال البخاري: "تابعه الليث: حدثني خالد، عن سعيد، عن قتادة أن أنس بن مالك – رضي الله عنه – حدثه عن النبي – صلى الله عليه وسلم –"، فلم ينفرد عمرو بن الحارث به عن قتادة، فهو مما يدفع الإنكار عنه في روايته له عن قتادة $^{(7)}$ ، وهذا يعد شاهداً على عدم وجود نكارة في رواية عمرو عن قتادة ولم أقف على من يخالف هذا القول.

والذي يبدو لي والله أعلم أن رواية الأثرم فيها نظر، وعلى فرض ثبوت الرواية عن الإمام أحمد في معارضة أقواله الأخرى الدالة على انه ثقة حافظ مقدم، وكذا على فرض قوله باضطرابه عن قتادة، فقوله هذا مما انفرد به ويخالف أقوال النقاد الآخرين فيما أنه مخالف عمل البخاري ومسلم في الصحيحين وهو أن الإمامين البخاري ومسلم خرجا رواية عمرو بن الحارث عن قتاده وهي صحيحة كما ذكرنا آنفاً.

وعليه فالقول في عمرو أنه يضطرب عن قتادة قول مرجوح والله أعلم.

النتيجة:

أنه ثقة حافظ مقدم في المصربين مات كهلا روى له الجماعة ولم أقف على مستند الاضطراب عند الإمام أحمد على حد بحثى، والله أعلم.

⁽١) صحيح البخاري: ٥٨٥/٣، برقم (١٧٥٦).

⁽٢) ينظر: منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث: ٣٣٦/١.

الراوي الرابع: منصور بن المعتمر أبو عتاب الكوفي.

هو منصور بن المعتمر بن عبد الله بن ربيعة - وقيل: المعتمر بن عتاب بن عبد الله، وقيل: عتاب بن فرقد السلمي -، أبو عتاب الكوفي.

روى عن: إبراهيم النخعي، وأبي وائل، والحسن البصري، وربعي بن حراش، وزيد بن وهب، وخلق.

وروى عنه: الأعمش، وأيوب، والثوري، وحصين بن عبد الرحمن وسليمان التيمى، وشعبة، وزائدة .

وفاته: مات سنة إحدى وثلاثين ومائة(١).

قول الإمام أحمد الدال على الاضطراب:

قال صالح بن أحمد بن محمد بن حنبل: "قلت لأبي: قوم قالوا: منصور أثبت في الزهري من مالك، قال: وأي شيء روى منصور عن الزهري، هؤلاء جهال، منصور إذا نزل إلى المشايخ اضطرب، وليس أحد أروى عن مجاهد من منصور، إلا ابن أبي نجيح، وأما الغرباء (٢) فليس أحد أروى عنه من منصور "(٣).

⁽۱) ينظر: التاريخ الكبير: ٣٤٦/٧، الجرح والتعديل: ١٧٧/٨، وتهذيب الكمال: ٥٥١/٢٨. وسير أعلام النبلاء: ١٢٨/٦.

⁽٢) أخبرني شيخي أ.د. قاسم الخزرجي: إن لفظ الغرباء يقصدون به الرواة الذين ليسوا من بلد الشيخ.

⁽٣) مسائل الإمام أحمد رواية ابنه صالح: ١٥٣/٣.

أقوال الإمام أحمد الأخرى في الراوي:

قال عبد الله: "قلت لأبي: أي أصحاب إبراهيم أحب إليك؟ قال: الحكم (١)، ثم منصور، ما أقربهما (٢).

وقال عبد الله: "قال أبي: سمعت أبا كامل مظفر بن مدرك مذ نحو أربعين سنة، قال: وكان له وقار وهيئة ومن أصحاب الحديث يقول: أثبت الناس في إبراهيم منصور "(").

وقال عبد الله: "قال أبي: كان يحيى بن سعيد يقول: منصور أقدم سماعًا من الأعمش، سمع من ربعي بن حراش، يعني منصورًا"(٤).

وقال عبد الله: "سألت أبي: من أثبت الناس في إبراهيم؟ فقال: الحكم بن عتيبة (٥)، ثم منصور "(٦).

وقال أبو داود: "سمعت أحمد، قال: ما من القوم أحد أعلى من منصور إلا أن يكون الحكم بن عتيبة في إبراهيم. سمعت أحمد مرة أخرى ذكرهما، ولم يذكر الحكم"(٧).

⁽١) الحكم ابن عتيبة أبو محمد الكوفي ثقة ثبت فقيه إلا أنه ربما دلس. تقريب التهذيب: ١٧٥.

⁽٢) العلل رواية عبدالله: ٤٩٣/٢.

⁽٣) المصدر نفسه: ٢/٥٥٣.

⁽٤) العلل رواية عبدالله: ٣/٠٢٦.

^(°) الحكم ابن عتيبة بالمثناة ثم الموحدة مصغرا أبو محمد الكندي الكوفي ثقة ثبت فقيه إلا أنه ربما دلس من الخامسة. تقريب التهذيب: ١٧٥.

⁽٦) العلل رواية عبدالله: ٣٥٢/٣.

⁽٧) السؤلات لأبي داود: ٢٩٣.

وقال أبو بكر الأثرم: "سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل يقول: منصور أثبت من إسماعيل بن أبى خالد(١)"(٢).

وقال الفضل بن زياد: "سمعت أبا عبد الله يقول: منصور أصح حديثًا من الأعمش لقلة حديثه" (٣).

وقال الفضل: "سمعت أبا عبد الله يقول: لا أعلم أحدًا أثبت من الحكم إلا أن يكون منصور بن المعتمر "(٤).

وقال الفضل: "سمعت أبا عبد الله وقيل له: إذا اختلف منصور والأعمش عن إبراهيم فبقول من تأخذ؟ قال: بقول منصور، فإنه أقل سقطًا"(٥).

أقوال العلماء الآخرين في الراوي:

المعدلين:

قال ابن سعد: "كان ثقة، مأمونًا، كثير الحديث، رفيعًا عاليًا"(٦).

وقال حجاج، عن شعبة، عن منصور: "ما كتبت حديثا قط $(^{(\vee)}$.

⁽١) تاريخ دمشق لابن عساكر: ٩ /٤٠٤، والجرح والتعديل: ١٧٧/٨.

⁽٢) إسماعيل ابن أبي خالد الأحمسي مولاهم البجلي ثقة ثبت من الرابعة. تقريب التهذيب: ١٠٧.

⁽٣) المعرفة والتاريخ: ٢/١٧٤.

⁽٤) المصدر نفسه: ٢/١٩٠.

⁽٥) المصدر نفسه: ٣/٣١.

⁽٦) الطبقات الكبرى: ٨/٢٥٤.

⁽٧) المعرفة والتاريخ: ٣/٢٤١.

وقال بشر بن المفضل: "لقيت الثوري بمكة، فقال: ما بالكوفة آمن على الحديث من منصور "(١).

وقال عثمان الدارمي: "قلت ليحيى: أبو معشر أحب إليك عن إبراهيم او منصور؟ فقال: منصور خير منه، ومن أبيه (٢). قلت: الأعمش عن إبراهيم أحب إليك او منصور؟ قال: منصور. قلت: فالحكم او منصور؟ قال: منصور. قلت: فمنصور او مغيرة؟ قال: منصور "(٣).

وقال ابن أبي خيثمة: "سمعت يحيى بن معين - وأبي حاضر - يقول: إذا اجتمع، منصور، والأعمش فقدم منصورا"(٤).

وقال أيضًا: "سمعت يحيى يقول: منصور أثبت من الحكم، ومنصور من أثبت الناس"(٥).

وقال أيضا: "رأيت في كتاب علي بن المديني، وسُئل: أي أصحاب إبراهيم أعجب إليك؟ قال: إذا حدثك عن منصور ثقة، فقد ملأت يديك لا تريد غيره"(٦).

وقال علي بن المديني، عن يحيى بن سعيد: قال سفيان: "كنت لا أحدث الأعمش عن أهل الكوفة إلا رده، فإذا قلت: منصور، سكت. قلت ليحيى: منصور، عن مجاهد أحب إليك أم ابن أبي نجيح؟ قال: منصور أثبت. ثم قال: ما

⁽۱) تاريخ ابن أبي خيثمة: ١٦٢/١.

⁽٢) تاريخ ابن معين برواية الدارمي: ٢٤٧.

⁽٣) المصدر نفسه: ٥٧.

⁽٤) الجرح والتعديل: ١٧٨/٨.

⁽٥) تاريخ ابن أبي خيثمة: ٣٧٨/٢.

⁽٦) جامع الترمذي: ٢٩٩.

أحد أثبت عن مجاهد، وإبراهيم من منصور "(١).

وقال عبدان: "سمعت أبا حمزة يقول: دخلت إلى بغداد فرأيت جميع من بها يثنى على منصور "(٢).

وقال وكيع، عن سفيان: "إذا جاءت المذاكرة جئنا بكل، وإذا جاء التحصيل جئنا بمنصور"(٣).

وقال العجلي: "كوفي، ثقة، ثبت في الحديث، كان أثبت أهل الكوفة، وكأن حديثه القدح، لا يختلف فيه أحد. متعبد رجل صالح، أكره على القضاء شهرين. وكان قد عمش من البكاء، وصام ستين سنة وقامها. وقالت فتاة لأبيها: يا أبت الاسطوانة التي كانت في دار منصور ما فعلت؟ قال يا بنية، ذاك منصور يصلي بالليل فمات"(٤).

وقال أبو زرعة، عن إبراهيم بن موسى: "أثبت أهل الكوفة منصور، ثم مسعر " $(^{\circ})$.

وقال ابن أبي حاتم: "سألت أبي عن منصور، فقال: ثقة. قال: وسُئل أبي، عن الأعمش، ومنصور، فقال: الأعمش حافظ يخلط ويدلس، وقال: منصور أتقن، لا يخلط ولا يدلس "(٦).

وقال الآجري، عن أبي داود: "كان منصور لا يروي إلا عن ثقة" $(^{\vee})$.

⁽١) الجرح والتعديل: ١٧٧/٨.

⁽۲) تاریخ بغداد: ۲/۲۳۶.

⁽٣) تهذيب الكمال: ٢٨/٥٥٥.

⁽٤) ينظر: معرفة الثقات للعجلى: ٢٩٩/٢.

⁽٥) الجرح والتعديل: ٨/٩٧٨.

⁽٦) المصدر نفسه: ٨/ ١٧٩.

⁽۷) ينظر: تهذيب التهذيب: ۳۳٤/۱۳.

وقال ابن حجر: "ثقة ثبت وكان لا يدلس من طبقة الأعمش"(١).

المناقشة:

جاءت عامة أقوال أهل العلم على تعديله وتوثيقه وإثبات حجيته في الحديث وجعله بمرتبة متقدمة أي من الأثبات المقدمين على غيرهم.

فقال يحيى بن سعيد، ويحيى بن معين: كان من أثبت الناس. وقال العجلي: ثقة ثبت في الحديث كان أثبت أهل الكوفة. وقال عبد الرحمن بن مهدي: لم يكن بالكوفة أحفظ من منصور. وقال أبو حاتم: ثقة. وقال ابن حجر: ثقة ثبت، وروى له الجماعة.

وقال عبد الرحمن بن مهدي: أربعة بالكوفة لا يختلف في حديثهم، فمن اختلف عليهم فهو يخطئ، منهم: منصور بن المعتمر. وقال أبو بكر بن أبي خيثمة: رأيت في كتاب علي بن المديني، سئل: أي أصحاب إبراهيم أعجب إليك؟ قال: إذا حدثك عن منصور ثقة فقد ملأت يديك لا تربد غيره.

النتيجة: ثقة ثبت عالم مقدم في الرواية؛ بل أوثق أهل بلده الكوفة.

لم أقف على رواية اضطرب فيها على حد بحثى، والله أعلم.

705 TO 5 100

⁽١) تقريب التهذيب: ٥٤٧.



الخاتمة

الحمد لله الذي أعانني على الانتهاء من رسالتي هذه بفضله وتوفيقه، وفي آخرها أسطر في أبرز الاستنتاجات التي أظهرها البحث، فأقول وبالله التوفيق:

- 1. إن إطلاق الإمام أحمد لفظ (مضطرب)، اوسع من إطلاقه في المعنى الذي استقر عليه المصطلح، فإطلاقه يعود إلى معان عدة هي:
 - أ- إطلاقه الاضطراب وبريد به الاضطراب الاصطلاحي.
 - ب- إطلاقه الاضطراب وبريد به مطلق الخطأ
 - ت- إطلاقه الاضطراب وبريد به مخالفة الثقات.
 - ث- إطلاقه الاضطراب وبريد به الوهم.
 - ج- إطلاقه الاضطراب ويريد به التفرد.
 - ح- إطلاقه الاضطراب ويريد به النكارة ورواية المناكير عن الثقات والمشاهير.
- ٢. بلغ مجموع الرواة الذين أطلق عليهم الإمام أحمد لفظ: "مضطرب الحديث" أربعة وأربعين راوباً، وكما يأتى:
 - أ. ثمانية عشر راويا وصفهم بالاضطراب مطلقا.
 - ب. عشرة رواة وصفهم بالاضطراب مقيدا.
 - ت. سبعة رواة وصف روايتهم بالاضطراب مطلقا.
 - ث. خمسة رواة وصف روايتهم بالاضطراب مقيدا.
- ج. أربعة رواة وصفهم بالاضطراب؛ تفرد الإمام أحمد بوصفهم بذلك، ولم أقف على ما يدل على اضطرابهم أو ضعفهم فهم ثقات أثبات.

والحمد لله اولا وآخرا، وعلى نبينا أفضل الصلاة وأتم التسليم.

ملحق بأسماء الرواة المذكورين في الرسالة.

107 - 70	الرواة الذين وصفهم الإمام احمد بالاضطراب مطلقا.
70	الراوي الأول: جعفر بن محمد بن علي بن الحسين.
٣١	الراوي الثاني: الحارث بن عبيد أبو قدامة الإيادي.
٣٦	الراوي الثالث: حجاج بن أرطاة النخعي الكوفي.
٤٤	الراوي الرابع: حكيم بن جبير الأسدي.
٥٢	الراوي الخامس: خصيف بن عبد الرحمن أبو عون الجزري.
٦١	الراوي السادس: سماك بن حرب، أبو المغيرة الكوفي.
79	الراوي السابع: عبد الرحمن بن أبي الزناد القرشي مولاهم، المدني.
٧٨	الراوي الثامن: عبد الملك بن عمير اللخمي.
٨٥	الراوي التاسع: عبد الوهاب بن عطاء الخفاف، أبو نصر العجلي.
٩٣	الراوي العاشر: عطاء بن مسلم الخفاف.
1.1	الراوي الحادي عشر: قزعة بن سويد بن حجير بن بيان الباهلي.
١٠٦	الراوي الثاني عشر: ليث بن أبي سليم بن زنيم القرشي
١١٦	الراوي الثالث عشر: المثنى بن الصباح اليماني الأبناوي.
177	الراوي الرابع عشر: مجالد بن سعيد بن عمير الكوفي.
18.	الراوي الخامس عشر: محمد بن عمرو أبو سهل الأنصاري البصري.
170	الراوي السادس عشر: المغيرة بن زياد البجلي.
1 £ £	الراوي السابع عشر: النعمان بن راشد الجزري.
101	الراوي الثامن عشر: أبو جعفر الرازي التميمي.
177 -107	الرواة الذين وصفهم الإمام أحمد بالاضطراب مقيدا.
107	الراوي الأول: ايوب بن عتبة اليمامي أبو يحيى.
١٦٦	الراوي الثاني: جعفر بن برقان الكلابي.
١٧٣	الراوي الثالث: عباد بن العوام، أبو سهل الواسطي.
١٨٠	الراوي الرابع: عكرمة بن عمار العجلي.

١٨٩	الراوي الخامس: فرج بن فضالة بن النعمان بن نعيم التنوخي الدمشقي.
197	الراوي السادس: محمد بن سليم أبو هلال الراسبي، البصري.
۲۰٤	الراوي السابع: هشام بن عمار بن نصير، الدمشقي.
711	الراوي الثامن: يحيى بن سليم القرشي، الطائفي.
717	الراوي التاسع: يحيى بن يمان العجلي، أبو زكريا الكوفي.
777	الراوي العاشر: أبو بكر بن عياش بن سالم الأسدي.
79 749	الرواة الذين وصف الإمام أحمد راويتهم بالاضطراب مطلقا
749	الراوي الأول: أسامة بن زيد الليثي.
7 £ Å	الراوي الثاني: أشعث بن سعيد البصري ابو السمان.
700	الراوي الثالث: سنان بن سعد الكندي.
۲٦.	الراوي الرابع: محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري.
779	الراوي الخامس: نجيح بن عبد الرحمن السندي
779	الراوي السادس: يونس بن أبي إسحاق عمرو بن عبد الله السبيعي.
۲۸٦	الراوي السابع: يونس بن الحارث الثقفي، الطائفي.
77A - 791	الرواة الذين وصف الإمام أحمد راويتهم بالاضطراب مقيدا
791	الراوي الأول: إسماعيل بن عياش الحمصي.
٣٠١	الراوي الثاني: سلمة بن صالح الأحمر، الجعفي.
٣٠٦	الراوي الثالث: محمد بن جابر بن سيار بن طلق السحيمي.
٣١٨	الراوي الرابع: محمد بن خازم، أبو معاوية الضرير، التميمي.
777	الراوي الخامس: محمد بن عجلان المدني القرشي.
707 - 779	الرواة الذين وصفهم الإمام أحمد بالاضطراب ولم أقف على مستنده .
479	الراوي الأول: داود بن أبي هند القشيري مولاهم.
774	الراوي الثاني: عكرمة مولى ابن عباس البربري.
757	الراوي الثالث: عمرو بن الحارث الأنصاري، أبو أمية المصري.
٣٤٨	الراوي الرابع: منصور بن المعتمر أبو عتاب الكوفي.



المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

- 1. الأحكام الوسطى من حديث النبي صلى الله عليه وسلم المؤلف: عبد الحق ابن عبد الرحمن بن عبد الله بن الحسين بن سعيد إبراهيم الأزدي، الأندلسي الأشبيلي، المعروف بابن الخراط (ت ٥٨١ هـ)، تحقيق: حمدي السلفي، صبحي السامرائي؛ الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض المملكة العربية السعودية ؛عام النشر: ١٤١٦ هـ ١٩٩٥ م عدد الأجزاء: ٤.
 - ٢. الآحاد والمثاني: المؤلف: أبو بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني، (ت ٢٨٧هـ)، المحقق: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة، الناشر: دار الراية الرياض، الطبعة: الاولى، ١٤١١ ١٩٩١م، عدد الأجزاء: ٦.
- تحقيق: عبد العليم البستوي، حديث أكادمي، فيصل آباد، باكستان.
- ٤. الأدب المفرد المؤلف: محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦ هـ)،المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: المطبعة السلفية ومكتبتها القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٣٧٩م
- ٥. أساس البلاغة: المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨هـ): تحقيق: محمد باسل عيون السود ،الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، عدد الأجزاء: ٢؛ الطبعة: الاولى، ١٩٩٨هـ ١٩٩٨م.
- 7. الإصابة في تمييز الصحابة، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.

- ٧. إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لمغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري الحكري الحنفي، أبو عبد الله، علاء الدين، (ت: ٧٦٢هـ)، تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد، وأبو محمد أسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط١، ٢٠٢١هـ، ٢٠٠١م.
- ٨. الباعث الحثيث في اختصار علوم الحديث؛ لأبي الفداء إسماعيل بن عمر ابن
 كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، المتوفى: ٧٧٤ه، المحقق: أحمد محمد
 شاكر، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط. الثانية.
- ٩. بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح او ذم؛ ليوسف بن حسن ابن عبد الهادي الصالحي، جمال الدين الحنبلي، المتوفى: ٩٠٩ه، تحقيق: الدكتورة روحية عبد الرحمن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط. الاولى، ١٤١٣ه ١٩٩٢م.
- البدر المنير في تخريج الأحاديث والاثار الواقعة في الشرح الكبير؛ لابن الملقن سراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري، ت ٨٠٤ ه، تحقيق: مصطفى أبو الغيظ، وعبدالله بن سليمان، وياسر بن كمال، دار الهجرة للنشر والتوزيع الرياض، ط.الاولى، ١٤٢٥ه ٢٠٠٤م.
- 11. بلوغ المرام من ادلة الأحكام؛ لابن حجر العسقلاني، ت٥٨٥، تقديم وتصحيح: إبراهيم عسر، دار العلوم الحديثة، بيروت لبنان، ومكتبة الشرق الجديد، العراق بغداد. د، ط. ت، ط.
- 11. بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام؛ لعلي بن محمد الحميري الفاسي، أبي الحسن ابن القطان، المتوفى: ٨٦٦ه، تحقيق: د. الحسين آيت سعيد، دار طيبة، الرياض، ط. الاولى، ١٩٩٧ه، ١٩٩٧م.
- 17. تاج العروس من جواهر القاموس؛ لمحمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبي الفيض، الملقّب بمرتضى، الزّبيدي، المحقق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، د، ط. ت، ط.

- 11. تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي) المؤلف: أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (ت ٢٣٣هـ) المحقق: د. أحمد محمد نور سيف الناشر: دار المأمون للتراث دمشق عدد الصفحات: ٢٥٠.
- 10. تاريخ ابن معين، رواية الدوري؛ يحيى بن معين أبو زكريا، المتوفى: ٢٣٣ه، تحقيق: د أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي، واحياء التراث الإسلامي مكة المكرمة ط. الاولى، ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.
- 17. تاريخ أسماء الثقات المؤلف: أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداذ البغدادي المعروف به ابن شاهين (ت ٣٨٥هـ) ،المحقق: صبحي السامرائي ،الناشر: الدار السلفية الكويت ،عدد الصفحات: ١٢٧، الطبعة: الاولى، ١٤٠٤ ١٩٨٤م.
- 11. تاريخ أصبهان؛ لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن مهران الأصبهاني، المتوفى: ٤٣٠ه، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الاولى، ١٤١٠ هـ، ١٩٩٠م.
- 11. التاريخ الصغير؛ لمحمد بن إبراهيم بن إسماعيل أبي عبدالله البخاري الجعفي، المتوفى:٢٥٦، دار الوعي حلب، مكتبة التراث– القاهرة، ط. الاولى، ١٣٩٧هـ ١٩٧٧م.
- 19. التاريخ الكبير؛ لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم أبي عبدالله البخاري الجعفي، المتوفى:٢٥٦، تحقيق: السيد هاشم الندوي، دار الفكر، د،ط. ت،ط.
- ۲۰. تاریخ بغداد او مدینة السلام، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطیب البغدادي، (ت: ٤٦٣هـ)، تحقیق: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بیروت، ط۱، ۲۲۲هـ، ۲۰۰۲م.
- ٢١. تاريخ مدينة دمشق، وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل او اجتاز بنواحيها من وارديها وأهلها المؤلف: أبو القاسم على بن الحسن ابن هبة الله بن

- عبد الله الشافعي المعروف بابن عساكر (٤٩٩ هـ ٥٧١ هـ)، دراسة وتحقيق: محب الدين أبو سعيد عمر بن غرامة العمروي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع عام النشر: ١٤١٥ هـ ١٩٩٥ م.
- 77. تحذير الخواص من أكاذيب القصاص المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، المحقق: محمد الصباغ؛ الناشر: المكتب الإسلامي بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٤هـ هـ ٩٧٤م
- 77. تحرير علوم الحديث؛ لعبدالله بن يوسف الجديع، مؤسسة الريان، بيروت لبنان، ط. الثالثة ١٤٢٨ه، ٢٠٠٧م.
- ٢٤. تحفة الاحوذي بشرح جامع الترمذي؛ لمحمد بن عبدالرحمن بن عبدالرحيم المباركفوري أبي العلا، المتوفى: ١٣٥٣ه. دار الكتب العلمية بيروت. د، ط. ت، ط.
- ٢٥. تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف؛ لجمال الدين أبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي، المتوفى: ٧٤٢ه، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، ط. المكتب الإسلامي، والدار القيّمة، ط. الثانية: ١٤٠٣ه، ١٤٠٣م.
- 77. تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، لأحمد بن عبد الرحيم بن الحسين الكردي الرازياني ثم المصري، أبو زرعة ولي الدين، ابن العراقي، (ت: ٨٢٦هـ)، تحقيق: عبد الله نوارة، مكتبة الرشد، الرياض، د، ط، د، ت.
- ٢٧. التحقيق في أحاديث الخلاف؛ لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي، المتوفى: ٩٧ه، تحقيق: مسعد عبد الحميد السعدني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الاولى، ١٤١٥.
- ۲۸. تدریب الراوي في شرح تقریب النواوي؛ عبدالرحمن بن أبي بكر السیوطي،
 المتوفى: ۹۱۱ه، تحقیق: عبدالوهاب عبداللطیف، مكتبة الریاض الحدیثة الریاض. د، ط. ت، ط.

- ٢٩. تذكرة الحفاظ؛ لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، المتوفى: ٧٤٨ه، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط. الاولى، ١٤١٩ه، ١٩٩٨م.
- .٣٠. الترغيب والترهيب من الحديث الشريف؛ لعبد العظيم بن عبد القوي، زكي الدين المنذري، المتوفى: ٢٥٦ه، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الاولى، ١٤١٧ه.
- ٣١. تسمية مشايخ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي ، المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت ٣٠٣هـ)، المحقق: الشريف حاتم بن عارف العوني الناشر: دار عالم الفوائد مكة المكرمة، الطبعة: الاولى ١٤٢٣هـ.
- ٣٢. التعديل والتجريح، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح؛ لسليمان بن خلف ابن سعد أبو الوليد الباجي، المحقق: د. أبو لبابة حسين، دار اللواء للنشر والتوزيع الرياض، ط. الاولى، ١٤٠٦ ه. ١٩٨٦م.
- ٣٣. تقريب التهذيب؛ لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المتوفى: ٨٥٨. تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، ط. الاولى، ١٩٨٦م.
- ٣٤. التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح؛ للحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي،المتوفى: ٨٠٦، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، دار الفكر للنشر والتوزيع بيروت لبنان، ط. الاولى، ١٣٨٩هـ ١٩٧٠م.
- ٣٥. التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير؛ لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، المتوفى:٨٥٢ هـ، دار الكتب العلمية، ط. الاولى، ١٤١٩ هـ ١٩٨٩م.
- ٣٦. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ؛ لأبي عمر يوسف بن عبدالله ابن عبد البر النمري ، المتوفى: ٣٦ه، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي و محمد عبدالكبير البكري، وزارة عموم الاوقاف والشوون الإسلامية المغرب، د،ط. ت،ط.

- ٣٧. التمييز، لمسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسأبوري، (ت: ٢٦١هـ)، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمى، مكتبة الكوثر، المربع، ط٣، ١٤١٠هـ.
- ٣٨. تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق؛ لشمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي، المتوفى: ٤٤٧ه، المحقق: سامي بن محمد بن جاد الله وعبد العزيز بن ناصر الخباني، أضواء السلف الرياض، ط. الاولى ، ١٤٢٨ه ٢٠٠٧ م.
- ٣٩. تهذيب التهذيب؛ لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المتوفى: ٨٥٢. مطبعة دائرة المعارف ، الهند، ط. الاولى، ١٣٢٦هـ.
- ٤٠. تهذیب الکمال في أسماء الرجال؛ لیوسف بن عبد الرحمن، أبي الحجاج، جمال الدین ابن الزکي المزي، المتوفى: ٧٤٧ه، تحقیق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بیروت، ط. الاولی، • ٤١ه، ٩٨٠م.
- 13. تهذیب اللغة، لمحمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور، (ت: ٣٧٠هـ)، تحقیق: محمد عوض مرعب، دار إحیاء التراث العربي، بیروت، ط۱، ۲۰۰۱م.
- 23. الثقات؛ لمحمد بن حبان بن أحمد أبي حاتم التميمي البستي، المتوفى: ٣٥٤ه، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، دار الفكر بيروت، ط. الاولى، ١٣٩٥هـ ١٩٧٥م.
- 27. جامع الأصول في أحاديث الرسول؛ لمجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الاثير، ت 3.7ه، تحقيق: عبدالقادر الارناؤوط، مكتبة الحلواني، ومكتبة الملاح، ومكتبة دار البيان. ط. الاولى د، ت.
- 33. جامع التحصيل في أحكام المراسيل؛ لأبي سعيد بن خليل بن كيكلدي أبو سعيد العلائي، المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب بيروت، ط. الثانية ١٤٠٧ ١٩٨٦.
- 20. الجرح والتعديل؛ لعبدالرحمن بن أبي حاتم محمد بن أدريس أبي محمد الرازي التميمي، المتوفى: ٣٢٧ه، دار احياء التراث العربي بيروت، ط. الاولى، ١٣٧١هـ ١٩٥٢م.

- 53. خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الاسلام، لأبي زكريا محيي الدين ابن شرف النووي، المتوفى: ٦٧٦ه، تحقيق: حسين إسماعيل الجمل، مؤسسة الرسالة بيروت ط. الاولى، ١٤١٨ه ١٩٩٧م.
- 22. خلاصة البدر المنير في تخريج كتاب الشرح الكبير للرافعي؛ لابن الملقن سراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري، المتوفى: ٤٠٨ه، تحقيق: حمدي عبد المجيد إسماعيل السلفي، مكتبة الرشد- الرياض، ط. الاولى، ١٤١٠ه.
- 24. ذخيرة الحفاظ، لأبي الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني، (ت: ٥٠٧هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن الفريوائي، دار السلف، الرياض، ط١، ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م.
- 29. ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد، محمد بن أحمد بن علي، تقي الدين، أبو الطيب المكي الحسني الفاسي، (ت: ٨٣٢هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.
- ٥. رسالة أبي داود إلى أهل مكة وغيرهم في وصف سننه؛ لسليمان بن الأشعث أبي داود، المتوفى: ٢٧٥ه، دار العربية بيروت، المحقق: : محمد الصباغ. د، ت. د، ط.
- الرفع والتكميل في الجرح والتعديل؛ لأبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي الهندي، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة مكتب المطبوعات الإسلامية حلب، ط. الثالثة ، ١٤٠٧ه.
- ٥٢. زاد المعاد في هدي خير العباد ؛ لمحمد بن أبي بكر شمس الدين ابن قيم الجوزية، المتوفى: ٧٥١ه، تحقيق: شعيب الارناووط، وعبدالقادر الارناووط، مؤسسة الرسالة بيروت، مكتبة المنار الإسلامية الكويت، ط. الرابعة عشرة، ١٤٠٧ه ١٩٨٦م.
- ٥٣. سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام؛ لمحمد بن إسماعيل الكحلاني الصنعاني، المتوفى: ١١٨٢ه، مكتبة مصطفى البأبي الحلبي، ط. الرابعة، ١٣٧٩هـ -١٩٦٠م.

- ٥٤. سنن ابن ماجه؛ لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، المتوفى: ٢٧٣ه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، تحقيق: فيصل عيسى الحلبي، د، ط. ت، ط.
- ٥٥. سنن أبي داود؛ لأبي داود سليمان بن الأشعث الأزدي السِّجِسْتاني، المتوفى: ٩٢٧ه، تحقيق: محمد محيى الدين ، المكتبة العصرية، بيروت.
- ٥٦. جامع الترمذي؛ لمحمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، المتوفى: ٢٧٩ه، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وأخرون، دار أحياء التراث العربي بيروت.
- ٥٧. سنن الدارقطني؛ لأبي الحسن علي بن عمر البغدادي الدارقطني، المتوفى: هعيب الأرناؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط. الاولى، ٢٠٠٤ه، ٢٠٠٤م.
- ٥٨. سنن الدارمي؛ لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، المتوفى: ٥٥٠هـ، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المغني، السعودية، ط. الاولى، ١٤١٢هـ، ٢٠٠٠ م.
- ٥٩. السنن الصغرى، لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني، أبو بكر البيهقي، (ت: ٥٩هـ)، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية، باكستان، ط١، ١٤١٠هـ، ١٩٨٩م.
- ٦٠. السنن الصغرى؛ لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب، النسائي، المتوفى:
 ٣٠٣ه، تحقيق: عبد الفتاح أبي غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط.
 الثانية، ٢٠٦ه، ١٤٠٦ه.
- 17. السنن الكبرى، لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني، أبو بكر البيهقي، (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م.
- 77. السنن الكبرى؛ لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب، النسائي، المتوفى: ٣٠٣ه، تحقيق: حسن عبد المنعم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. الاولى، ١٤٢١ه، ١٠٠١م.

- 77. سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، لأبي زكريا يحيى بن معين ابن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي، (ت: ٢٣٣هـ)، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.
- 37. سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، (ت: ٢٤١هـ)، تحقيق: د. زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٤هـ.
- ٦٥. سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود سليمان بن الاشعث السجستاني. ط١: ١٨ ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧، دراسة وتحقيق: الدكتور عبد العليم عبد العظيم. مكتبة دار الاستقامة المملكة العربية السعودية مكة المكرمة.
- 77. سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي (وهو كتاب الضعفاء والكذأبين والمتروكين) ومعه: كتاب أسامي الضعفاء، لأبي زرعة الرازي، المحقق: أبو عمر محمد بن علي الأزهري، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر القاهرة، الطبعة: الاولى، ١٤٣٠ هـ ٢٠٠٩ م.
- 77. سؤالات البرقاني للدارقطني رواية الكرجي عنه، لأحمد بن محمد بن أحمد ابن غالب، أبو بكر المعروف بالبرقاني، (ت: ٤٢٥هـ)، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، كتب خانه جميلي، لاهور، ط١، ٤٠٤هـ.
- 77. سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني ،المؤلف: علي بن عبد الله بن جعفر السعدي بالولاء المديني، البصري، أبو الحسن (ت ٢٣٤هـ)، المحقق: موفق عبد الله عبد القادر، الناشر: مكتبة المعارف الرياض الطبعة: الاولى، ٤٠٤ه، عدد الصفحات: ١٧٥.
- 79. سير أعلام النبلاء؛ لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، المتوفى: 87. سير أعلام النبلاء؛ لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد الأرناؤوط، الأرناؤوط، الشيخ شعيب الأرناؤوط، الرسالة، ط. الثالثة ، 80، 1800م.

- ٧٠. شذرات الذهب في أخبار من ذهب؛ لعبد الحي بن أحمد ابن العماد الحنبلي، أبي الفلاح، المتوفى: ١٨٩ هـ، تحقيق: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط. الاولى، ١٤٠٦ هـ، ١٩٨٦م.
- ٧١. شرح أبي داود؛ لأبي محمد محمود بن أحمد بن موسى ابن أحمد بن حسين الغيتأبي الحنفي بدر الدين العيني، المتوفى: ٥٥٥ هـ، تحقيق: أبو المنذر خالد إبراهيم المصري، مكتبة الرشد الرياض ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.
- ٧٢. شرح التبصرة والتذكرة؛ لعبد الرحيم الحسين العراقي زين الدين أبي الفضل، المحقق: عبداللطيف الهميم، وماهر ياسين الفحل، دار الكتاب العلمية، ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م.
- ٧٣. شرح سنن ابن ماجه الإعلام بسنته عليه السلام؛ لمغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري الحكري الحنفي، أبي عبد الله، علاء الدين، المتوفى: ٢٦٧هـ، المحقق: كامل عويضة،مكتبة نزار مصطفى الباز المملكة العربية السعودية،ط. الاولى ، ١٤١٩ هـ ١٩٩٩ م.
- ٧٤. شرح علل الترمذي لابن رجب؛ للإمام العالم الحافظ النّقّاد زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد البغدادي المعروف بابن رجب الحنبلي،المتوفى: ٩٥هه المحقق: د. نور الدين عتر.
- ٧٥. شرح مشكل الاثار؛ للطحاوي، المتوفى: ٣٢١ ه، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط. الاولى، ١٩٨٧م.
- ٧٦. شرح معاني الآثار؛ لأبي جعفر أحمد بن محمد الأزدي المعروف بالطحاوي، المتوفى: ٣٢١ه، تحقيق: محمد زهري النجار، ومحمد سيد جاد الحق، عالم الكتب، ط. الاولى، ١٤١٤ه، ١٩٩٤م.
- ٧٧. شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر؛ للملا نور الدين أبو الحسن على بن سلطان محمد القاري الهروي الحنفي،المتوفى،٩٣٠هـ، حققه وعلق عليه: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، قدم له: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، دار الأرقم بيروت، ط. الاولى.

- ٧٨. الشمائل المحمدية والخصائل المصطفوية؛ لمحمد بن عيسى بن سورة الترمذي أبي عيسى ت:٢٧٩ه، مؤسسة الكتب الثقافية بيروت، ط. الاولى، 1٤١٢ه، المحقق: سيد عباس الجليمي.
- ٧٩. صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان؛ لمحمد بن حبان بن أحمد، أبي حاتم، الدارمي، البُستي، المتوفى: ٣٥٤ه، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. الثانية، ١٤١٤ه، ١٩٩٣م.
- ٠٨. صحيح ابن خزيمة؛ لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسأبوري، المتوفى: ٣١١ه، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت.
- ٨١. صحيح البخاري؛ المسمى: الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه؛ للإمام محمد بن اسماعيل ابن ابراهيم البخاري المتوفى: ٢٥٦ه، تحقيق: د مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير ، اليمامة بيروت. ط. الثالثة، ١٤٠٧ه ١٩٨٧م.
- ۸۲. صحيح مسلم؛ المسمى: المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ للإمام مسلم بن الحجاج القشيري، المتوفى: ٢٦١ه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقى، دار إحياء التراث العربى، بيروت.
- ٨٣. الضعفاء الكبير؛ لأبي جعفر محمد بن عمرو العقيلي، المتوفى: ٣٢٢ه، تحقيق: عبد المعطي أمين، دار المكتبة العلمية بيروت، ط. الاولى، ١٤٠٤ه، ١٩٨٤م.
- ٨٤. الضعفاء والمتروكون؛ لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب، النسائي، المتوفى: ٣٠٦ه، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعى، حلب، ط. الاولى، ١٣٩٦ه.
- ٥٠. الضعفاء والمتروكون، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني، (ت: ٣٨٥هـ)، تحقيق: د. عبد الرحيم محمد القشقري، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، د، ط، عبد الرحيم ١٤٠٤، ١٤٠٤هـ.

- ٨٦. طبقات الحنابلة المؤلف: أبو الحسين محمد بن أبي يعلى، وقف على طبعه وصححه: محمد حامد الفقي ،الناشر: مطبعة السنة المحمدية القاهرة ، عدد الأجزاء: ٢، عام النشر: ١٣٧١ هـ ١٩٥٢ م.
- ۸۷. الطبقات الكبرى؛ لمحمد بن سعد بن منيع، أبي عبدالله البصري الزهري، المتوفى: ۲۳۰ه، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر بيروت ط. الاولى، ١٩٦٨.
- ٨٨. طبقات المدلسين؛ المسمى: تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس؛ لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر الكناني العسقلاني، المتوفى: ٢٥٨ه، تحقيق: الدكتور: عاصم بن عبدالله القربوني، مكتبة المنارة الاردن ط. الاولى، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.
- ٨٩. علل الترمذي الكبير؛ لمحمد بن عيسى بن سَوْرة، الترمذي، أبي عيسى، المتوفى: ٢٧٩هـ، رتبه على كتب الجامع: أبي طالب القاضي، تحقيق: صبحي السامرائي، وآخرون، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط. الاولى، ٩٤٠٩هـ.
- 9. على الحديث؛ للإمام أبي محمد عبد الرحمن الرازي الحافظ ابن الإمام أبي حاتم محمد بن أدريس بن المنذر، المتوفى: ٣٢٧ هـ، مكتبة المثنى بغداد.
- 91. العلل الصغیر، لمحمد بن عیسی بن سَوْرة بن موسی بن الضحاك، الترمذي، أبو عیسی، (ت: ۲۷۹هـ)، تحقیق: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحیاء التراث العربي، بیروت، د، ط، د، ت.
- 97. العلل المتناهية في الأحاديث الواهية؛ لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن الجوزي، المتوفى: 97ه، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، باكستان، ط. الثانية، ٤٠١ه، ١٩٨١م.
- ٩٣. العلل الواردة في الأحاديث النبوية، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني، (ت: ٣٨٥هـ)،

- تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة، الرياض، ط١، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥ م.
- 98. العلل لابن أبي حاتم؛ لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد، الرازي ابن أبي حاتم، المتوفى: ٣٢٧ه، تحقيق: د. سعد بن الحميد، ود. خالد الجريسي، مطابع الحميضى، ط. الاولى، ٢٤٢٧ه، ٢٠٠٦م.
- 90. العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل رواية: المروذي وغيره :المؤلف: أبو عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت ٢٤١هـ) ، المحقق: الدكتور وصبى الله بن محمد عباس ، عدد الصفحات: ٢٩٢٠الناشر: الدار السلفية، بومباى الهند الطبعة: الاولى، ١٤٠٨ هـ ١٩٨٨ م.
- 97. العلل ومعرفة الرجال؛ لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل ، المتوفى: 187هـ، رواية عبدالله، تحقيق: وصي الله بن محمد، دار الخاني ، الرياض، الثانية، ١٤٢٢، هـ ٢٠٠١م.
- 97. العلل، لعلي بن عبد الله بن جعفر السعدي بالولاء المديني، البصري، أبو الحسن، (ت: ٢٣٤هـ)، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٩٨٠م.
- ٩٨. عون المعبود شرح سنن أبي داود؛ لمحمد أشرف بن أمير، أبي عبد الرحمن، شرف الحق، العظيم آبادي، المتوفى: ١٣٢٩ه، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الثانية، ١٤١٥ه.
- 99. غريب الحديث، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، (ت: ٢٧٦هـ)، تحقيق: د. عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٣٩٧هـ.
- ١٠٠. فتح الباري شرح صحيح البخاري؛ لأحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني الشافعي، المتوفى: ٨٥٢ه، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة، بيروت، ط. الاولى، ١٣٧٩ه،.
- ۱۰۱. فتح الباري؛ لزين الدين أبي الفرج عبدالرحمن بن شهاب الدين البغدادي ثم الدمشقى، الشهير بابن رجب، المتوفى: ٥٩٧ه، تحقيق: أبو معاذ طارق بن

- عوض الله بن محمد. دار ابن الجوزي السعودية الدمام، ط. الثانية،
- 1.۱۰ فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي: المؤلف: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (ت ٩٠٢ه)، المحقق: علي حسين علي، عدد الأجزاء: ٤، الناشر: مكتبة السنة مصر؛ الطبعة: الاولى، ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م.
- 1.٠٣. القراءة خلف الإمام للبخاري؛ لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، المتوفى ٢٥٦هـ، المحقق: الاستاذ فضل الرحمن الثوري، راجعه ، الاستاذ محمد عطاالله خليف الفوحباني، دار الكتب السلفية، ط. الاولى، 1٤٠٠هـ ١٩٨٠م.
- 10. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة؛ لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، المتوفى: ٧٤٨ه، تحقيق: محمد عوامة، دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علوم القرآن، جدة، ط. الاولى، ١٤١٣ه، ١٩٩٢م.
- 1.0 . الكامل في ضعفاء الرجال؛ لأبي أحمد بن عدي الجرجاني، المتوفى: ٣٦٥ه، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وآخرون، الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط. الاولى، ١٤١٨ه، ١٩٩٧م.
- 1.۱. كتاب العين، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، (ت: ۱۷۰هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
- ۱۰۷. كشف الأستار عن زوائد البزار، لنور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي، (ت: ۸۰۷هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط۱، ۱۳۹۹هـ ۱۹۷۹م.
 - ١٠٨. كشف الخفاء ومزيل الالباس عما أشتهر من الأحاديث على الناس.

- 1.9. الكفاية في علم الرواية؛ لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، المتوفى: 873ه، تحقيق: أبي عبدالله السورقي، وإبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة.
- ۱۱۰. الكنى والأسماء؛ لأبي بِشْر محمد بن أحمد الدولأبي الرازي، المتوفى: ۳۱۰ه، تحقيق: نظر محمد الفاريأبي، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط. الاولى، ۲۰۰۰هم.
- 111. اللإلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة؛ لعبد الرحمن، جلال الدين السيوطي، المتوفى: ٩١١ه، تحقيق: صلاح بن محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الاولى، ١٤١٧ه، ١٩٩٦م.
- 111. لسان العرب؛ لمحمد بن مكرم الأنصاري الرويفعي الإفريقي، المتوفى: 811. لسان العرب؛ لمحمد بنروت، ط. الثالثة، ١٤١٤ه.
- 117. لسان الميزان؛ لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، المتوفى: ٨٥٢، تحقيق: دار المعرفة النظامية الهند، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت ط. الثالثة، ٤٠٦هـ ١٩٨٦م.
- 11. للعجلوني إسماعيل بن محمد الجراحي، دار أحياء التراث العربي، موقع شبكة مشكاة الإسلامية، http://www.almeshkat.net.
- 110. المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكون؛ لمحمد بن، التميمي، أبي حاتم البُستي، المتوفى: ٣٥٤ه، تحقيق: محمود إبراهيم، دار الوعي، حلب، ط. الاولى، ١٣٩٦ه.
- 111. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد؛ لنور الدين علي بن أبي بكر للهيثمي، ت ١٩٨٧ه. دار الكِتَاب العربي، بيروت، لبنان، ط. الثالثة، ١٩٨٢م.
- 11۷. المجموع شرح المهذب؛ للإمام النووي محي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي، المتوفى: ٦٧٦ هـ، والتكملة للسبكي: تقي الدين أبي الحسن على بن عبد الكافى، المتوفى: ٧٥٦ هـ، المطبعة المنيرية: ١٣٥٢هـ.
- 11٨. المحرر في الحديث؛ لشمس الدين محمد بن أحمد بن عبدالهادي الحنبلي، المتوفى: ٧٤٤ه، تحقيق: د يوسف عبدالرحمن المرعشلي، ومحمد سليم

- إبراهيم سمارة، وجمال حمدي الذهبي، دار المعرفة بيروت ط. الثالثة، ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م
- 119. مختصر خلافيات البيهقي المؤلف: أحمد بن فرح، اللَّخمى الإشبيلى الشافعي (ت 799 هـ) تحقيق ودراسة: د. ذياب عبد الكريم ذياب عقل الناشر: مكتبة الرشد السعودية الرباض، الطبعة: الاولى، ١٤١٧ هـ ١٩٩٧ م.
- 11. المدخل إلى الصحيح القسم الأول المؤلف: الحاكم أبو عبد الله، محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدویه النیسأبوري (ت ٤٠٥ هـ) دراسة وتحقیق: د. ربیع هادي عمیر المدخلي الناشر: مؤسسة الرسالة بیروت الطبعة: الاولی، ١٤٠٤ عدد الصفحات: ٢٣٣؛ تنبیه: قد طبع فیما بعد بأربع مجلدات.
- ١٢١. المراسيل؛ لأبي داود السجستاني، المتوفى: ٢٧٥ه، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة ١٩٨٨م.
- 17۲. المراسيل؛ لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد، ابن أبي حاتم، المتوفى: ٣٢٧ه، تحقيق: شكر الله نعمة الله، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. الاولى، ١٣٩٧ه.
- 1۲۳. مسائل الإمام أحمد بن حنبل: المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل ابن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ۲٤۱ هـ)، رواية: إسحاق بن أبي هانيء بن ابراهيم النيسأبوري المتوفى: ۲۷۵ هـ المحقق: أبو عمر محمد بن علي الازهري، الناشر: دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر القاهرة، الطبعة: الاولى، ۱٤٣٤ هـ ۲۰۱۳ م.
- 17٤. المستدرك على الصحيحين؛ لأبي عبد الله الحاكم، المعروف بابن البيع، المتوفى: ٥٠٤ه، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الاولى، ١٤١١ه ١٩٩٠م.

- 1۲٥. مسند ابن الجعد، المؤلف: علي بن الجَعْد بن عبيد الجَوْهَري البغدادي (ت ٢٣٠هـ) تحقيق: عامر أحمد حيدر الناشر: مؤسسة نادر بيروت الطبعة: الاولى، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.
- 177. مسند أبي يعلى؛ لأبي يعلى أحمد بن علي، الموصلي، المتوفى: ٣٠٧ه، تحقيق: سعيد بن محمد السناري الناشر: دار الحديث القاهرة ،عدد الأجزاء: ١٠٠ الطبعة: الاولى، ١٤٣٤ هـ ٢٠١٣م.
- 1۲۷. مسند إسحاق بن راهویه، لأبي یعقوب إسحاق بن إبراهیم بن مخلد بن إبراهیم الحنظلي المروزي المعروف به ابن راهویه، (ت: ۲۳۸هـ)، تحقیق: د. عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي، مكتبة الإیمان، المدینة المنورة، ط۱، ۱۶۱۲هـ ۱۹۹۱م.
- 1۲۸. مسند الإمام أحمد بن حنبل؛ لعبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، المتوفى: 1۲۸. مسند الإمام أحمد بن حنبل؛ لعبد الله أحمد بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله بن عبد المحسن، مؤسسة الرسالة، الاولى، ۱۲۲۱ هـ ۲۰۰۱م.
- 1۲۹. مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار؛ لأبي بكر أحمد بن عمرو المعروف بالبزار، المتوفى: ۲۹۲ه، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله وآخرون، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط. الاولى، ۲۰۰۹م.
- ١٣٠. مسند الشافعي؛ لمحمد بن أدريس أبو عبد الله الشافعي، المتوفى: ٢٠٤، دار الكتب العلمية بيروت.
- 171. المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم؛ لأبي نعيم أحمد بن عبدالله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الهراني الاصبهاني، المتوفى: ٣٠٠ه، تحقيق: محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط. الاولى، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.
- 1٣٢. مشكاة المصأبيح؛ للعلامة الشيخ ولي الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله الخطيب العمري التبريزي، مع شرحه مرعاة المفاتيح، للشيخ أبي الحسن عبيدالله بن العلامة محمد عبدالسلام المباركفوري. د، ط. د، ت.

- 1۳۳. مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه؛ لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر البوصيري الشافعي، المتوفى: ٨٤٠ه، تحقيق: محمد المنتقى الكشناوي، دار العربية، بيروت، ط. الثانية، ١٤٠٣ه.
- 1٣٤. مصنف بن أبي شيبة؛ لأبي بكر عبدالله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي، المتوفى: ٢٣٥ه تحقيق: كمال يوسف الحوث، مكتبة الرشد الرياض، ط. الاولى، ١٤٠٩ه.
- 100. المصنف؛ لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الحميري الصنعاني، المتوفى: 110ه، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط. الثانية، 15.۳ه.
- 177. معالم السنن، للخطأبي؛ لأبي سليمان حمد بن محمد البستي الخطأبي، المتوفى: ٣٨٨ هـ، الطبعة العلمية بحلب، ط. الاولى ١٣٥١ هـ ١٩٣٢ م.
- 1۳۷. المعجم الاوسط؛ لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني،المتوفى:٣٦٠ه، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد بن عبدالمحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين القاهرة. د،ط. د،ت.
- 1۳۸. المعجم الكبير؛ لسليمان بن أحمد بن أيوب أبي القاسم الطبراني، المتوفى: ٣٦٠ه، تحقيق : حمدي عبدالمجيد السلفي، مكتبة العلوم والحكم الموصل، ط.٤٠٤،١٤٠ه ١٩٨٣م.
- 1۳۹. معرفة الثقات للعجلي؛ لأحمد بن عبدالله بن صالح أبي الحسن العجلي الكوفي، المتوفى: ٢٦١ه، مكتبة الدار المدينة المنورة، ط. الاولى، ١٩٨٥.هـ ١٩٨٥.
- ١٤٠. معرفة السنن والاثار؛ لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي دار الفكر بيروت، د، ط، ١٤١٢هـ ١٩٩٢م.
- 1٤١. المعرفة والتاريخ المؤلف: أبو يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي (ت ٢٧٧ هـ) رواية: عبد الله بن جعفر بن درستويه النحوي المحقق: أكرم ضياء العمري،

- إصدار: رئاسة ديوان الاوقاف، بالجمهورية العراقية الناشر: مطبعة الإرشاد بغداد ،عدد الأجزاء: ٣ ،الطبعة: [الاولى للمحقق] ١٩٧٤ هـ ١٩٧٤ م.
- 18۲. المغني في الضعفاء؛ لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، المتوفى: ٧٤٨ه، تحقيق: أبي زهراء حازم القاضي، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط.الاولى، ١٤١٨ه.
- 18۳. مقدمة ابن الصلاح :المؤلف: عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ)، المحقق: نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر سوريا، دار الفكر المعاصر بيروت، عدد الأجزاء: ١، سنة النشر: ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.
- 1 ٤٤. مقدمة الجرح والتعديل؛ لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن أدريس ابن المنذر الحنظلي الرازي. د، ط. د، ت.
- 1٤٥. من وافق اسمه كنية أبيه المؤلف: أبو الفتح محمد بن الحسين بن أحمد بن عبد الله بن بريدة الموصلي الأزدي (ت ٣٧٤هـ)المحقق: الدكتور باسم فيصل أحمد الجوابرة، الناشر: مركز المخطوطات والتراث الطبعة: الاولى ١٤٠٨ هـ ١٩٨٨ م.
- 1٤٦. مناقب الإمام أحمد ،المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ٩٩٥هـ)، المحقق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: دار هجر عدد الصفحات: ٩٠٩، الطبعة: الثانية، ١٤٠٩ هـ.
- 1٤٧. المنتخب من مسند عبد بن حميد؛ للإمام الحافظ أبي محمد عبد بن حميد، ت: ٢٤٩ه، تحقيق: الشيخ صبحي السامرائي ومحمود محمد خليل، عالم الكتب، مكتبة النهضة الحديثة، ط. الاولى ١٩٨٨م.

- 1٤٨. منهج النقد عند المحدثين نشأته وتاريخه :المؤلف :محمد مصطفى الأعظمي عدد الاوراق:٢٤٦، رقم الطبعة:٣، بلد النشر السعودية، دار النشر مكتبة الكوثر تاريخ النشر: ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.
- 189. منهج النقد في علوم الحديث؛ للدكتور نور الدين عتر، دار الفكر بيروت، الطبعة الثالثة، 1801هـ 19۸۱م.
- ۱۵۰. الموضوعات؛ لجمال الدين عبد الرحمن بن علي الجوزي، المتوفى: ۹۷ه، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ط. الاولى، جـ ۱، ۲: ۱۳۸۸ه، ۱۳۸۲م، جـ ۳: ۱۳۸۸ه، ۱۹۸۸م.
- 101. موطأ الإمام مالك؛ لمالك بن انس بن مالك رضي الله عنه المدني، المتوفى: ١٧٩ه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط. الاولى، ٤٠٦ه، ١٩٨٥م.
- 101. ميزان الاعتدال في نقد الرجال؛ لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان، المتوفى: ٧٤٨ه، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباع والنشر بيروت لبنان. د، ط. د، ت.
- 10۳. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، (ت: ٥٨٥٨)، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، مطبعة سفير بالرياض، ط١، ١٤٢٢هـ.
- 101. نصب الراية لأحاديث الهداية؛ لجمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي، المتوفى: ٧٦٢ه، محمد عوامة، مؤسسة الريان، بيروت، لبنان، دار القبلة، جدة، السعودية، ط. الاولى، ١٤١٨ه، ١٩٩٧م.
- 100. الوافي بالوفيات، لصلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي، (ت: ٢٦٥هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، د، ط، ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م.

Summary

This message is a collection of the narrators in which Imam Ahmad said: The hadith is disturbed) from the books of ills and questions related to his narrators and others. Knowing their names and the sayings of the scholars about them discussing these sayings, finding out the reason for describing them as disordered, and coming up with a conclusion to judge each narrator. The thesis came from an introduction in which I explained the importance of the study the reason for choosing it its objectives its limits and previous studies similar to it. and an introduction and two chapters of the introduction: The introduction included two sections of the first topic: A brief definition of Imam Ahmad. The second section included a definition of the meaning of the term disordered hadith and its uses. The first chapter: The narrators whom Imam Ahmad described or whose narration was described as disordered and it came with a terminological meaning of disorder. The second chapter: The narrators who Imam Ahmad described or whose narration was described as disordered and it came in the sense of a general error. Then I concluded with a conclusion in which I mentioned the most important results, and among the most prominent of those results is that among those narrators whom Imam Ahmad described as disordered in hadith, there were forty-four narrators, and that the description of Imam Ahmad by saying: (disturbed) goes back to matters related to accuracy, not justice despite the fact that that weak narrator did not reach... The rank of abandonment, and he is not one of those who deliberately write books and that Imam Ahmad's use of the word "turbulent" is broader than his use in the meaning upon which this word was established in The term hadith, so he divorced it and meant that the narrator would mingle; and he divorced it and meant that the narrator would come With manicure, he divorces him, thereby wanting the narrator to stand out from the celebrities.



Sciences Higher Studies



Imam Ahmad described the narrator and the narrator as turbulent (critical study)

Introduction letter to

Council of the College of Islamic Sciences - Iraqi University

It is part of the requirements for obtaining a master's degree in

Islamic sciences.

Specialization in Prophetic Hadith

requester

Abdul Malik Thamer Saud Al-Halbousi with supervision

prof . Dr. Qassem Muhammad Ahmad Al-Khazraji

AH - 7.77

AD 1555